بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

برامج التكيف الهيكلى وأثرها فى التمويل الزراعى فى السودان
دراسة حالة البنك الزراعى السودانى 1992- 2012 م

The Impact of Structural Adjustment Programs on Agricultural Finance In Sudan
ACase Study Agricultural Bank of Sudan 1992-2012

بحث مقدم للاستيفاء الكلى لمتطلبات درجة الدكتوراة فى الاقتصاد

اعداد

نهاد محمداحمد ابراهيم

إشرف

دكتور/ عبد العظيم سليمان المهل

1436هـ - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

(إنَما أُمرهُ إذَا أَرادَ شيئاً أن يَقُولَ لهُ كُن فَيكُونُ)

صدق الَله العظيم
سُورة يس اية (82)

اهداء

الى

روح ابى الطاهرة

الى امى الغالية التى منحتنى

كل حياتها

الى اخوتى فيصل وسونا وذينب

الشكر والتقدير

الحمد للعلى الأكرم الذى علَّم بالقلم، علَّم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على النبى الأعظم الذى هدى وعلَّم.

اتقدم بالشكر الى جامعة السودان تلك الجامعة العريقة التى منحتنى هذه الفرصة الدراسية لنيل درجة الدكتوراة فى الاقتصاد.

أتوجه بصادق الشكر وعظيم الإمتنان للدكتور/عبد العظيم سليمان المهل الذى تفضل بالإشراف على هذا البحث وبذل الجهد الكبير لمتابعة تفاصيل العمل مما كان لتوجيهه القّيم الفضل في بلوغ هذه الدراسة لشكلها ومحتواها الحالي.

كما اتقدم بالشكر الى اسرة البنك الزراعى خاصة اسرة ادارة التمويل وادارة الموارد البشرية على ما قدماه لى من معلومات وبيانات ومكتبة بنك السودان ومكتبة وزارة الزراعة. وزارة التجارة الخارجية وزارة العمل.

المستخلص

يهدف البحث الى معرفة اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان ومعرفة الدور الذى يلعبه البنك الزراعى فى التمويل للقطاع الزراعى فى السودان من خلال تنفيذ مهامه باعتباره الممول الرئيسى للمشاريع الزراعية.

تتمثل مشكلة البحث فى دور برامج التكيف الهيكلى على التمويل المتمثلة فى تشجيع الصادر من المنتجات الزراعية وتسعير مدخلات الانتاج بهدف زيادة مدخلات الانتاج وتعديل سعر الصرف وزيادة كفاءة المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل ونمو الانتاج الزراعى. وبالرغم من كل كذلك نجد ان هذه البرامج لم تحقق أهدافها وظهرت نتائج سلبية كثيرة تمثلت فى ان تخفيض الناتج المحلى أثرت على برامج الاستثمار وان البيئة العالمية لمنتجى السلع الاولية غير مؤاتية لعمليات التكييف الهيكلى. ونجد انه رغم عن الزيادة الاسمية فى حجم التمويل الزراعى لكن لا توجد زيادة حقيقية فى حجم التمويل الزراعى.

كما تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين حجم التمويل الزراعى كمتغير تابع وكل من الاستثمار الاجنبى الزراعى, والصادرات الزراعية، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة.

إستخدم البحث المنهجين الوصفى لتوضيح الإطار النظرى والمنهج الاحصائى للتعرف على أثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات السلاسل الزمنية فى الفترة 1992- 2012 .

اهم النتائج التى توصل اليها البحث هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم التمويل الزراعى وكل من الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية، وسعر الصرف.

بناء على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بالتركيز على القطاع الزراعى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيه وذلك نظرا للمساحات الزراعية الشاسعة غير المستغلة، لأن معظم السكان من المزارعين والاهتمام بالمراكز التجارية والترويج للصادرات فى الدول الاخرى باتباع كافة الأساليب من تصنيع وعرض وتوزيع وعدم الاعتماد على مورد واحد فى التصدير، وضرورة تنويع محفظة الصادر لا سيما وان للسودان مزايا فى تصدير عدة سلع اخرى. وعلى بنك السودان المركزى التوصل فى سياساته الفعالة بزيادة سعر الصرف الموجه للتمويل الزراعى.

Abstract

The research aimed at examining the impact of the Structural Adjustment Programs on the agricultural finance in Sudan and identified the role of the Agricultural Bank in financing the agriculture sector as the sole primary finance for the agricultural projects in Sudan.

The research problem stemmed from the role of Structural Adjustment Programs in finance for encouraging agricultural products export and pricing agricultural inputs in order to increase production, change of exchange rate and improve the efficiency of agricultural production as well as terms of trade and agricultural growth. Despite all the programs made but they have not achieved their objects. Many negative results were appeared in terms of GDP declining which had affected the investment programs. The global environment for the producers of primary agricultural products was not relevant to the Structural Adjustment Programs. In spite of the nominal increase in agricultural finance amount but, in fact, there is no real increase.

The study assumed that there is a positive relationship between the volume of agricultural finance as dependent variable and the foreign investment, agricultural exports and exchange rate as independent variables.

The descriptive approach was used to illustrate the theoretical framework of the study and the statistical method to show the impact of structural adjustment programs on the agricultural finance by using the normal small squares method applied on series-time from 1992 to 2012.

The most important findings show that there is a positive statistical relationship between the volume of agricultural finance, foreign direct investment in agriculture, agricultural exports and exchange rate.

The most significant recommendations are based on the study results as follows:

It is necessary to concentrate on the agricultural sector and encourage foreign investments because there is a wide unutilized agricultural area and the most people are farmers. Commercial centers and promotion for exports in other countries should be highly considered by adopting modern techniques in manufacturing, display and distribution. It is not reasonable to depend on one export product but to diversify export portfolio because Sudan has a comparative advantage for exporting various crops. The Central Bank of Sudan should pursue an effective policy to increase the exchange rate for agricultural finance.

فهرست المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الغلاف	أ
الاية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المستخلص	ج
Abstract	ح
فهرست المحتويات	خ
فهرس الجداول	ذ
جدول المعادلات	ز
فهرس الاشكال	س
الاطار العام للبحث	1
مقدمة البحث	2
الدراسات السابقة	6
الفصل الاول الاطار النظرى.....	
المبحث الاول: المفاهيم الهيكلية	18
المبحث الثانى: نشاة وتطور برامج التكيف الهيكلى	34
المبحث الثالث: برامج التكيف الهيكلى واثره عالمياً	49
المحث الرابع: برامج التكيف الهيكلى واثره على دول العالم الثالث	68
المبحث الخامس : برامج التكيف الهيكلى واثره عربيا وافريقيا	80-88
المبحث السادس : مفهوم التمويل	108
المبحث السابع : صيغ التمويل.	116

الفصل الثانى: اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان.....	
المبحث الاول : سعر الصرف	141
المبحث الثانى : الاستثمار الاجنبى الزراعى	147
المبحث الثالث : الصادرات الزراعية	159
المبحث الرابع : التمويل فى فترة برامج التكيف الهيكلى	180
المبحث الخامس: حجم التمويل خلال سنوات البحث 1992-2012م.	184
المبحث السادس: حجم التغير فى هيكل الزراعة	189
المبحث السابع : دور البنك الزراعى فى التمويل	199
الفصل الثالث: نموذج دراسة اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان.....	
المبحث الاول: توصيف النموذج	219
المبحث الثانى: تقدير النموزج	222
المبحث الثالث: تقدير وتقييم نموذج الدراسة	225
الخاتمة	236
النتائج والتوصيات	237 - 239
قائمة المراجع	241
الملاحق	258

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نمو الناتج المحلى ومعدل التضخم والدين الخارجى واحتياطى النقد الاجنبى من 1992-2000 بمليار دولار	86
(2-1)	تطور تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ خلال الفترة 2006- 2010م.	130
(3-1)	تطور تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ خلال الفترة 2011- 2012م.	135
(4-1)	تطور رصيد التمويل المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2006- 2010م.	135
(5-1)	تطور رصيد التمويل المصرفى حسب القطاعت الاقتصادية خلال الفترة 2011- 2012م.	137
(6-1)	الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005- 2007م.	138
(7-1)	الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008- 2012م.	139
(1-2)	حجم ونسب التمويل والتسهيلات المقدمة من المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية خلال السنوات 1990- 1996م بمليون جنيه.	142
(2-2)	تطور تمويل البنك الزراعى السودانى خلال سنوات الاصلاح الاقتصادى .	143
(3-2)	سعر الصرف الزراعى للاعوام 1992- 2012م.	145
(4-2)	مقارنة عدد المشروعات الزراعية المصدقة فى ولاية الخرطوم والمصدقة اتحاديا بالمنفذ منها خلال الفترة 2000- 2010م.	154
(5-2)	مقارنة حجم الاستثمارات الزراعية المصدقة فى ولاية الخرطوم والمصدقة اتحاديا بالمنفذ منها خلال الفترة 2000- 2010م.	155
(6-2)	التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشرة للقطاع الزراعى.	155
(7-2)	حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى للاعوام 2000- 2012م.	158
(8-2)	صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة 2005-2006م.	163

(2-9)	صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة 2008-2009م.	163
(2-10)	صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة 2009 -2010م.	164
(2-11)	صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة 2011-2012م.	164
(2-12)	قيمة صادرات الفول السودانى للاعوام 19992- 2012م.	167
(2-13)	متوسط انتاجية الذرة لبعض الدول كجم فدان.	171
(2-14)	تطور الانتاج الصناعى لسلعة السكر خلال الفترة 1994- 2002 م	173
(2-15)	انتاج المولاص الف طن.	175
(2-16)	حجم الصادرات الزراعية للاعوام 1992- 2012م.	179
(2-17)	مراحل تنفيذ الاصلاحات الهيكلية.	182
(2-18)	حجم التمويل الزراعى للفترة 92- 93 بالبنك الزراعى حسب القطاعات بملايين الجنيهات.	184
(2-19)	حجم التمويل الزراعى خلال الاعوام 1992- 2012م.	186
(2-20)	مقارنة نسب السداد مع انتاج الذرة فى الفترة 1991- 1992م.	193
(2-21)	المساحة المحصودة ذرة للسنوات 1992- 1993 والانتاج ومتوسط الاسعار بالجنيه.	193
(2-22)	المساحة المزروعة والمحصودة انتاج الذرة للفترة 1993/92- 93/ 1994.	194
(2-23)	نشأة البنك الزراعى السودانى للعام 2012م.	201
(2-24)	التوزيع الجغرافى لفروع ومكاتب البنك داخل السودان.	205

جدول المعادلات

الجدول	العنوان	الصفحة
(3-1)	نتائج اختبارات جذور الوحدة.	221
(3-2)	التحليل الاحصائى الوصفى لمتغيرات البحث خلال الفترة (1992-2012)	222
(3-3)	معادلة الاتجاه العام لمتغير حجم التمويل الزراعى	223
(3-4)	معادلة الاتجاه العام لمتغير الاستثمار الاجنبى الزراعى	224
(3-5)	معادلة الاتجاه العام لمتغير سعر الصرف الزراعى	225
(3-6)	معادلة الاتجاه العام لمتغير الصادرات الزراعية	226
(3-7)	نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012)	228
(3-8)	نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين الصادرات الزراعية والتمويل الزراعى خلال الفترة (1992-2012)	230
(3-9)	نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين سعر الصرف الزراعى والتمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012)	232
(3-10)	نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة (1992- 2012)	234

فهرس الاشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
(1- أ)	تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ الفترة 2006-2010.	131
(1- ب)	تدفق التمويل المصرفى لصيغة المشاركة الفترة 2006-2010م.	132
(1- ت)	تدفق التمويل المصرفى لصيغة المرابحة الفترة 2006-2010م.	132
(1- ث)	تدفق التمويل المصرفى لصيغة المضاربة الفترة 2006- 2010م.	133
(1- ج)	تدفق التمويل المصرفى لصيغة السلم الفترة 2006-2010م.	133
(1- ح)	تدفق التمويل المصرفى لصيغة اخرى الفترة 2006-2010م.	134
(1-خ)	تطور رصيد التمويل المصرفى حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2006-2010م.	136
(2- أ)	تركيز المشاريع الاستثمارية فلى القطاع الزراعى وقطاع الثروة الحيوانية2010م	157

الإطار العام للبحث

- **مقدمة البحث.**
- **أهمية البحث.**
- **أهداف البحث.**
- **مشكلة البحث.**
- **فرضيات البحث.**
- **منهج البحث.**
- **حدود البحث.**
- **هيكل البحث.**
- **الدراسات السابقة.**

الاطار العام للبحث

مقدمة البحث:

تعتبر برامج التكييف الاقتصادى من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المحققة وإجراءاتها وآلية تطبيقها سواء على المستوى الفردى أو على المستوى الدولى نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) لتزايد عدد الدول التى تبنتها كلياً أو جزئياً والعدد المتزايد من الدول النامية التى تتجه إلى تبنى هذه السياسات أو الاسترشاد بها لتصميم برامج إصلاح اقتصادى محلية بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى للدول التى تطبقها، قد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التى تعرضت لها الدول النامية فى الثمانينيات من القرن العشرين ، التى كانت شديدة إلى الدرجة التى هددت فيها نظام الإقراض الدولى برمته ، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة فى أميركا اللاتينية وأفريقيا وأسيا عجزها عن تسديد ديونها ورافق ذلك تدهور فى ميزان مدفوعات هذه الدول وفى قيمة عملاتها المحلية وتقويض لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فى سبتمبر عام 1983م اعلن صندوق النقد الدولى ان السودان دولة غير مؤهلة للاستفادة من التسهيلات التى يقدمها وفى السنوات التالية تصاعدت معدلات التضخم وبلغت اعلى معدل لها فى عام1996م . فى غضون ذلك تصاعدت ازمة الدين الخارجى والذى ورثته البلاد منذ مطلع الاستقلال وتفاقمت مشكلة الدين الخارجى خلال السبعينيات وفق استراتيجية محكمة لادخال الدول النامية فى الديون وقد تم ذلك باتاحة القروض التجارية والاستثمارية دون ضوابط مشددة ، فى ظروف تعويم اسعار العملات مما جعل خدمة الدين تزيد بمعدل يفوق قدرات السداد وهكذا دخلت البلاد فى برامج التحولات الهيكلية واستهدفت البرنامج الثلاثية للتركيز التى نفذت خلال السنوات (1978-1985م) فى اطار برامج التحولات الهيكلية للقطاع الزراعى استهدفت تشجيع الصادر من المحاصيل النقدية عن طريق تعديل سعر الصرف ، اعادة تاهيل المؤسسات الزراعية الكبرى كمشروع الجزيرة ومؤسسة حلفاالجديدة ، مشاريع الطلمبات على النيلين الابيض والازرق ، اشتملت السياسة على اجراء تعديل جذرى فى علاقات

الانتاج فى المشاريع الزراعية وذلك بالتحول من الحساب المشترك للعمليات الزراعية للحساب الفردى والتدرج فى رفع الدعم عن رسوم الارض .

أهمية البحث: Importance of Research :

أولا : الأهمية العلمية:

1- إفادة الدارسين والباحثين بمعلومات عن حجم التمويل الزراعي من خلال سنوات الدراسة المذكورة

2- يمكن ان تكون هذه الدراسة نقطة انطلاق لدراسات اخرى فى هذا المجال.

ثانيا : الأهمية العملية:

1- البنك الزراعي والجهات ذات الصلة يمكنها الاستفادة من هذه الدراسة ووضع السياسات اللازمة لتوفير التمويل الزراعي ومعالجة المعوقات .

2- تنبع أهمية هذه الدراسة التوصل إلى حلول مناسبة للتمويل الزراعى وتحسين المناخ الزراعى وزيادة الانتاج الزراعى وتحسين الخدمات الاساسية واستخدام التقنيات الحديثة حتى تساعد فى رفع كفاءة الانتاجية .

3- تخصصت هذه الدراسة فى تقييم تجربة برامج التكييف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان مقارنة بدول اخرى طبقت هذه البرامج لتكون من الدراسات الحديثة لتقييم تجربة البنك الزراعى منذ انشائها.

أهداف البحث: objectives of the research

1- معرفة اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان .

2 – معرفة الدور الذى يلعبه البنك الزراعى فى التمويل للقطاع الزراعى فى السودان من خلال تنفيذ مهامه باعتباره الممول الرئيسى للمشاريع الزراعية.

مشكلة البحث: Research Qushions

تتمثل مشكلة البحث فى دور برامج التكيف الهيكلى على التمويل المتمثلة فى تشجيع الصادر من المنتجات الزراعية وتسعير مدخلات الانتاج بهدف زيادة مدخلات الانتاج وتعديل سعر الصرف وزيادة كفاءة المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل ونمو الانتاج الزراعى. بالرغم من كل كذلك نجد ان هذه البرامج لم تحقق أهدافها وظهرت نتائج سلبية كثيرة تمثلت فى ان تخفيض الناتج المحلى أثرت على برامج الاستثمار وان البيئة العالمية لمنتجى السلع الاولية غير مؤاتية لعمليات التكييف الهيكلى. ونجد انه رغم عن الزيادة الاسمية فى حجم التمويل الزراعى لكن لا توجد زيادة حقيقية فى حجم التمويل الزراعى. ويمكن طرح مشكلة البحث فى الاسئلة الاتية:

1 – هل أدى برامج التكييف الهيكلى لزيادة حجم التمويل الزراعي؟

2- هل أدى الاستثمار الاجنبى الزراعى لزيادة حجم التمويل الزراعي؟

3- هل أدى سعر الصرف لزيادة حجم التمويل الزراعي؟

4- هل اثر حجم التمويل الزراعي على الصادرات الزراعية ؟

فروض البحث: Hypothesis of Research

الفرضية الاساسية: تفترض الدراسة وجود علاقة موجبة بين برامج التكييف الهيكلى والتمويل الزراعى. وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى.

2- توجد علاقة موجبة بين الصادرات الزراعية وحجم التمويل الزراعى.

3- توجد علاقة موجبة بين سعر الصرف وحجم التمويل الزراعى.

متغيرات النموذج : Variables Of Model

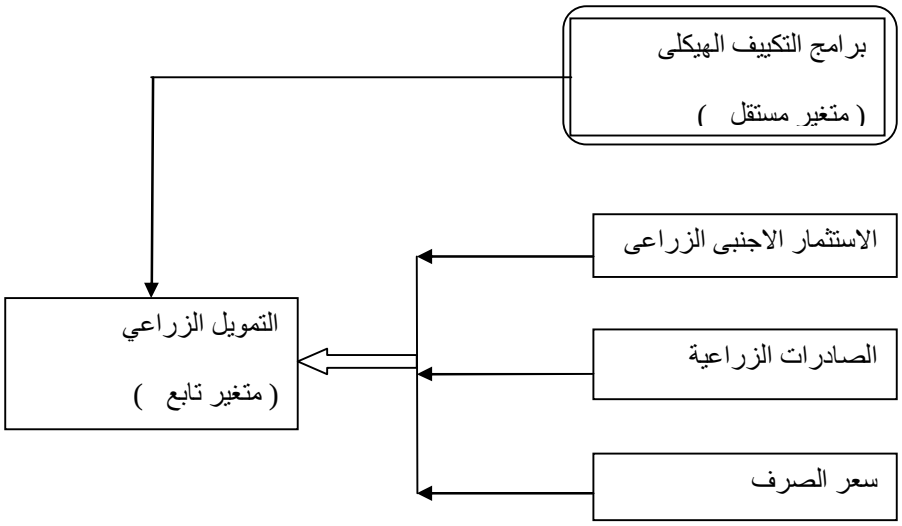

متغيرات البحث: Variables of Research

المتغير المستقل: برامج التكيف الهيكلى ممثل فى الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية، وسعر الصرف. والمتغير التابع: التمويل الزراعى.

منهج البحث : Research Methodology

إستخدم البحث المنهجين الوصفى لتوضيح الإطار النظرى والمنهج الاحصائى للتعرف على أثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان ، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات السلاسل الزمنية فى الفترة 1992- 2012 .

مصادر جمع البيانات :

مصادر ثانوية متمثلة فى الكتب والمراجع والمجلات والدوريات والندوات والنشرات والتقارير من المؤسسات ذات الصلة .

حدود البحث : Limits Of Research

الحدود المكانية البنك الزراعى- الرئاسة.

الحدود الزمانية الفترة 1992 – 2012م.

هيكل البحث :Structure Of Research

لتحقيق أغراض البحث فقد قام الباحث بتقسيمه إلى إطار عام وثلاثة فصول تتوزع إلى مباحث والاطار العام للبحث يشتمل على أهمية البحث، أهداف البحث، مشكلة البحث، فروض البحث، منهجية البحث، حدود البحث، هيكل البحث، الدراسات السابقة يتناول الفصل الاول الاطار النظرى تعريف عن برامج التكيف الهيكلى، يحتوى على سبعة مباحث، المبحث الاول المفاهيم الهيكلية، المبحث الثانى نشأة وتطور برامج التكيف الهيكلى، المبحث الثالث برامج التكيف الهيكلى وأثرها عالمياً، المبحث الرابع برامج التكيف الهيكلى وأثرها على دول العالم الثالث، المبحث الخامس برامج التكيف الهيكلى واثرها عربياً وافريقياً ، المبحث السادس مفهوم وتعريف التمويل ، المبحث السابع صيغ وانواع التمويل الزراعى. يأتى الفصل الثانى بعنوان برامج التكيف الهيكلى على سياسة التمويل الزراعى فى السودان وسبعة مباحث، المبحث الاول سعر الصرف المبحث الثانى الاستثمار الاجنبى الزراعى، المبحث الثالث الصادرات الزراعية، المبحث الرابع التمويل فى فترة برامج التكيف الهيكلى، المبحث الخامس حجم التمويل خلال سنوات البحث 1992- 2012م، المبحث السادس حجم التغير فى هيكل الزراعة المبحث السابع دور البنك الزراعى فى التمويل. ثم الفصل الثالث. ويحتوى على المباحث التالية، المبحث الأول توصيف النموذج، المبحث الثانى تقدير النموزج المبحث الثالث تقدير وتقييم النموذج، ثم الخاتمة، النتائج والتوصيات اخيراً قائمة المراجع والملاحق.

الدراسات السابقة :Previous Studies

دراسة سودانية:

1/ دراسة احمد على احمد 2002 [1]

دراسة دكتوراة فى الاقتصاد قدمت فى جامعة السودان بعنوان أثر برامج التكييف الهيكلى على التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة 1979 وحتى 2002 .

تركزت اهداف الدراسة الرئيسية فى استعراض تطورات الاقتصاد السودانى فى ظل برامج التكييف الهيكلى ثم التعرف على أسباب هذه التطورات وهل لصندوق النقد والبنك الدوليين اى دور فيهما ام لا.

استخلاص الدروس والعبر من تبنى السودان لسياسات الصندوق والبنك امكانية الاستفادة من مساعدات وتسهيلات الصندوق والبنك دون حدوث اى اثار اقتصادية سالبة .

من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة ان سياسات الصندوق والبنك الدوليين اضرت بسياسة التنمية الاقتصادية فى السودان حيث لم تؤدى الى التغيرات الهيكلية المرتجاة . قد قدمت الدراسة من الشواهد ما يدل على فشل هذه السياسة منها استمرار عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات وأن تخفض العملة السودانية لم ينتج عنه زيادة فى الصادرات كما وأن زيادة سعر الفائدة المحلية لم يؤدى الى جذب الاستثمارات الاجنبية الخارجية ، كما ادت السياسات المتبعة الى تدنى معدلات الادخار والاستثمار بدوره ادى الى ارتفاع الضرائب الى أثار سالبة على معدلات الاستثمار مع انخفاض الانفاق على الحاجيات الاساسية مثل التعليم والصحة .

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها أن تبنى سياسات الصندوق والبنك الدولى ألحق ضرراً بليغاً باقتصاديات الدول النامية . تضمنت الدراسة توصيات متعددة حول السياسات المطلوبة للنهوض بالاقتصاد السودانى .

(1) احمد على احمد محمد – الفترة 1979 – 2002 - أثرسياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الاقتصادية فى السودان –– رسالة دكتوراة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا – 2002 .

دراسات عربية:

1/ دراسة محمد مكرد ثابت عوض الصلوى 2008 [1]

هدفت الدراسة الكشف عن آثار التحولات الاقتصادية على تطور الصناعة التحويلية فى اليمن البحث عن آليات وأساليب لتحديث وتطوير الصناعة التحويلية، رفع كفاءتها وقدرتها التنافسية فى ظل المتغيرات الجديدة ، فى سبيل تحقيق أهداف الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها :

أدت عملية التحول إلى سياسات التحرير الاقتصادى فى اليمن إلى حدوث العديد من الآثار السلبية على تطور قطاع الصناعة التحويلية وذلك بتراجع معظم مؤشرات الكفاءة والأداء بسبب منافسة السلع الأجنبية المستوردة وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستثمار.

أوضحت نتائج قياس التغيرات الهيكلية على المستوى الكلى ، على مستوى قطاع الصناعة التحويلية وفروعها حدوث تغيرات هيكلية سلبية ، ذلك بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية، مثل التضخم وارتفاع الأسعار وخاصة أسعار مدخلات الإنتاج وارتفاع التكلفة الاستثمارية ، ارتفاع معدلات البطالة وجود خلل كبير بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .

لم تؤدِ سياسة التحرير الاقتصادى بما فيها تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الصادرات والإقلال من الواردات ، ذلك لانخفاض المرونات لكل من العرض والطلب للصادرات والواردات ، كما لم تؤد سياسة التحرير الاقتصادى إلى معالجة حقيقية لمشكلة انخفاض الإنتاج والإنتاجية والنمو الاقتصادى حيث تعتبر سياسة التحرر الاقتصادى سياسة مكملة لعملية التنمية وليست بديلا عنها فالاهتمام بالإنتاج والتطوير هو الأساس النتائج الإيجابية لتحرر الاقتصاد الموعودة ليست سوى نتيجة لاحقة لذلك.

تواجه الصناعات اليمنية العديد من العوائق والتحديات الداخلية والخارجية التى زادت حدتها مع بروز المتغيرات الدولية ، والتى تقف أمام تحديث وتطوير الصناعة التحويلية فى اليمن .

وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات منها :

ضرورة التوجه الجاد إلى مواجهة العوائق والتحديات التى أفرزتها التحولات الاقتصادية والمتغيرات الجديدة وذلك من خلال إتباع العديد من الآليات والأساليب التى تكفل التوجه إلى تطوير وتحديث الصناعة التحويلية فى اليمن الاهتمام بالجودة الشاملة للصناعات

[1] محمد مكرد ثابت الصلوى – 2008 م - أثر التحرر الاقتصادى على تطور الصناعة التحولية فى اليمن – رسالة دكتوراة – جامعة اسيوط – مصر.

اليمنية ووضعها على طريق المنافسة العالمية مع ضمان عدم دخول الأسواق الداخلية منتجات أجنبية غير مطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية.

2/ دراسة سالم عبدالله محمد باسويد 2007[1]

تناولت الدراسة أثر برامج الاستقرار الاقتصادى والتكييف الهيكلى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اليمن خلال الفترة 1995- 2004 تهدف البحث الى دراسة وتشخيص برامج التكييف الهيكلى وادوات السياسة التى تستخدمها . تحديد اثارهاعلى اداء الاقتصاد الكلى والتنمية الاجتماعية، قياس تحقق الاهداف المرسومة ، تقوم الدراسة على فرضية اساس تعمل من اجل اختبارها واثبات صحتها من عدمه . تتلخص فى أن اثار برامج التكييف الهيكلى كانت محدودة على اداء الاقتصاد الكلى وسلبيته على الجانب الاجتماعى .

ناقشت الدراسة الاسس النظرية لبرامج التكييف الهيكلى وادواتها والجدل الراهن حول دور الدولة والقطاع الخاص . كما ناقشت التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى اليمن ما قبل برامج التكييف الهيكلى ، كذلك الاثار الناتجة عن تطبيق هذه البرامج على الاقتصاد الكلى والتنمية الاجتماعية خلال الفترة 1995 -2004 من خلال التحليل الاحصائى والاختبار القياسى .

قد اكدت النتائج الفرضية الاساس للدراسة فى ان اثار برامج التكييف الهيكلى كانت محدودة على الاقتصاد الكلى وسلبية بدرجة كبيرة على التنمية الاجتماعية هذا يدعم روتياً فى ان برامج التكييف الهيكلى غير ملائمة للبلدان النامية ومنها اليمن باعتبارها وصفة نمطية لاتاخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومتطلبات التنمية فى البلدان النامية . تاكدت هذه النتائج ايضاً فى الجانب الاجتماعى حيث بينت الاختبارات ضعف أثر برامج التكييف على الخدمات التعليمية والصحية . كذلك ألاثر السلبى على المستوى المعيشى والتوظف والبطالة . تضمنت التوصيات ضرورة العدول عن برامج التكييف الهيكلى الراهنة وصياغة برنامج وطنى بديل يستهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية الاقتصادية يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون التنمية الاقتصادية وسيلة للتنمية البشرية أن يتم الاخذ بقاعدة التفضيل المزدوج بين المصلحة العامة ومصلحة الفرد .

(1) سالم عبدالله محمد باسويد – خلال الفترة 1995 – 2004 - أثر برامج التكييف الهيكلى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية اليمنية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا – 2007

3/ دراسة عبد الحق بو عتروس 2003[1]

إن الجزائر لاتقف بمنأى عن الدول العربية الأخرى التى عرفت تطبيقا لبرامج التكييف الهيكلى المدعمة من قبل الهيئتين الدوليتين (صندوق النقد الدولى و البنك العالمى) ، فعلى الرغم من تأخر تطبيق إجراءات الإصلاح الإقتصادى نسبيا مقارنة بالدول العربية الأخرى ، إلا أنه نلاحظ أن نتائج تلك الاصلاحات تكاد تكون نفسها فالجزائر عرفت تحولات فى مجالات السياسية الاقتصادية منذ النصف الثانى من الثمانينات و بداية التسعينات، عند عقد الدولة الجزائرية لإتفاقها المتعلق بتطبيق برنامجا للإصلاح الشامل لمختلف مجالات السياسة الاقتصادية ابتداء من أبريل 1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادى المدعم من قبل ص.ن.د. لمدة سنة بعدها برنامجا للتصحيح الهيكلى لمدة ثلاثة سنوات متتالية أى منذ أبريل 95 الى غاية مارس 1998 . دائما بتدعيم كل من صندوق النقد و البنك الدولين . فهذا البرنامج المتعلق بالتثبيت و التكييف الاقتصادى شمل مختلف أوجه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة الجزائرية ، سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية النقدية ، التجارية أو الاصلاح الهيكلى ، فضلا عن بعض التدابير المرتبطة بالقضايا الاجتماعية واصلاح قطاع الاسكان و البيئة .

من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة، إن برامج التكييف الاقتصادى شكلت تكلفة إجتماعية باهظة و على فترة زمنية طويلة. وإن برامج التثبيت و التكييف الإقتصادى و إن نجحت فى تحقيق النمو الإقتصادى إنها لم تعالج المشاكل الإجتماعية.هناك مفاضلات بين النمو الإقتصادى و حماية البيئة و التنمية الإجتماعية التى يجب النظر فيها بعناية قبل إختيار طريق العمل. لذلك كان الأجدر على الهيئة الدولية المدعمة لمثل هذه الإصلاحات وضع معايير و مؤشرات إجتماعية لتقييم أداء برامج التكييف الهيكلى ، و الحكم على مدى فعاليتها .

من اهم التوصيات التى توصلت اليها الدراسة

1- ضرورة وضع أهدافا اجتماعية إلى جانب الاهداف الاقتصادية مثل : معدل نمو الدخل مرهون بالإطار الزمنى. ومعدل نمو الإنفاق العام على الخدمات الصحية و التعليمية. ومعدل نمو سوق العمل و البطالة. وتطور الإنفاق الإستهلاكى، وتطور نسبة الأمية.

(1) عبد الحق بو عتروس - 2003 م- مدخل للاقتصاد النقدى والمصرفى - كلية الاقتصاد – مطبعة جامعة القسطنطنية - الجزائر.

2- ضرورة وضع أهداف اقتصادية حقيقية مثل : معدل امثل للتضخم .ومعدل نمو الإستثمار. ومعدل نمو الإدخار. ومعدل نمو الإنفاق الإستثمارى العام، ومدى توفير مناصب الشغل .ومعدل نمو الاستثمار الخاص، ومعدل نمو الناتج الحقيقى .

3- تحديد الآفاق الزمنى لكل هدف .

4- مدى إستمرار تحقيق هذه الإنجازات الإقتصادية و الإجتماعية فى الفترة الطويلة من الزمن .

مدى إستقرار معدلات النمو المحققة مع الزمن . ينبقى ترجمة المكاسب الاقتصادية الى مكاسب فى التنمية البشرية .

4/ دراسة خليل محمد عطية 1999[1]

اهتمت الدراسة بالاثار الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلى وتطبيقاتها على الحالة المصرية . تهدف الدراسة الى تتبع أثار برامج التكييف الهيكلى على الجانب الاجتماعى تحديد اى الفئان الاجتماعية التى تحملت أعباء اكثر . ألاثر على المستوى المعيشى والبطالة والخدمات العامة والفقر قد أستخدمت الدراسة المنهج الاحصائى الوصفى فى دراسة الظاهرة لبيان الاثار التى ترتبت على تنفيذ هذه البرامج على الجانب الاجتماعى بسبب السياسات الانكماشية التى اتبعتها لتقليص الانفاق العام الجارى والاستثمارى . كذلك أجراءات تخفيض قائمة الجنيه المصرى رفع اسعار السلع والخدمات تقليص الدعم الغذائى فضلاً عن الخصخصة . قد تمثلت تلك الاثار فى تقليص التوظيف زيادة معدلات البطالة بين المؤهلات المتوسطة والجامعية كذلك تردت كفاءة الخدمات التعليمية وانخفض الاهتمام بالبحث العلمى كما لم يتمكن القطاع الخاص فى ملء الفراغ نتيجة تراجع دور الدولة فضلاً عن التشوهات فى الانفاق على التعليم . كذلك الحال تردت نوعية الخدمات الصحية واستفحلت الامراض نتيجة تخلى الدولة عن سياسة العلاج المجانى كما ارتفعت تكاليف المعيشة وكان معدل التضخم اعلى من معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى ، كانت المحصلة النهائية هى تدهور المستوى المعيشى للفقراء ولمحدودى الدخل .

(1) خليل محمد عطية – يونيو 1999 - الاثار الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى – الحالة المصرية – المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة اسيوط – العدد السادس والعشرون – السنة الثامنة عشر.

5/ دراسة شيرين حسن الشواربى 1997 [1]

تناولت الدراسة اداء برناج التكيف الهيكلى فى مصر باستخدم نموزج قياسى يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى تحليل وتقييم الاثار النقدية والحقيقية لبرنامج التكيف الهيكلى الذى بدأ تنفيذه عام 1991 وانسجاماً مع ذلك إستخدمت الباحثة المنهج القياسى من خلال توصيف نموزج كلى يستوعب سلوك متغيرات القطاع العائلى ، قطاع الاعمال القطاع الحكومى والقطاع الخارجى . ثم فيما بعد اجراء المحكاة التاريخية التى تتيح حساب مجموعة من الاختبارات القياسية تسمح بدوره بقياس مدى قرب التقديرات من سلوك المتغيرات فى الواقع . قد قامت الدراسة ببناء سيناريوهان لاربع من ادوات السياسة الاقتصادية ، تخفيض الانفاق الاستهلاكى الحكومى ، تخفيض مستوى الائتمان المحلى ورفع اسعار الفائدة رفع سعر الصرف اجريت التجارب مرة بافتراض الصدمة القاطعة واخرى بافتراض الصدمة التدريجية .

من اهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة هنالك أثر ملموس لادوات السياسة المستخدمة على المتغيرات الاقتصادية المختلفة فى المجالات المالية والنقدية ، فى القطاعات للاقتصاد مما يؤكد ملاءمتها لتحقيق اهداف برنامج التكيف الهيكلى .

يمكن وضع تصور عام يساعد صانع السياسة الاقتصادية فى إتخاذ قرار بشان نمط تنفيذ هذه الادوات ، يتلخص فى استخدام نمط الصدمة القاطعة فى رفع سعر الفائدة وسعر الصرف مع الخفض التدريجى فى الانفاق الاستهلاكى الحكومى فى ضبط حجم الائتمان المحلى . قد خلصت الدراسة الى توصية رئيسية مفادها إنعدم الاستمرار فى السياسات التصحيحية يؤدى عموماً الى ضياع مكاسب التصحيح إن نمط التدريجية لا يختلف إتجاه اثاره عن نمط الصدمة القاطعة إن كانت اثاره السلبية اخف نسبياً .

6/ دراسة عبد الفتاح العموص 1997 [2]

تتحدث الدراسة عن برامج التكيف الهيكلى وتطبيقاتها بالاشارة الى التجربة التونسية خلال المدة 1987- 1992 . يهدف البحث الى التعريف بمكونات وادوات برامج التكييف الهيكلى وما تنشده من اهداف فى اصلاح مسار النمو وخلق التوازنات الاقتصادية . كما يهدف البحث الى تقييم الاثار التى تركتها هذه البرامج على الاقتصاد التونسى سواء على المتغيرات الاقتصادية الكلية او المتغيرات الاجتماعية . فى سبيل تحقيق هذا الغرض استخدمت الدراسة المنهج الاحصائى الوصفى لتحديد تلك الاثار

---

(1) شيرين حسن الشرنوبى – 1997- تحليل الاثار الماكرواقتصادية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى – رسالة دكتوراة جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

(2) عبد الفتاح العموص – خريف 1997- النماذج التأليفية لصندق النقد الدولى والبنك العالى – الاسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية – بحوث اقتصادية عربية – العدد التاسع .

رقمياً وانعكاساتها على تلك المتغيرات وتوصلت الدراسة الى أن تطبيق برامج التكييف الهيكلى عموما ادى الى تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات . احياء الاسعار النسبية الحقيقية والدخول العينية والارباح المجزية اما اجتماعياً فهى عديمة الفائدة فيما يتعلق بتوزيع الدخول والانفاق العام لما فيه مصلحة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل كما لم تتمكن من الحد من البطالة الهيكلية والهجرة الداخلية والخارجية . استخلص الباحث أن جهود برامج التكييف فى الجانب الاقتصادى كانت مرضية بل انها ايجابية ومشجعة فى الأمد القصير ، غير ان هناك تساؤل عما سيؤول اليه الوضع فى الامد الطويل حيث أن التنمية الشاملة تتطلب حلولاً هيكلية اقتصادية واجتماعية متعددة الابعاد اما فى الجانب الاجتماعى فقد كانت غير مرضية .

7/ دراسة هدى السيد 1997 [1]

اختصت الدراسة ببحث أثار برنامج التكيف الهيكلى على الجانب الاجتماعى من خلال تقييم الاثار على مستوى المعيشة فى مصر خلال المدة 1990 – 1996 يتمثل الهدف من الدراسة فى التعرف على هذه الاثار وما اذا كان البرنامج اسفر عن تدهور او تحسن مستوى المعيشة ، ما هى اكثر الفئات التى تضررت منه وما هى تلك الفئات المستفيدة ؟ قد استخدمت الدراسة المنهج الاحصائى الوصفى فى دراسة الظاهرة موضوع البحث من خلال تحليل أثار البرنامج على السلع والعمل اى على الناتج والاسعار والتشقيل والاجور . مع ربط ذلك التحليل بتطور البنية الاساسية الاجتماعية وتحديد خصائص الفئات الاجتماعية قد توصلت الدراسة الى نتيجة مركزية مقادها ان اثار البرنامج كانت سلبية على المستوى المعيشى للفقراء ومحدودى الدخل بسبب السياسة الانكماشية والاجراءات التحريرية التى تتحيز لصالح الفئات ذات الدخول العالية.

عليه فقد ادى البرنامج الى ارتفاع تكاليف المعيشة ، ارتفاع معدلات البطالة من الشباب والجامعيين والعمال غير المهرة صاحب ذلك انخفاض اجور حقيقية فى كافة القطاعات . كذلك تدهور أداء الخدمات التعليمية والصحية مع ارتفاع تكاليفها وزادت الفجوة بين القادرين وغير القادرين فى الحصول على هذه الخدمات كما تدهور نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقى ونمط استهلاكه وتوصلت الدراسة الى ان تردى المستوى المعيشى كان الثمن الذى دفعه الفقراء ومحدودى الدخل لتحسين المتغيرات الاقتصادية الكلية .

(1) هدى السيد – خريف 1997 - أثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر بحوث اقتصادية عربية – العدد التاسع .

واوصت الدراسة السلطات الحكومية بالعمل على رفع المستوى المعيشى للفقراء ومحدودى الدخل من خلال ترشيد الانفاق العام ، تعديل الاولويات لصالح التنمية البشرية وتوجيه النشاط الاقتصادى الخاص والعام نحو المشروعات كثيفة العمل . مع ضرورة أن يعمل الصندوق الاجتماعى على خلق مزيد من فرص العمل الاضافية .

9/ دراسة رمزى زكى 1996[1]

بحثت الدراسة قضيتين ذات علاقة ببرنامج التكييف الهيكلى وهما التضخم والتنمية البشرية . تهدف الدراسة الى بيان الاثار التى تتركها برامج التكيف الهيكلى على التضخم والتنمية البشرية من خلال استخدام المنهج الاحصائى الوصفى .

اهم النتائج الرئيسية التى توصلت اليها الدراسة ، إن نظريات التضخم فى الفكر الاقتصادى الراسمالى ليست صالحة لتقير التضخم فى البلدان النامية لاختلاف الظروف فى هذه البلدان عن البلدان الراسمالية ، لذلك من أجل فهم افضل لهذه الظاهرة يقتضى الامر دراسة علاقة التضخم بكل من التخلف الاقتصادى ، التبعية التنمية المديونية الخارجية ، برامج التكييف الهيكلى. إن برنامج التكيف الهيكلى تؤدى الى ظهور التضخم الناتج عن زيادة التكاليف من خلال الاجراءات التى تصاحبها كزيادة اسعار الفائدة على الاقتراض ، تخفيض قيمة العملة ، الغاء الدعم وزيادة اسعار ورسوم الخدمات العامة و زيادة الضرائب غير المباشرة ، يؤدى العمل ببرامج التكييف الهيكلى الى اثار سلبية على التنمية البشرية ، الأثر الاول يتمثل فى تدهور احوال الفقراء ومحدودى الدخل ويتجسد ذلك فى تردى الاوضاع التعليمية والصحية والغذائية وتزايد الفقر ، الأثر الثانى يتمثل فى زيادة معدلات البطالة الناجمة عن سياسات الخصخصة وتقليص الانفاق الحكومى الاستثمارى وتجميد التوظيف ، الأثر الثالث يتمثل فى تردى إشباع الحاجيات الاساسية . تؤدى برامج التكيف الهيكلى الى ظهور ظاهرة التضخم الركودى حيث ترتفع معدلات التضخم ومعدلات البطالة فى ان واحد. اوصت الدراسة البلدان النامية بعدم اتباع برامج التكيف الهيكلى لما تلحقه من أضرار اقتصادية واجتماعية ودعاها الى تبنى برامج وطنية تتبع من مصالحها وخصوصياتها .

(1) رمزى زكى – 1996م - التضخم الهيكلى فى الدول النامية –رسالة دكتوراة - دار المستقبل العربى – القاهرة.

10/ دراسة خالد واصف الوزنى 1994 [1]

ناقشت الدراسة تطبيق سياسات التكيف الهيكلى فى الاردن باستخدام نموذج قياسى قد هدفت الدراسة الى تقييم الاثار الناجمة عن تنفيذ برنامج التكييف الهيكلى على الاقتصاد الكلى خلال الفترة (1992 – 1998) كذلك الى التنبؤ بأثر السياسات المقترحة وتوقعات المرحلة اللاحقة تحقيقا لغرض الدراسة إستخدمت الدراسة المنهج القياسى من خلال بناء نموذج كلى للاقتصاد الاردنى يستند الى التجارب السابقة والحالات الشبيهة بالهيكل الاقتصادى الاردنى مع الأخذ بعين الاعتبار ادوات السياسة التى تقترحها برامج التكيف الهيكلى .

قد خلصت الدراسة الى النتائج الرئيسية التالية ، أن الاقتصاد الاردنى يقع بدرجة كبيرة تحت تأثير الصدمات الخارجية . قد ادى عدم استيعاب هذه الحقيقة الى تعثر الجهد التنموى ودخول البلاد فى اتفاقات مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للعمل ببرنامج التكييف الهيكلى ، أدى تنفيذ برنامج التكييف الهيكلى الى انكماش النمو الاقتصادى ذلك من خلال تقييد الطلب الذى اضر بعملية التنمية والقطاع الخاص المنتج ، حيث أن المطالبة بانكماش الائتمان المحلى للحكومة والقطاع الخاص ورفع أسعار الفائدة تؤدى الى اعاقة جهود التنمية الحكومية أظهرت نتائج المحاكاة القبلية ملائمة النموذج وقدرته على التنبؤ بالاتجاه العام للمتغيرات مستقبلا كما انه ينم عن استقرار كبير ومستوى تمثيل مرتفع للواقع .

كذلك اكدت النتائج أن البرنامج إنكماشى بدرجة كبيرة وقد انعكس ذلك فى كل من النمو الاقتصادى ومعدل التضخم ، بينت المحاكاة صعوبة تحقيق اهداف البرنامج فى تخفيض العجز التجارى والجارى لغياب تحقق شرط مارشال – ليرنر للمرونات فى الاقتصاد الاردنى .

اوصت الدراسة الى انه بالنظر للطبيعة الانكماشية لبرنامج التكييف الهيكلى يتطلب الامر تبنى برنامج يأخذ على عاتقه اصلاح الاختلالات الهيكلية واستقرار الاوضاع الاقتصادية . أن يستوعب خصائص الاقتصاد الاردنى والمشكلات التى تواجهها فى السابق ، مع الاخذ بعين الاعتبار مرحلية توزيع الاهداف وتكاملها وترابطها مع التحديد الدقيق لادوات السياسة الاقتصادية .

---

(1) خالد واصف الوزنى – 1994 - سياسات التكيف الاقتصادى – دراسة قياسية لحالة الاردن – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

دراسة اجنبية:

1 / دراسة susan schadler 1995[1]

وهى دراسة لفريق من خبراء صندوق النقد الدولى بقيادة (susan schadler)

شملت 32 بلداً من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية السابقة ضمن الدراسات التى يجريها الصندوق حول تطبيقات برامج التكييف الهيكلى كان الهدف من هذه الدراسة تقييم مستوى النجاحات التى تمكنت من تحقيقها هذه البرنامج فى هذه البلدان خلال الفترة 1990 – 1995 واعادة تقويم الاخفاقات بما يضمن اتمرار النجاح فى المستقبل . قد إتبعت الدراسة المنهج الاحصائى الوصفى فى تقييمها لمستوى الاثار التى تركتها برامج التكيف الهيكلى .

توصلت الدراسة الى أن هذه البرامج أدت الى تحسين ملموس فى ادارة الاقتصاد الكلى, قد ساعد على هذا فعالية السياسة المالية و النقدية ، اذا تبين أن بعض هذه البلدان التى تجاوز فيها الانفاق الحد المقرر أستمرت تعانى من عجز الموازنة وارتفاع معدلات التضخم فيما نجحت بلدان اخرى فى تخفيض الانفاق الجارى لصالح الانفاق الاستثمارى ومن ثم تخفيض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنة . فمن اجل تقليص التضخم تم تقييد الافراط فى الاصدار النقدى فيما نجحت بعض البلدان فى استخدام ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة فى إنسياب راس المال الاجنبى ادخال نظام المزادات فى الاوراق المالية الحكومية ، فى مجال التكييف الهيكلى (اعادة الهيكلية) بالرغم من التفاوت تمكنت معظم البلدان محل الدراسة من اصلاح النظم المالية وأنظمة الصرف والنظم التجارية وتحرير الاسعار والضرائب والانفاق العام والخصخصة.

خرجت الدراسة بتوصية رئيسية حول ضرورة إعتماد برامج أكثر فعالية ووضوح على أن توخذ بعين الاعتبار الاهداف متوسطة المدى . كذلك الرقابة على خلق النقود وتقليص الاقتراض من البنك المركزى .

التعليق على الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:

نجد ان دراسة احمد على احمد قد اتفقت مع الدراسة الحالية بان سياسات الصندوق البنك الدوليين اضرت بسياسية التنمية الاقتصادية فى السودان حيث لم تؤدى الى التغيرات الهيكلية المرتجاة. وكذلك اتفقت مع دراسة سالم عبدالله بان برامج التكيف

---

[1] susanschadler, , 1995 adum penneil , mariacorkoric , lo ,s , dicks mauro mecagni : IMF coditionality Revier : - Experience under stand - By and Extened Adjustments : panti : Keylssue and finding , INF occasional paper no (123), washington .

الهيكلى كانت محدودة على الاقتصاد الكلى وسلبية بدرجة كبيرة على التنمية الاجتماعية وهذا يؤكد ان برامج التكيف الهيكلى غير ملائم للبلدان النامية. كما اتفقت كل الدراسات السابقة بان برامج التكيف الهيكلى لا تؤدى لتغيرات هيكلية وبانها لا تتوافق مع واقع دولهم النامية.

الفصل الاول

الاطار النظرى

تعريف برامج التكيف الهيكلى

1-1 المفاهيم الهيكلية.

1-2 نشأة وتطور برامج التكيف الهيكلى.

1-3 برامج التكيف الهيكلى واثرها عالمياً.

1-4 برامج التكيف الهيكلى واثرها على دول العالم الثالث.

1-5 برامج التكيف الهيكلى واثرها عربياً وافريقياً.

1-6 مفهوم التمويل.

1-7 صيغ التمويل.

الفصل الاول

الاطار النظرى

1-1 المفاهيم الهيكلية :

*** الهيكل الاقتصادى :**

يعرف الهيكل على انه نسق من العلاقات الداخلية له قوانينه الخاصة من حيث نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتى على نحو يفضى فيه اى تغير فى العلاقات الى تغير النسق نفسه وعلى نحو ينطوى معه المجموع الكلى على دلالة يغدو معها النسق دالاً على معنى[1] .

يعرف فرانسوا برو (francois perroux) الهيكل الاقتصادى على انه عبارة عن النسبـوالعلاقات التى تميز هيكلاً اقتصادياً قائماً بمكان وزمان معينين . فيما يقسم جان لوما هذه العلاقات الى علاقات داخلية وعلاقات خارجية وعلاقات كمية وكيفية ويعبر عن العلاقات الكمية اما بصيغ مطلقة أو نسبية[2] .

اما سريكون (syrquin) فيرى أن الهيكل الاقتصادى عبارة عن إطار عام متسق نسبياً لاجزاء متداخلة كل جزاء منها له دور متميز وهى فى مجموعها تعمل على تحقيق اهداف مشتركة [3] .

أما جذرى (chezery) فيعطى مدى اوسع ومفهوماً ادنى , اذ يشير الى ان الهيكل الاقتصادى يمثل علاقات ثابتة نسبياً فى نظام إقتصادى معين[4] (اى هو نسق من العلاقات الداخلة) حيث تشكل مؤسساته المختلفة نمازج معينة فى تخصيص وتطويرها بشكل يميزها عن غيرها.

---

(1) اديت كير وزيل – 1985 – عصر النيبوية من ليفى شتراوس الى فوكو - ترجمة جابر عصفور - دار افاق العربية – بغداد –ص 289 .

(2) رفعت المحجوب – الاقتصاد الساسى – الجزء الاول – دار النهضة العربية – القاهرة – ص22

(3) m . Syrquin . 1989 – patterns of structural change , Handbook odevelopment Economics , Harvard university newyoek –p – 206 .

(4) H – B – chenery — 1979 - struetural change and development bolicy – World Bank Research buplication – Washing ton – p 108.

على حين يعتقد والاس بترسون أن الهيكل الاقتصادى يشير الى المنشأ القطاعى للدخل القومى والتوزيع الوظيفى لليد العاملة[1]. من هنا فالهيكل الاقتصادى يتحدد بالهدف والمواضيع المراد دراستها وبما تتضمنه مكوناته من تخصيص متميز للموارد وعلاقات وتشابكات يمارس المجتمع نشاطه الاقتصادى فى اطارها .

*** التغير الهيكلى (structuralchange) :**

يرى جذرى إن التغيرات الهيكلية ذات تاثيرات مختلفة ومتبادلة على اجزاء الهيكل الاقتصادى وتتضمن تغيرات فى هيكل الانتاج والاستخدام والطلب كذلك فى هيكل التجارة الخارجية وتدفقات راس المال . يشير الى انها ليست دائماً واحدة وهى ذات انماط مختلفة بحسب الزمان والمكان يختلف مداها وفاعليتها من بلد الى اخر ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب التى تفضى تعدد إنماط التغير الهيكلى ومن اهمها :

1 – الاختلاف فى الاهداف الاجتماعية وأختيار السياسات .

2 – الاختلاف فى امتلاك المصادر الطبيعية .

3 – الاختلاف فى حجم البلد .

4 – الاختلاف فى امكانية الحصول على راس المال .

5 – التغيرات فى العوامل الموحدة عبر الزمن والتغيرات فى طلبات المستهلكين مع ارتفاع الدخل وتراكم راس المال المادى والبشرى ، خضوع الدول لتكنولوجيا متشابهة حق الدخول فى التجارة العالمية [2].

ويؤكد جينكات (jhingan) إن التغيرات الهيكلية تقوم على اساس الانتقال من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى الاقتصاد الصناعى الحديث ويرافق ذلك تحول جذرى فى المؤسسات القائمة والاتجاهات الاجتماعية والدوافع ، هذه التغيرات تقضى الى زيادة فرص الاستخدام وإرتفاع انتاجية العمل إستغلال الموارد الجديدة وتحسينات فى التكنولوجيا[3] .

---

(1) بترسون – والاس – 1963- الدخل والعمالة والنمو الاقتصادى – ترجمة صلاح دباغ – الجزء الثانى – المكتبة العصرية – بيروت – – ص 383 .

(2) H.B Chenery – opcit – pp – (67- 108).

(3) مارسلو سيلوفيسكى – يونيو 1987 – التكييف فى الثمانينات – إستعراض للقضايا – التمويل والتنمية – المجلد 24 – رقم 2 –ص 11.

*** التكييف الهيكلى :**

يعرف خبراء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى التكييف (Adjustment) عموماً على انه ((تكييف أنماط الاستهلاك واعادة تخصيص الموارد والتغيرات فى تراكم عوامل الانتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل فى وجه بيئة خارجية أكثر سلبية[1]))عليه فأن التكييف الهيكلى يجب أن يستجيب للظروف الخارجية لعدد من الاعتبارات : اولا : ازدياد الصعوبة فى الحصول على النقد الاجنبى من ثم يتطلب الامر تشجيع وتوسيع الصادرات وقيام صناعة إحلال الواردات . ثانياً : أن الاقتراض من الخارج يكون أكثر تكلفة مما يتطلب تنمية الادخارات المحلية .ثالثاً : ان انعاش النمو الاقتصادى مرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة استخدام الموارد وانتاجية الاستثمار [2].

تعرف برامج التكييف الهيكلى بوصفها مجموعة من السياسات الاقتصادية التى يتوجب على البلدان إتباعها لكى تتأهل للحصول على القروض الجديدة من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هذا يساعدها على الوفاء بالديون القديمة المستحقة الدفع التجارية والحكومات والبنك الدولى [3].

كما يعرف التكييف الهيكلى على انه عملية منظمة للتغير الهيكلى الاقتصادى الاجتماعى ولازالة الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية[4]. بشكل ادق يمكن القول ان برامج التكييف الهيكلى تعنى البرامج التقشفية او السياسات الانكماشية التى تقوم بها الاقطار الاعضاء عندما تطلب الاقتراض من صندوق لتحقيق عجزها الداخلى والخارجى وجعل سعر الصرف واقعياً لذا تسمى هذه الاجراءات بتصحيح المسار الاقتصادى او برامج الاستقرار ، إضافة الى اتخاذ اصلاحات هيكلية تحد من تدخل السلطات العامة فى الاقتصاد الوطنى [5].

---

[1] المصدر السابق ذكره – ص 12 .

[2] structural adgust ment program – 2003 – http ; / www.whirledbank .org develop ment / sap . htmi / www / goole / p- 1 .

[3] عبد الشكور – 1987 – تحديات واستراتيجيات التصحيح فى البلدان العربية – ندوة التصحيح والتنمية فى البلدان العربية – صندوق النقد الدولى – ابوظبى –ص 43 .

[4] فؤاد مرسى – الراسمالية تجدد نفسها – المجلس الوطنى للثقافة والادب والعلوم – مجلة عالم المعرفة – الكويت – ص 310 .

[5] محسن خان – مارس 1986 – مالكو لم نايت – برامج التكييف التى يدعمها الصندوق هل تعوق النمو – التمويل والتنمية –ص 31 .

نجد ان برامج التكييف الهيكلى تعبر عن حزمة من الاجراءات والتدابير الانكماشية المستهدفة تصحيح الاختلالات الكلية لتحقيق إستقرار إقتصادى واصلاحات هيكلية .

عناصر برامج الاستقرار الاقتصادى والتكييف الهيكلى :

تتضمن برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للاستقرار الاقتصادى والتكيف الهيكلى ثلاثة جوانب ، سياسات ادارة الطلب ، سياسات جانب العرض و سياسات تحسين المنافسة الدولية [1] .

*** سياسة ادارة الطلب :**

تتعلق سياسات ادارة الطلب (Demand Management policies) بالاسقرار الاقتصادى وهى فى العادة اقصر مدى مقارنة بسياسات العرض كما انها تسبقها بالضرورة ، يتوقف على نجاحها بوصفها برنامجاً تمهيدياً لنجاح المراحل اللاحقة لبرامج التكييف ، هذه السياسات هى مجموعة من التدابير تستهدف التأثير على الطلب الكلى فى اتساق تام مع معدلات النمو الاقتصادى المستهدفة تشمل السياسات المالية والنقدية التى تلعب دوراً مؤثراً فى النمو الاقتصادى من خلال تقليص معدلات التضخم تخفيض عجز الموازنة العامة ، ميزان المدفوعات[2] .

تتضمن سياسات ادارة الطلب العناصر الاتية ، خفض قيمة العملة ، تقليص نطاق القطاع العام خفض الدعم على السلع الغذائية الضرورية ، خفض معدلات نمو الائتمان المحلى [3] .

يشير خبراء الصندوق والبنك الدوليين الى ان الحاجة تبرز لوجود برامج التثبيت (الاستقرار) عندما يكون هناك إختلال فى التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى الذى ينعكس بالضرورة على ميزان المدفوعات بصورة سلبية ويرون أن السبب الغالب لهذا الاختلال يرجع الى عدم ملائمة السياسات الداخلية التى تنهج نهجاً توسعياً فى الطلب الداخلى يفوق كثيراً القدرات والطاقات الانتاجية لذلك انطلاقاً من رؤية الصندوق النقدية

---

(1) مرجع سبق ذكره – ص 31 .

(2) عبد الفتاح غربال واخرون – 1988 – السياسات التصحيحية فى الاقتصاد التونسى – ندوة السياسات التصحيحية فى الوطن العربى –دار الرازى – بيروت – ص 117 .

(3) اندرو كروكيت – 1982 – بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق – التمويل والتنمية – المجلد 19 – العدد2 –ص 10 .

يرى ان الاختلال الخارجى فى ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من مديونية خارجية انما يأتى كانعكاس للافراط فى الطلب المحلى، اى الافراط فى مستوى الاستهلاك المحلى او فى الاستثمار بمعنى اخر إن القضية تكمن فى وجود فائض فى الطلب المحلى ومن هنا فان استخدام الاقتراض لتمويل الزيادة فى الاستهلاك الجارى لن يؤدى الى زيادة الطاقات الانتاجية ، من ثم لن يكون فى مقدور البلد المدين خدمة اعباء دينه[1] عليه فان الهدف المركزى لسياسات إدارة الطلب أو التثبيت هو تحجيم الطلب المحلى الكلى ليؤدى بدوره الى تحجيم العجز فى الحساب الجارى بما يؤدى الى رفع قدرة البلد المدين على خدمة ديونه فى المستقبل ، ان يتمكن من الوصول الى الوضع الذى يكون لديه المقدرة على تغطية العجز المتبقى فى الحساب الجارى بتدفقات راسمالية مستمرة تمثل تحويلات طوعية طويلة المدى من المقرضين الاجانب ، من هنا فان الصندوق يرى أن هناك علاقة بين العجز فى ميزان المدفوعات وفائض الطلب المحلى الذى يفوق الموارد المتاحة حيث يتسبب هذا الفائض فى الارتفاع المستمر للاسعار، لذلك فان القضاء على فائض الطلب يتطلب القضاء على التضخم ، من ثم القضاء على عجز الموازنة بوصفه اهم مصادر التضخم ، على ان يترافق ذلك مع تخفيض قيمة العملة مما سيؤدى الى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومن ثم زيادة النقد الاجنبى[2] .

يتأثر الاستقرار الاقتصادى بجملة من العوامل المؤثرة على الطلب الكلى اى ما يسمى بالعناصر المتغيرة (معدلات التضخم ، سعر الصرف موقف الحساب الجارى والخارجى ، معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى). يشكل التضخم الخلفية المركزية بين هذه العناصر فهو من ناحية يتسبب فى حدوث الخلل الاقتصادى الكلى مؤدياً بالنتيجة الى عدم الاستقرار الاقتصادى. فالمعدلات العالية للتضخم تؤثر على العناصر الاخرى المحركة للطلب الكلى (العناصر المتغيرة) ، من ناحية ثانية تؤثر هذه المعدلات على العرض الكلى اى على الانتاج ومعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى . من هنا يحدث تراجع للناتج المحلى الاجمالى وارتفاعات فى سعر الصرف ومعدلات التضخم وأستفحال العجز فى الحساب الجارى ثم يمتد ذلك الى عناصر الطلب الكلى كما أن للتضخم

---

(1) ا ندرو كروكيت – مصدر سابق زكره – ص 10.

(2) عبد الوهاب عثمان موسى شيخ – 2001 – منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – لخرطوم –ص 9 – 11 .

تأثيرات سلبية على ميزان المدفوعات فارتفاع معدلات التضخم تؤدى الى إرتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية وتقلل من القدرات التصديرية للبلد ومن ثم على الحساب الجارى . فى المقابل يؤثر التضخم على الواردات مما يؤدى الى مزيد من الضغوط التضخمية على حصيلة الدولة من النقد الاجنبى يعكس نفسه على سعر الصرف وفى النهاية زيادة الخلل الاقتصادى وزيادة تكاليف الانتاج .

يرى خبراء الصندوق والبنك انه لتصميم برامج الاستقرار الاقتصادى يجب ان تعطى عناية كبيرة للمعايير الاتية عند إختيار تدابير العرض والطلب :

1 – طبيعة وحجم ومدة إنعدام التوازن فى المدفوعات الخارجية فاذا تبين أن تدهور شروط التبادل الخارجى ادى الى العجز فى ميزان المدفوعات فان أسلوب المعالجة يتصل باجراءات من جانب العرض تتعلق باجراء تغيرات فى القاعدة الانتاجية وتوسيع الانتاج ، أما اذا كان الاختلال قد جاء كنتيجة لزيادة فى الطلب الكلى الداخلى بسبب سياسات التوجه الخارجى (إحلال الواردات) والضرائب فان المعالجة تقتضى تغير الطلب الكلى وليس تدابير من جانب العرض .

2 – طبيعة واهمية القيود الناتجة عن سياسات التكييف الهيكلى وأثارها الاجتماعية والسياسية (دعم السلع سياسات التوظيف الحكومى ، القيود على التجارة) [1] .

*** سياسات جانب العرض :**

وهى تمثل سياسات التكييف الهيكلى التى يدعمها البنك الدولى، قد أستحدثت فى منتصف الثمانينات لاحداث التكامل بين سياسات الطلب التى تهتم بالاستقرار الاقتصادى وسياسات العرض التى تهتم باحدث تحولات هيكلية ومؤسسية . هذه السياسات تستهدف زيادة النمو الاقتصادى على المدى الطويل ونتيجة الى الانتاج وتنمية القاعدة الاتاجية . بجانب اخر يمكن القول أن سياسات جانب العرض تعنى زيادة حجم الموارد والخدمات المنتجة محلياً بغض النظر عن مستوى الطلب الداخلن تتضمن مجموعتين من السياسات :

/ المجموعة الاولى السياسات التى تستهدف زيادة نمو الناتج المحلى الاجمالى من خلال ترشيد إستخدام مدخلات الانتاج والعمل، راس المال على الاستخدمات المختلفة.

(1) محسن خان – مالكوم د . نايت – برامج التكييف التى يدعمها الصندوق هل تعوق النمو؟ - مصدر سبق زكره - ص 31 .

يندرج ضمن هذه المجموعة تدابير واجراءات موجهة لتقويض القيود المعرقلة للنمو الاقتصادى وبشكل خاص التشوهات الناتجة عن جمد الاسعار و الاحتكارات الضرائب والمساعدات القيود التجارية .

/ المجموعة الثانية تتضمن السياسات فى الاجل الطويل الموجهة لزيادة الناتج المحلى الاجمالى والتى تأخذ فى أبعاداً إستراتيجية ومستقبلية كتشجيع الادخار المحلى وتنشيط الاستثمار فى الموارد المحلية والموارد الاجنبية كالاستثمار الاجنبى المباشر أو القروض او المساعدات[1] .

عليه فان سياسات جانب العرض تتضمن حزمة من الاجراءات هى تقليص الانفاق العام الخصخصة ، تحرير أسعار السلع والخدمات ، تحرير التجارة الخارجية، تقويم أسعار الفائدة [2] . ان من اهم العوامل المؤثرة فى حجم ومستوى العرض الكلى هم معدل نمو الانتاج اى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الذى يعبر عن النمو الاقتصادى لذا تبرز مؤشرات الاقتصاد الكلى وخلوها من التشوهات بما يؤدى الى التخصيص الامثل للموارد ويحقق فى النهاية النمو المستدام . هذا يتطلب بالضرورة النمو الايجابى للناتج المحلى الاجمالى، ذلك لان تراجع نموه يضاعف الضغوط على الطلب الكلى[3]. يساعد على إتساع الفجوة بين الطلب والعرض [4] الكليين واختلال التوازن بينهما . من هنا من المهم جداً فى سياسات العرض تشجيع التقدم التكنولوجى الذى يؤدى الى زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة الناتج المحلى الاجمالى هذا يعمل بدوره على زيادة الاستقرار الاقتصادى فى الاجل الطويل . يمكن أن يتم دعم التقدم التكنولوجى من خلال إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار فى التكنولوجيا ، كما انه يقع على عاتق الدولة إقامة مراكز للبحث والتطوير والتدريب على اى حال فان تحقيق التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى لا يعنى بالضرورة أن يتحقق من خلال تخفيض الطلب فقط بل إن عدم التوازن يمكن

---

(1) محسن خان مالكوم د نايت – مرجع سابق زكره – ص 32 .

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية – 2003 – اتجاهات حديثة فى التنمية – القاهرة –ص 172 .

(3) محسن خان – مالكوم د. نايت – برامج التكيف التى يدعمها الصندوق هل تعوق النمو – مرجع سابق زكره – ص 31 .

(4) عبد الفتاح غربال – السياسات التصحيحية فى الاقتصاد التونسى – مصدر سبق زكره – ص 117 .

السيطرة عليه من خلال التوسع فى العرض الداخلى هذا يجسد فى الحقيقة الترابط بين سياسات الطلب وسياسات العرض . يجب ان تفنى سياسات التكييف الهيكلى بتصميم اجراءات تعمل على تغيير هيكل الطلب باتجاه نمو الاستثمار المنتج (تكوين راس المال الثابت) وتقليص الاستهلاك الجارى ن ذلك لان سياسات العرض المستهدفة تحقق نمو اكبر المدى المتوسط يتطلب زيادة فى الاستثمار المنتج فيما تتطلب سياسات الطلب تخفيض الفجوة بين الادخار والاستثمار[1].

*** سياسات تحسين المنافسة الدولية :**

تسمى احياناً سياسات تحويل هيكل الانتاج القومى نحو الصادرات وهى مزيج من سياسات الطلب وسياسات العرض تعتمد بشكل رئيسى على جملة التدابير الرامية الى التأثير على سعر الصرف الحقيقى بوصف إن هذا التأثير سيؤثر بدوره على الطلب الداخلى الحقيقى وتشجيع الانتاج التجارى فى ان واحد . ان هدف تحسين المنافسة الدولية من وجهة نظر خبراء النقد الدولى والبنك الدولى هو زيادة قدرة البلد التصديرية للاسواق الخارجية للحصول على النقد الاجنبى هذا يتطلب بالضرورة زيادة العرض من السلع والخدمات المحلية لمقابلة الطلب الخارجى عليه فانه لتحقيق هذا الهدف ينبقى تشجيع الاستثمار فى قطاع التصدير سواء للراسمال الوطنى ام الاستثمار الاجنبى وتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة [2]

/ دور السياسة المالية والنقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى:

ينشاء عدم الاستقرار الاقتصادى عندما يحدث ارتفاع عام فى الاسعار(التضخم) او تزايد اعداد العاطلين عن العمل (البطالة) ، هذا الوضع يولد انعكاسات خطيرة على اداء الاقتصاد الكلى ينبغى تداركها حتى لا تكون التكاليف باهظة لذلك يستوجب الامر تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال القضاء على التضخم والبطالة فضلاً عن إستقرار النمو . تعد كل من السياسة المالية والنقدية من اهم ادوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ويعول عليهما الصندوق والبنك الدوليين فى نجاح برامج التكيف الهيكلى . ينظر الى السياسات المالية والنقدية على انها تحتوى على اجراءات

(1) عبد الوهاب عثمان شيخ موسى – منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان – مصدر سبق زكره – ص 19 .

(2) محسن خان مالكولم د. نايت – مصدر سابق زكره – ص 32 .

فعالة غير مباشرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الاحوال العادية خلافاً للاجراءات المباشرة التى تستخدمها الحكومة كالرقابة على الاسعار والاجور والتخصيصات فى الاوقات الاستثنائة [1] .

هذا يعنى إن التأثير يجرى بوساطة قوى السوق وليس باجراءات إدارية أو حكومية حيث أن تدخل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى قد يؤدى الى انخفاض الكفاءة وعدم الاستقرار فضلاً عن ما يصاحبه من التضخم فى إجهزة الرقابة والادارة ،عموماً فان كلاً من السياستين المالية والنقدية تتوخان تحقيق الاهداف الاتية :

1 – الوصول الى مستوى التشغيل الكامل .

2 – تحقيق معدلات نمو مضطردة .

3 – تحقيق الاستقرار فى المستوى العام للاسعار .

4 – العمل على رفاهية المجتمع واعادة توزيع الدخل بشكل عادل[2]. تؤثر السياسة المالية فى الطلب الكلى من خلال بعض الادوات المالية وبشكل رئيسى الانفاق الحكومى والضرائب ، اما السياسة النقدية فان تأثيرها يتم من خلال عمليات السوق المفتوحة وألية سعر الخصم وتغيير الاحتياطات .

يرى خبراء صندوق النقد الدولى انه لمعالجة عدم التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى يتوجب أن يعطى إهتمام للسياسة المالية ، غير انه ينبغى أن يفرق بين تأثيرها من اقتصاد صناعى متقدم واخر متخلف . ففى الاول يمكن أن يكون تأثيرها مباشراً على سوق السلع والخدمات بواساطة سياسات الشراء الحكومية او غير مباشر كتوقعات الافراد وسلوكهم المحتمل تجاه ميزانية الدولة اما فى اقتصاد نام يجب مراعاة الخصائص الهيكلية عند تطبيق أدوات السياسة المالية فقد لا تكون البطالة فى البلدان النامية ناتجة عن عجز الطلب الكلى بالمفهوم الكنزى وإنما ناتجة عن الاختناقات والمعوقات الهيكلية لذلك فإن أستخدام سياسة مالية توسعية بهدف تقليص البطالة قد لا يكون له اثراً محدوداً على العمالة بينما قد يتسبب ذلك فى زيادة عجز ميزان المدفوعات إرتفاع معدلات التضخم ، من هنا فإن السياسة المالية فى البلدان النامية يجب أن يكون محورها

(1) خذعل مهدى جاسم – أبريل 1981 – دور السياسة النقدية فى التنمية – أفاق إقتصادية – ابوظبى – العدد6 – السنة الثانية –ص 16 – 17.

(2) Egon – neuberger –1995 – TheRole of central Banking under various Econmoic systems –p 370

الاساسى ليس العمالة ولكن تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية والاجنبية[1] .على انه بالنسبة للبلدان النامية تعد السياسة أكثر فعالية من الساسة النقدية فى معالجة قضايا ومشكلات الاقتصاد الكلى بما فيها الاستقرار الاقتصادى بالنظر لقصور ألية عمل السياسة النقدية المتمثل فى غياب وجود سوق رأس مال حقيقى أو ضعفه.

*** ألية عمل السياسة المالية :**

يتمثل دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى من خلال الانفاق الحكومى والضرائب على ان الانفاق الحكومى فى صورة مشتريات أكثر تأثيراً على الطلب الكلى من المدفوعات التحويلية بسبب أن تأثير الاخيرة على الطلب الكلى يرتبط بطبيعة السلوك الانفاقى لمستلمى هذه المدفوعات أما الضرائب فان تأثيرها على الطلب الكلى عكسياً وأضعف من الانفاق الحكومى لان اثر الضرائب يتوزع بين الادخار والاستثمار[2].

تستخدم السياسة المالية لمعالجة الوضع عند حدوث فجوة إنكماشية أو فجوة تضخمية [3] ففى ظل الكساد الذى يعبر عن الحالة التى ينخفض فيها الطلب الكلى المقترن يعجز تصريف المنتجات تزداد معدلات البطالة ويمر الاقتصاد بمرحلة نمو بطيئة ، فى هذه الحالة التى تسود فيها الفجوة الانكماشية يتم إتباع سياسة مالية توسعية (Expansionary fiscal policy) تقوم على زيادة مستوى الانفاق الحكومى أو تخفيض الضرائب أو الجمع بين الاثنين . ففى الحالة الاولى يتم زيادة مستوى الانفاق الحكومى لتحريك الاقتصاد هذا الانفاق بحد ذاته يمثل دخول للافراد وعندما تزداد هذه الخول يرتفع مستوى الطلب الكلى مما يتيح للمؤسسات زيادة إنتاجها وتوظيف عمال جدد . هذا يرفع بدوره دخول الافراد ومن ثم يتم معالجة مشكلة البطالة .

الحالة الثانية يتم تخفيض الضرائب او الاعفاء منها بهذه الحالة تزداد دخولهم وفى الوقت نفسه يزداد الميل للاستثمار ، يقود ذلك الى زيادة دخول الافراد ومن ثم يتم معالجة مشكلة البطالة . فى الحالة الثانية يتم تخفيض الضرائب او الاعفاء منها بدوره يؤدى لدخول الافراد حيث دخولهم وفى الوقت نفسه يزداد الميل للاستثمار يقود ذلك الى

---

(1) شينال تشاند – دور السياسة المالية فى تحقيق الاستقرار – مصدرسبق زكره – ص 40 – 41 .

(2) Martin Neil Baily and Philip Fredman — 1991 - Macroeconomics – Finacial Markets and international sector –Boston – RW- N– PP – 136- 137 .

(3) خالد واصف الوزنى – 2001 – مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق – دار وائل للنشر – عمان –ص 329 – 327 .

زيادة دخول الافراد وتوفير فرص عمل رؤوس اموال ، مما يعنى فى المحصلة إنعاش الاقتصاد والقضاء على الكساد وحل مشكلة البطالة . فى الحالة الثالثة قد يتم إتباع سياسة مزدوجة تجمع بين زيادة الانفاق الحكومى وتخفيض الضرائب تؤدى الى رفع مستوى الطلب الكلى إنعاش الاقتصاد فى حالة التضخم الذى يجد تعبيراته فى الارتفاع المستمر والمتصاعد للمستوى العام للاسعار يتم إستخدام سياسة مالية أنكماشية (contraction ary fiscal policy) تهدف الى تحقيق مستوى الطلب وكذلك تخفيض القوة الشرائية من خلال تخفيض مستوى الانفاق الحكومى ، أو زيادة الضرائب أو الجمع بين الحالتين معا . ففى الحالة الاولى يتم تخفيض الانفاق الحكومى مما ينتج عنه خفض الاستهلاك ، هذا يقود بدوره الى التقليل من الطلب وتراجع حدة الاسعار ومن ثم القضاء على التضخم.

فى الحالة الثانية يتم زيادة الضرائب وينتج عن ذلك أنخفاض القوة الشرائية وانخفاض الانفاق الكلى بنسبة مضاعفة . اما الحالة الثالثة فهى المزج بين الحالتين أى خفض الانفاق الحكومى وزيادة الضرائب . هكذا فإن السياسة المالية الانكماشية ومن خلال الانفاق الحكومى والضرائب تعمل على تخفيض الانفاق الكلى والسيطرة على الطلب الكلى وارتفاع الاسعار.

*** الية عمل السياسة النقدية :**

يتجلى تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلى من خلال الادوات التى يستخدمها البنك المركزى للسيطرة على عرض النقد وادارة حجم الائتمان الممنوح وشروطه تتمثل تلك الادوات فى عمليات السوق المفتوحة ، الية سعر الخصم سياسة تغيير الاحتياطات[1] . ففى حالة التضخم يتم إستخدام سياسة نقدية إنكماشية بهدف التقليل من حجم النقد المتداول لدى الجمهور والجهاز المصرفى حيث يدخل البنك المركزى بائعاً للسندات الحكومية بأسعار فائدة مرتفعة فيقوم الجمهور بشراء هذه السندات فيقل النقد المتداول فى ايدى الجمهور وفى البنوك فى المحصلة الاقلال من النقد المتداول . فى المقابل يقوم البنك المركزى برفع سعر إعادة الخصم للاموال المقترضة للبنوك عندها تمتنع أو

[1] خالد واصف الوزنى – مصدر سابق زكره – ص – 305 – 308 .

يقل طلب البنوك على الاقتراض لارتفاع أسعار الخصم ، كما أن ذلك يصاحبه إرتفاع فوائد البنوك على القروض مما يؤدى الى قلة الطلب على النقود ، كما يقوم البنك المركزى بفرض نسب إحتياطى إلزامى أكبر على البنوك التجارية ، هذا ينتج عنه إنخفاض قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد المتداول . عليه فانه لاتباع سياسة نقدية انكماشية يقوم البنك ببيع السندات الحكومية للافراد رفع سعر اعادة الخصم زيادة نسبة الاحتياطى انكماشية يتم إستخدام سياسة نقدية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد عن طريق شراء السندات الحكومية وتخفيض كل من سعر الخصم نسبة الاحتياطى الالزامى حيث يقوم البنك المركزى بشراء سندات حكومية أو اوراق مالية لزيادة عرض النقد ، هذا يساعد على تنشيط الاقتصاد ورفع معدلات نموه . كما يقوم البنك المركزى بتخفيض سعر إعادة الخصم (الفائدة) على القروض التى يمنحها للبنوك فيدفع هذه الاخيرة الى الاقتراض وزيادة قدرتهاعلى الاقراض للافراد ، حيث أن تخفيض سعر الخصم مؤشر للبنوك التجارية لتقوم بدورها بتخفيض إسعار الفائدة على القروض لانها تتلقى قروضاً من البنك المركزى بأسعار فائدة متدنية . هذه الاجراءات تساعد على زيادة عرض النقد كما أن البنك المركزى يقوم ايضاً بتخفيض نسبة الاحتياطى الخاصة بالبنوك التجارية ويؤدى الى زيادة قيمة حجم الطلب الكلى، جميع هذه الاجراءات تؤدى الى زيادة قدرة البنوك على خلق النقود والائتمان ومن ثم زيادة عرض النقد .

* حزمة إجراءات التكييف الهيكلى :

فى ظل برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى يتبناها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تلزم البلدان المرتبطة بالمشروطية بإتباع حزمة من الاجراءات والتدابير المختلفة منها : خفض قيمة العملة ، تقليص دور القطاع العام ، الغاء الدعم الحكومى خفض معدلات نمو الائتمان المحلى ، ترشيد الانفاق العام الخصخصة و تحرير أسعار السلع والخدمات ، تحرير التجارة ، تقويم أسعار الفائدة .

* تخفيض قيمة العملة الوطنية :

يقصد بتخفيض قيمة العملة (Devaluation) تخفيض المحتوى الذهبى الرسمى المحدد لوحدة النقد ، اى تخفيض سعر صرف العملة الوطنية ازاء العملات الاجنبية يشدد

خبراء الصندوق على ضرورة تخفيض قيمة العملة على ان يتضمن ذلك إلغاء القيود إى تحرير أسعار الصرف من القيود الكمية والسعرية مع العمل على انشاء سعر صرف موحد وبأسعار موحدة[1] حيث يرى الصندوق أن اسعار الصرف فى البلدان النامية مقومة بأسعار أعلى من قيمتها اى انها لا تعكس القيمة الحقيقية لها هذا الوضع يؤدى الى تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات ، مما يعنى أن التزامات البلد تجاه العالم الخارجى هى اكبر من حقوقه عليه ، فضلاً عن تفاقم العجز فى الحساب الجارى وصعوبة تحقيق التخصيص الأمثل للموارد . تقوم فلسفة الصندوق على أن تخفيض قيمة العملة يسهم فى تخفيض عجز ميزان المدفوعات من خلال تخفيض الانفاق والاتجاه نحو السلع التجارية لارتفاع أسعارها كما أنها تؤدى تحقيق نمو الصادرات لان المستورد الاجنبى يدفع وحدات اقل لقاء وحدة واحدة من قيمة العملة المخفضة . من جانب أخر فان تخفيض العملة يقود الى تقليص الواردات لارتفاع أسعارها تدريجياً يسفر عن هذا الاجراء زيادة فى مقبوضات البلد وتقليص لمدفوعاته للخارج من العملات الاجنبية تنعكس فى اعادة التوازن فى الحساب الخارجى ومن ثم ميزان المدفوعات. بمعنى اخر يمكن القول أن تخفيض قيمة العملة يؤثر على كل من الطلب والعرض فمن ناحية ينجم عن تخفيض العملة أثر انكماشى على الطلب اذ أن التخفيض يقود الى ارتفاع اسعار السلع المصدرة والمستوردة ويحدث ذلك أثراً على توزيع الدخل لصالح منتجى الصادرات ومستوردى وبشكل خاص عندما يكون الطلب على الواردات قليل المرونة اى ان التوزيع يتم لصالح الفئات الاجتماعية ذات الميل الحدى المرتفع للادخار فقط من ناحية ثانية فان تخفيض العملة يقود الى أرتفاع اسعار السلع التجارية بالنسبة لأسعار السلع غير التجارية ، تكون المحصلة إنخفاض الطلب على الاولى وزيادتها على الثانية . اما فى جانب العرض فيتم زيادة إنتاج السلع التجارية بالنظر لارتفاع أسعارها النسبية . نظراً لان أثر الطلب إنكماشى وأثر العرض توسعى فان الأثر النهائى يتوقف على ايهما أقوى[1] .

---

(1) جاى بفيفر مان – ا مارس 1985 – لمغالاة فى سعر الصرف والتنمية – التمويل والتنمية –ص 17 .

(1) جودة عبد الخالق – تجربة مصر فى التثبيت الاقتصادى – الدروس المستفادة وبدائل المستقبل العربى – السنة 12 – العدد129 اكتوبر – ص 115 .

(2) k. Doroodian — july -1993- Macroeconmicc – Perfonmance and Adjustment underpolicies commonlysupported by the International Monetary fund – Economic Devlop ment and cultural change – vol - - no – 4 – pp -849- 863

عليه فان تحقيق أهداف تخفيض العملة يتوقف على عدد من الشروط منها :

1- أن يكون هناك طلب على السلع والخدمات من الخارج .

2- أن يتمتع الاقتصاد بطاقة إنتاجية عالية تساعد على مواجهة الطلب الخارجى.

3- عدم ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية للقطر المخفض لقيمة عملته[2] .

4- عدم قيام البلدان الاخرى المعاملة بالمثل أى تخفيض قيمة العملة يقود الى اضرار إقتصادية واجتماعية على النحو الاتى :

* إن تخفيض العملة يفرز جملة من السلبيات من أهمها أن له أثراً انكماشياً على الانتاج المحلى الاجمالى وليس له اثراً توسعياً كما يعتقد الصندوق كذلك يؤدى الى زيادة معدل البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل [3] . ذلك أن تخفيض قيمة العملة يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار ومن ثم إنخفاض الرصيد النقدى الحقيقى مفضياً الى أثر مباشر يتمثل من تخفيض الانفاق وأثر غير مباشر يتمثل قى تخفيض حجم الثروة وفى النهاية إنخفاض الطلب الكلى كما ان تخفيض العملة يؤدى الى زيادة التفاوت فى توزيع الدخول لصالح الفئات الغنية ، يتسبب فى الحاق المزيد من الضرر بالفئات الفقيرة حيث ينخفض الأجر الحقيقى ، يزداد معدل البطالة يتدهور مستوى الخدمات العامة [4] .

* إن اجراء تخفيض العملة يفضى الى زيادة التضخم فى البلدان النامية إذ يؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وزيادة تكلفة مدخلات الانتاج المستوردة زيادة تكلفة الاستثمار يسبب ارتفاع تكاليف المعدات والالات المستوردة و إن شروط نجاح تخفيض العملة ، شروط مرونات الطلب والعرض غير متوفرة البتة فى البلدان النامية وكثيراً ما أدت هذه الوصفة الى أعاقة تحسين المدفوعات [1] . فأول هذه المعوقات عدم مرونة الجهاز الانتاجى فى البلدان النامية والذى يترتب عليه ضعف او انعدام الاستجابة للطلب الخارجى على الصادرات خصوصاً فى الاجل القصير ثانياً إن عدم مرونة العرض يؤدى الى أرتفاع أسعار السلع المصدرة ، كما أن تكلفة مدخلات الانتاج

---

[3] نيكولاس كالدور – يوليو 1983 – تخفيض العملة والتكييف فى البلدان النامية – التمويل والتمية –المجلد 20 –رقم1 –ص 35 – 36 .

[4] S . Lizondo - & J Mnotel – Contractionary Devaluationin DevelopingCountries – IMF Working papres WP – 88 /5 / Washing ton . d c .

[1] عرفان تقى الحسنى – التمويل الدولى - دار مجد لاوى – القاهرة – ص – 153-152 .

المستوردة ترتفع هى الاخرى بفعل تخفيض العملة مما يؤدى الى ارتفاع أسعار الصادرات بصورة كبيرة يجعل من المتعذر زيادة حجم الصادرات ، ثالثاً إن معظم صادرات البلدان النامية من المواد الاولية ولأن تخفيض العملة يؤدى الى إرتفاع الاسعار المحلية بما فيها السلع الغذائية فان هذه المرونة ستؤدى الى أنخفاض الطلب على الصادرات ، رابعاً انه إذا كانت السلع المصدرة ذات مرونة سعرية منخفضة فانه يتوقع أن لا تزيد الصادرات لان تخفيض أسعار الصادرات بالنسبة للطلب الخارجى قد لا يزيد السلع المصدرة بحكم إنخفاض المرونة السلعية[2]على انه يتطلب الامر أن لا يقوم الشركاء التجاريون بتخفيض مماثل فى عملاتهم والا أصبح التخفيض فى البلد المصدر غير ذا قيمة . عموماً تبين هذه الحجج وجود صعوبات حقيقية لصيقة بالهيكل الاقتصادى ومرحلة النمو والمشاكل الاقتصادية التى تواجهها البلدان النامية التى تعيق هدف تخفيض العملة فى تصحيح الاختلال فى الحساب الجارى ومن ثم فى ميزان المدفوعات والهدف الكامن بينهما المتمثل بزيادة الصادرات.

*مع التسليم بتخفيض قيمة العملة فانه لابد ان يكون هناك مستوى محدد لهذا التخفيض ذلك لان كل تخفيض إضافى للعملة يقود الى تضخم إضافى بوصف ان اسعار تخفيض إرتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للاجور هذا يؤدى الى انخفاض للاجور الحقيقية الذى يؤدى بدوره الى تقليص الاستهلاك اى ان التخفيض يقوم باعادة توزيع الدخل بدرجة من الفاعلية تفوق اى تدابير نقدية أو ضريبية ولكن مع قدر كبير من التضخم[1] كذلك لابد من ملاحظة إن الزيادة فى التكاليف الناتجة عن تخفيض العملة قد تؤدى الى سياسة نقدية توسعية تستجيب للزيادة فى الطلب ، النتيجة المنطقية لهذا حصول إرتفاع فى الاسعار والمزيد من التضخم ومن ثم يتطلب ذلك تخفيض اخر تستمر الحلقة المفرغة بين التضخم وتخفيض العملة [2] .

---

(2)) L . Katseu — 1983 - Devaluation : Acritical Appraisau of the imfs policy prescription – American Ec0n0mic Review vol 73

(1) نيكولاس كالدور – تخفيض العملة والتكييف فى البلدان النامية – التمويل والتمية – يوليو 1983 – المجلد 20 – رقم1 – ص 35 – 36 .

(2) كريم انور التشاشيبى – مارس – 1983 – تخفيض سعر العملة فى البلدان النامية – الاختيارات الصعبة – التمويل والتنمية – المجلد 20 – ص 15 .

* إن تخفيض سعر الصرف (العملة) لا تقدم حلولاً حقيقية لمشاكل البلدان النامية فمن ناحية لا يعالج الاختلالات الهيكلية والعوامل المسببة لها التى تربط وراء عدد من المشاكل كالتضخم ، إختلال ميزان المدفوعات ، البطالة والمديونية بطء النمو الاقتصادى . من ناحية ثانية انه فى ظل تدهور شروط التجارة لا تتحقق اى مزايا من جراء تخفيض العملة بسبب تفاقم المدفوعات لمواجهة الطلب على السلع الاجنبية (الاستيراد) مما يزيد من خسائر الدخل الحقيقى (إرتفاع أسعار النفط مثلاً).

2-1 نشأة وتطور برامج التكيف الهيكلى

إن سياسات التكييف الاقتصادى لتوءم بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وفقا لتسمية جون ماينرد كينز)[1] هى سياسات حديثة العهد نسبياً ولا تزال تشهد دعوات معاصرة لتطبيقها على نطاق واسع فى العديد من دول العالم النامية التى لم تطبقها بعد ، وتعود بذورها إلى برنامجى قروض الإصلاح الهيكلى عام 1986 وقروض الإصلاح الهيكلى القطاع عام 1987 اللذان أطلقهما البنك الدولى عام 1980[2] ليدخل بذلك ميدان السياسات الاقتصادية الكلية التى كانت حكراً على صندوق النقد الدولى بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية عام 1982 حينما توقفت المكسيك والبرازيل وشيلى والأرجنتين عن سداد أعباء ديونها الخارجية وأعلنت اثنتان وعشرون دولة مدينة عدم قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها [3] ، ما تلا ذلك من مفاوضات لحل هذه الأزمة أنشأ صندوق النقد الدولى برنامج التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى عام 1986 لتقديم قروض ميسرة للدول منخفضة الدخل لمساندة سياسات التصحيح الاقتصادى الكلى المتوسط الأجل والإصلاحات الهيكلية[4] تلا ذلك إنشاء صندوق النقد الدولى لبرنامج التسهيل التمويلى المعزز للإصلاح الهيكلى عام1987 ، قد تم تمديده وتوسيعه فى فبراير 1994 والاتفاقات المعقودة بموجبه هى الوسيلة الرئيسية التى يستخدمها صندوق النقد الدولى لتقديم دعمه المالى[5] ، قد جاء إنشاء هذه البرامج كرد فعل على تفاقم الأزمة الهيكلية التى واجهها الاقتصاد العالمى الرأسمالى منذ بداية السبعينيات من القرن الماضى والمتميزة بظهور نوع جديد من الركود الاقتصادى "الركود التضخمى بتدويل مضطرد للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع تراجع دور الدولة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات ، تدويل رأس المال وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وانقطاع قناة التدفق المالى للاستثمارات الأجنبية باتجاه الدول النامية وتقلبات أسعار الصرف وانخفاض أسعار المواد الأولية وتراجع النمو الاقتصادى العالمى

---

(1) جاك بولاك – 1999 – البنك الدولى وصندق النقد الدولى- علاقة متغيرة – مص – القاهرة – الدار العربية للاستثمارات الثقافية ش م م - الطبعة الاولى –ص 27 .

(2) موقع البنك الدولى على الانترنت بتاريخ 28 / 4 / 2004 **www.worldbank;.org**

(3) فوزى الحناوى – 2000 – دول الجنوب وازمة الاقتصاد الدولى – مصر – القاهرة – دار الثقافة الجديدة – الطبعة الاولى –ص 48 .

(4) مجلة التمويل والتنمية - نشرة صندوق النقد الدولى - تسهيل التمويل والسياسات المالية - عدد سبتمبر 1996 - ص 13 – 14 .

(5) المرجع السبق زكره – ص 4 .

وخاصة فى الدول النامية مترافقة بأزمة المديونية التى أشرنا لها سابقاً فى بداية التسعينيات من القرن الماضى امتد نطاق عمل توءم بريتون وودز فى مجال الإصلاحات الهيكلية ليشمل خمس عشرة دولة شيوعية سابقة هى الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو سابقاً التى احتاجت مساعدات وتمويلات ضخمة جداً فى مجال إعادة الهيكلة الأساسية واستقرار الاقتصاد الكلى والانتقال إلى اقتصاد السوق إن التحول السابق ذكره للدول الشيوعية سابقاً إلى اقتصاد السوق عمل على تسريع عملية التحول فى الدول النامية الأخرى لتتحول معظم الدول النامية ذات التوجه الاشتراكى سابقاً إلى اقتصاد السوق، علماً أن الدول النامية الأخرى أخذت بالاتجاه نحو اقتصاد السوق وإن كان بخطوات بطيئة نسبياً مدفوعةً بجملة من العوامل أهمها المتغيرات الدولية الأخيرة والتردى الحاصل في مستويات المعيشة فى غالبية الدول النامية نتيجة لفشل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تم تبنيها التضخم المرضي للقطاع العام المترافق بقصوره عن أداء دوره بالشكل المطلوب غياب الرقابة المترافق بانتشار الفساد على المستويات والأصعدة كافة فى الدول النامية وأزمات المديونية الخارجية، وانتهاج نظم حكم شمولية ديكتاتورية قمعية متعسفة وتضاؤل دور الدولة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نتيجة لتوسع دور المنظمات الدولية باتجاه قضايا كانت تعتبر داخلية فيما مضى ، قد تم إيقاف برنامج التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى سنة 1993 ليتم تمديد وتوسيع برنامج التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى فى فبراير 1994 ، تطورت التسهيلات المقدمة بموجبه لتبلغ فى نهاية ابريل 1996 الأرقام التالية[1] :

- عدد الاتفاقيات النافذة بموجب التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى 28 اتفاقاً وخلال السنة المالية 1995 / 1996 وافق الصندوق على ثمانى اتفاقات جديدة لمدة ثلاث سنوات .

(1) مجلة التمويل والتنمية – مرجع سبق زكره – ص 14- 15 .

- الالتزامات المتراكمة بموجب التسهيل التمويلى للتصحيح الهيكلى والتسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى (باستثناء المبالغ غير المدفوعة) ثمانية بلايين وحدة حقوق سحب خاصة .

- بلغ مجموع المدفوعات بموجب الاتفاقات السابقة 6.5 بليون وحدة حقوق سحب خاصة بلغت الائتمانات القائمة بموجب الاتفاقات السابقة 13.5 % من مجموع ائتمانات الصندوق القائمة والبالغة 42 بليون وحدة حقوق سحب خاصة .

- يتوقع أن يحقق برنامج التسهيل التمويلى المعزز للتصحيح الهيكلى الاكتفاء الذاتى اعتبارا من سنة 2005 وربما قبل ذلك بقليل .

إن برامج التكييف الاقتصادى حصيلة لتفاعل عدة عوامل محلية ودولية ولذلك فان أهدافها الحقيقية تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية وباختلاف زاوية النظر إليها سواء من وجهة نظر توءم بريتون وودز أو من وجهة نظر الحكومات التى تتبناها أو تعارضها أو من وجهة نظر الدول المتقدمة أو من وجهة نظر الشعوب بتعدد طبقاتها الاجتماعية والاقتصادية ، سوف نقوم بإظهار هذه الأهداف وفقاً لأهم وجهات النظر ومبرراتها والمأخذ عليها.

تتألف برامج التكييف الاقتصادى من جزأين هما برامج التثبيت الهيكلى وبرامج التكييف الهيكلى وسوف‌نعرف كلاً منهما وصولاً إلى تعريف للتكييف الاقتصادى. يمكن تعريف التثبيت الهيكلى وفقاً لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بأنه: جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحى من صندوق النقد الدولى وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون هى تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلاً عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجى والمتعلق بالميزانية.

كما يمكن تعريف التكييف الهيكلى وفقاً لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التى تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطنى[1] .

على الرغم من التصور الذى توحى به التعاريف السابقة ، هو ما درج بعض على اعتقاده من أن صندوق النقد الدولى يتولى برامج التثبيت الهيكلى فيما يتولى البنك الدولى برامج التكييف الهيكلى ، إلا أن الواقع العملى وحقيقة التطبيق والممارسة[2] تختلف عن ذلك ، حيث يوجد" ارتباط تبادلى لعدم الوفاء" وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعنى عجزه تجاه جميع دائنيه هو يعنى فى حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولى لا يخولها الحق فى سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولى لقرض من أجل الإصلاح الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى القطاعى والعكس صحيحأيضاً .

على الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى القائل " لا ارتباط تبادلى للاشتراطات " ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين لمنح قروض بشروط المنظمة الأخرى حيث إنّه فى حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة فى وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط ، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلى مقصوراً على الدول التى لديها فى الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادى مع صندوق النقد الدولى[3]. لتترسخ حقيقة مفادها أن البنك الدولى لا يقدم قروضاً للإصلاح الهيكلى أو الإصلاح الهيكلى القطاعى إلى دول فى حال غياب برنامج موازى للصندوق كما

(1) معلومات عن موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولى - تاريخ نشرها 1 /2 / 2000 .

(2) جاك بولاك - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – علاقة متغيرة – المرجع السبق زكره - ص 27 .

(3) جاك بولاك -– المرجع السابق ذكره - ص 28.

أن برامج التكييف الاقتصادى وفقاً لرؤى كلّ" من المنظمتين (صندوق النقد الدولى) والبنك الدولى واحدة فى جوهرها من حيث الأهداف والاستراتيجيات بغض النظر عن الإجراءات الشكلية للتفاوض وفترات التفاوض والتبويب إلى عدد أقل أو أكثر من البنود قد وصل التنسيق والتعاون فى هذا المجال إلى درجة متقدمة جداً فى بداية التسعينيات من القرن الماضى وبشكل خاص فى المساعدات الفنية والمالية المقدمة من قبل المنظمتين إلى خمس عشرة دولة شيوعية سابقاً لإتباع برامج تكييف اقتصادى للاندماج فى اقتصاد السوق ويدل على التوجه الواحد للمنظمتين الدعوات التى برزت مؤخراً لدمج المنظمتين والصادرة عن بعض الاقتصاديين مثل المحلل الاقتصادى للايكونوميست ستانلى فيشر.

يستنتج مما سبق أنه: يمكن تعريف برامج التكييف الاقتصادى وفقاً لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتى بريتون وودز(صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتى تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادى مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطنى.

قد قمنا بإضافة كلمة المشروطة كون المساعدات التى يتم تقديمها مشروطة بتحقق عدد من الشروط وعلى سبيل المثال فلكى تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولى يجب عليها تحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل أن تخطو الخطوة الأولى ، هى كتابة خطاب النوايا كما يتضمن خطاب النوايا تشخيص ووصف مفصل لمشاكل الدولة الاقتصادية والأهداف التى يرمى برنامج التكييف الاقتصادى تحقيقها والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف عادة ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولى كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التى يقدمها الصندوق لبرامج التكييف الاقتصادى يشترط قبله إجراء عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقييد فيه والأهداف التى حققها ، اذا لم

يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرنامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكييف الاقتصادى :

سوف نقوم بدراسة اثر برامج التكييف الاقتصادى على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية المستهدفة من خلال مقارنة قيم هذه المتغيرات قبل وبعد تنفيذ هذه البرامج ، ذلك باستعراض تجربتين حظيتا بدعم واهتمام كّل من مؤسسات بريتون وودز والدول الصناعية المتقدمة G7 وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وهما تجربة المكسيك وتجربة مصر مع إشارتنا إلى بعض المأخذ على طريقة التقييم هذه أهمها يتمثل فى صعوبة فصل التأثير الناتج عن العوامل والصدمات الخارجية عن التأثير الناتج عن البرامج وحقيقة مفادها أن الدول لم تلجأ لهذه البرامج إلا بعد أن وصلت إلى حالة اقتصادية مزرية (تهدد بانهيار اقتصادى وشيك) .

أولا: عرض لتجربتى المكسيك ومصر فى التكييف الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى من حيث مقارنة أهم المتغيرات الاقتصادية المستهدفة قبل وبعد تطبيق البرامج .

1 - المكسيك :إن ما دفعنا إلى دراسة تجربة المكسيك كونها من التجارب المبكرة نسبياً والأطول من حيث فترتها الزمنية إضافة إلى الدعم والمساعدات الأميركية كون المكسيك عضواً فى تكتل نافتا إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية.

شرعت المكسيك عام 1982 ببرامج التكييف الهيكلى فى ظروف اقتصادية كارثية تمثلت بإعلان المكسيك فى نفس العام عدم قدرتها على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية ووصل التضخم إلى 100 % فى العام نفسه وانسحب بنك المكسيك من سوق العملات الأجنبية مرتين وتسارع هروب رؤوس الأموال الأجنبية ، ممّا اضطر المكسيك إلى اعتماد برنامج التكييف الهيكلى الأول من عام 1983 إلى عام 1985 بدعم من المنظمات الدولية والولايات المتحدة التى أخذت تتطلع إلى المكسيك باعتبارها امتداداً طبيعيا للسوق الأميركية (تصريف الإنتاج الأميركى) ، تم بموجبه إعادة جدولة الديون

الخارجية للمكسيك وإتاحة موارد مالية إضافية جديدة وتخفيض أولى كبير لقيمة العملة المحلية وبالرغم من تحقيق البرنامج لبعض الإنجازات المتمثلة فى خفض الخلل فى الموازيين الداخلية والخارجية لكن التحسن لم يعمر طويلاً ولم يصل إلى مدى الاستمرارية فقد تبين بوضوح أوائل عام 1985 أن جهود التكييف لن تستمر نتيجة للإنفاق الطارىء لزلزال سبتمبر والانخفاض الحاد فى أسعار النفط (من 25 دولار للبرميل عام 1980 إلى 12 دولار للبرميل عام 1985) ، ّمما نتج عنه ضعف المركز المالى للمكسيك وانهيار دخل القطاع العام وانخفاض حصيلة الصادرات بمقدار 6 % من الناتج المحلى الإجمالى هو ما دفع الحكومة عام 1986 إلى اعتماد برنامج جديد مع الصندوق نص على انفتاح النظام التجارى بشكل كبير لتتقلص عدد السلع التى يحتاج استيرادها إلى تراخيص لربع ما كانت عليه عام 1985 تم خفض الحد الأقصى للرسوم الجمركية على مراحل متعددة ليصل إلى 20 % عام 1987، كما انضمت المكسيك إلى اتفاقية الغات عام 1986، قامت الحكومة بالتخلى عن مشروعات القطاع العام حيث قللت عدد الكيانات المملوكة للدولة من 1100 عام 1982 إلى 350 بنهاية شهر آذار 1990، وطبقت برنامج إصلاح ضريبى كبير عام 1987 ثم ألغت القيود المفروضة على أسعار الفائدة عام 1989، عززت عمليات السوق المفتوح ، كما سمحت للأجانب بتملك 100 % من رأس مال المشاريع التى تصل قيمها إلى 100 مليون دولار ، ألغت اللوائح المقيدة للنشاط الاقتصادى وقد أدت هذه الخطوات إلى تدهور ملحوظ لأداء جهاز الأسعار ، حيث تصاعد معدل التضخم من أقل من 65 % فى كانون الأول 1985 إلى 160 % فى كانون الأول 87 ، ارتفعت أسعار الفائدة الاسمية ارتفاعا كبيراً ، كما انهارت سوق الأوراق المالية المكسيكية فى تشرين الأول 1987، مما أدى إلى هروب رؤوس الأموال باتجاه الخارج ودفع السلطات المكسيكية إلى اتخاذ إجراءات وقائية تخالف توصيات صندوق النقد الدولى تمثلت بسحب الدعم لسعر الصرف المرن للعملة المحلية ، ّمما أفضى إلى انخفاض حاد لقيمتها وفرض تجميد قسرى للأجور وأسعار طائفة كبيرة من السلع والخدمات وسعر الصرف (الميثاق الخاص بالأسعار والأجور) فأدى ذلك إلى تخفيض التضخم إلى 52% بنهاية عام 1988 ونمو ضعيف فى الناتج المحلى الإجمالى بلغ1% وعجز بلغ 7 مليارات دولار

لنفس العام ، دفع ذلك السلطات المكسيكية لإبرام برنامج ثالث يغطى من عام 1989 إلى 1992 بهدف تحقيق النمو الاقتصادى وتم فيه مد العمل بميثاق الأجور والأسعار لنهاية كانون الثانى 1991 بهدف تعزيز المكاسب التى تحققت فى مكافحة التضخم وتم تكيفه هذه المرة ليفرض تثبيتا للأجور عملياً حيث تم خفض عدد السلع الداخلة ضمن نطاقه بشكل كبير جداً وهو ما قربه إلى فلسفة وتوجه صندوق النقد الدولى وجرى تخفيض كبير لقيمة البيزو المكسيكى بمقدار دولار مكسيكى كل يوم مقابل الدولار الأميركى(بمعدل سنوى 15 %) ، فى فترة لاحقة تم تعديل النسبة لتصبح 0.80 دولار مكسيكى عن كل دولار أميركى (بمعدل 10 % سنوياً) كما أجرت تسويات دورية للأجور والأسعار والرسوم الجمركية خاصّةً أسعار القطاع العام .

ترافق ذلك بجهود دولية كبيرة حيث وفر صندوق النقد الدولى ائتمانات تبلغ 3.6 مليار دولار وتم زيادتها لاحقاً بمقدار 600 مليون دولار كما تم إلغاء 2.6 مليار دولار من ديون المكسيك المستحقة ، قام البنك الدولى بتوفير ائتمانات تبلغ ملياري دولار سنوياً للسنوات الثلاث التالية ، بدأ من عام 1990. بالرغم من كل الدعم السابق والتقييد الشديد للمكسيك بتوصيات برامج التكييف ، فان النتائج المحققة (المخرجات) كانت ضئيلة جداً قياساً إلى الجهود المبذولة (المدخلات) حيث نما الناتج المحلى بمقدار 3 %وانخفض العجز الإجمالى من 13 % إلى 6 % ليبلغ ملياري دولار.

عام (1994 - 2000) (مرحلة الأزمة وما بعدها) : لقد أدت إجراءات المرحلة السابقة وانخفاض معدلات الربحية فى الدول المتطورة (الولايات المتحدة الأميركية) إلى تدفقات سريعة لرؤوس الأموال إلى المكسيك على شكل استثمارات نجم عنها توسع فى الطلب الكلى وزيادة سريعة فى أسعار الأسهم والسندات والعقارات ونمو متسارع للأصول والخصوم المصرفية نتيجة للتوسع فى الائتمان وعجز ضخم فى الحساب الجارى بالأرقام بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى 3.9 % عام 1993 وانخفض التضخم إلى مستوى الأرقام الأحادية لأول مرة وتدفقت رؤوس أموال بلغت 104 مليار دولار خلال الفترة(1990-1994) هى حوالى 20 % من إجمالى التدفقات الرأسمالية للاقتصاديات النامية للفترة السابقة نفسها قد عملت هذه التدفقات على زيادة العجز فى

الحساب الجارى الخارجى فبدأ المستثمرون يشككون فى القدرة على الاستدامة فى تحقيق النمو الاقتصادى بالإضافة إلى ترتيبات سعر الصرف التى تسببت فى هجمات مضاربة نتيجة ربطها بالدولار الأميركى ، مما ولد شكوكاً حول قابلية ترتيبات سعر الصرف للاستمرار أيضاً وتحت وطأة هذه الضغوط تم التخلى عن الارتباط بالدولار الأميركى وتعويم البيزو فى عام 1994، كان هذا الإجراء سبب تفجر الأزمة الاقتصادية المكسيكية والتى دفعت بالولايات المتحدة الأميركية لحشد قواها المالية والاقتصادية ومن وراءها الموارد المالية والاقتصادية للمنظمات الدولية كما عرضنا سابقا.

قد قدرت المكسيك الكلفة المالية لبرنامج دعم نظامها المالى لتجاوز الأزمة بـ 12 % من الناتج المحلى الإجمالى لعام 97 تستهلك لمدة 30 عاما خلال فترة عمر البرنامج وبالرغم من أن التدابير التى اتخذت كانت استثنائية من حيث حجم التمويل الخارجى والتكاليف المحلية للبرامج والسياسات فقد كانت النتائج محدودة بعد انخفاض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 6.2 % عام 1995 عاد للانتعاش عام 1996 لينمو بمقدار 5.1 % وبنسبة 7 %عام 1997 وانخفض معدل البطالة من 7.6 عام 1995 إلى 3.5 عام 1998 كما انخفض التضخم من 52 % عام 1995 إلى 15.7 % عام 1997، انخفض عجز الحساب الجارى من 6.7% بالمتوسط من الناتج المحلى الإجمالى للفترة 1992 - 1994 إلى 1 % للفترة 1995- 1997 و إن الأداء الاقتصادى للمكسيك تحسن بشكل أكبر عام 1999 وذلك لا يعود إلى برامج التكييف الهيكلى وإنما إلى تحسن أسعار النفط مقارنة بالفترة السابقة وتطور شروط التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمارات الأميركية نتيجة انخفاض معدل الربحية فى الولايات المتحدة الأميركية ، قد نما الاقتصاد بمعدل 3.6 % وزاد عدد العمال خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 1999 بمقدار 870 ألف عامل وانخفض العجز المالى لأدنى مستوى منذ عام 1985 ليبلغ 1.25 % من الناتج المحلى الإجمالى ، تم الاستهلاك السوقى فى الربع الأخير لعام 1999 وخلال عام 2000 ل 2.3 مليار دولار من الديون الخارجية للقطاع العام المكسيكى و تطورت الصادرات غير النفطية لتبلغ 15 % من الصادرات الخارجية بالعام نفسه وارتفعت قيمة البيزو المكسيكى بمقدار

3.6% مقابل الدولار هى أول مرة تحدث فى المكسيك ويستنتج بشكل عام من تجربة المكسيك فى برامج التكييف الاقتصادى أنه لكى تنجح فى برامج التكييف الاقتصادى ينبغى إشراكها فى هذه الجهود من حيث وضع السياسات الملائمة لظروف البلد الموضوعية والابتعاد عن الوصفات الجاهزة كما تتطلب العملية دعماً غير محدود من الجهات الخارجية الدولية والإقليمية كما أن نتائج الإصلاحات تتأثر إلى درجة كبيرة بالصدمات الخارجية التى يتعرض لها الاقتصاد الوطنى وبالكوارث المحلية ، كما أن الإصلاحات بحاجة إلى فترات زمنية طويلة لتلمس أثارها على أرض الواقع.

2 - تجربة مصر: وسنعرض فقط لأهم الإيجابيات والسلبيات من خلال مقارنة المتغيرات الاقتصادية المستهدفة قبل وبعض تطبيق البرامج.

أ- **الايجابيات :**

* تراجع عجز الموازنة من 17 % قبل التطبيق إلى 1 % عام 1996/ 1997 نتيجة للارتفاع حصيلة الضرائب من 3 مليار جنيه إلى 12 مليار جنيه للفترة نفسها ولتراجع الدعم الحكومى للعديد من السلع والمنتجات.

* انخفاض التضخم من 21 % عام 1989 / 1990 إلى 6.2 % عام 1996 / 1997 ، هذه الأرقام نتحفظ عليها كونها واردة فى تقارير الحكومة أمام مجلس الشعب ويوجد تقارير حكومية أخرى تزعم خفضه إلى 1% فقط .

* تخفيض حجم المديونية الخارجية من 55 مليار جنيه عام 1989 / 1990 إلى 26 مليار جنيه عام 1996 1997 / نتيجة إسقاط 50 % من ديون مصر من قبل نادى باريس ، هذا لا علاقة له بتحسن اقتصادى ناشئ عن البرامج .

* استقرار سعر صرف الجنيه وارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبى لتبلغ 20 مليار دولار .

* نمو الناتج الإجمالى بنسبة 6 % عام 1997 / 1998 .

* استقرار أسعار الفائدة حول 10.5 % سنوياً (اسمية ورقمها الكبير يدل على ارتفاع تضخم فكيف يزعمون أنه كان بحدود 1 % فقط) وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يصل إلى مليار جنيه

ب – السلبيات :

* ارتفاع العجز فى ميزان التجارة الخارجية من 17.6 مليار جنيه عام 1991 / 1992 إلى 32 مليار جنيه عام 1996 / 1997.

* تفاقم أزمة البطالة وارتفاعها من 893 ألف عاطل عن العمل عام 1986 / 1987 إلى 1780 ألف عاطل عن العمل منتصف التسعينات واختلال التوازن بين الأجور والأسعار نتيجة الضرائب غير المباشرة الجديدة وارتفاع أسعار منتجات القطاع العام .

* زيادة العبء الضريبى ، ّما أدى إلى هروب رؤوس الأموال ودفع بعض الشركات إلى التفكير بتصفية أعمالها فى مصر والانتقال إلى دول أخرى .

* تعميق ظاهرة الاستقطاب الاجتماعىللفقراء وازديادهم فقراً .

ثانيا : الآثار الناتجة عن تطبيق برامج التكييف الهيكلى :

سوف نقوم بمناقشة مدى تحقيقها لأهدافها ونتائج تطبيقها بعد تقسيمها إلى مجموعات وفقاً لأثارها الاقتصادية والاجتماعية .

أ – الآثار الاقتصادية :

1- بالنسبة لميزان المدفوعات والحساب الجارى : لقد أدت برامج التكييف الاقتصادى إلى تحسن ميزان المدفوعات والحساب الجارى فى أغلب الأحيان حيث أدت سياسات خفض قيمة العملة المحلية إلى تحسن نسبى فى ميزان المدفوعات وشروط التبادل التجارى الخارجى كونها تسببت فى تقييد الطلب داخل الاقتصاد الوطنى على المنتجات المستوردة وزيادة الطلب الخارجى على المنتجات المحلية بافتراض مرونة الطلب بالنسبة

للسعر . كما ساعدت إعادة جدولة الديون الخارجية وإسقاط جزء من هذه الديون على تحسن ميزان المدفوعات ، يلاحظ ذلك بوضوح فى كل من تجارب المكسيك (باستثناء فترة الأزمة وباستبعاد العوامل الخارجية مثل الانخفاض الحاد لأسعار النفط والعوامل الداخلية الطارئة مثل الزلزال) ونجد النتيجة نفسها فى تجربة مصر إن تقويما أنجز للتقدم الحاصل بموجب ترتيبات مرفق التصحيح الهيكلى ومرفق التصحيح الهيكلى المعزز فى 30 بلداً إفريقياً جنوب الصحراء أثناء تنفيذ البرنامج بالمقارنة بالسنوات الثلاث التى سبقت البرنامج يظهر ما يلى : تحسن الحساب الجارى الخارجى فى نحو خمسى البلدان وزيادة الاحتياطيات الدولية فى أكثر من ثلثى البلدان ، إضافة إلى استطاعة العديد من هذه البلدان تخفيض أو تثبيت نسبة مديونيتها الخارجية الإجمالية إلى صادراتها السلعية بالرغم من عوامل سلبية أهمها : تعرض العديد نصف البلدان لعرقلة ترتيباته لفترات مجمعة تزيد عن السنة والمعاناة من ظروف مناخية معاكسة كما عرقلة البنى الإدارية والمؤسساتية المحدودة تنفيذ البرنامج ، عانت عدد من البلدان عدم الاستقرار السياسى والصراعات الداخلية ومشاكل الحدود هذا ويقتضى التنويه بأن كل ما سبق جرى دراسته بالنسبة لفترة البرنامج أما دراسة الفترة التالية فتظهر بوضوح انعكاساً فى الاتجاهات السابقة مما يثبت أن النتائج المحققة لم تكن سوى تأجيل للأزمة وأن ما تحقق لم يكن قابلا للاستمرار بإتباع الطريقة نفسها .

2 - خلق ركود اقتصادى : لقد أثبتت تجربة المكسيك التى تعد من أطول التجارب فى التكييف الاقتصادى التى سبق لنا عرضها وبما لا يدع مجالاً للشك بأن النمو الاقتصادى والازدهار الحاصل مؤقتاً أثناء تنفيذ البرنامج والناتج عن التدفق الهائل للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية كان نمواً اقتصادياً غير مستدام أى أنه غير قابل للاستمرار لفترات زمنية طويلة ، كما أن تقرير التنمية البشرية فى مصر للعام1995 يشير لأن التضخم الذى يحسب لنسبة الـ 40 % الأفقر من السكان ازداد من الناحية العملية بمعدل 2 % إلى 3 % بالمتوسط العام على مستوى الاقتصاد الوطنى خلال فترة البرنامج ، فى دراسة بعنوان أميركا اللاتينية وتوافق أراء واشنطن " التغلب على إجهاد الإصلاح ، فإنّ النمو الاقتصادى قد يزيد بالمتوسط بمقدار 1.5% عن معدلات

النمو المسجلة فى التسعينيات ولكنها مع ذلك تبقى غير كافية للتغلب على التحديات التى تواجه المنطقة ، هذا مع الإشارة لأن الدراسة تناولت فترة البرنامج مقارنة بالتسعينيات من القرن العشرين التى شهدت معدلات نمو متدنية .

3 - التضخم: إن أثر سياسات التكييف الاقتصادى على التضخم غير مؤكدة خلال فترة البرنامج ، كما تشير لذلك دراسة لـ 45 اتفاقية إقراض بين صندوق النقد الدولى ودول نامية تغطى الفترة من منتصف عام 1988 إلى منتصف 1991 عام بعنوان " إلى أى مدى نجحت برامج التصحيح التى يساندها صندوق النقد الدولى " والتى تدل على أن القليل من البلدان (تشيكوسلوفاكيا والمكسيك وبولندا) واصلت تخفيض التضخم بشكل واضح من المعدلات العالية جداً فى البداية ، لكن العديد منها استمر يعانى من معدلات التضخم العالية نسبياً التى بدأ بها والقليل (الجزائر وهنغاريا وجامايكا ورومانيا) زادت فيها سرعة التضخم.

كما أن التضخم كان يتم ضغطه خلال فترة تنفيذ البرنامج ليولد انفجاراً عند انتهاء الفترة ، ذلك كان واضحاً فى حالة أزمة المكسيك (1994 – 1995)

ب - الآثار الاجتماعية :

إن توجيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى جزءاً من سياساتهم فى برامج التكييف الاقتصادى الموجهة لدول الموجة الثانية باتجاه مكافحة الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه البرامج مثل الفقر والبطالة والجوع والمرض هو برأينا اعتراف ضمنى بمسؤولية تبعية عن هذه النتائج بينما تم استخدام هذه الوسائل لمحاولة تحسين صورة البرامج والجهات الراعية لها ، قد عبرت منظمة اليونيسيف من خلال تقريرها adjust with human face، كذلك " القمة الاجتماعية " المنعقدة فى 1995 عن رأييهما فى هذه السياسات من خلال تبّنيهما توصيات تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية جديدة فى هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر وزيادة التوظيف وتعزيز التكامل الاجتماعى تتركز الآثار الاجتماعية لبرامج التكييف الاقتصادى فى:

1 - الفقر: إن السياسات الانكماشية التى تتضمنها برامج التكييف الاقتصادى التى أشرنا لها سابقاً مثل تخفيض قيمة القيمة الحقيقية للأجور أو تثبيتها على الأقل وتخفيض أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات الحكومية وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وفرض ضرائب غير مباشرة سوف تؤدى إلى زيادة نسبة الفقر وتشكيل هرم اجتماعى تتألف قاعدته من شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة متزايدة العدد وتتربع على قمته مجموعة صغيرة تزداد غنى بالرغم من تبنى برامج التكييف الاقتصادى لمجموعة من البرامج الموازية التى تطبق بهدف التخفيف من هذه الآثار إلا أن أثرها يعتبر محدوداً جداً كما أن فترة تطبيق هذه البرامج قصيرة وعملياً لا تغير شيئاً يذكر فى النتيجة السابقة.

2- التفاوت فى توزيع الدخل : إن عمليات الخصخصة التى تمت فى الدول النامية دون توفر البيئة القانونية والاقتصادية والاجتماعية الملاءمة وافتقار هذه الدول لاستراتيجية بعيدة المدى فى هذا المجال ، أفضت إلى تشكيل طبقة قليلة العدد تسيطر على الموارد الاقتصادية والقرار الاقتصادى للبلد وافتقار الشريحة الكبرى من الشعب هذا ما بدا واضحاً فى دول التحول الاقتصادى خلال مسيرتها باتجاه اقتصاد السوق كما أن التضخم المرافق يعيد توزيع الدخل والثروة بطريقة عشوائية ضد مصلحة الطبقات الفقيرة كذلك الأمر لسياسات إلغاء الدعم الحكومى للسلع والخدمات وتخفيض القيمة الحقيقية للرواتب والأجور.

3 - البطالة: إن السياسات المتبعة لتنفيذ البرامج والمتمثلة بالتخلى عن عدد كبير من عمالة القطاع العام والتوجه نحو الخصخصة والتخلى عن سياسات التوظيف فى القطاعات الحكومية قد أدت إلى تزايد نسبة البطالة نتيجة رفدها بأعداد العمال الذين يتم تسريحهم بالإضافة إلى الذين يدخلون سوق العمل كل عام ولا يجدون وظائف نتيجة تقليص التوظيف الحكومى ويؤكد دراسة كلا من حالة المكسيك ومصر هذه النتائج.

3-1 برامج التكيف الهيكلي وأثره عالميا

تعتبر سياسات التكيف الهيكلى ، أو ما يمكن تسميتها بـ "برامج التكيف الاقتصادى الدولية" سياسات حديثة التطبيق نسبياً ، حيث ارتبطت نشأتها أساساً بـ "تفجر أزمة المديونية الخارجية" التى اجتاحت البلدان النامية منذ العام 1982 - بإعلان المكسيك من ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا خصوصاً ، إضافة إلى دول من آسيا عن عجزها عن القدرة على سداد ديونها الخارجية [1] وبرغم حداثة عهدها تثير هذه السياسات اهتماماً كبيراً على أكثر من مستوى ، سواء على المستوى الأكاديمى/البحثى من خلال العدد المتزايد من الدراسات التى استأثرت بها هذه السياسات أو على مستوى الحكومات وحتى المنظمات الدولية ذات الاهتمام الاجتماعى والصحى ، هذا عدا عن مؤسستى بريتون وودز (Bretton - Woods) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى[2] اللتان تشرفان على تنفيذها. حيث يمكن تفسير هذا الاهتمام فى التزايد المطرد فى عدد الدول التى تبنت ، أو هى فى طريقها إلى تبنى تلك السياسات من ناحية التأثيرات التى تطرحها فى التطبيق من ناحية أخرى التى لا تقتصر على الجانب الاقتصادى ، الذى هو مجالها الأصيل إنما تمتد لتشمل الجانبين الاجتماعى والسياسى. يعكس هذا الاهتمام الواسع والمتزايد بسياسات التكيف الهيكلى ، فى الواقع الجدل حول هذه السياسات من نواح متعددة تتمثل فى الأهداف أو الإجراءات أو النتائج وآثار التطبيق او سواء فى التطبيق العملى أو من الناحية النظرية . حيث يرتبط هذا الجدل أساساً من ناحية أولى بآلية الأخذ بسياسات التكيف الهيكلى من حيث هى "مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، والتى تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الاختلالات المالية والنقدية التى يعانى منها .

---

(1) فهد الفانك– 1990 - أزمة المديونية الخارجية – نحو سياسات عربية بديلة – المستقبل العربى – بيروت — العدد 133– ص 47 .

(2) ثريل باير – 1977 – فتح القروض الخارجية – صندوق النقد الدولى والعالم الثالث – ترجمة بيار عقل – دار الطليعة بيروت –ص 204- 205

كذلك تحقيق نمو مستمرى، من خلال إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد" [1] حيث يظهر هنا تحديداً التمييز بين سياسات التكيف الهيكلى التى يقوم عليها الصندوق والبنك وبين تلك السياسات التى يمكن أن يطلق عليها "المدخل المستقل (عن الصندوق والبنك) للتكيف والإصلاح الاقتصادى ."فالإصلاح أو التكيف الاقتصادى بصورة عامة ، إنما يشير إلى عملية توجيه ومواءمة للاقتصاد الوطنى ، وفقاً لأهداف مستجدة أو موضوعة سلفاً لتخفيف أو تجنب الآثار السلبية المتولدة عن طبيعة الاقتصادى الدولى التى (عملية التوجيه والمواءمة) تشتمل على أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وإزاء إيجابية مضمون هذه العملية ، فلا بد وان تكون عملية مستمرة تأخذ بها الدول على اختلافها بما فيها الدول المتقدمة . برغم أن هذا المفهوم يمتد ليشمل سياسات التكيف الهيكلى التى يقوم عليها الصندوق والبنك إلا أنه لا يقتصر عليها. يترتب على هذه الملاحظة نتائج مهمة تتمثل بصورة رئيسية فى حجم الآثار الاجتماعية والسياسية وإمكانية التعامل معها ، إضافة إلى مدى إمكانية تحقيق الأهداف المتوخاة على الصعيد الاقتصادى بناء على الأخذ بأحد هذين المدخلين (مدخل الصندوق والبنك والمدخل المستقل).

ففى حين ، يرتبط تطبيق سياسات التكيف الهيكلى بالدول النامية التى تواجه أزمات اقتصادية ترتب عليها العجز عن سداد مديونيتها الخارجية ، بحيث اقتضت إعادة ثقة الدائنين بها لجدولة ديونها والحصول على تمويل جديد اللجوء إلى الصندوق والبنك للحصول على شهادة بسلامة أوضاعها الاقتصادية(Seal of Approval) بعد التزام هذه الدول بما يسمى بـ" المشروطية(Conditionality) " التى هى عبارة عن اتفاق بين الصندوق والبنك من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى ، يتم بموجبه ربط استمرار التدفقات المالية الخارجية ، من منح وقروض بإجراء تغييرات فى السياسة الاقتصادية للدولة المدينة[2] . يعبر عن هذا الاتفاق من خلال ما يعرف بـ "خطاب النوايا" الصادر عن حكومة الدولة المعنية ، بشكل سنوى، متضمناً تحديداً لسياسات التكيف واحتياجات الدولة من التمويل الخارجى والتمويل المتاح من الصندوق والبنك وهيئاته التابعة [1] .

---

(1) مجلة التمويل والتنمية – تسهيل التكيف الهيكلى فى صندوق النقد الدولى –واشنطن–1986- مجلة 23- العدد2- ص38.

(2) مصطفى مهدى حسين – 1997 - مدخل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى التكيف الهيكلى الاقتصادى للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم) – افاق اقتصادية – مجلة 18 – العدد 69 – ابوظبى– ص 116 – 117 .

على الرغم من أن خطاب النوايا يصدر فى النهاية عن حكومة الدولة التى تود الالتزام بسياسات التكيف الهيكلى، إلا أن هذا الخطاب فى الواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة وكل من الصندوق والبنك تتخذ فى النهاية شكل تعهدات ملزمة للحكومة المعنية ، تستدعى العقاب المتمثل فى وقف التمويل الخارجى [2] (مساعدات وقروض) فى حال عدم الوفاء بها أما فى حالة "المدخل المستقل فى الإصلاح الاقتصادى" فتبدو السمة الرئيسية لهذا المدخل فى قدرة الدولة على توفير التمويل الذاتى أو من مصادر أخرى غير الصندوق والبنك .

من ثم فإن هذا المدخل غالباً ما يرتبط فى تطبيقه بالدول الصناعية والنفطية إلى حد ما بهدف الغالب [3] وإن كان ذلك لا يعنى عدم لجوء بعض الدول إليه لمواجهة أزمة مديونية خارجية ، طالما كانت الدولة قادرة على توفير التمويل دون اللجوء إلى الصندوق والبنك . يترتب على الاستقلالية نتيجة مهمة تتمثل فى أنه ، بعكس الحال فى سياسات التكيف الهيكلى الموصى بها من الصندوق والبنك ، لا يخضع التكيف ذو المدخل المستقل لنموذج واحد[4] بحيث تراعى الدولة ، فى النموذج المطبق ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ما يترتب عليه نتيجة على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل فى قدرة الدولة ، فى حالة المدخل المستقل على ضبط الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادى خصوصاً على الصعيدين الاجتماعى والسياسى . الناحية الثانية للجدل حول سياسات التكيف الهيكلي، ترتبط بأهداف هذه السياسات ومدى فعالية

(1) Lombardi — march 18 – 23 – 1997- markowen and sandipsahta – international finanacial instutions and the politicsfs tructural adjust ment : the African experience – proceding of the annual neeting of the inter nationalstudies association – Toronto – Canada – p6 .

(2) مجلة التمويل والتنمية – تسهيل التكيف الهيكلى فى صندوق النقد الدولى – مرجع سابق ذكره – ص 39 .

(3) جودة عبد الخالق - 1980 – مصر وصندوق النقد الدولى – أليات التبعية فى التطبيق – قضايا فكرية – القاهرة – الكتاب الثانى – ص 151 .

[4] الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية- الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلى واتحاد أصحاب العمل العرب- 1994- اوراق اقتصادية – بيروت- العدد15- ص ص 106-107.

الحزمة المكونة لها في تحقيق تلك الأهداف المعلنة. ففيما تتمثل أهداف سياسات التكيف الهيكلي بحسب الصندوق والبنك فى [1]. النمو الاقتصادى ، ذلك من خلال عدد من الآليات تتمثل فى تشجيع الاستثمار فى المشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات الوطنية، اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية . والوصول بميزان المدفوعات إلى حالة التوازن بما يمكن من سداد الديون الخارجية فى فى مواعيدها المحددة . فانه من وجهة نظر أخرى (باحثو العالم الثالث على وجه الخصوص) تتمثل أهداف هذه السياسات فى:

*إنقاذ البنوك الغربية الدائنة لتلك الدول التى تبنت سياسات التكيف الهيكلى التى كانت مهددة بالإفلاس فى حال توقف الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها بما يهدد "النظام المصرفى الرأسمالى العالمى بكامله"، خصوصاً وأن تلك البنوك كانت قد قدمت قروضاً تزيد عن حجم رأس مالها بكثير [2] وتملك وجهة النظر هذه فى رأينا الكثير فى ضوء أسباب نشأة سياسات التكيف الهيكلى من حيث ارتباطها بتفجر أزمة المديونية العالمية تبنى الصندوق والبنك لمبدأ التزام الدول المدينة بالوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه الدائنين.

*فتح أسواق البلدان المدينة أمام منتجات البلدان الرأسمالية [3] من خلال تحرير التجارة كأحد شروط أو إجراءات سياسات التكيف الهيكلي مع إبقاء الدول الرأسمالية لسياساتها الحمائية لمنتجاتها التى تعتبر أحد أسباب تفاقم مديونية البلدان النامية. إدماج الأخيرة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بهدف استثمار رؤوس الأموال الغربية فيها وزيادة أرباحها[4] بكل ما يعنيه ذلك فى المحصلة من نتائج إيجابية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان الغربية .

---

(1) مصطفى مهدى حسين- المرجع السابق ذكره- ص130.

(2) ميكائيل بيلورويرت لاشيهى- 1993- البلدان منخفضة الدخل والتكيف الهيكلى- التمويل والتنمية- واشنطن- مجلة24- العدد4- 1997- ص7.
رياض دهال وعماد الامام- قضايا الساسات التصحيحية المفهوم والتطبيق وتقيم الاثار- جميل طاهر واخرون- بعض قضايا الاصلاح الاقتصادى فى الاقطار العربية- المعهد العربى للتخطيط- الكويت- ص15.

(3) رمزى زكى – 1989 – نحو فهم افضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضؤ ازمة الاقتصاد الراسمالى الدولى (الجزء الثانى) دراسات عربية – بيروت – السنة 25 – العدد9- 10 –ص 164 . و رودنى ويلسون – القروض الاجنبية والاستقلال والوطن فى دول العالم الثالث – الباحث العربى – لندن – العدد11 1987 – ص 115.

(4) مصطفى مهدى حسين – المرجع السابق ذكره – ص 133 .

إن سياسات التكيف الهيكلى، التى تعبر عن الرؤية الراسمالية فى التنمية تقف من منطلق أيديولوجى، ضد القطاع العام[1] اما فيما يتعلق بحزمة الإجراءات التى تتضمنها سياسات التكيف الهيكلى والمتمثلة[2] فى :

*تخفيض الإنفاق العام، من خلال تخفيض النفقات الاجتماعية، وإلغاء الدعم عن السلع وكذلك الموجه للقطاعات والخدمات العامة.

* زيادة الإيرادات .

*تعويم أسعار الفائدة الدائنة والمدينة . وتخفيض سعر صرف العملة تشجيع التصدير من خلال رفع القيود عن المعاملات الخارجية .

*التحول نحو القطاع الخاص على حساب القطاع العام فيما يطلق عليه عملية "الخصخصة". فيبدو الاعتراض الجوهرى هنا هو أن الصندوق والبنك إنما أنشئا أساساً لمواجهة متطلبات ، بما يتلاءم وأوضاع الدول الصناعية الغربية (الرأسمالية) ومن ثم وبرغم كون إجراءات سياسات التكيف الهيكلى صحيحة "من حيث اتفاقها والنظرية الاقتصادية الرأسمالية ، التى تصلح للتطبيق فى اقتصاد متقدم[3].

فإنها تظهر نتائج متناقضة فى حالة البلدان النامية ، كما فى حالة تخفيض العملة أو رفع أسعار الفائدة ... الخ، والتى تناولتها العديد من الدراسات وإضافة للنقد السابق يوجه الانتقاد لسياسات التكيف الهيكلى وما تتضمنه من إجراءات لكونها كما ألمحنا سابقاً ، عامة موحدة بالنسبة لجميع الدول التى تأخذ بها . بعبارة أخرى فإن هذه السياسات (الإجراءات) لا تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الموجودة بين تلك الدول من حيث ظروفها ومتطلباتها وأولوياتها المختلفة. أما على صعيد نتائج تطبيق سياسات التكيف الهيكلى والآثار التى تمخضت عنها فعلى الرغم من أن هذه السياسات إنما وضعت أساساً لمعالجة مشكلة اقتصادية فإن آثارها ، كما يظهر من الإجراءات التى

---

[1] رمزى زكى – المرجع السلبق- ص 151

[2] مصطفى مهدى حسين – المرجع السابق ذكره – ص 123 . مصطفى مهدى حسين – المرجع السابق ذكره – ص 123 .

[3] احمدى شفير- 1996- سياسات التسوية الهيكلية- محاولة لحصر محتواها الاقتصادى والاجتماهى وأسسها النظرية (الانتقادات والتحديات) الطريق- بيروت- السنة 55- العدد4- ص31.

تتضمنها ، قد امتدت لتشمل جوانب اجتماعية وسياسية، يبرز ضمنها مجموعة من العوامل وثيقة الصلة بظاهرة (عدم) الاستقرار السياسى ، كالفقر و البطالة والتفاوت فى توزيع الدخل وتناقص الشرعية السياسية.

نتائج وآثار سياسات التكيف الاقتصادى العالمية - الدولية

تظهر الأدبيات المتعلقة بسياسات التكيف الهيكلى تبايناً شديداً فى وجهات النظر حول الآثار والنتائج التى أفرزها تطبيق هذه السياسات. فعلى الرغم من أن سياسات التكيف الهيكلى إنما وضعت أساساً لمعالجة مشكلة اقتصادية بالتالى فهى تستهدف من الناحية المجردة ، جوانب اقتصادية بحتة ، فإن آثار هذه السياسات قد إمتدت لتشمل جوانب اجتماعية وسياسية داخل الدولة المنفذة لها. من ثم فإن الحديث عن نتائج وآثار سياسات التكيف الهيكلى يستدعى التمييز بين الجوانب السابقة اقتصادية اجتماعية سياسية .

أولاً :النتائج الاقتصادية: يستدعى الوقوف على حقيقة هذه النتائج، تحديد منهج دقيق لقياسها. ويمكن التمييز هنا بين منهجين إثنين[1].

1 - قياس آثار سياسات التكيف الهيكلي بالفرق بين مستوى المتغيرات المستهدفة (Target Variables) قبل وبعد تنفيذ تلك السياسات.

2- قياس آثار سياسات التكيف الهيكلي بمقارنة أداء المتغيرات المستهدفة عند تطبيق السياسات وادائها بدونها.

وعلى أساس ما سبقت الإشارة إليه من وجود تناقض في إجراءات سياسات التكيف الهيكلى يذهب البعض إلى أن هذه السياسات إنما تسهم فى[2]

1 - خلق ركود اقتصادى.

(1) صفوت عبد السلام عوض الله – 1993 – السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين – دار النهضة - القاهرة – ص 11 – 103.

(2) رياض دهال وعماد الامام- المرجع السابق ذكره– ص ص 14 - 15.

2 - تغذية التضخم .

ويبدو أن هذه الاستنتاجات النظرية تجد الكثير من التأييد من نتائج التطبيق على أرض الواقع ومن ذات واضعى هذه السياسات. ففى دراسة لصندوق النقد الدولي عام 1995 بعنوان : "IMF Conditionality Review: Experience Under stand- by and Extended Arrangements" .

تناولت سياسات الإصلاح، المرتبطة باتفاقات مع الصندوق خلال الفترة من منتصف 1988 وحتى منتصف 1991 ، فى ست وثلاثين دولة متوسطة الدخل أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الايجابى كان أساساً فى الحسابات الخارجية ، بينما لم تظهر ذات النتيجة على صعيد الأهداف الداخلية من تضخم واستثمار وتنمية بشىء من التفصيل فإن التحسن فى أداء الكلى الذى انتهت إليه الدراسة قد حدث ، فى أغلب تلك الدول اثناء فترة تنفيذ سياسات تحديداً ، بحيث لم تحتفظ جميعها بهذا التحسن فى الفترة اللاحقة .بل إنه وحتى على مستوى الديون الخارجية التى تندرج ضمن القطاع الخارجى الذى ترى الدراسة أن الإنجاز قد تم فيه ، فإن العديد من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ووسط أوروبا لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الخارجية لعدم تدفق رؤوس الاموال بالقدر الكافى ، التى تشكل أحد الأدوات الرئيسية فى نجاح سياسات التكيف الهيكلى ، تراجع نمو الصادرات مقارنة بما كان عليه مع بداية سياسات الإصلاح .

أما فيما يتعلق بالأهداف على المستوى الداخلى ، فتبدو النتائج أكثر مدعاة للتشاؤم . ففى مقابل انخفاض معدلات التضخم فى عدد قليل من البلدان موضع الدراسة فإن بقية هذا البلدان قد شهدت تصاعداً فى معدلات التضخم أو على الأقل استمرار المعدلات التى كانت تعانى منها .على صعيد النمو والإستثمار، برغم حصول زيادة فى النمو ومعدلات الادخار فإن أياً منتلك البلدان لم يشهد نمواً سريعاً ، بل إن مساهمة الاستثمار فى الناتج المحلى الإجمالى لم تشهد زيادة إلاّ فى عدد قليل منه[1]. يعزز النتائج السابقة النتائج التى توصلت إليها دراسة أخرى حول أداء "الاقتصاد الكلى" فى

(1) مارى فرانس ليرتو – 1993- الصندوق الدولى وبلدان العالم الثالث – ترجمة هشام متولى – دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق –ص 215 – 223.

كل من إفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الاتينية ، باعتبارهما المنطقتين الرئيسيتين على ضوء تنفيذها لسياسات التكيف الهيكلى . تتلخص النتيجة هنا فى أن أداء الاقتصاد الكلى قد ازداد سوءًا خلال فترة الثمانينات. فى هاتين القارتين. فعند النظر إلى القارتين كوحدة واحدة تتمثل نتائج تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في: إنخفاض دخل الفرد وانخفاض الاستثمارات وازدياد التضخم، كذلك وبرغم إظهار الحساب الجارى فى بلدان القارتين لبعض التحسن فإنها بقيت تعاني من عجز كبير، على الرغم من جدولة وعدم سداد خدمة ديون تلك البلدان تقييد الواردات . أما عند النظر إلى القارتين بشكل منفصل ، فإن النتائج تتمثل بعدم وجود أى تحسن فى عجز الموازنة فى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إزداد الأمر سوءًا فى أمريكا اللاتينية.

برغم التحسن الحاصل فى النصف الثانى من الثمانينات فيما يتعلق بنمو الناتج المحلى الإجمالى فإن الاختلالات المالية وفى الحساب الجارى التى أظهرت مؤشرات إيجابية فى النصف الأول من عقد الثمانينات ، عادت للتراجع فى النصف الثانى منه[1]. على الرغم من النتائج السابقة ، فإن الصندوق والبنك يصران على سلامة سياسات التكيف الهيكلى من الناحية الفكرية النظرية[2] . يرجعان فشل هذه السياسات ، فى جوانب منها، إلى عدم التزام الدول المتبنية لهذه السياسات بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها[3] إضافة إلى عوامل خارجية كالجفاف وشروط التبادل التجارى.

(1) سوزان شادلر – 1996 – الى اى مدى نجحت برامج التصحيح التى يساندها صندوق النقد الدولى – التمويل والتنمية – واشنطن – مجلة 33 – العدد2 –ص 15.

(2) stewart , – 1992 -frances , the mang faces of adjust ment in develop ment finance and policy reform m edit m paul mosley , st . martins press m inc , new york– p 178.

(3) سوزان شادار – مرجع سابق ذكره – ص15.

ثانياً الآثار الاجتماعية :

يثير الحديث فى الآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلى جملة من القضايا الإشارة إليها فعلى الرغم من إمكانية القول بوجود اتفاق حول التكلفة الاجتماعية المترتبة على الأخذ بهذه السياسات الذي عبرت عنه ومنذ مراحل مبكرة" منظمة اليونيسيف" من خلال تقريرها "Adjustement with fuman face". وكذلكً "القمة الاجتماعية" المنعقدة فى مارس عام 1995 من خلال تبنيها توصية تدعو إلى إدخال عناصر اجتماعية فى هذه السياسات تستهدف استئصال الفقر زيادة التوظيف تعزز التكامل الاجتماعى[1] برغم ذلك ، فإنه يمكن التمييز داخل سياسات التكيف الهيكلى فيما يتعلق بالآثار الإجتماعية لهذه السياسات ، بين ثلاث مجموعات هى[2] .

المجموعة الأولى ، سياسة خفض الإنفاق الكلى :

وتهدف إلى خفض الطلب على السلع المستوردة وعلى السلع المنتجة محلياً بغرض الحد من التضخم والعجز الخارجي. تنصب هذه السياسة أساساً على الأجور من خلال تخفيض قيمتها الحقيقية كذلك السياسات المالية التى تعمل على تخفيض إن لم يكن إلغاء ، الدعم والإعانات فى الموازنة العامة يضاف إلى تلك السياسات ولغايات تخفيض العجز الداخلى إلغاء الدعم الضمنى لبعض السلع والناجم عن استهداف سعر صرف مغالى فيه أو زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الاعتماد على الضرائب المباشرة ومن ثم يظهر الأثر السلبى لهذه السياسات من الناحية الإجتماعية بحكم كونها سياسات انكماشية .

---

(1) صالح نصولى – 1989 - التكييف الهيكلى فى افريقيا جنوب الصحراء – القضايا السياسية والتحديات فى التسعينات – التمويل والتنمية واشنطن – مجلة 26 – العدد 3 — ص 31.

(2) Taebbara ,Bayan , – 1996- Considering the Social Dimensions ofstractural Adjustment program mesin the Escwa covrtries , Economic Horizons (Afaqiqtisodiyyat) ,vol . 17 , no – 4 – Abuohabi – p12 .

المجموعة الثانية:

وتهدف إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وذلك بتحويلها من القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتصدير إلى تلك المنتجة للسلع القابلة للتصدير كذلك من الاستهلاك إلى الاستثمار. تشمل هذه المجموعة كلاً من سياسات التشغيل وسياسات التجارة الخارجية ، تحرير سعر الصرف ، تشجيع الصادرات تقييد الواردات ، إعادة النظر فى هيكل الأسعار النسبية ومستواها إزاء ذلك طالما أن هذه السياسات هى سياسات توسعية، فإنه يفترض أن تؤدى إلى آثار إجتماعية إيجابية [1] .

المجموعة الثالثة :

فهى تلك السياسات التى تهدف إلى تحقيق زيادة فى الكفاءة والنمو فى الأجل الطويل من خلال إصلاحات هيكلية ، كتحرير التجارة ، الحد من دور الدولة إصلاح هيكل الأسعار وتهدف فى النهاية إلى الدخول فى إقتصاد السوق .أما فيما يتعلق بالآثار الإجتماعية لهذه المجموعة من السياسات فإنها لم تحدد بعد طالما أن أغلب البرامج، ان لم يكن جميعها، لم تصل إلى إنجاز هذه المرحلة إضافة إلى إختلاف طبيعة الأثر الإجتماعى المترتب على كل مجموعة من المجموعات الثلاث السابقة (سلبى أم إيجابى)، فإن الاختلاف الآخر يتمثل فى الفترة الزمنية التى يظهر خلالها تأثير كل مجموعة. ففيما يتعلق بالمجموعة الأولى تظهر آثارها الإنكماشية بصورة فورية، يليها من حيث التحقق آثار المجموعة الثانية، التى تظهر خلال فترة زمنية أطول من الأولى. أخيراً المجموعة الثالثة والتى تكون آثارها على المدى البعيد . من ثم فإن دراسة الآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلى فى صورتها النهائية لابد وان تتم فى مراحل زمنية مختلفة[2] . مع التأكيد على علاقة التأثير والتأثر بين المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات التكيف الهيكلى . فالآثار الانكماشية

---

[1] هبة احمد نصار – 1994 – بعض الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر فى الاصلاح الاقتصادى واثاره التوزعية – تحرير – جودة عبد الخالق وهناء خير الدين – دار المستقبل العربى – القاهرة - ص 102 .

[2] المرجع السابق- ص 102.

للمجموعة الأولى وما تخلفه من آثار اجتماعية سلبية ترتبط وتتناسب عكسياً مع تحقق الآثار التوسعية للمجموعة الثانية وسرعة هذا التحقق [1]، لأنه إذا كان من الممكن مواجهة الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلى وحماية الظروف الإنسانية خلال فترة مؤقتة ، فإن ذلك يصبح صعباً جداً (حتى فى حالة البرامج جيدة التصميم) ، خلال فترة طويلة من الزمن وفى تناولنا للآثار الاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلى ، فإن الدراسة تتناول تحديداً الآثار الناجمة عن المجموعة الأولى من المجموعات السابقة باعتبار أنها الآثار الوحيدة التى يمكن تحديد ملامحها بصورة واضحة بعكس الحال فى لمجموعتين الأخريين لما ذكرناه سابقاً ، مع إمكانية التنبؤ ببعض تلك الآثار، لهاتين المجموعتين ، بصورة أولية يبقى من الضرورى هنا الإشارة إلى أن الدراسة الدقيقة للآثار الاجتماعية لسياسات التكيف ، عدا عن كونها تتطلب غالباً دراسات ميدانية فإنها فى الواقع تثير إشكالية تحديد معيار يعتمد فى تقويم هذه الآثار [2] إن الحديث عن الآثار الإجتماعية كما يظهر من الدراسات ذات الصلة، هو حديث فى مجموعة متعددة ومتشعبة من الآثار، من ثم فإن تناول الدراسة لمجموعة الآثار تلك إنما ينصب أساساً على الآثار الاجتماعية التى يمكن إعتبارها مباشرة وواضحة التى تتصل بموضوع الدراسة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسى مع الإشارة إلى الآثار الإجتماعية الأخرى المترتبة على الاخذ بسياسات التكيف الهيكلى .

تتمثل الآثار الاجتماعية الأساسية التى تتناولها الدراسة ، الناجمة بشكل مباشر عن سياسات التكيف الهيكلى فى الاتى : الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة و الفقر نتيجة للسياسات الانكماشية التى تتضمنها سياسات التكيف الهيكلى المتمثلة فى تخفيض القيمة الحقيقة للأجور، تخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات ، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما يستتبعه ذلك من ارتفاع فى أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة

---

[1] المرجع السابق – ص 103

[2] با تريشيا ألونسو جام ومحمد العريان – 18 / 8 كانون الثانى / يناير – 1994 – الاصلاح الاقتصادى والنمو والعمالة والقطاعات الاجتماعية فى الاقتصاديات العربية – ورقة مقدمة عن ندوة الاثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادى فى الدول العربية – الامارات العربية المتحدة – ابوظبى – ص 4.

كذلك فرض الضرائب غير المباشرة ، تسهم سياسات التكيف الهيكلى بصورة مباشرة فى زيادة الفقر[1]. من وجهة نظر الصندوق والبنك ، فإنه يجب التمييز بشأن "إزدياد نسبة الفقر"، كإحدى نتائج سياسات التكيف الهيكلى، بين الحضر والريف. إذ يفترض فى حالة فقراء الريف أن تحمل سياسات التكيف الهيكلى من خلال تحرير الأسعار، أثراً إيجابياً على متوسط دخل الفقراء وزيادة الكفاءة فيما ينصب الأثر السلبى لسياسات التكيف الهيكلى (زيادة نسبة الفقراء) على سكان المناطق الحضرية أساساً[2] ويبدو أن وجهة النظر هذه لا تنسجم مع الواقع إنطلاقاً من حقيقة أن خفض قيمة العملة قد أدى إلى ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعى مثل السماد وقطع غيار المعدات والآلات الزراعية وأجور النقل ، ومن ثم فإن المستفيد المتوقع من سياسات التكيف الهيكلى ينحصر فى كبار، لربما متوسطى ملاك الأراضى الزراعية إضافة إلى الشركات متعددة الجنسية دون صغار الملاك على اعتبار أن هؤلاء المستفيدين المتوقعين قادرون على تحمل الارتفاع فى أسعار مدخلات الإنتاج [3]. وتجد وجهة النظر الأخيرة تأييداً لها من خلال نتائج التطبيق الفعلى لسياسات التكيف الهيكلى والتى أظهرت (خصوصاً فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء) إزدياد نسبة الفقر فى المناطق الحضرية عدم إمكانية القول بانخفاض هذه النسبة فى المناطق الريفية[4] ، بل إن هنالك تجارب تظهر إرتفاع نسبة الفقر فى المناطق الريفية وبصورة عامة يمكن القول إن سياسات التكيف الهيكلى تؤدى إلى زيادة نسبة الفقر عموماً ومن ثم فقد سعى واضعو هذه البرامج إلى تخفيض حدة الآثار السلبية تلك من خلال "شبكات الامان الاجتماعى "حماية الفئات

---

(1) Stewart , frances , op , cit – p 117.

(2) هبة احمد نصار بعض الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر – مرجع سابق ذكره – ص 105 – 106 .

(3) فارس جرادى وعدى قصيور – – 17 -18 - كاون الثانى – 1996 - شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية – مقدمة الى ندوة الاثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادى فى الدول العربية – الامارات العربيةالمتحدة – ابوظبى– ص 2 .

(4) يوكول هوانج وبيتر نيكولاس- 1987- التكاليف الاجتكاعية للتكييف- التمويل والتنمية- واشنطن- مجلة 24- العدد2- ص 13.

الأكثر تعرضاً لتلك الآثار السلبية[1]. إن ازدياد نسبة الفقر تفضى غالباً إلى آثار إجتماعية أخرى قد تكون شديدة الخطورة كالهجرة إلى الخارج بما تعنيه من إهدار للكفاءات والموارد البشرية انتشار الجريمة وانتشار عمالة الأطفال والنساء ، فى محاولة لمواجهة إرتفاع الأسعار وتعويض الدخل المفقود ، التى لابد وأن تنعكس سلباً فيما يتعلق بانتشار البطالة بين الذكور البالغين . هذا عدا عن إمكانية إنتشار الممارسات الاجتماعية غير الأخلاقية[2] .

- سوء توزيع الدخل :

يبدو سوء (التفاوت فى) توزيع الدخل ، كأحد آثار الأخذ بسياسات التكيف الهيكلى وثيق الصلة بازدياد نسبة الفقر، فإضافة إلى ما ذكر سابقاً عن دور تلك السياسات فى تعميق الفقر وزيادة نسبته فإنها (أى سياسات التكيف الهيكلى) تعمل ، من جهة أخرى على تعزيز وضع فئات أخرى ، هى الفئات العليا فى المجتمع غالباً من خلال عدد من إجراءاتها التى تنعكس بشكل إيجابى على وضع تلك الفئات تتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساساً فى تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محليا، إضافة إلى عملية الخصخصة. يظهر الأثر الإيجابى لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الفئات العليا، على اعتبار أن هذه الفئات غالباً ما تحتفظ بجزء لا يستهان به من مدخراتها بالعملة الأجنبية (وفى الخارج غالباً) أما فى حالة المدخرات بالعملة الوطنية ، فإن هذه الفئات تستفيد بشكل واضح وكبير من خلال الزيادة الشديدة فى أسعار الفائدة المحلية . من ثم يمكن لهذه الفئات تعويض خسائرها من تخفيض قيمة العملة من خلال الفوائد التى تجنيها على مدخراتها باعتبار أن هذه الفئة هى من كبار المدخرين . إن مثل هذه النتيجة قد تفسر والى حد كبير إرتفاع استهلاك هذه الفئات خلال فترة الأزمة الاقتصادية وبالتالى ازدهار الأسواق الجديدة للسلع الكمالية والخدمات[3] وتزداد الصورة قتامة من خلال تعميق الفجوة بين الفئات العليا فى المجتمع وبين غيرها من الفئات من خلال

---

[1] دار ام جاى وكينيثيا هيويت دى الكانتارا – القاهرة - 1993 – ازمة الثمانينيات فى افريقيا وامريكا الاتينية والكاريبى – نظرة عامة فى صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب – تحرير دارام جاى – ترجمة مبارك على عثمان مراكز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر -ص 56 – 57.

[2] بوريس بيرنشيتن وجيمس بوتون – 1994 – التصحيح من اجل التنمية صندوق النقد الدولى والفقراء - التمويل والتنمي – واشنطن – مجلة 32 – العدد 3 –ص 43 .

[3] دار ام جاة وكينثيا هيويت دى الكانتارا – مرجع سابق ذكره – ص59.

عملية "الخصخصة" (التحول إلى القطاع الخاص) التى تهدف إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص . فى الواقع أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر لأبناء تلك الفئات من المجتمع ، بالتالى فإن سياسات التكيف الهيكلى التى تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور، تعمل فى المقابل على زيادة الدخول المتمثلة بالأرباح[1] ومن ثم يظهر الأثر السلبى لعملية "الخصخصة" من خلال تعميقها للتفاوت فى توزيع الدخل ، بين أولئك الذين يجنون الأرباح (الفئات العليا) وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب) وهؤلاء يشملون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا. ويبدو أن الأثر الإيجابى لسياسات التكيف الهيكلى فيما يتصل بتوزيع الدخل ينحصر فتضييق الفجوة بين فقراء الريف وفقراء الحضر من خلال إفقار الأخيرين بصورة أكبر مما هو الحال في حالة فقراء الريف[2].

- البطالة :

يمثل الارتفاع فى نسبة البطالة ، احد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلى يبدو أن مؤسستى بريتون وودز لا تنفيان مثل هذا الأثر إنما تصران على أن هذا الأثر كما هو الحال فى الفقر، سيكون فى المدى القصير ، حيث ستؤدى هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل (وكذلك تخفيض نسبة الفقر) على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد[3]. يظهر الأثر السلبى لسياسات التكيف الهيكلى على البطالة ، من عدة نواحٍ ، يمكن تفصيلها على النحو التالى :فمن ناحية ، فى سبيل خفض الانفاق العام ، كأحد أهم الأهداف التى تسعى هذه السياسات إلى تحقيقها يتم اللجوء إلى إحدى وسيلتين أو كلتيهما: إبطاء أو إيقاف التعيينات فى القطاع العام أو تسريح جزء من العمالة الموجودة[4] وفى ذات السياق وكنتيجة لإيقاف الدعم عن عدد

---

[1] رمزى زكى – 1993 – الليبرالية المستبدة دراسة فى الاثار الاجتماعيةوالسياسية لسياسات التكيف فى الدول النامسية – القاهرة – دار سينا – ص 99- 117.

[2] دار ام جاة وكينثيا هيويت دى الكانتارا – مرجع سابق ذكره – ص 48 .

[3] رمزى زكى – 1993- مرجع سبق ذكره- ص99- 177.

[4] دار ام جاة وكينثيا هيويت دى الكانتارا – مرجع سابق ذكره – ص 48 .

من مؤسسات القطاع العام تصفية بعضها فإن ذلك لابد وأن يسهم فى فقدان عدد، قد يكون كبيراً ، من الموظفين لوظائفهم وبالتالى الدخول فى عداد البطالة[1].أما من ناحية أخرى فتؤثر سياسة رفع أسعار الفائدة سلباً، ليس على قدرة القطاع العام فحسب على التوسع فى التشغيل.إنما أيضاً على قدرة القطاع الخاص على توفير وظائف تسهم فى التخفيف من حدة البطالة خصوصاً وأنه وإضافة إلى أسعار الفائدة فإن هذا القطاع يتعرض لضغط المنافسة فى الخارج عند التصدير والمنافسة فى الداخل كنتيجة لتحرير تقليص عدد العمالة والاعتماد بصورة أكبر على عنصر كثافة رأس المال[2]. برغم ذلك يبدو أن الإجراء الأكثر إرتباطاً بالبطالة من حيث زيادة نسبتها، الذى تثار بشأنه أكثر التساؤلات هو عملية "الخصخصة" أو بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص. التى تتضمن فى الغالب الإستغناء على جزء من عمالة المؤسسة بعد بيعها[3]وذلك ضمن معادلة العمل التجارى" :أكثر الأرباح بأقل التكاليف". يظهر الواقع العملى تطابقاً مع الإستنتاجات السابقة، من خلال ارتفاع معدلات البطالة فى كل من افريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية خلال فترة تبنى سياسات التكيف الهيكلى عما كانت عليه قبل ذلك[4]

د- آثار إجتماعية أخرى :

ينعكس التخفيض الحكومى للنفقات، ضمنها إلغاء الدعم عن بعض السلع تخفيض الإنفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية ، خصوصاً ، الصحة والتعليم، إضافة إلى فرض الرسوم على بعض الخدمات التى تقدمها الحكومة تحرير الأسعار فرض ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب قائمة ، ينعكس كل ذلك بصورة سلبية على المواطنين من عدة نواح كالمستوى الصحى والمستوى التعليمى على وجه الخصوص[5].

---

(1) باتريشيا الونسو جامبو ومحمد العريان- المرجع السابق ذكره- ص 4.

(2) دار ام جاة وكينثيا هيويت دى الكانتارا – مرجع سابق ذكره – ص 58.

(3) فارس جرادى وعدى قصيور - المرجع السبق ذكره- ص2.

(4) هبة احمد نصار – بعض الاثار الجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر – المرجع سبق الذكره –111.

(5) فارس جرادى وعدى قصيور - المرجع السبق ذكره- ص3.

ثالثاً الآثار السياسية:

يبدو من الضرورى ، قبل الخوض فى الآثار السياسية لسياسات التكيف الهيكلى والتأكيد على ملاحظتين تتمثلان فى(1) :

1- إن تناول الآثار السياسية لسياسات التكيف الهيكلى يظهر تبايناً واختلافاً واضحين فى وجهات النظر والرؤى التى تصدت لتناول هذا الموضوع بحيث يمكن القول أن الإتجاه محددٌ لآثار تلك السياسات، سلبى أو إيجابى على الناحية السياسية ومن ثم يمكن التمييز هنا بين مجموعتين من الآثار السياسية لسياسات التكيف الهيكلى ، آثار سياسية ايجابية وآثار سياسية سلبية(2).

2 - إن هذه الآثار السياسية ، باتجاهيها السلبى والإيجاب ، هى آثار متوقعة أكثر من كونها دراسة للواقع. بمعنى أنها يغلب عليها سمة الملاحظة والتوقع مع أن ذلك لا ينفي وجود دلائل ومؤشرات من الواقع تؤيد الإتجاهين المتعارضين (السلبى والايجابى)، إن كان بدرجات متفاوتة. من ثم فيبدو، من الصعوبة بمكان حتى الآن القول بآثار سياسية نهائية لسياسات التكيف الهيكلى ، إنما يبقى ذلك مرهوناً بمدى نجاح هذه السياسات على المستويين الاقتصادى والاجتماعى. بناء على ذلك تتناول الدراسة الآثار السياسية لسياسات التكيف الهيكلى من خلال التمييز السابق كما يلى :

أ- **الآثار الإيجابية**:

تتمثل هذه الآثار فى خلق وتعزيز التوجه الديمقراطى: يمكن القول ، إن دراسة العلاقة بين الإصلاح الاقتصادى عموماً ، داخله سياسات التكيف الهيكلى ، بين التوجه الديمقراطى قد احتلت الحيز الأكبر فى موضوع الآثار السياسية الإيجابية لسياسات التكيف الهيكلى . يمكن التمييز هنا بناء على الدراسات المتعلقة بالموضوع ، بين إتجاهين : الاتجاه الأول، يرى بوجود علاقة ، قد تكون مباشرة بين إنتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادى منها سياسات التكيف الهيكلى التحول الديمقراطى فى النظم

(1) هبة احمد نصار – بعض الاثار الجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر – المرجع سبق الذكره – ص131.
(2) المرجع السابق ذكره- ص 192-194.

السياسية. يستند هذا الإتجاه على مجموعة من الأسباب التى تعزز وجهة نظره تتلخص فى:

1 - تتضمن سياسات التكيف الهيكلى فرض ضرائب إضافية، وبناء على قاعدة "لا ضرائب دون تمثيل" يبدو من الطبيعى تعزيز المشاركة السياسية والتحول الديمقراطى ككل.

2 - تعنى سياسات التكيف الهيكلى فى الواقع وقف الإعانات الحكومية كما أن القاعدة أن "لا ضرائب بدون تمثيل" فإنه "لا وقف للإعانات الحكومية بدون مشارك[1] ويبدو مثل هذا الافتراض صحيحاً إلى حد بعيد فى الدول التى أسست شرعيتها فى جزء منها على الفعالية الاقتصادية بحيث "تنازل الفقراء عن حقوقهم السياسية لقاء منافع مادية تضمنها الحكومة"[2] ، توفير البيئة المناسبة والمستقرة من اجل الإستثمار، وهذا يعني حماية قانونية صارمة[3].

3 - حاجة إقتصاد السوق للمعلومات، وحماية حقوق الملكية [4] بناء على ذلك إضافة إلى ضرورة وجود تأييد شعبي لسياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادى كمتطلب ضرورى لنجاحها. يظهر التحول الديمقراطى باعتباره المتطلب اللازم لتحقيق هذا الرضا وبالتالى ذلك النجاح ويظل السؤال المطروح هنا هو: إلى أى مدى يمكن لهذه السياسات أن تعزز الديمقراطية؟ بعبارة أخرى ، ما هى درجة التحول الديمقراطى التى يمكن حدوثها بناء على الأخذ بسياسات التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى عموماً؟ .فى الإجابة على هذا التساؤل يمكن ، أيضاً، التمييز بين اتجاهين: يرى الإتجاه الأول أن الإصلاحات الاقتصادية ، برغم تعارضها على المدى القصير مع الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنها تعمل على "إضعاف أسس وشرعية سلطة الدولة" بالتالى فإنها تؤدى

---

(1) Richard , Alan1993 – ,Economicimperatives and political syslem middle east journal , vol – 47 – no 2 – Washington p217-227 .

(2) محمد عبد القاضى العمرماسى – 1995 – التقير الاجتماعى الاقتصادى ومضاعفاته السياسية - فى ديمقراطية م دون ديمراطيين – سياسات الانفتاح فى العالم العربى والاسلامى – المغرب العربى - ص 687 .

(3) RICHARD , Alan op , eit – p 226

(4) باتريشيا ألونسوجامو ومحمد العريان – مرجع سبق ذكره – ص2.

على المدى المتوسط والطويل إلى مزيد من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان[1] أى انها تؤسس لديمقراطية راسخة حقيقية ومستمرة. أما الإتجاه الثانى ، فيرى أن التحول الديمقراطى المصاحب أو الناجم عن الأخذ بسياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادى لايعدو ان يكون تحولاً مقيداً وخاضعاً لسيطرة النظام[2] إن التحول الديمقراطى هنا وبحسب وجهة النظر هذه يهدف أساساً إلى إدخال بعض الفئات والجماعات التى لا غنى للحكومة عنها فى تنفيذ سياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادى[3] أو إخراج فئات أخرى (الفئات الدنيا) كالعمال والفلاحين[4] . باختصار فإن التحول الديمقراطى هنا، ليس تحولاً حقيقياً نحو الديمقراطية. بحسب وجهة النظر هذه إنما هو محاولة من قبل الأنظمة السياسية الموجودة للمحافظة على مواقعها فى السلطة .

أ- الاثار السلبية: بشأن العلاقة بين سياسات الإصلاح والتكيف الاقتصادى والتحول الديمقراطى، فيرى بعدم وجود علاقة أكيدة أو حتمية بين الإصلاح الاقتصادى والتحول الديمقراطى يستند هذا الرأي إلى الحالة الأفريقية تحديداً [5] بل إن ثمة من يرى أن هذه السياسات قد تدفع إلى مزيد من الاستبداد والديكتاتورية ، عند عدم وجود الاتفاق الكافى حول هذه السياسات ، بالتالى سعى السلطة إلى فرضها بالقوة كما حصل فى تشيلى والأرجنتين فى السبعينيات وتركيا فى الثمانينات [6] بعد هذا الاستعراض للاتجاهات المختلفة للعلاقة ما بين سياسات التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى عموماً، بين التحول الديمقراطى ، فإنه يمكن القول علاقة حتمية بين

---

(1) Uzodike . Ufookeke , 1996- Democracy And Economic reforms : Developing underdevelopepolitical economies , journal of asian and African studies - vol – 31NO 1 – 2 – LEIDEN – P 33.

(2) محمد عبد الباقى العرماسى – المرجع السابق ذكره – ص 304

(3) فولكر برثيس – القطاع الخاص والتحرر الاقتصادى ولمكانات التحرر نحو الديمقراطية – حالة سوريا وبعض الاقطار العربية الاخرى فى ديمقراطية من دون ديمقراطيين – سياسات الانفتاح فى العالم العربى والاسلامر – مرجع سابق ذكره – ص 338 .

(4) روجر اوين – التقير الاجتماعى والاقتصادى والتعبئة السياسية فى مصر فى ديمقراطيون من دون ديمقراطيين – سياسات الانفتاح فى العالم العربى والاسلامى – مرجع سابق ذكره – ص232 .

(5) Callaghy , Thomas , 1994 - Africa Back to the futire , journal of Democracy , vol 5 no 4 – Baltimore– P 133 – 145 .

(6) مارى فرانس ليريتو – المرجع السبق ذكره – ص 260 .

سياسات التكيف الهيكلى والتحول الديمقراطى الحقيقى. فبالرغم من قوة حجة القائلين بتعزيز سياسات التكيف الهيكلى والاصلاح الاقتصادى لفرص التحول الديمقراطى بناء على الأسباب السابقة ، فإنه يبقى صحيحاً فى المقابل أن الديمقراطية تخضع للعديد من المحددات الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والثقافية[1] والتى قد لا توجد بالضرورة فى البلدان التى تأخذ بسياسات التكيف الهيكلى بحيث يغدو التحول الديمقراطى الذى تشهده بعض هذه البلدان ، تحولا ظاهرياً محدوداً يمثل تعويضاً للتكلفة، التى قد تكون باهظة، لسياسات التكيف الهيكلى. يسهم هذا التعويض من ناحية أخرى ، فى تعزيز استمرار النخب الحاكمة من خلال ما يمنحه لها من شرعية، بحيث يمكن أن تلحظ هنا ما تم تناوله سابقاً حول "التكميلية في الأدوار" بين الحكومة والمعارضة. من ناحية أخرى ،يظهر الواقع أن بعض الأنظمة قد تشهد انفتاحاً اقتصادياً كبيراً دون أن يؤدى ذلك الى تحول ديمقراطى ولو كان ذلك على حساب استقرارها السياسى. لعل نموذج كوريا الجنوبية هو المثل الأبرز فى هذا الصدد حتى وقت قريب . تتمثل الخلاصة فى أن ما تنطوى عليه سياسات التكيف الهيكلى من اجراءات ونتائج وآثار قد تشكل عوامل مساعدة وممهدة لتحول ديمقراطى و لكنها ليست كافية لوحدها لإحداث هذا التحول.

[1] عادل حسين – السنة1984– المحددات التاريخية والاجتماعية للديمقراطية – المستقبل العربى – ابيروت– العدد67 – ص 4- 27 .

4-1 برامج التكيف الهيكلى واثره على دول العالم الثالث :

مع التزايد المطرد فى عدد بلدان العالم الثالث التى تواجه صعوبات فى خدمة القروض الضخمة التى حصلت عليها من مصارف الشمال ومؤسسات بريتون وودز فى السبعينات، أخذت المصارف تشترط اعتماد برنامج التكيف الهيكلى الذى وضعه البنك الدولى لقاء الموافقة على إعادة جدولة الديون. وقد كانت حجة هذه المصارف أن الاصلاحات الهيكلية ستضمن قدرة المدينين على مواصلة سداد ديونهم إلى ما بعد الأجل القصير. قد اشتد الضغط من أجل اعتماد برنامج التكيف الهيكلى مع إصرار مجموعة مختلفة من المانحين الثنائيين على ضرورة الاصلاح الاقتصادى وفرضه كشرط لدفع الأموال الثنائية. هكذا أمام تعذر الوصول إلى مزيد من التمويل المصرفى الخاص دون موافقة البنك الدولى، فقد استسلمت حكومات البلدان المدينة. بحلول نهاية عام 1985 كان 12 بلداً من أصل البلدان ال15 المدينة التى أطلق عليها اسم المدينين ذوى الأولوية العليا بما فيها الأرجنتين والمكسيك والفلبين - قد خضعت لبرامج التكيف الهيكلى[1].

خلال الأعوام السبعة التالية ، تكاثرت قروض التكيف الهيكلى عندما باتت اقتصادات عدد متزايد من بلدان العالم الثالث تحت رقابة وإشراف البنك الدولي وتم تطوير التعاون بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى إلى مستوى أعلى مع إنشاء مرفق التكيف الهيكلى فى عام 1988 بغية التنسيق بصورة أوثق بين أنشطة الإشراف والإنفاذ لكلتا المؤسستين، بخاصة فى أفريقيا جنوبى الصحراء. بحلول عام 1990، كان البنك الدولى يدير 187 قرضاً من قروض التكيف الهيكلى، من بينها قروض عديدة تم تنسيقها مع برامج احتياطية تتميز بصرامة مماثلة يديرها صندوق النقد الدولى. حيث إنه فى إطار التقسيم السابق للعمل بين المؤسستين كان من المفروض أن يعمل البنك الدولي على تعزيز النمو فيما كان من المفترض أن يقوم صندوق النقد الدولى برصد الانضباط المالي، فقد أصبح من المتعذر الآن التمييز بين أدوارهما.

---

(1) Cavanagh, Cheru, Ntube, , 1985 Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies.p3.

إن بلدان أفريقيا جنوبى الصحراء، التى يعتبر مستوى جدارتها الائتمانية ضعيفاً قد تحولت إلى حد بعيد، إلى "حقل تجارب للاقتصاد الكلى" لصندوق النقد الدولى حيث إنها تعتمد اعتماداً شديداً على موارد من المؤسسات المتعددة الأطراف. فمن أصل 47 بلداً تشملها هذه المنطقة، فإن ثمة 30بلداً تنفذ حالياً برامج تكيف يديرها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. فى حين أن عدد الترتيبات الاحتياطية للصندوق قد انخفض من 132 ترتيباً في الفترة 1981-1985 إلى 49 ترتيباً فى الفترة 1996-1998، فإن مرافق التكيف الهيكلى المعزز قد ازدادت من 18 مرفقاً فى الفترة 1986-1990 إلى عدد قياسى بلغ 99 مرفقاً فى الفترة 1991-1998 و96 مرفقاً في الفترة 1996-1998. تتعلق نسبة عالية جداً من مرافق التكيف الهيكلى المعزَّز ببلدان أفريقيا جنوبى الصحراء. بما أن معظم هذه البلدان لا يوجد لديها إلا هياكل سياسية ضعيفة جداً، فقد مورست عليها سيطرة مشتركة بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تحت ستار تقديم المعونة. نتيجة لذلك، فإن هذه البلدان قد تنازلت إلى حد بعيد عن سيادتها لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تبعاً لذلك فإن مسؤولياتها إزاء الالتزام بالإعلانات حول الحق فى التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية ترمي إلى تحسين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها قد قوضت تقويضاً خطيراً[1]. باتت هاتان المؤسستان تتوليان إنفاذ استراتيجية الشمال القائمة على الكبح الاقتصادي في جزء كبير من العالم الثالث: إذ استخدمت أزمة الديون كذريعة ملائمة لفتح أسواق العالم الثالث وللحد من دور الدولة فى التنمية الوطنية.

كانت الوظيفة الأصلية المنوطة بصندوق النقد الدولى هى تقديم الإرشاد والقروض لبلدان العجز التجارى (بما فى ذلك البلدان الشمالية) لتمكينها من حماية مستويات عملاتها. عندما انهار نظام الصرف الثابت فى عام 1972 بات دور صندوق النقد الدولي موضع تساؤل. ووجد الصندوق لنفسه وظيفة جديدة فى الثمانينات كمقرض للبلدان النامية المدينة التي تحتاج إلى إعادة جدولة الديون بل والأكثر أهمية من ذلك كهيئة تقوم بصياغة السياسات ورصد عملية التثبيت وبرامج التكيف الهيكلي التى تعيَّن

[1] Women's -1994 International League for Peace and Freedom, "Justice Denied", - Geneva- -p5.

على البلدان المتلقية قبولها. وكان الدور الأصلى للبنك الدولى هو تقديم القروض للمشاريع الإنمائية وفى الثمانينات، بدأ البنك يؤدى وظائف إضافية فى إطار عملية إعطاء القروض للبلدان المدينة شرط قبول برامج التكيف الهيكلى وأصبح لكلتا المؤسستين نفوذ كبير ذلك لأنه بناء على نصيحتيهما تتخذ المصارف التجارية قراراتها بشأن إعادة جدولة الديون القائمة ومنح قروض جديدة للعالم النامى هكذا تحولت المؤسستان، فى سياق الثورة الاقتصادية العالمية المضادة خلال سنوات حكم الرئيس ريغان ، إلى وكالتين لتحصيل الديون نيابة عن المصارف التجارية.

من الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها برامج التكيف الهيكلى داخل البلدان المدينة ما يتمثل فى خفض استهلاك جميع أنواع السلع والخدمات. يطلق صندوق النقد الدولى على هذه العملية اسم "إدارة الطلب". وهذا يعنى ضمان استخدام المزيد من موارد الدول المدينة فى إنتاج صادرات تباع لقاء دولارات يمكن أن تستخدم بدورها لسداد الديون. ومن بين الشروط التى يتطلبها عادة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ما يلى:

(أ) إجراء تخفيضات عميقة فى الاعانات وضوابط الأسعار أو إزالتها مما شوَّه الأسعار الداخلية لعدد من السلع والخدمات.

(ب) إجراء تخفيضات كبيرة في ضوابط التجارة وأسعار الصرف التى ترمى إلى حماية الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية.

(ج) فرض أسعار فائدة عالية لمكافحة التضخم، وتشجيع الادخار وتخصيص رأس المال الاستثماري إلى العطاءات الأعلى.

(د) خصخصة الشركات المملوكة للدولة.

(هـ) العمل على تقليص دور الدولة، ليس فقط فى مجال الاقتصاد بل أيضاً فى تقديم الخدمات الاجتماعية مثل خدمات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعى.

(و) ترويج الصادرات دون قيد من خلال تخفيض قيمة العملة.

وتطبق هذه السياسات بصورة متماثلة على جميع البلدان المدينة التي تطلب المساعدة من صندوق النقد الدولى بصرف النظر عن الظروف الخاصة لكل منها وعن الأسباب الحقيقية التى تكمن وراء الصعوبات التى تواجه ميزان المدفوعات فيها.

ومن العسير على المرء، انطلاقاً من وجهة نظر مجردة ، أن يعارض العديد من الاصلاحات المقترحة التى تتضمنها برامج التكيف. فالقيام بدفع علاوات على الأسعار للمزارعين لقاء سلعهم، أو اعتماد إدارة سليمة للميزانية الحكومية، أو تحديد الدور الملائم لكل من القطاعين العام والخاص، أو وضع سياسات تتميز بالكفاءة فى مجال التجارة وأسعار الصرف، هى جميعها خطوات هامة يتعين على حكومات العالم الثالث الاضطلاع بها سواء بمساعدة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو بدونها. لكن المغالاة فى التركيز، فى عالم التسعينات ، على أسواق التصدير وعلى الرفع التام للضوابط التنظيمية للاقتصادات الوطنية لم تؤد إلى تحقيق النمو والتنمية بل إلى هبوط أسعار الصادرات وتفاقم حالة البؤس والتدهور الإيكولوجي فى بلدان عديدة [1] بذلك يُضحى بالتنمية البشرية على مذبح اصلاح السوق الحرة والعولمة.

غير أن برامج التكيف الهيكلى تمارس وظيفتها فى الواقع ممارسة فعالة إلى حد كبير كآلية لتحصيل ديون العالم الثالث وللتأثير فى اعادة التوزيع الواسع الانتشار للموارد المالية من الجنوب إلى الشمال. فبين عامى 1984 و1990 على سبيل المثال أسفر تطبيق السياسات الشديدة القسوة لتحصيل الديون عن نتيجة مذهلة فيما يتعلق بالانتقال الصافى للموارد المالية - 155 مليار دولار - من الجنوب إلى الشمال ولم يكن هذا الانتقال الواسع لرؤوس الأموال الذى أحدث انهياراً فعلياً فى الاقتصادات فى الجنوب مجرد نتيجة مؤسفة لتسديد الديون كما صورته وسائل الإعلام الشمالية، بل إنه كان نتيجة مقصودة للثورة الاقتصادية العالمية المضادة التى انطلقت فى الثمانينات من قبل الدول والمؤسسات الاقتصادية الشمالية بقيادة إدارة الرئيس ريغان. فمن الأرجنتين إلى غانا، قُلص تدخل الدولة في الاقتصاد تقليصاً شديداً، وأزيلت كلية الحواجز الحمائية أمام الواردات من الشمال، ورفعت القيود على الاستثمارات الأجنبية كما تم، من خلال

[1] Robin Broad and John Cavangh,1990- "Development: The Market is not Enough", Foreign .

السياسات المنادية بالتصدير أولاً، دمج الاقتصادات الداخلية بمزيد من الإحكام فى السوق العالمية الرأسمالية الخاضعة لسيطرة الشركات عبر الوطنية.

ولا ينبغى الخلط بين الأداء الايجابى للاقتصاد الكلى ونمو الناتج المحلى الاجمالي من جهة التنمية من جهة ثانية . ففى حين أنه من الصحيح بصورة أن بعض البلدان المدينة قد شهدت درجات متفاوته من النمو عَقِب الاصلاح فلا يكاد يكون هناك أى بلد كان فيه استقرار الاقتصاد الكلى والنمو المستحدث بالسياسات ثابتين على المدى المتوسط[1] . فقد استنتجت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي نفسه أنه بين عامى 1973 و1988 كانت معدلات النمو فى بلدان تشملها برامج الصندوق أقل بكثير بالنسبة للتغير فى البلدان غير المشمولة بهذه البرامج. من أصل 25 بلداً تأخذ ببرامج التكيف كان هناك 18 بلداً تطبق أيضاً برامج صندوق النقد الدولي. بصورة مماثلة استنتجت دراسة مستقلة قام بها بول موسلي لأزواج من البلدان، أحدهما يطبق برنامج التكيف والآخر لا يطبقه، أن بلدان التكيف الهيكلى التى تتلقى مساعدة فى إطار البرنامج كان أداؤها أسوأ بكثير من نظيراتها من البلدان التى لا تتلقى قروض التكيف الهيكلى وذلك من حيث معايير نمو الناتج المحلى الاجمالي خلال الثمانينات. من الممكن تسجيل معدلات نمو عالية للناتج المحلى الاجمالي، زيادة فى الصادرات وتحسن فى موازين المدفوعات، ودون إحراز أى تقدم فى اتجاه الأهداف الحاسمة مثل الاكتفاء الذاتى الغذائى، التخفيف من الفقر، النمو المستدام أو الاعتماد على الذات. من حيث هذه الأهداف الأساسية الجوهرية، فإن برامج الاصلاح المدعومة من المانحين قد فشلت فشلاً ذريعاً .

نجد عملياً فى جميع البلدان النامية التى كانت تحت مراقبة مشتركة بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى منذ بداية أزمة ديون العالم الثالث أن إجمالى المديونية قد ازداد وأن التزامات خدمة الديون السنوية لم تخف إلا بشكل هامشى على الرغم من مزاعم علماء الاقتصاد الغربيين وأن هذه السياسات من شأنها أن تخفض أعباء الدين. تظهر

---

[1] Moshin Khan, June 1990, The Macro-economic Effects of Fund-supported Adjustment Programs, IMF Staff Papers 37 (2); Paul Mosley. Jane Harrigan and John Toye, Aide and Power: The World Bank and Policy-based Lending, London, Macmillan, 1991.p11.

دراسة ل71 بلداً اعتمدت برامج التكيف الهيكلي أعدها فريق للسياسات البديلة فى مجال التنمية أن هناك علاقة إيجابية متبادلة بين عدد السنوات التي يكون فيها بلد ما موضع برنامج للتكيف والارتفاع فى الديون كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى [1] وتبين أرقام البنك الدولى نفسه أن 63 من بين 69 بلداً قد شهدت ارتفاعا فى دينها الخارجي وهي تنفذ برامج للتكيف الهيكلى. وسلسلة المبادرات لتخفيف عبء الدين التى وافقت عليها بلدان مجموعة ال7 منذ مؤتمر قمة البندقية لقد أصبحت حكومات عديدة من حكومات العالم الثالث تحاَسب أكثر فأكثر لدى الدائنين الخارجيين (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشكل خاص) أكثر من محاسبة مواطنيها. فى جميع أنحاء العالم الثالث تخضع الحكومات لضغوط من فوق تفرضها قوى العولمة الخفية ومن تحت القوى الاجتماعية الخاسرة فى عملية إعادة تشكيل الاقتصاد. حق المواطنين فى المشاركة مشاركة كاملة فى تأطير سياسة التنمية الوطنية يتقلص بشكل خطير. هذا التضارب بين الدولة والمجتمع يضعف إمكانيات تعزيز الديمقراطية فى بلدان عديدة ويضعف بالتالى الآفاق المرتقبة لتمتين حماية حقوق الإنسان.

منذ منتصف الثمانينات اتُخذت بعض الخطوات لمعالجة مشكلة ديون البلدان النامية. دعمت المؤسسات المتعددة الأطراف ودعم المانحون الثنائيون مخططات تخفيض الديون التجارية. ألغى المانحون الرسميون (الحكوميون) الديون المستحقة لها. ووافقت الحكومات المانحة على سلسلة من التدابير مثل شروط تورونتو وشروط ترينيداد وفى عام 1995، شروط نابولى. لو أن هذه التدابير قد ساعدت على تخفيض الديون إلا أن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت ترزح تحت عبء الجزء الأعظم من ديونها.فعلى سبيل المثال لم تُعف البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء إلا من سبع مليارات من الدولارات من الديون، مما يترك ديناً قدره 150 مليار دولار.

ولم تحظ ديون البلدان النامية الفقيرة بنفس القدر من الاهتمام منذ أن وزع الدين على العديد من المانحين الثنائيين وكان وقع ذلك على صحة النظام المالى العالمى أدنى ما يمكن. أصبحت الاقتراحات مثل الاقتراحات التى تقدم بها الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران فى مؤتمر القمة الاقتصادية لمجموعة ال7 بتورونتو (أحكام تورونتو) ووزير المالية فى المملكة المتحدة، نايجل لاوسون، فى اجتماع نيسان/أبريل 1987

للجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للتخفيف من الدين الثنائىللبلدان الأفريقية الفقيرة أمراً شائعاً أكثر فأكثر وقد تخلفت الأمم المدينة أكثر فى تسديد ديونها.

يظل الفقر والتهميش واسع الانتشار أهم وأعم المشاكل التى يواجهها العديد من البلدان المدينة فى العالم الثالث وفى بلدان أوروبا الشرقية. لا يمكن معالجة هذه المشاكل على نحو ملائم ما لم يغير تغييراً جوهرياً النهج الحالى للتكيف الهيكلى.

أما على الصعيد الدولى فإن الديمقراطية والإصلاح الاجتماعى فى العالم الثالث يتوقفان على درجة التغير الداخلي فى أساس البلدان ومؤسساتها. المؤسسات المالية الدولية التى طالما هيمنت عليها بلدان مجموعة ال7 فى حاجة إلى الديمقراطية. فى الوقت الحاضر يقوم التمثيل والتصويت فى مؤسسات بريتون وودز على النفوذ الاقتصادى: "كل دولار يساوىصوتاً ". هكذا فإن مجموعة ال7 تفرض نفوذا مهيمناً على قرارات هذه المؤسسات فى حين أن أغلبية البلدان الفقيرة ليس لها أى نفوذ على الإطلاق. نتيجة لذلك ما زالت هذه المؤسسات تنفذ تعاريفها الخاصة للتنمية عبر العالم دون أن تأبه كثيراً بآثار سياساتها على أغلبية الشعوب الفقيرة فى البلدان النامية. من الناحية المثالية يجب إعادة تشكيل المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والمحافل غير الرسمية مثل نادي باريس لتأمين أن يكون للمنظمات غير الحكومية فى البلدان المدينة - مثل نقابات الفلاحين ونقابات العمال - إسهام فى إعطاء شكل لبرامج التكيف فى بلدانها. إلى أن تطالب أعداد كبيرة من المواطنين المطلعين بهذه التغييرات سيكون من الصعب جدا التأثير على صنع القرار فى المؤسسات المتعددة الأطراف.

ويتمسك مسؤولو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وحكومات مجموعة الدول السبع بموقف ثابت هو أن هذه الديون يمكن أن تسدد بل يجب أن تسدد. هم يدعون الى زيادات إضافية فى صادرات العالم الثالث، الى اعتماد برامج تكيف أكثر صرامة والى ممارسة "رقابة" أوثق من جانب صندوق النقد الدولي على اقتصادات الدول المدينة. يقولون إنه في ظل هذه الظروف، بافتراض ارتفاع معدلات النمو واستقرار معدلات الفائدة على نطاق العالم، فإن بلدان العالم الثالث ستكون قادرة فى نهاية الأمر على الخروج من أزمة الديون. مما يدعو الى الأسف أن كلا من صندوق النقد الدولى والبنك

الدولى يتعاملان مع إدارة أزمة الديون باعتبارها نشاطاً مستقلاً عن المهمة الهامة المتمثلة في التنمية البشرية. فلا النمو العالى للناتج القومى الإجمالى ولا انخفاض معدلات التضخم يمكن أن يؤديا الى التنمية ما لم يقترنا بإحداث تغييرات فى توزيع الدخل من شأنها أن تمكن جزءا أكبر من السكان من نيل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحتى ولو كان من الممكن تحقيق الظروف الاقتصادية اللازمة لمواصلة سداد الديون - وهو أمر يبدو أنه مشكوك فيه - فإن التكاليف السياسية والاجتماعية فى هذا الصدد ستكون باهظة. ذلك أن سداد الدين غالباً ما يمتص ما يتراوح بين ربع وثلث الايرادات الحكومية المحدودة للبلدان النامية، يحول بالتالى دون الاستثمار العام الحاسم فى مجال التنمية البشرية. تبدو المشكلة أسوأ من ذلك بالنسبة للبلدان ال41 الفقيرة المثقلة بأعباء الديون حيث إن العديد من هذه البلدان هى أيضاً بلدان يتدنى فيها مستوى التنمية البشرية. فالفلاحون والعمال الجياع الذين سبق لهم أن ضحوا أكثر بكثير من قدرتهم على التحمل لن يتحملوا بهدوء فرض المزيد من التدابير التقشفية. قد أجهد سداد الدين بالفعل قدرات النظم السياسية في بلدان عديدة حيث يتفجر يأس الفقراء في صورة اضرابات، وأحداث شغب متعلقة بتوفير الغذاء، وفى مظاهرات ضد صندوق النقد الدولي. ومن المحتمل أن يؤدى إنفاذ مزيد من تدابير "التكيف" الاقتصادي الى ازدياد ممارسة القمع. وعلى حد تعبير الرئيس الأرجنتينى السابق ألفونسين، فإن المدفوعات المتزايدة لسداد الديون لا يمكن أن تؤخذ إلا من حساب الديمقراطية".

بعد مرور أربعة عقود على نيل بلدان العالم الثالث استقلالها، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء فى العديد من هذه البلدان قد أصبحت أكثر اتساعاً مما كانت عليه فى أي وقت مضى. فقد سجل عدد الأشخاص الذين تركوا جائعين أو عاطلين عن العمل أو بلا مأوى أو بلا أرض ارتفاعاً مذهلاً. حتى فى الحالات التى أدى فيها "نهج الأثر الاقتصادى غير المباشر" إلى توليد مزيد من الثروة، فإن قوى السوق الحرة قد تركت العديد من أسواق العالم الثالث مشرعة أمام تغلغل المصدرين الأجانب والمستثمرين من الخارج، فى حين أن الدخول إلى الأسواق الكبيرة فى الشمال قد بات فى الوقت ذاته أكثر صعوبة بسبب فرض عدد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية.

نتيجة لهذا التزايد فى عدم تكافؤ العلاقة بين الشمال والجنوب، فإن الاقتصادات الفلاحية لبلدان العالم الثالث التي عادة ما تكون فقيرة ولكنها مكتفية ذاتياً تُستهلك فى نظام سوق عالمية يشكل فيه تحقيق الربح، لا تحقيق التنمية، القوة الدافعة. ما فتئت النتيجة المترتبة على ذلك تتمثل فى تفكك المجتمعات المحلية ونظم الدعم التقليدية، فى تراجع مركز المرأة فى معظم المناطق فى تعريض الفئات الاجتماعية الضعيفة أصلاً إلى مزيد من التهميش والمعاناة.

لا يمكن فهم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة بمعزل عن استراتيجيات تعزيز النمو الموجه للتصدير التى ما فتئت تشجعها على الدوام مؤسسات بريتون وودز والمانحون الثنائيون والمؤسسات التجارية منذ أوائل الخمسينات[1] . ولما كان من المفترض أن التنمية هى مرادف للتغريب (محاكاة الغرب) والتحضر، فقد باشرت البلدان المستقلة حديثاً بحماس اعتماد استراتيجيات التنمية التى تقلد النمط الغربى وتركز على إقامة مشاريع حضرية واسعة النطاق - أى التصنيع القائم على إحلال الواردات، إقامة مجمعات الفنادق الضخمة ومدرجات الألعاب الرياضية ، مصانع الصلب ومنشآت توليد الطاقة الكهربائية هى مشاريع تنطوى على نسبة ضخمة من الكسب غير المشروع ولا يكون نجاحها مضموناً دائماً . فى البداية، كان يتعين تمويل هذه المشاريع الطموحة من خلال "استخلاص فائض" الزراعة التصديرية على نطاق واسع. غير أن التشديد المفرط على النمو الموجّه للتصدير، لا سيما الزراعة التصديرية واستخراج المعادن، إنما أدى إلى مجرد تعزيز نهج تقسيم العمل الموروث عن الاستعمار والذى جعل دور العديد من البلدان النامية يقتصر على توريد المواد الخام إلى الدول الصناعية وأوقعها فى شرك استيراد السلع تامة الصنع بأسعار أعلى بكثير. هكذا فإن التبادل غير المتكافئ يمثل سمة ملازمة لاقتصادات أقل البلدان نموا شأنه فى ذلك شأن حاجتها إلى الاقتراض. لما كانت الايرادات من الزراعة التصديرية لا تكاد تكفى لتمويل الواردات الضرورية فقد استحثت بلدان العالم شأنه فى ذلك شأن حاجتها إلى الاقتراض.

---

[1] Vali Jamal, 1993- "Surplus extraction and the African agrarian crisis in a historica perspective", in A. Singh, and H. Tabatabi (eds.), Economic Crisis and Third World Agriculture, Cambridge University Press,.p8.

لما كانت الايرادات من الزراعة التصديرية لا تكاد تكفى لتمويل الواردات الضرورية فقد استحثت بلدان العالم الثالث على قبول القروض الأجنبية من أجل تمويل مشاريع إقامة الهياكل الأساسية الواسعة النطاق استناداً إلى نظرية مفادها أن مثل هذا التدفق للأموال سيحقق انطلاقة اقتصاداتها وسيساعدها على "الاقلاع" بالاعتماد على قدراتها الذاتية فى اتجاه التصنيع والتنمية. قيل إن تحقيق مستويات أعلى لنمو الناتج القومي الاجمالي سيدر الأموال اللازمة لسداد القروض. لكن معظم اقتصادات العالم الثالث لم يتحقق "الانطلاقة" المنشودة. فيما عدا بعض الاستثناءات، فقد ثبت أن هذه المخططات المعدة اعداداً سيئاً وغير المنتجة تعتبر مكلفة إلى أبعد حد من حيث تشييدها وصيانتها وأنها قد أسهمت فى تسريع تدمير البيئة أكثر مما أسهمت فى زيادة الانتاج.

فالبنك الدولى، على سبيل المثال، قد نفذ مشاريع رى ضخمة وتجارب "الثورة الخضراء" فى عدة بلدان افريقية، قد ثبت أنها باهظة التكلفة ومن الصعب إدارتها. فى بعض الحالات، أدت هذه التجارب إلى زيادة معدلات التشرد والتدهور البيئى إذ تدافعت فئات قوية للاستيلاء على مزيد من الأراضى لتوسيع الانتاج التصديرى. فى حين أن هذا النهج قد خدم مصالح النخبة المحلية والمصالح الغربية في الأجل القصير، فإنه أدى إلى توسيع أوجه التفاوت وإلى افلاس اقتصادات البلدان[1]. كما أنه نتيجة لاتباع هذه الاستراتيجيات، فإن ديون العديد من بلدان العالم الثالث قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً .

لقد كان للمشورة السيئة المقدمة من المؤسسات المتعددة الأطراف، ما تتميز به معونات المانحين الثنائيين الغربيين من طابع المصلحة الذاتية، هيكل الاقتصاد العالمى تأثير سلبى على البلدان النامية. المشكلة التي ظلت تواجه معظم البلدان الافريقية بصورة خاصة هى أن العديد منها قد ظل أسير انتاج نوع واحد أو نوعين من المنتجات الأولية أو المعادن ولم يتوفر له إلا القليل جداً من فرص تنويع الانتاج. ظلت اتجاهات لشروط التبادل التجارى للعالم الثالث فيما يتعلق بصادراته من المواد الغذائية والمشروبات، الألياف المعادن تعتبر غير مواتية باستمرار. لا يزال يتعين على البلدان النامية أن تبيع بأسعار زهيدة وتشتري بأسعار مرتفعة. تؤثر عوامل كثيرة في استمرار

[1] Graham Hancock, 1989. The Lords of Poverty: The Power, Prestige and Corruption of the International Aid Business, New York, Atlantic Monthly Press, p 6.

هبوط أسعار السلع الأساسية على الرغم من سرعة التوسع فى الانتاج الناجم عن اعتماد سياسات التكيف. فالعديد من السلع تواجه منافسة متعاظمة من البدائل مثل المواد التركيبية الاصطناعية كبديل للقطن والألمنيوم كبديل للنحاس، الشمندر وشراب الذرة كبديلين للسكر. تواصل التعريفات التمييزية نموها فى حين أن إمكانيات وصول منتجات العالم الثالث إلى الأسواق تظل محدودة. لم يتسن التوصل إلى اتفاقات لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية ولا الحصول على مساعدة لتنويع أسس التصدير الزراعى[2] لذلك فإنه يتعين على الدول الصناعية نفسها أن تتحمل بعض المسؤولية عن عدم قدرة العالم الثالث على سداد القروض بقدر ما حالت هذه الدول دون تمكين الدول المدينة من أن تشق طريقها للخروج من أزمة الديون.

توجد فى الواقع أسباب عديدة لأزمة ديون العالم الثالث وقد يكون من الخطأ إلقاء اللوم كله على حكومات الدول المدينة أو على الدول الدائنة ومصارفها التجارية. غير أنه يصح القول إن السياسات المتبعة من جانب الدائنين والمدينين على حد سواء هى المسؤولة عن تزايد حدّة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وأنه يجب تقاسم عبء التكيف بين الطرفين.

[2] Michael Barratt Brown and Pauline Tiffen, , April 1992- Short Changed: Africa and World Trade London, Pluto Press, 1992; Roy Laishley, "Commodity prices deal blow to Africa", Africa Recovery, vol. 6, No. 1, p. 8.

5 -1 برامج التكيف الهيكلى واثره عربياً وافريقياً

1 - 5 – 1عربياً:

يقصد بعملية التثبيت كما ذكرنا سابقا ضرورة تصحيح الاختلافات المالية سواء كانت ناتجة عن التضخم أو عجز القطاع الخارجى أو كليهما [1] بينما يشار إلى السياسة الاقتصادية الكلية الهادفة لتخصيص الموارد بشكل أفضل و تحسين فاعلية استخدامها بالتصحيح الهيكلى و قد ارتبط هذان المفهومان بحزمة من السياسات المالية والنقدية التى يوصى بها صندوق النقد الدولى و البنك الدولى.

بدأت عدة دول عربية بتطبيق برامج التكيف الهيكلى فى الثمانينات و أوائل التسعينات عن طريق المرور بعملية التحرير الاقتصادى والخصخصة و الانفتاح على التجارة العالمية و فى هذا الإطار يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : مجموعة الدول النفطية و قد لجأت هذه الدول إلى التصحيح الهيكلى لاقتصادياتها بغاية التنويع الاقتصادى و التقليل من الاعتماد على النفط المجموعة الثانية : الدول متوسطة الدخل و التى تتمتع بتنوع اقتصادياتها و تشمل كل من سورية – لبنان – مصر - الجزائر تونس- المغرب – الأردن و رغم وجود التباين الكبير بين هذه الدول لكنها تشترك إلى حد ما بامتلاكها لمؤسسات اقتصادية و مالية متطورة و متنوعة . تأتى أهمية الإصلاح من تراجع معدلات الأداء الاقتصادى و انخفاض إنتاجية العمل وتزايد عبء المديونية و ارتفاع معدلات التضخم مع التزايد السكانى و العجز المزمن للموازنات الحكومية. تضم المجموعة الثالثة : البلدان العربية منخفضة الدخل موريتانيا – السودان – الصومال- اليمن . تعانى هذه المجموعة من المشاكل السابقة لكن بحدة أكثر مع ضعف البنية التحتية وانخفاض متوسط دخل الفرد .

لقد نفذت بعض الدول العربية برامج الإصلاح الاقتصادى و التكيف الهيكلى بالتعاون مع الصندوق و البنك الدوليين مثل المغرب 1983 , موريتانيا 1985 تونس 1986 مصر 1991, الأردن 1992, الجزائر 1994 بينما تطبق بعض الدول العربية سياسات تشريعية جديدة لتصحيح الاختلالات الاقتصادية بدون التعامل مع الصندوق مثل سوريا

---

[1] تقرير عن الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر 1996 – ص 11 .

و ستقتصر دراستنا على حالتى مصر و الأردن و النتائج المحققة من تطبيق تلك السياسات .

تجربة مصر:

ترجع بدايات الخلل الهيكلى فى الاقتصاد المصرى لفترة طويلة منذ بدء الاستعمار البريطانى و الذى دخل بحجة تصحيح الخلل و ضمان حقوق الدائنين ليحول مصر إلى مزرعة خلفية لتوريد المواد الأولية جاءت الثورة بعد ذلك فى منتصف القرن الماضى لتحاول بناء اقتصاد متين عن طريق دعم القطاع العام و إقامة بنية صناعية متنوعة و قد أدى القطاع العام دورا رئيسيا فى ذلك وخاصة بعد قرارات التأميم التى شملت المصارف و الشركات الكبرى بالإضافة إلى الأراضى الزراعية لكن مع أواخر الستينات و حتى الثمانينات بدأت كفاءة القطاع العام بالتناقص بسبب القصور فى السياسات المتبعة التى لم تكن كافية لمجابهة احتياجات التنمية و هذا ما أدى إلى تزايد العجز فى الميزانية و تعاظم معدلات التضخم مع مستويات متزايدة من النمو السكانى أدت هذه الظواهر إلى تفكير الدولة فى إتباع استراتيجية تنموية جديدة فى إطار الانفتاح الاقتصادى ترمى إلى تنشيط دور القطاع الخاص و تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى. نتيجة لعوامل عديدة كالحرب و عزلة مصر العربية و التضخم العالمى لم تحقق تلك البرامج الأهداف التى وضعت من اجلها و تفاقمت الأزمة الاقتصادية المصرية فى منتصف السبعينات مع عدم إغفال تلك العوامل كأدوات ضغط لتحقيق مكاسب سياسية معروفة . مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات ساعدت بعض العوامل على التخفيف من حدة الأزمة كان منها [1] :

إعادة فتح قناة السويس و انتعاش السياحة بعد توقيع اتفاقيات السلام تدفق تحويلات العاملين المصريين فى الخليج بعد تحسن الوضع الاقتصادى فيها من ارتفاع أسعار النفط و زيادة عائدات مصر منه. لكن هذا الحال لم يستمر فأسعار النفط أخذت بالانخفاض حتى أدنى مستوياتها عام 1986 وتزايد عبء الدين الخارجى مع سياسات الانفتاح و استمرت كفاءة مؤسسات القطاع العام الذى يضم 40 % من العمالة

[1] تقرير عن دور الاسواق المالية فى الخصخصة فى منظمة الاسكو 2000 الامم المتحدة - ص 25 .

المصرية و 60% من مصروفات الميزانية (عام 1980) بالتناقص لأسباب عديدة منها [1]:

1- تدخل الحكومة فى القرارات الإدارية .

2- تحديد الأسعار .

3 - الإفراط فى التوظيف .

4 - انعدام المنافسة .

5 - غياب مسألة الإدارة العليا .

كل ذلك قد ساهم فى تدهور حال المؤسسات العامة و بالتالى الاقتصاد المصرى قبل الإصلاح الاقتصادى.

أولا : مبررات الإصلاح الاقتصادى[2]:

1 - الخلل الناتج عن عجز الموازنة العامة و الذي وصل إلى 31.59 % 35.59 % من الناتج المحلى الإجمالى خلال عامى 1990 – 1991 , و ارتفاع معدلات التضخم حتى 21% عام 1990[3] وعدم قدرة المدخرات المحلية على تغطية الاستثمارات المطلوبة .

2 - اختلال هياكل القطاعات الاقتصادية و الوحدات الإنتاجية و من ثم تدهور أداء وحدات القطاع العام و بالتالي زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة.

3 - ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 8.6 % عام 1992 من حجم العمالة الكلى .

4 - عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الخاصة بإقامة البنية الأساسية و إحجام القطاع الخاص عن المساهمة فى المشروعات التنموية الأساسية هذا بالإضافة إلى الدور الدولى الذى تلعبه مصر فى المنطقة و الذى بدأ يهتز نتيجة الآثار الاقتصادية التى جاءت مواكبة لدور مصر السياسى فى تلك الفترة.

---

[1] محمود عبد الفضيل- 1994م -برامج الاصلاح الهيكى مصر والمغرب- - ص21.

[2] الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الاحد والعشرون –ص 55 .

[3] عبد الله الصعيدى- 1990- العلامات الاتقتصادية الدولية- مطابع البيان التجارية- ص 30.

ثانيا : أهداف الإصلاح الاقتصادى[1]:

1 - الإدارة الكفوءة للاقتصاد و ذلك بالاعتماد على اقتصاد السوق .

2- تخفيض القوى المؤثرة فى حدوث الاختلالات الهيكلية .

3 - دعم القطاع الخاص و توسيعه و خصخصة القطاع العام .

4 - تخفيض تدخل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية.

5 - إلغاء الدعم الحكومى عن السلع و الخدمات بهدف تخفيض العجز فى الموازنة العامة .

6 - تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات و لتحقيق الأهداف السابقة قامت الحكومة بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادى (طبعا تحت إشراف صندوق النقد الدولى و البنك الدولى) يتضمن هذا البرنامج حزمة من الإجراءات لحل المشاكل الاقتصادية المتراكمة على عدة مراحل و ترافق ذلك مع تخفيض قيمة الدين المصرى بمعدل 50% على ثلاث شرائح الأولى فورية 15% عام 1991 ثم الشريحة الثانية 155مع بدء المرحلة الثانية و تأخرت الشريحة الثالثة حتى عام 1996 بعد توقيع اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولى و قد استهدفت المرحلة الأولى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادى فى الأجل القصير من خلال إجراءات الإصلاح المالى و النقدى و استهدفت المرحلة الثانية بعد عام 1993 إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية و ذلك لرفع كفاءة الإنتاج و زيادته .

ففى حين تركزت المرحلة الأولى على عجز الموازنة العامة للدولة و إصلاح نظام الضرائب و توحيد سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية . فقد اختصت المرحلة الثانية بالإصلاح الهيكلى و البعد الاجتماعى .

---

[1] عبدالله الصعيدى- المصدر السابق ذكره- ص 32.

إجراءات التثبيت الاقتصادى و التكيف الهيكلى التى قامت بها مصر:

ا – السياسة النقدية [1] .

تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات بقدر الإمكان و منع المبالغة فى تحديد سعر الصرف مع العمل على تحريره .

2 - تحرير أسعار الفائدة .

3- الحد من التوسع الائتماني للبنوك زيادة حصيلة الإيرادات العامة من الضرائب و الرسوم و ضغط الإنفاق العام .

ب – الإصلاح الهيكلى [2]

1- العمل على تخفيض القطاع و التركيز على الاستثمارات الإنتاجية الرابحة مع تخفيض الرقابة على الأسعار و إزالة القيود على الاستثمار و تشجيعه.

2- تخفيض الدعم عن السلع الأساسية و زيادة أسعار الطاقة.

3- فى مجال الزراعة : إلغاء التركيب المحصولى و التسليم الإجبارى باستثناء القطن وقصب السكر.

4- تنشيط وتطوير سوق الأوراق المالية .

5- إنشاء صندوق الضمان الاجتماعى للتنمية و ذلك لخدمة الطبقات المتضررة.

ثالثاً :برامج الخصخصة :

يهدف برنامج ((الخصخصة)) إلى تحويل عدد من الشركات المملوكة ملكية عامة إلى الملكية الخاصة كجزء من خطة إصلاح قطاع الأعمال العام وفقاً لما هو مسطر فى وثائق البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . لكن النظرة المدققة إلى الأمور تجعلنا نرى فى هذا البرنامج محاولة لإعادة صوغ أسس النظام الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع المصرى والقضية هنا لا تتعلق بالأشكال القانونية للملكية عامة كانت أم خاصة بل هى تتعلق أساسا بأسلوب أداء الاقتصاد المصرى. قد وافق مجلس الشعب المصرى فى جلسته المنعقدة فى 13 /يوليو 1991 على قانون جديد يسمح ببيع حصة الدولة فى شركات القطاع العام كلياً أو جزئياً , على أن يصبح نافذ المفعول بدءاً من 20 يوليو

---

[1] الموسوعة التجارية – الجزء الثامن – ادارة الاعمال – ص 41 .

[2] التمويل والتنمية –مارس 2001 - دورية صادرة من صندوق النقد الدولى –ص 35

1992 وقد خصصت هيئة المعونة الأمريكية(AID) مبلغاً قدره 17 مليون دولار أمريكى لتمويل عقود لخدمات فنية واستشارية على مدى خمس سنوات لتدعيم برنامج الخصخصة فى مصر .

نتائج تنفيذ برنامج الخصخصة :

تشير البيانات المتاحة عن مؤشرات ومقومات قطاع الأعمال في بداية تنفيذ البرامج إلى الحقائق التالية :

أ- بلغ العدد الإجمالى لشركات قطاع الأعمال 314 شركة فى عام 1991 منها 254 شركة رابحة.

ب- يقدر صافى حقوق الملكية فيها بنحو 10.7 مليار جنيه ويعمل بها 1.1 مليون عامل يستحقون أجورا تقدر بنحو 4.5 مليار جنيه .يلاحظ أن هذا العدد الضخم من الشركات لم تزد صافي أرباحه الإجمالية عن 1.8 مليار جنيه حيث بلغت جملة الإيرادات نحو 44 مليار جنيه. فى حين بلغت إجمالى التكاليف نحو 42 مليار جنيه. تشمل القائمة المبدئية للخصخصة 278 شركة من بينها 117 شركة صناعية[1] . لابد من أن يمر معظم تلك الشركات بفترة ((إعادة تأهيل)) لتصحيح هياكلها التمويلية حيث تعانى من مديونيات ثقيلة لابد من معالجتها (من خلال تحويلها لسندات قابلة للتداول أو رفع رأس مالها عن طريق تغذيتها بأموال جديدة قبل طرحها للاكتتاب الخاص) .

استخدام حصيلة البيع: وضعت مجموعة من الضوابط لاستخدامات حصيلة البيع تتلخص فيما يلى :

أ - لا تستخدم عوائد البيع فى تمويل أية نفقات جارية بالشركات أو بالموازنة العامة للدولة .

ب- لا تستخدم عوائد البيع فى تمويل استثمارات جديدة في قطاع الأعمال العام

ج- تستخدم هذه العوائد فقط فى إعادة الهيكلة المالية للشركات المتعثرة من خلال تسويات ديون البنوك .

---

[1] التمويل والتنمية- المصدر السابق ذكره- ص 37.

د- دفع جزء من التعويضات المستحقة للعمالة الزائدة التي يتم معالجة أوضاعها فى الشركات التى تعانى من عمالة فائضة , هذا بالإضافة إلى تمويل نظام الخروج على المعاش المبكر .

هـ- سداد الدين العام بتخصيص ثلثي العوائد ليتم تحويلها إلى وزارة المالية التي تقوم بتمويل الاستثمارات فى البنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية.

نتائج تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى :

1- انخفاض معدل التضخم من حوالى 20% عام 1990 إلى نحو (5% عام 1997 ثم 2.9 % عام 2000).

2- الاستقرار النسبى فى أسعار الصرف و انخفاض سعر الفائدة .

3- انخفاض الدين الخارجى من حوالى (50 مليار دولار عام 1990 إلى 26.9 مليار عام 1997 – 27.1 مليار عام 2000).

4- زيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى إلى 18.6 مليار دولار 1997 , 13.1 مليار عام 2000 .

5- انخفاض عجز الموازنة من 27% من الناتج المحلى الإجمالى عام 1990 إلى ما يقرب من 1% عام 1997.

جدول(1-1)

نمو الناتج المحلى ومعدل التضخم والدين الخارجى واحتياطى النقد الاجنبى من 1992-2000 بمليار دولار

السنة	نمو الناتج المحلى بالاسعار	معدل التضخم	الدين الخارجى	احتياطى النقد الاجنبى	سعر الصرف
1992	1,9	9,7	31,6	10,8	3,32
1993	3	15	31,1	12,9	3,35
1994	3,8	6,4	33	13,48	3,39
1995	4,6	9,9	1و34	16	3,39
1996	4,9	8,6	31,5	17	3,39
1997	5,3	4,8	26,9	*20	3,39
1998	*5,7	*4,2	#29,8	#18,11	3,39
1999	*5,9	3,1	#28,7	#14,1	*3,40
2000	*5*	*2	#28,1	#13,1	*3,65

***نظرة أولية على التطورات الاقتصادية و الاجتماعية فى منطقة الاسكوا .**

التقرير الاقتصادي العربي الموحد2002 جاءت فى التقرير الاقتصاد 18.6 مليار دولار باقى بيانات الجدول : تقييم برامج الخصخصة فى منطقة الاسكوا / المتحدة 1999 إن نظرة كلية على الأرقام الواردة أعلاه تشير إلى أن هذه البرامج قد حققت أهدافها سواء من حيث خفض نسب التضخم أو خفض معدلات المديونية أو عجز الموازنة العامة لكن ما يجب التأكد منه هو هل هذه المؤشرات قد تحققت من سياسات التثبيت أو من خلال أسباب أخرى :

حيث ساهمت حرب الخليج بتدفق تحويلات العاملين العائدين إلى مصر و المساعدات المالية الكبيرة على تحقيق معدلات النمو , بينما أعفيت مصر من نصف ديونها , أما خفض معدلات التضخم فيرجع إلى الركود العالمى بعد منتصف التسعينات و إذا أخذنا سوريا للمقارنة نلاحظ أن التضخم بلغ مقدارا سالبا قدره 2.2 -2.1 خلال أعوام 1997- 1999 على التوالى حسب تقديرات اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا 2000.

2- 5 – 1 التحولات الهيكلية واثرها افريقياً:

لقد مضى قرابة عقدين على تطبيق برامج التكيف الهيكلى على نطاق واسع فى أرجاء الجنوب ، تعتبر فترة ال20 عاماً كافية لتقييم مدى فعالية هذه البرامج بالنسبة لمجمل عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن إجراء استعراض متأن للوثائق والمنشورات يقود إلى استنتاج مفاده أنه، بينما توجد مكاسب كبيرة يحققها التحرير نتيجة لاعتماد برامج التكيف الهيكلى فإن هذه الاصلاحات لا تقدم أفضل النتائج للجميع. تظهر التجارب فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال ال20 عاماً الأخيرة أن سياسات التكيف الهيكلي لم تكن متسقة مع الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان النامية. والأدلة المتاحة تدحض ادعاءات البنك الدولى وصندوق النقد الدولي بأن برامج التكيف الهيكلى تخفف من الفقر وتعزز الديمقراطية بل إن برامج التكيف الهيكلى تسترشد بمبادئ حرية النشاط الاقتصادى التى تشدد على الكفاءة والانتاجية وتنحاز للمجموعات التى تمارس نشاط التصدير والتجارة الدولية وذلك على حساب الحرية المدنية والحكم الذاتى.

على الرغم من أن التجارب متشابهة عبر القارات، فإن من المفيد جداً القاء نظرة أدق على تجارب البلدان الأفريقية. فبين عامى 1980 و1990 فقط باشر نحو 38 بلداً من بلدان أفريقيا جنوبى الصحراء أكثر من 257 برنامج تكيف وكان لدى معظم هذه البلدان برامج متعددة ، كان هناك 14 بلداً تنفذ 10 برامج أو أكثر. بحلول نهاية العقد الثانى من التكيف، نرى أن دور الدولة قد قُلص تقليصاً شديداً، وأن قوى السوق قد أصبحت مهيمنة ، أن الاقتصادات الأفريقية باتت مشرعة الأبواب أمام التغلغل الخارجى ، لا بسبب برامج التكيف فحسب ، بل أيضاً بسبب استمرار ضغط العولمة والاندماج فى السوق العالمية. غير أنه على الرغم من تنفيذ تدابير اقتصادية قاسية على مدى نحو عقدين ، لم يحدث أي تحول اقتصادى ذى شأن فى أى من البلدان التى استسلمت لتلك البرامج ، إذ هبطت مستويات المعيشة بالنسبة لأغلبية الأفارقة وتقلصت الاستثمارات فى القطاعين الانتاجي والاجتماعى لبلدان عديدة . أدى تراجع دور الدولة فى مجالات رئيسية من الخدمة الاجتماعية إلى حدوث ثغرات هائلة كانت تُسدّ أحياناً بمبادرات محلية لتأمين القدرة على البقاء. وكان الاصلاح ضرورياً

لتلبية مطالب الدائنين الخارجيين بغية خدمة الديون ولم يدمج في صلب النظم الداخلية دمجاً وافياً باعتباره شرطاً محلياً لتحقيق النمو والتنمية الموجهين نحو الناس.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التكيف الاقتصادى والتحرير قد فرضا على الشعوب الأفريقية فى ظل أسعار كاسدة ، انخفاض في المساعدات الإنمائية الرسمية انسحاب الإقراض الخاص ، تعزيز الإجراءات الحمائية الشمالية فى وجه المنتجات الأفريقية ارتفاع الديون إلى مستويات لا يمكن تحملها. نتيجة لذلك، لم تتمكن إلا قلة من البلدان الأفريقية من إحراز تقدم جدير بالثناء من حيث المؤشرات التى تقاس بها التنمية الفعلية والمستدامة والإنسانية المنحى. بدلاً من ذلك انزلقت معظم البلدان إلى حالة من التخلف تعاظمت فيها التفاوتات والتدهور الإيكولوجي والابتعاد عن التصنيع وانتشار الفقر. قد أفاد فريق استشارى تابع للأمم المتحدة أنه فى جميع أرجاء أفريقيا جنوبي الصحراء تشهد النظم الصحية انهياراً بسبب الافتقار إلى الأدوية، أن المدارس ليس لديها كتب الجامعات تعانى من وهن الافتقار إلى مرافق المكتبات والمختبرات.

بصورة مماثلة، فى أمريكا اللاتينية، بلغ دخل الفرد فى عام 1990 نفس المستوى تقريباً الذى كان عليه قبل عشرة أعوام. تتفشى حالة خطيرة من سوء التغذية فى الأرياف ممهدة السبيل إلى تكرار انتشار وباء الكوليرا الذى اجتاح ليما فى أواخر الثمانينات. بل إن ما يسمى بحالات "النجاح الأفريقية" مثل أوغندا وغانا، هى حالات يجرى تعويمها أساساً لأغراض دعائية عن طريق استمرار تدفقات المساعدة. غني عن القول إن هذه القروض الداخلة يترتب عليها تراكم التزامات كبيرة بدفع الفائدة فى المستقبل . فالتكيف فى أفريقيا ما فتئ يتحقق فى المقام الأول عن طريق تقليص الاستثمار فى الموارد البشرية وعن طريق تكبد المزيد من الديون .

وفى مواجهة المقاومة الشعبية والرسمية الواسعة النطاق للتكيف تمسك البنك الدولى وحلفاؤه بشدة بموقفهم مصرين ليس فقط على أن برامج التكيف الهيكلى تؤدى وظيفتها بل إنها أيضاً عنصر لازم للتحول الطويل الأجل ، ففى 12 آذار/مارس 1994، أصدر البنك الدولى تقريراً مرحلياً عن أفريقيا بعنوان التكيف فى أفريقيا: الإصلاح، النتائج، الطريق إلى الأمام، ذلك للدفاع عن فشل سياسة التكيف الهيكلى. قد تلاعب البنك ببيانات انتقائية استخلصها من تحليل شامل لعدة أقطار ودون أن يكشف

عن المعارضة الكبيرة التى واجهتها استنتاجات التقرير من قبل الاقتصاديين الداخليين للبنك فادعى أن البلدان الأفريقية التى نفذت برامج التكيف الهيكلى فى الثمانينات قد حققت نمواً ايجابياً أكبر مما حققته البلدان التى لم تنفذ هذه البرامج. قبل ذلك بعامين جاء فى مشروع دراسة للبنك بعنوان: "لماذا لم ينجح التكيف الهيكلى فى أفريقيا جنوبى الصحراء"، أن "الإقراض الذى قام به البنك الدولى فى إطار برامج التكيف لم يؤثر تأثيراً كبيراً فى النمو وقد أسهم فى انخفاض ذى شأن من الناحية الاحصائية فى نسب الاستثمار"[1] ومن بين البلدان الستة التى أبرزها البنك ك"حالات نجاح" للتكيف - غانا جمهورية تنزانيا المتحدة، غامبيا، بوركينا فاصو، نيجيريا، زمبابوي - فإن أربعة منها شهدت تدهوراً فى معدلات الاستثمار بينما سجلت اثنتان معدلات نمو سلبى فى الناتج المحلى الاجمالي خلال فترات التكيف الخاصة بكل منها.

تأتي من صندوق النقد الدولى إحدى المبالغات الصارخة حول "نهضة أفريقيا". ففى ورقة معنونة أفريقيا: هل هذه هي نقطة التحول؟ شارك فى وضعها ستانلى فيشر نائب المدير الإدارى الأول لصندوق النقد الدولى، يعلن الصندوق بصوت عالٍ أن الحالة الاقتصادية فى أفريقيا جنوب الصحراء قد تحسنت تحسناً ملحوظاً فى الأعوام القليلة الأخيرة. يعزو هذا بصورة أساسية إلى سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات الهيكلية المحسنة التى قامت البلدان بتنفيذها فى إطار ارشادات الصندوق. ويجادل مؤلفا التقرير أيضاً بأن التغيرات فى البيئة الخارجية فى التسعينات ، مثل تزايد العولمة وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، قد أوصلتا أفريقيا جنوبى الصحراء حقاً إلى نقطة تحول. ينتقل المؤلفان بعدئذٍ إلى سرد مجموعة من المشاكل المؤسسية والمشاكل المتعلقة بالقدرات والتى تعوق قدرة أفريقيا على الابحار فى التيارات الباردة للعولمة[2].

هذا التقييم المشرق الذى قام به الصندوق لعمليات الاصلاح فى أفريقيا قد تعرض للطعن من خلال تقرير أعده فريق من المقيمين الخارجيين بتكليف من المجلس التنفيذى

---

(1) نشر التقرير في وقت لاحق تحت عنوان مضلّل هو عمليات إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي وأداؤه الاقتصادي في أفريقيا جنوبي الصحراء في الثمانينات: مقارن مع بلدان أخرى منخفضة الدخل، 1992 - البنك الدولي، واشنطن العاصمة،

World Bank adjustment Lending and economic performance in sub-Saharan Africa in the 1980s: A comparison with other low income countries, Washington, D.C., World Bank, 1992.

(2) Stanley Fisher, , June, 1998 Ernesto Hernandez - Cata and Loshin Khan, Africa: Is this the Turning Point? IMF Paper on Policy Analysis and Assessment 98/6, Washington, D.C., IMF.

للصندوق فى عام 1996. ففى تقرير بعنوان استخلاص الدروس من استعراضات مرافق التكيف الهيكلى المعززتوصل فريق التقييم الخارجى برئاسة وزير المالية الغانى السابق كويسي بوتشوي - الذى لا يعرف عنه أنه يساري - إلى استنتاج مفاده أنه لئن كانت للاصلاحات الاقتصادية المدعومة من مرافق التكيف الهيكلى المعزز آثار ايجابية عموماً على النمو وتوزيع الدخل، فإنها تنطوى بالفعل على تكاليف مؤقتة بالنسبة لبعض قطاعات السكان. وهذا يستدعى إدخال تدابير تعويضية ملائمة فى صلب تصميم البرنامج من أجل حماية مثل هذه الفئات، بما فى ذلك تقديم مساعدة موجهة توجيهاً حسناً وتخصيص موارد وافية للقطاعات الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك يخلص التقرير إلى أن صندوق النقد الدولى قد فشل، فى سياق تنفيذ مرافق التكيف الهيكلى المعزز، فى تدعيم استراتيجيات لتقوية الملكية القطرية، لا سيما بغية تقدير التأثير الاجتماعى لبرنامج الاصلاح. كما يبين المقيمون، فإن من شأن توجيه الاهتمام إلى تقوية الملكية وإلى التأثير الاجتماعى للاصلاح أن يساعد صانعى السياسات على بناء توافق للآراء محلياً لصالح تدابير الاصلاح الهامة ولكن الصعبة. وأكد التقرير على ضرورة دخول صندوق النقد الدولى فى حوار مكثف وغير رسمى مع القيادة السياسية للبلد المعنى من أجل تفهم معوقاته السياسية وإمكانياته[1].

طرحت فكرة المشروطية مع أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين حيث ظهر ما يعرف باسم الجيل الأول للمشروطية الذى ركز على آليات الإصلاح الاقتصادى مدفوعاً بما عانته دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية فى ذلك الوقت. كان مضمون هذا الجيل الأول من المشروطية هو تبني برامج التكيف الهيكلى كشرط لتلقى المساعدات من المؤسسات المالية الدولية، لأن تلك البرامج عكست اتجاهاً لفرض الليبرالية الاقتصادية على دول العالم الثالث، فإنها لم تخل من بُعد سياسى ، لأنها هدفت فرض النمط الغربى للتنمية على تلك الدول النامية وعلى رأسها الدول الأفريقية باعتبارها أكثر الدول النامية اعتماداً على المساعدات الخارجية.

---

[1] International Monetary Fund, 1998- Distilling the Lessons of ESAF Reviews (draft report), .

ومع بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني للمشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية ، المؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطى مدنى يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب ، كانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هى التهديد بإيقاف المعونات والتسهيلات المالية أو إيقافها فعلاً بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم التى لا تتبع النهج الديمقراطي لإجبارها على السير فى طريق التحول الديمقراطى هو ما أصبح يعرف باسم: «المشروطية السياسية».

قد اختلفت الآراء حول أسباب ظهور هذا الجيل الثانى من المشروطية فالبعض أرجعه إلى التغيرات التى شهدها العالم خلال تلك الفترة من تحولات فى دول أوروبا الشرقية سقوط الاتحاد السوفييتى والتحول إلى نظام أحادى القطبية. وأرجعه آخرون إلى إخفاق تطبيق المشروطية الاقتصادية مما أدى بالمؤسسات المالية إلى إرجاع إخفاق برامج التكيف الهيكلى إلى العوامل السياسية فى الدول المستقبلة للمعونات. واتجه البعض إلى التأكيد على أن الدول المانحة أرادت تسويغ استمرار معوناتها لدول العالم الثالث أمام شعوبها رغم انتهاء الحرب الباردة، فلم تجد سوى مسوِّغات دفع المبادئ الديمقراطية والحكم الجيد أو أن المشروطية السياسية هى مجرد أداة أيديولوجية تجعل الرأسمالية الليبرالية تحل محل الاشتراكية على مستوى العالم، وتوفر أساساً من المشروعية للزعامة الجديدة للغرب بإسهامه في إسقاط النظم غير الديمقراطية[1].

بغض النظر عن الاختلاف حول تفسير طرح الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية للمشروطية السياسية يبقى التساؤل الأهم هو: ما مدى مصداقية الدعم الغربى للمبادئ الديمقراطية فى القارة الأفريقية؟ وهل هناك فجوة بين المبادئ المعلنة والسياسات الواقعية؟ وهل تطبق سياسات المشروطيةعلى دول القارة بصفة عامة أم ان هناك انتقائية فى تطبيقها؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات يتطلب فى البداية البحث فى الفواعل الأساسية المحركة لقواعد المشروطية السياسية والمبادئ التي تعلنها ثم البحث في كيفية تطبيقها لهذه

---

[1] Olav stokke, 1995 "Aid and political conditonality: core issues and state of art" , in: Olav stokke,(ed.) , Aid and political conditonality, (London : frank cass,), p. 1

القواعد من الناحية الفعلية مع طرح بعض الأمثلة والنماذج التي مورست عليها سياسات المشروطية، وأثر هذه السياسات وتلك التى لم تتم ممارسة هذه السياسات عليها وأسباب ذلك.

* أولاً : الفواعل المحركة للمشروطية السياسية:

تعد الدول الإفريقية من أفقر دول العالم ، أعلاها من حيث الاعتماد على الديون الخارجية ، التي قدرت عام 1999بحوالي 350 مليار دولار، هو ما يوازى ثلاثة أرباع إجمالى الناتج القومى للقارة ما يقرب من أربعة أضعاف صادراتها السنوية. المديونية هى علاقة سياسية من الطراز الأول فهى تربط بين طرفين الدائن والمدين ، تختفى بينهما علاقة المساواة . فالدائن يمارس قوة على المدين ويسعى للاستفادة من وضعه بفرض شروط على المدين لا يملك إلا أن يسلِّم بها.

وينطبق هذا المنطق على الدول النامية بصفة عامة والدول الإفريقية بصفة خاصة؛ وبذلك تسعى القوى الكبرى المانحة للمساعدات المالية لفرض شروطها على الدول الإفريقية. يتم ذلك إما عن طريق استغلال المؤسسات المالية الدولية والتى تسيطر عليها هذه الدول الكبرى بحكم مشاركتها في الجانب الأعظم من التمويل، وفرض هذه الشروط مباشرة فى إطار سياسة هذه الدول الخارجية لمنح المعونات إلى الدول النامية.

1 - المؤسسات المالية الدولية:

أدى تفاقم مشكلة المديونية إلى دفع الكثير من المنظمات الدولية إلى تكثيف الجهود لمحاولة الحد من تفاقم الأزمة ، التدخل بصورة مباشرة فى إدارة مديونية الدول النامية على أن هذه المؤسسات لم تنشأ خصيصاً لهذا الغرض، إنما أضافته إلى مهامها التي كانت تشمل أساساً نوعاً من المسؤولية عن إدارة نظام النقد الدولى والمدفوعات الدولية أو تمويل جهود التنمية وتحرير التجارة الدولية (البنك الدولى و صندوق النقد الدولى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)[1].

[1] محمد نور السيد، أكتوبر1986م، «المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث»، السياسة الدولية، العدد 68، ص 581.

وإذا كان تأثير هذه المؤسسات فىسياسات الدول النامية تأثيراً بارزاً فهو أكثر وضوحاً في الدول الإفريقية نظراً لتفاقم مشكلة المديونية ، حيث تتميز القارة الإفريقية بأعلى معدلات الفقر بين الدول النامية ، أقل معدلات للنمو الاقتصادى وأعلى معدلات للديون الخارجية ، فوفقاً لتقرير البنك الدولى 2000 م تصل معدلات الفقر فى بعض الدول (نيجيريا . بوركينا فاسو) إلى حوالى70% ويصل متوسط الدين الخارجى فى دول أخرى إلى حوالى 280% من الناتج المحلى الإجمالى (أنجولا . الكونغو برازافيل)[2] وتكتسب المساعدات المالية متعددة الأطراف التى تقدمها المؤسسات المالية الدولية أهمية خاصة لأنها تمثل الحجم الأكبر من المساعدات السنوية التى توجه للدول الإفريقية.

قد بدأ تدخل البنك الدولى فى حل مشكلة الديون الإفريقية منذ الاستقلال بينما بدأ تدخل صندوق النقد الدولى منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين. مع بداية الثمانينيات بدأت هذه المؤسسات في فرض بعض السياسات الاقتصادية على الدول الإفريقية المدينة كشرط لتلقى المساعدات فى إطار برامج التكيف الهيكلى من قبيل تعويم العملة، الحد من الإنفاق الحكومى وتحرير التجارة. لكن من بداية التسعينيات بدأت المشروطية السياسية تقترن بالمشروطية الاقتصادية أو ما كان يطلق عليه: (التكيف الهيكلى السياسى) فأصبحت المعونات مشروطة بالوصول إلى الحكم الجيد الذى يشير وفقاً لتعريف البنك الدولى إلى المحاسبية فيما يخص الإنفاق العام الشفافية عند اتخاذ القرارات حكم القانون[3].

وبذلك تكون هذه المؤسسات قد خرجت عن المسار المحدد لها وعن الوظائف المسندة إليها منذ نشأتها، فميثاق البنك الدولى . على سبيل المثال يؤكد أن البنك يجب عليه عدم التدخل في الشؤون السياسية لأعضائه ويجب ألاّ يتأثر بالاعتبارات السياسية في قراراته ، فلا يتم الاستناد إلا إلى الاعتبارات الاقتصادية ورغم ذلك فإن تقرير البنك

---

[2] لمزيد من البيانات حول الدول الإفريقية World Development Report 2001 ,http:// www. Worldbank.Org/poverty /wrdpoverty/report..

[3] Werner Hammel , The political Dimension of Aid : developing countries must shoulder responsibility" , http :// www . one world.org / euforrc / dandc /97 -e ham . htm , pp. 2-3.

الدولى عام 1992م أكد أنه على الرغم من أن البنك لا يستطيع أن يلعب دوراً مباشراً فى تصميم برامج المشروطية السياسية إلا انه ما زال يمثل قناة رئيسية لتطبيقها.

إدارة نظام النقد الدولى والمدفوعات الدولية ، أو تمويل جهود التنمية وتحرير التجارة الدولية (البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)[1] .

لكن ما هو المسوغ الذى تستند إليه هذه المؤسسات فى سبيل تطبيقها لهذه السياسة؟ تستند هذه المؤسسات إلى المنطق القائل بأن الديمقراطية . كقيمة فى حد ذاتها . تعتبر أداة ضرورية لتوفير مناخ سياسى ملائم دافع للتنمية الاقتصادية، وهذا المنطق أكد عليه تقرير البنك الدولي؛ حيث تبنى فكرة العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادى زاعماً أنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون كل من بوتسوانا وموريشيوس هما أعلى دولتين من حيث معدلات الأداء الاقتصادى ، فى الوقت نفسه تكونان الدولتين الوحيدتين اللتين شهدتا نظاماً برامج المشروطية السياسية إلا انه ما زال يمثل قناة رئيسية لتطبيقها.

تعددياً حقيقياً متصلاً فى القارة منذ استقلالها. عام 1991م أقرت الوكالة الأمريكية للتفية الدولية بالافتراضات السابقة بالقول إن هناك دليلاً قوياً أن المجتمعات المنفتحة التي تقدر الحقوق الفردية وتحترم حكم القانون، لديها حكومات منتخبة تتعرض للمحاسبة تقدم فرصاً أفضل للتنمية الاقتصادية المستدامة من المجتمعات المنغلقة التي تقيد المبادرات الفردية[2].

انطلاقاً من هذه المبادئ فإن عدم انصياع الدولة للشروط السياسية التي يضعها البنك والصندوق يعرضها لوقف الإمدادات والمساعدات المالية إليها بحجة أنها تفتقد المناخ الديمقراطي الملائم الذي يدفع النمو الاقتصادي ويمكن الدولة من تسديد التزاماتها المالية. يرى البعض أن وجود هذه المؤسسات يمثل ملمحاً من ملامح عصر العولمة حيث توفر إطاراً مؤسسياً يفرض قواعد ومعايير على المدينة. ينتقد الكثير من

---

[1] Samuel Decalo, January 1992 "the process, Prospects and constraints of Democratization in Africa ", African Affairs, vol. 91, No .362,p.23 .

[2] Shahana S.ahmed,march 2000,"globalization: towards a liberalized or a re-colonized world?", African .political and economic monthly,vol.13,no.1,p.44

Mai plumberg, 1983 The struggle for Africa, (London: pitman press ,), pp.49-5.

المحللين دورها كأداة لسيطرة الدول الكبرى على مقدرات الدول النامية بصفة عامة الدول الإفريقية باعتبارها أكثر الدول تأثراً بسياسات هذه المؤسسات بصفة خاصة. فالبعض يعتبر أن هذه السيطرة بمثابة إعادة استعمار للقارة من جديد؛ فالضغوط التي تمارسها الدول الكبرى بواسطة تلك المؤسسات تعيد الذاكرة إلى عصور الاستعمار، كل ما تغير أن الدول الاستعمارية قد غيرت استراتيجيتها، فتبنت أساليب جديدة للوصول إلى نفس الأهداف التي كانت تصل إليها عن طريق الاستعمار الصريح المباشر لكن بأساليب أخرى غير الاحتلال العسكرى[1]. بذلك يتضح أن المؤسسات المالية الدولية من خلال ما تطرحه من سياسات، ما تمثله من أداة لتطبيق سياسات الدول الكبرى التي تسيطر على هذه المؤسسات تفرض تأثيراً على سياسات الدول الإفريقية من خلال دفعها نحو الانفتاح الاقتصادى والتحول الديمقراطى.

2- الدول الغربية المانحة:

كانت الدول الإفريقية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين تقريباً مستعمرات سيطرت عليها الدول الإمبريالية. بعد رحيل الاستعمار انزوت معظمها فى حروب أهلية عنيفة نتج عنها حكم أقلية محدودة ظل نظام الحزب الواحد. تعرضت إفريقيا لتأثير العوامل الخارجية أكثر ما تعرضت خلال الحرب الباردة، فشهدت قبل تسعينيات القرن العشرين مساعدات اقتصادية ضخمة من القوى الأجنبية من أجل جذب الدول الإفريقية إلى النموذج الرأسمالي أو الشيوعي دون الاهتمام بتدعيم الديمقراطية في حد ذاتها. بعد انهيار الشيوعية وقيام نظام أحادي القطبية أصبح الدافع وراء النظام الجديد للمساعدات الذى يربط المساعدات المالية بالتحول الديمقراطى يعتمد على الاعتقاد الغربي بأن النموذج الليبرالى الديمقراطى هو النموذج الأمثل للحكم.

وسيتم التركيز في هذا المحور على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المعونات إلى الدول الإفريقية، ثم الأبعاد السياسية للتعاون بين إفريقيا والاتحاد الأوروبى ، مع إشارة خاصة للدور الفرنسى فى إرساء قواعد المشروطية السياسية.

أ - سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فى تقديم المعونات إلى إفريقيا:

(1) Korwa G.Adar, "the wilsonian conception of Democracy", http:// web.africa.ufi.edu.asq /v2 /v2i2a3. htm, pp.3-6.

خلال الحرب الباردة كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بصفة خاصة ودول العالم الثالث بصفة عامة تحكمها اعتبارات الصراع مع الاتحاد السوفييتي فعلى الرغم من صدور قانون المساعدات الخارجية عام 1961م الذى يشترط عدم تقديم أية مساعدات للدول التى تنتهك حقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة اتجهت للتعاون مع بعض الدول الإفريقية لإقامة قواعد عسكرية (كينيا الصومال و السودان) فى عهد الرئيس كارتر رغم وجود انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان فى تلك الدول. فى المقابل تم تخفيض المعونات لدول أخرى تذرعاً بنفس الحجة (زائير) أو فرض عقوبات اقتصادية ومالية (إثيوبيا وجنوب إفريقيا)، كما رأت الإدارة الأمريكية فى عهد ريجان قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار سياسة إحاطة الشيوعية فى إفريقيا، وكان ذلك واضحاً فى مساندة من أسماهم ريجان بالمقاتلين الأحرار مثل الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا ضد الحكومة الماركسية المدعومة من الاتحاد السوفييتي. بذلك يمكن القول إن اعتبارات سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي تغلبت أحياناً على اعتبارات الديمقراطية فى تلك الفترة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان. بدأت تلك السياسة مع إدارة الرئيس بوش، حيث أوضح مارك نورثرن مبعوث الأمم المتحدة للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سياسة الولايات المتحدة تجاه هذه القضايا مؤكداً أن الانقسام الحقيقي في العالم لم يعد بين الشرق والغرب، إنما بين الدول التي تلتزم بالديمقراطية والحرية السياسية من ناحية تلك التي لا تلتزم بها من ناحية أخرى. ولم يتضح هذا الاتجاه إلا مع بداية التسعينيات فبينما رفضت الإدارة الأمريكية عام 9891م تخفيض المعونات لبعض النظم غير الديمقراطية (نظام سياد برى فى الصومال، وموبوتو فى زائير) بدأت فى الضغط على هذه النظم بفرض المشروطية السياسية عليها مع بداية التسعينيات. فبدأت علاقة الولايات المتحدة بكينيا . على سبيل المثال . تتراجع فى هذه الفترة ، بدأت الولايات المتحدة فى الضغط على الحكومة الكينية للسماح بالتعددية الحزبية، فتم تجميد 52 مليون دولار من المساعدات العسكرية لكينيا اتبعت نفس السياسة مع دول أخرى مثل مالاوى، الكاميرون، زائير، توجو، وغيرها واستمرت نفس السياسة مع إدارة كلينتون

الذي أعلن أن الولايات المتحدة استمرت لعدة عقود ترى إفريقيا من واقع الحرب الباردة، وأنها ساندت بعض القيادات لغرض مجابهه الشيوعية دون الالتفات إلى الاتجاهات الحقيقية لهذه القيادات. بذلك فإن الولايات المتحدة أغفلت حقائق إفريقيا وأعلن رغبة بلاده فى دعم التنمية والديمقراطية من أجل إقامة الاستقرار العالمى الذى لا يتحقق إلا باتباع الديمقراطية، وتجسدت هذه السياسة فى رد فعل الإدارة الأمريكية تجاه إلغاء الانتخابات وقتل المدنيين فى ظل نظام أباتشا في نيجيريا؛ حيث قررت قطع 450 ألف دولار من المساعدات العسكرية و 11 مليون دولار من المنح لنيجيريا[1] ..وظلت سياسات المشروطية حاكمة لسياسة الولايات المتحدة في تقديم المساعدات إلى دول القارة الأفريقية ، هو ما تجسد من خلال قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس فى مايو 2001 م الذى يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وحماية حقوق الملكية الخاصة، واتخاذ إجراءات متدرجة لتقليل الدعم الحكومى مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأفريقية إلى الولايات المتحدة . نتيجة للشروط الصارمة التى وضعها هذا القانون لم يستفد منه حتى الآن سوى خمس دول أفريقية من مجموع خمس وثلاثين دولة يخاطبها القانون.

ولكن يلاحظ على السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة أمران مهمان:

1 - انخفاض المساعدات الأمريكية للقارة الإفريقية ، فرغم اتجاه العديد من الدول الإفريقية إلى إرساء إصلاحات سياسية فى الاتجاه الديمقراطى، إلا أنها لم تحصل على القدر الكافى من المساعدات الأمريكية. وقد شهدت بداية التسعينيات انخفاضاً ملحوظاً فى حجم المساعدات الأمريكية للقارة الإفريقية والذى وصل إلى 700 مليون دولار، هو أدنى مستوى لها خلال عقد الثمانينيات، هو ما يعكس تراجع الاهتمام الأمريكى بالقارة آنذاك[1].

---

[1] نيفين حليم، 2000م «التنافس الدولي لكسب النفوذ في إفريقيا» ، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وافريقيا فيما بعد الحرب الباردة (جامعة القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، عدد 18- ص ص 1- 45.

[1] peter schraeder, 1996,"Removing the shackles : Us foreign policy toward Africa after the cold war", In : Edmon keller & Donald Rothchild (eds.) , Africa in the international order , (London: Lynne Rienner publishers), pp.200-201

2 - أن المصالح الأمريكية ما زالت تعلو على اعتبارات الديمقراطية وحقوق الإنسان. فالولايات المتحدة مثلاً لم تستطع فرض عقوبات اقتصادية صارمة على نيجيريا؛ لأنها من الدول الرئيسية المصدرة للبترول الخام للولايات المتحدة ولعل التركيز على تحقيق المصالح الاقتصادية فى العلاقة مع إفريقيا هو ما دفع الولايات المتحدة إلى مجابهة فرنسا للسيطرة على الدول الإفريقية[2].

بذلك فإن الولايات المتحدة رغم أنها ترفع شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجعل من التزام الدول بهما شرطاً لتلقى المساعدات المالية ، إلا أن التناقض يبدو واضحاً فى هذه السياسة حيث تتغلب فى النهاية الاعتبارات المصلحية التى طالما حكمت السياسة الخارجية الأمريكية.

ب - الأبعاد السياسية للتعاون الأوروبى . الإفريقى:

تربط الدول الإفريقية بالاتحاد الأوروبى علاقات قوية من أبرز مراحلها توقيع اتفاقيه لومى بين دول الجماعة الأوروبية ودول الجنوب الإفريقى ومنطقة الكاريبى والمحيط الهادى والتى وقعت فى لومى عاصمة توجو فى منتصف السبعينيات، وتم تجديدها عدة مرات إلى أن انتهت فى 2/29 /2000 وحل محلها اتفاقيه كوتونو التى أبرمت فى يونيو 2000 م كما توج هذا التعاون بانعقاد مؤتمر قمة إفريقي . أوروبى بالقاهرة فى 2000/4/3 م بمشاركة دول الاتحاد الأوروبى مع 25 دولة إفريقية[3].

ورغم عجز الدول الإفريقية عن الاستفادة من عضويتها في تلك الاتفاقية نتيجة الخطوات التى وضعها الاتحاد الأوروبى لتوزيع المعونات ببطء، والتى كانت تمثل استجابة لتطورات الأحداث الدولية وما نشأ عنها من تهميش القارة الإفريقية إلا أن أوروبا منذ منتصف التسعينيات كانت أهم شريك تجارى لإفريقيا، واستمرت فى إمدادها بنصف إجمالى معوناتها.

ومن الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي قد ركزت في شراكتها مع الدول الإفريقية على البعد السياسي، وربطت ربطاً واضحاً بين السياسة والاقتصاد فبداية من نوفمبر 1991م قرر الاتحاد الأوروبى أن يجعل مساعداته للدول الإفريقية مشروطة بشروط

---

[2] أحمد طه محمد، يوليو 2000م ، «الأبعاد السياسية للشراكة بين أوروبا وافريقيا»، السياسة الدولية، العدد 141 ، ص 661.

[3] Estelle Drew, , May 2000 " Acp - Eu joint Assembly ",African business, no. 254,p.38.(4،3).

سياسية هى احترام حقوق الإنسان والتقدم فى المسار الديمقراطى، والحكم الجيد. ترتيباً على ذلك فقد تم تعليق مساعدات الاتحاد الأوروبى لبعض الدول الكبرى مثل نيجيريا السودان ، الكونغو كينشاسا رغم إعلان الدول الإفريقية مع دول المحيط الهادى والكاريبى رفضها لهذه المشروطية فى اجتماع الطرفين فى لومى1979م[1] .

وكان اتفاق لومى الرابع المعدل 5991م يتضمن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون باعتبارها عناصر رئيسية في التعاون بين الطرفين، إلا أن الاتفاق الجديد عبر عن الرغبة في إجراء حوار سياسي، كما نص على آليات للتشاور والتوفيق بين المصالح بالنسبة لمختلف المشكلات السياسية، قد أكدت الدول الإفريقية رفضها مجدداً للمشروطية السياسية خلال الاجتماع الذى عقد فى نيجيريا فى مارس 2000م للجنة المشتركة بين الاتحاد الأوروبى، دول إفريقيا والكاريبى والمحيط الهادى، وتمسكت بأن يكون الحكم الجيد أحد العناصر الرئيسية فى الاتفاق الجديد ألا يرقى لمستوى المشروطية، بحيث لا يتم تعليق المساعدات إلا فى حالات الفساد الكبرى. يرجع هذا التصميم إلى أن الاتحاد الأوروبى يعد الممول الأول للدول الإفريقية ، من ثم فإن تعليق معوناته سوف يكون له تأثير عميق على اقتصاد أى دولة[2] .

وفى النهاية فقد جاءت الاتفاقية الجديدة (اتفاقية كوتونو) لتؤكد على قواعد الحكم الجيد والشفافية وحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، بل إنها نصت على إجراءات جديدة يتم اتخاذها في حالة انتهاك الدول الأفريقية لهذه القواعد، وهى إجراءات قد تصل إلى تعليق العضوية[1] .

وبذلك يتضح أن قضية المشروطية السياسية كانت إحدى القضايا الخلافية في العلاقة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، وأن الاتفاقية الجديدة قد عكست . إلى حد كبير . سيطرة الرؤية الأوروبية فى هذه القضية.

---

(1) cotonou Agreement , www.europa.eu.int/ comm /development/ cotonou

(2) claude Wathier , ,1990-92 "French policy in Africa" , Africa contemporary Record , Vol.23.

(1) Estelle Drew , june 2000 "Eu - African summit : Temperature rise" , African business, No .225, p. 20.

وعند الحديث عن سياسة المنح والمساعدات تبرز أهمية خاصة لإبراز دور فرنسا فى هذا الصدد لا سيما فى مجال العلاقات الثنائية لمنح المساعدات حيث تأتى فرنسا كأهم دولة أوروبية مؤثرة داخل المجموعة الأوروبية.

ومنذ انتهاء الحرب الباردة أعلنت فرنسا سياستها الجديدة تجاه إفريقيا والتى أعلنها الرئيس السابق ميتران خلال القمة الإفريقية . الفرنسية السادسة عشرة عام 1990م ومؤداها أن فرنسا سوف تكون على استعداد لتقديم المساعدات للدول الإفريقية التى تحقق تقدماً على مسار التحول الديمقراطى بينما لا تلتزم بذلك تجاه الدول التى لا تتخذ أى إجراءات بهذا الصدد؛ ليس ذلك فحسب إنما أعلنت عدم التزامها بالمساندة العسكرية للدول الفرانكفونية التى تواجه تمرداً عسكرياً إلا إذا كانت ملتزمة بنفس الشروط. وقد ساعد انتهاء الحرب الباردة والتراجع الاقتصادي للقارة الإفريقية وما صاحب ذلك من تراجع نسبى للوجود الاقتصادى لفرنسا فى القارة على إعلان تلك السياسة.

وقد طبقت فرنسا هذه السياسة بالفعل ، فمارست ضغوطاً على دول مثل بنين كوت دى فوار الجابون وتشاد مما ساهم في دفعها نحو التخلي عن نظام الحزب الواحد وتبنى التعددية الحزبية كما رفضت فرنسا التدخل في جيبوتي بناء على طلب رئيسها حسن جوليد عام 1991م ضد المعارضة التي تمكنت من السيطرة على شمال البلاد واكتفت فرنسا . آنذاك . بإرسال مائتى جندى كقوة لحفظ السلام في المنطقة، هو ما دفع الرئيس جوليد فى مارس 1992إلى إعلان الإصلاح الدستورى وتبنى الانتخابات التعددية وإصدار قرار بالعفو العام فى البلاد[1] .

وبذلك فإن الدور الفرنسي كان مؤثراً في تحول بعض الدول إلى الديمقراطية، إن كان قد واجه بعض العقبات في دول مثل زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) رواندا توجو لكن الملاحظ أن الضغوط الفرنسية فى بدايتها كانت ضغوطاً معتدلة، حيث أعلنت فرنسا أنها لا تمانع فى وجود نظام حزب واحد جماهيرى يراعى المبادئ الديمقراطية ذلك بعد أن واجهت بنين بعض العقبات عند تحولها إلى نظام تعدد حزبى . لكن سرعان ما

---

[1] Nicolas van Dewalle, 1999 " Globalization and African Democracy", In: Richard Joseph, state, conflict and democracy in African, London: lynnne Rienner publishers,), p.108.

عدلت فرنسا من مواقفها لتكون الديمقراطية التعددية هي الهدف الأوحد وعلى الرغم من ذلك إلا أن سياسة فرنسا ما زالت الأكثر اعتدالاً، ويبرز ذلك مما أعلنه الرئيس الفرنسي شيراك خلال القمة الإفريقية . الأوروبية فى القاهرة إبريل 2000، حيث أعلن عدم موافقته على التصريح الأمريكى بأن تكون العلاقة مع إفريقيا علاقة تجارة وليست علاقة مساعدات، موضحاً أن المساعدات المالية عامل مهم فى تحقيق التنمية لدول إفريقيا[2] .

وبعد هذا العرض الموجز لسياسات المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية المانحة المعلنة فى إرساء قواعد المشروطية السياسية ودعم المبادئ الديمقراطية فى القارة الأفريقية تبدو الحاجة إلى البحث فى المصالح الغربية الحقيقية وراء رفع شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

* المصالح الغربية وسياسات المشروطية:

تعرضت سياسات المشروطية لانتقادات مختلفة من قِبَل العديد من المحللين الأفارقة تكشف عن آثار هذه السياسات من الناحية الفعلية كما تكشف عن المقاصد الغربية الحقيقية وراء فرض مثل هذه السياسات ومن أهم هذه الانتقادات:

1 - أن المشروطية السياسية تعمل على تقييد التحول الديمقراطي؛ لأن مسؤولية النظام فى الدولة الأفريقية أمام الجهات الخارجية يتعارض مع المحاسبة الديمقراطية التي يجب أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين فى الداخل. فيصبح تقييم النظام يعتمد على المصادر الخارجية التي قد تضع تقييماً مخالفاً لما يراه المواطن فى الداخل، فقد ترى هذه المصادر ان الدولة حققت نجاحاً فى مسيرة التحول الديمقراطى فى الوقت الذى لا تشعر فيه الجماهير بأى تغيير يذكر أو أى تقدم من الناحية الفعلية.

كما أن المشروطية تؤدي إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية فى الدولة على اتخاذ القرارات مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية. لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن تكون دول مثل بوتسوانا وموريشيوس وهما الدولتان اللتان تميزتا بنظام ديمقراطي متواصل منذ استقلالهما هما الدولتين اللتين لم تعتمدا على المساعدات التي تقدمها

[2] Nicolas van Dewalle,p-opcitp108.

المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية المانحة بشكل كثيف، رغم اعتمادها على الاستثمارات الخارجية؛ ومن ثم فان مثل تلك الدول لم تكن مرغمة على الامتثال لقرارات الجهات المانحة[1] .

2 - أن تدخل الفاعلين الخارجيين في شؤون الدول الأفريقية يجعل الموجة الثانية للديمقراطية فى القارة الأفريقية مجرد موجة للاستعمار الجديد تتزامن مع النظام العالمي الجديد أحادي القطبية، بالإضافة إلى ان الفوائد الاقتصادية التي تعود على الدول الأفريقية نتيجة امتثالها لقواعد المشروطية السياسية محدودة والدليل على ذلك الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من الدول الأفريقية هذا ما دفع بعض المحللين إلى القول بان الدول الأفريقية عليها ان تقطع شوطاً طويلاً (على مسيرة التحول الديمقراطي) لتجد نفسها تقف في نفس المكان دون تقدم (في مستوى المعونات التى تحصل عليه والذي لا يكفي إلا عُشر احتياجاتها). فعلى سبيل المثال التزم (هوافييه بوانيه) فى كوت ديفوار بالإصلاحات التى طالبت بها فرنسا وتلك التي طالبت بها المعارضة الداخلية، ثم أثبت عن طريق الانتخابات التنافسية أنه ما زال يحظى بتأييد الجماهير، رغم ذلك لم يتزايد حجم المساعدات، لم يتحسن الوضع الاقتصادي فى كوت دى فوار[2] .

3 - وفيما يتعلق بتأثير برامج التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية فإن بعض النماذج للحكومات التي طبقت تلك البرامج أثبتت أن تلك النظم غالباً ما تفقد مساندة الجماهير، بذلك تفقد أساس شرعيتها نتيجة رفع الدعم عن السلع الأساسية، خفض الإنفاق على التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية[1] . فبدلاً من ان توفر تلك الحكومات قدراً أكبر من الاستقرار وتحقق الآمال والطموحات التي رسمتها الجماهير بعد سقوط الأنظمة القديمة في تلك الدول تفقد النظم الجديدة أساس شرعيتها نتيجة تطبيق هذه البرامج[2] .

4- زعم الدول الغربية بالاهتمام بالديمقراطية يفتقد المصداقية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية وإن كانت قد أعلنت تأييد مبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان كركيزتين

---

(1) Decalo , op . cit , pp. 30 – 33 .
(2) Legum , op. Cit , p.61 .

(1) نيفين حليم، مرجع سابق، ص ص 58- 59 .

(2) Joseph Hanlon, "Is there An African Democracy?", http : // www . brad . ac . uk/ research / ijas / estudos. htm, pp. 1- 3 of 9.

أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها، وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه فالمصالح الأمريكية تتجه في بعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم ويعزز المصالح الأمريكية الحيوية فى القارة، وتتعامل مع هدف تشجيع الديمقراطية لدى النظم الأفريقية الحاكمة بمبدأ النسبية، حيث ترتبط بمدى الاهتمام الأمريكي بحالة كل نظام سياسي على حدة تبعاً لطبيعة المصالح التى قد تختلف طبيعتها من دولة إلى أخرى كما تهدف الولايات المتحدة بالأساس في علاقاتها مع أفريقيا تحجيم النفوذ الأوروبى الانفراد بالنفوذ في القارة من اجل الحفاظ على الزعامة العالمية. أما فرنسا فإنها تهدف إلى وجود مراكز قوية سياسية محلية في أرجاء مختلفة من العالم لا ترغب في إطلاق الهيمنة الأمريكية ثقافياً ، إنشاء تجمع سياسى فرانكفونى فى أفريقيا له هدف سياسي يؤخذ به فى الساحة الدولية وهو ما يعنى بالدرجة الأولى إنشاء تيار سياسى مناهض للتيار الأنجلوسكسوني الأمريكى تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية[3] .

ولأن هذا الاهتمام بالمبادئ الديمقراطية يفتقد المصداقية فإن تلك الدول لم تتوانَ عن تغيير شعاراتها عندما تجد ما يهدد مصالحها، فعندما طالبت الدول الغربية دول القارة الأفريقية بتبنى نظم تعددية والسماح بإجراء انتخابات تنافسية أدى ذلك إلى سقوط العديد من النظم الموالية للغرب (حركة يونيتاUNITA فى أنجولا نظام د. باندا فى مالاوى، الحزب الوطنى وحركة أنكاثا فى جنوب أفريقيا وغيرها من الأنظمة). رفضت النظم الجديدة الانصياع لإجراءات التكيف الهيكلى التى فرضت عليها. لذلك رفعت الدول الغربية ومعها البنك الدولىشعاراً جديداً وهو الحكم الجيد. قصد به من الناحية العملية الحكم الذى يقبل الانصياع لبرامج التكيف الهيكلى والمطالب الغربية الأخرى بغض النظر عما إذا كانت الحكومة منتخبة في انتخابات تنافسية أم لا. كما بدأ بعض المسؤولين الأمريكيين في القول إن الدول الأفريقية قد لا تكون على استعداد للديمقراطية الغربية، وأنها تحتاج إلى حل يتواءم مع طبيعتها. وكان الهدف من ذلك أن

---

[3] حمدي عبد الرحمن، 1989م- قضايا في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، ، ص 252 . 552.

تقوم حكومة وحدة وطنية فىكل دولة تضمن مكاناً متميزاً للحلفاء الأفارقة في النظام الجديد بعد أن أخفق هؤلاء فى الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات التنافسية رغم استخدام الغرب الدعاية المضادة للقوى التى كانت تنافس هؤلاء الحلفاء (حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا حركةMpla , Frelimo فى موزمبيق وغيرهما).

ويمكن بذلك استخلاص أنه على رغم الاتجاه إلى تحديد مبادئ التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان كأهداف أساسية من قبل القوى الغربية إلا أن معظم المحللين اتجهوا إلى أن هذه المبادئ هى مجرد أدوات تمتلكها القوى المتنافسة وتستخدمها من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى القارة. وللتعرف على مدى صحة هذه الآراء النظرية يمكن الرجوع إلى بعض الأمثلة التطبيقية لمعرفة هل تطبق هذه القواعد على الدول الأفريقية بصفة عامة أم أن قواعد المشروطية هى قواعد انتقائية؟

* المشروطية السياسية وازدواجية المعايير:

تؤكد متابعة النماذج الواقعية أن الدول المانحة تتبع معايير مزدوجة عند تطبيق قواعد المشروطية السياسية على الدول الأفريقية، فهى تتخذ موقفين متعارضين من قضية ذات طبيعة واحدة في بلدين مختلفين طبقاً لارتباط هذا البلد بمصالحها ويمكن فى هذا الإطار المقارنة بين تعامل الدول الغربية مع كينيا (وهو النموذج الذي تكرر مع العديد من الدول الأفريقية) والنموذج الأوغندى الذى يعد استثناءًواضحاً من فرض سياسات المشروطية ودليلاً على ازدواجية المعايير.

ففى الحالة الكينية تعرض نظام الرئيس دانيال آراب موي لضغوط خارجية مطالبة بالإصلاح السياسى مع بداية التسعينيات، فقد مارس السفير الأمريكي لدى كينيا ضغوطاً قوية على الحكومة الكينية، حيث هدد بأن مجلس النواب الأمريكي سوف يشترط لتقديم المساعدات الأمريكية لكينيا ضرورة القيام بإصلاحات سياسية تسمح بالتعدد الحزبى، وتزايدت حدة الضغوط بعد إصدار الدول الدائنة فى منتدى باريس قراراً فى نوفمبر 1991م بوقف مساعدات قيمتها 350 مليون دولار حتى يقوم النظام

الكيني بإجراء إصلاحات سياسية، والسماح لأحزاب المعارضة بالتنافس فى انتخابات تعددية.

وإزاء هذه الضغوط أعلن الرئيس موي فى أحد الاجتماعات الحزبية بعد أيام من صدور قرار منتدى باريس أن النظام ليس أمامه سوى بديل واحد وهو التعديل الدستورى ، السماح بالتعدد الحزبى وهى الخطوة التى تم تنفيذها بالفعل فى 1991/1/21م، بنهاية أكتوبر 1992م حل موي البرلمان من أجل الاستعداد للانتخابات التعددية التى أعلن عن إجرائها فى ديسمبر 1992م، على أثر ذلك أيضاً تم إنشاء عدد من أحزاب المعارضة (منتدى عودة الديمقراطية (فورد) الحزب الديمقراطى حزب العمل الديمقراطى، المؤتمر القومى لكينيا وغيرهما) وبذلك فإن الضغوط الغربية لعبت دوراً مهماً فى أخذ قرار التحول، السماح بالتعددية الحزبية وإقامة انتخابات تعددية، إلا أن هذا الدعم الخارجي للمبادئ الديمقراطية ولقوى المعارضة فى الداخل لم يستمر، كما أن الجهات المانحة ركزت فى تعاملها مع النظام الكينى على قضايا الفساد الحكومى، والإصلاح الاقتصادى على حساب الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. فبعد أن جمد صندوق النقد الدولى مساعداته للنظام الكينى عام 1979م نتيجة تزايد معدلات الفساد عاد لاستئناف تقديمها عام 2000م بعد تدهور الأحوال الاقتصادية فى كينيا، وذلك شريطة توافر قدر من الشفافية بدلاً من اشتراط تحقيق استقلال القضاء أو احترام حقوق الإنسان وحكم القانون أو غيرها من المعايير الديمقراطية التى يحتاج النظام الكينى إلى تدعيمها. وبالفعل فقد أعلن صندوق النقد الدولى عن قرض قيمته 891 مليون دولار للحكومة الكينية، كما أعلنت بريطانيا . الحليف التقليدى للنظام الكينى . عن مساعدات قيمتها 24 مليون دولار لمعالجة العجز فى الميزانية، بينما أعلنت الولايات المتحدة عن مساعدات قيمتها 34.9 مليون دولار خصص منها 5.8 مليون دولار فقط لدعم الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى[1]. وتلك الحقائق إنما تؤكد عيوب المسلك

[1] Frank Holmquist , Michael ford ", Kenyan politics : Toward a second transition", Africa today, vol . 54, No 2, , p.246.

الغربى فى التعامل مع النظام الكيني الذى يفصل بين الفساد والإصلاح الاقتصادى من جهة والإصلاح السياسى من جهة أخرى.

أما بالنسبة للنموذج الأوغندي فيطرح خبرة مختلفة في كثير من جوانبها عن النموذج الكيني، فمنذ وصول الرئيس يورى موسيفيني إلى السلطة فى أوغندا عام 1986م أعلن أن أوغندا ليست مستعدة لتبنى التعددية الحزبية، تبنى نظام الجبهة الائتلافية باعتباره السبيل الوحيد للحفاظ على التماسك الوطنى وتحقيق التنمية.

على الرغم من عدم تبنيها للتعددية الحزبية، إلا أن أوغندا تعتبر من الدول التي تعتمد على المساعدات الغربية بصورة كثيفة، وخلافاً للنموذج الكيني (وغيره من النماذج) لم يتم التهديد بتجميد هذه المساعدات إذا لم يتم إرساء الإصلاحات السياسية التى تؤدى إلى تبنى التعددية الحزبية ، بل وقد تزايدت المساعدات الغربية لأوغندا زيادة ملحوظة في الفترة ما بين 1989م إلى 1994م فتضاعفت تلك المساعدات من 254 مليون دولار عام 1989م إلى 830 مليون دولار عام 1995م، كما زاد الاهتمام الغربى بالشؤون الداخلية فى أوغندا في تلك الفترة.

6- 1 مفهوم التمويل

للتمويل مصادر اما من خلال الاقراض او التمويل الذاتى او المساعدات واصدار السندات ولذلك فالتمويل الزراعى مصطلح ينطوى على معنى اكثر شمولا من الاقراض بل يشكل الاقراض جزاء منه . قد يستعمل كلمة ائتمان فى بعض الاحيان مرادفا لكلمة اقتراض او تسليف او تمويل ولكن لا بد من الاشارة الى ان كلمة ائتمان تعنى المقدرة الائتمانية او الثقة التى يوليها المقرض للمقترض[1] . كما يعرف التمويل الزراعى بتوفير الأموال، السيولة النقدية من اجل انفاقها على الاستثمار وتكوين رأس

(1) محمد رشراش واخرون - يونيو – 1995- التمويل الزراعى – المكتب الاقليمى للشرق الادنى ولمنظمة الاغذية الزراعية– ص 1 .

(2) هيثم صاحب عجام- 2001م - نظرية التمويل والتمويل الدولى- دار زهران للنشر والتوزيع- عمان- ص31.

(3) طارق الحاج- 2002- مبأدئ التمويل- دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمانم- ص21 .

المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والأستهلاك[2]. ايضا يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال فى أوقات الحاجة اليها[3].

وتنقسم القروض التى تمنحها البنوك الزراعية بحسب طبيعة القرض منها الى الانواع الرئيسية التالية :

1 – قروض صغيرة الأجل لايمتد استحقاقها لاكثر من فترة مواسم التسويق العادية للمحاصيل المختلفة وذلك لمواجهة شراء البذور والاسمدة والمبيدات ودفع اجور عمال الزراعة ومصاريف التعبئة ونقل المحاصيل الى اماكن تخزينها وتمويلها فى مرحلة التسويق .

2 – قروض متوسطة الأجل لشراء الالات واجراء التعديلات الخاصة باسلوب الرى او الصرف او لتمويل زراعة الحدائق التى يتطلب تحقيق انتاجها الانفاق على الزراعة لعدة سنوات .

3 – القروض طويلة الأجل لتمويل عمليات استصلاح الاراضى واقامة المنشئات المتصلة بالانتاج الزراعى .

تعتمد البنوك فى تقديم القروض سالفة الاشارة اليها على مواردها الذاتية المتمثلة فى رؤوس اموالها واحتياطاتها وحصيلة السندات التى تصدرها القروض التى تحصل عليها من الحكومة او من السوق المالية وعلى الاخص من البنوك ومؤسسات التأمين والادخار ، كما تشكل الودائع بانواعها احد مصادر الاموال الهامة لدى البنوك الزراعية وتتمثل فى ودائع الاتحادات والجمعيات التعاونية والمزارعين .

اهداف الاقراض الزراعى(التمويل) :

يستعمل الاقراض الزراعى بصورة عامة كوسيلة لدفع عجلة التنمية الزراعية وتحسين صافى دخل المزرعة وبالتالى رفع مستوى المعيشة للمزارع من خلال توفير او تحقيق ما يلى[1] :

---

(1) محمد رشراش واخرون – مرجع سابق زكره – 1995 - ص 3 .

*** زيارة التكوين الراسمالى فى الزراعة :**

يساعد الاقتراض على زيادة راس مال المستثمر فى العمل الزراعى وخاصة عندما يتعلق الامر بتوفير القروض المتوسطة الاجل او الطويلة الاجل لاقامة الابنية وشراء الالات وانشاء المشاريع الانتاجة بمختلف انواعها.

*** زيادة كفاءة الانتاج :**

حيث يساعد الاقتراض على زيادة كفاءة انتاج الحيازة الزراعية عن طريق تسهيل حصول المالك على المواشى والالات الزراعية الحديثة كما يمكنه من شراء الاسمدة والاصناف المحسنة من البذور واستعمالها ومن استبدال الايدى العاملة بالاله كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الانتاجية .

*** زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة :**

حيث تستدعى التطورات التكنلوجية فى معظم الاحيان او ظروف التسويق اجراء تعديلات رئيسية فى المزرعة تمكنها من التكيف مع الظروف المستجدة فقد يستلزم الامر استخدام تقنيات متطورة مثلا تربية الدواجن يسبب تشكيل منافسة شديدة تستلزم تخفيض اسعار المنتج وتكاليف الانتاج واضرار مربى الدواجن الى استبدال وسائل الانتاج التى يعمل بها.

*** مواجهة التقلبات الموسمية فى الدخل والنفقات :**

يتصف الانتاج الزراعى بالموسمية وبتأثره الى حد كبير بالظروف الجوية وقد يحصل المزارع على قيمة المحصول اما دفعة واحدة او على اكثر من دفعة خلال الموسم فى حين ان الانفاق على العمل الزراعى عملية مستمرة ، لذا فان الاقتراض يوفر للمزارع السيولة اللازمة لمواجهة النفقات الموسمية فى الوقت الذى لا يتوفر لديه مدخرات ينفق منها .

*** الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية :**

ينطوى العمل على كثير من المخاطر الناتجة عن الظروف الجوية اوالاوبئة وهنا يلعب الاقتراض دورا رئيسيا فى حماية المشروع المزرعى من الفشل او عندما يتوفر

للمزارع هامش ائتمان او مقدرة ائتمانية غير مستعملة فانه يمكن استعمالها فى الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار فى عمله .

*** اتاحة التملك :**

يساعد الاقتراض على تملك الارض فى فترة قصيرة نسبيا اذا قورنت بالفترة اللازمة لذلك فى حالة اعتماد المستثمر على مدخراته الشخصية حتى يصل الى المرحلة التى تسمح له بتملك الاراضى الزراعية . قد يطول هذا الوقت الى ان يتعدى عمر الفرد نتيجة الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار بالاضافة الى ان التقدم فى العمر يفقد المزارع حيويته ونشاطه ، مما يؤثر على الانتاج الزراعى .

السمات الرئيسية للتمويل الزراعى فى البلدان النامية :-

أ- اجهزة الاقراض الزراعى :

عمدت معظم الدول النامية ومنها الدول العربية الى تقديم القروض للزراعة من خلال مؤسسات او بنوك متخصصة او اجهزة اقراض تعاونية تم انشاؤها لهذا القرض وتعمل معظم هذه البنوك او المؤسسات ضمن اطار الجهاز الرسمى للدولة ووفق الانظمة والقوانين المالية والادارية المعمول بها . فراس مال هذه المؤسسات مملوك فى معظمه للدولة ويعامل فى الاقراض والتحصيل كمال عام تنطبق عليه قوانين صرف الاموال العامة وتحصيلها كما ان موظفى هذه المؤسسات يعتبرون من ضمن الجهاز الوظيفى للدولة وتنطبق عليهم الانظمة والتعليمات الادارية السارية على باقى موظفى اجهزة الدولة الادارية الاخرى الا ان هناك بعض الاستثناءات القليلة كالقطاع التجارى او التعاونى . تعتمد بعض المؤسسات على الودائع والمدخرات الفردية التى تستقطبها من الجمهور وان كان هذا المصدر غير جوهرى فى الوقت الحاضر فى كثير من البنوك الزراعية ، لكن بصفة عامة تغلب على اجهزة الاقراض الزراعى الصيغة العامة او الحكومية . اما القطاع البنكى التجارى فليس له دور رئيسى فتقديم القروض على مستوى المزارع العادى، الا ان هذا القطاع يقوم بتقديم القروض لتمويل الاعمال المتعلقة بالخدمات الزراعية كاستيراد المواد الزراعية والغذائية والالات وعمليات التخزين والتسويق والتصنيع والتصدير الزراعى وقد تمول البنوك التجارية احيانا بعض الزراعات الكبيرة التى تغلب عليها الصيغة التجارية ، من النادر ان تدخل البنوك التجارية فى عمليات

اقراض فردية للمزارعين العاديين او لصغار المزارعين والذين يشكلون اغلبية القطاع الزراعى فى البلدان النامية .

ب- الاسس والقواعد المعمول بها :

تقدم اجهزة التمويل الزراعى القروض للمزارعين الافراد او التعاونيات الزراعية وفق اسس عامة تراعى ظروف هذه المجموعات من المقترضين وظروف الزراعة فى بلدانها ونظرا لموسمية العمل الزراعى تتولى هذه المؤسسات تقديم انواع مختلفة من القروض فهناك القروض المتوسطة والطويلة الاجل التى تقدم للاستثمارات الزراعية التى تحتاج الى وقت اطول لجنى مشاريع الرى وحفر الابار ، بالرقم من ان معظم هذه المؤسسات تولى عناية خاصة للزراعة وتقتصر فى تمويلها على الاعمال الزراعية المذكورة الا ان القليل منها قد وسع مجال عمله ليشمل الاقراض الريفى بمعناه العريض حيث امتد عمله ليشمل اقراض المشاريع الريفية الصغيرة كانشاء ورش الحدادة والنجارة والاعمال التجارية الصغيرة كتمويل البقالات وورش التصليح والاعمال والصناعات اليدوية الريفية وشراء وسائل النقل العامة وتوفير المساكن الريفية . تقدم هذه القروض وفق اسس وقواعد محددة سواء من حيث المقدار او صرف الاقساط او التسديد والتى تختلف من مؤسسة الى اخرى حسب ظروف البلد الزراعية والاقتصادية اما بخصوص الضمانات التى تطلبها هذه المؤسسات لاسترداد قروضها فى حالة عدم تسديدها من قبل المقترضين فتتدرج فى انواعها من رهن للاراضى والعقارات الى رهن المحصول والاموال الاخرى المنقولة وقد تصل الى قبول الكفالة الشخصية وهذا ايضا يعتمد على اغراض القروض ومدته ومقداره واسلوب تسديده .

النشاط الاقراضى للبنوك الزراعية :

للزراعة خصائص تميزها عن سائر فروع النشاط الاقتصادى ويفيد الوقوف عليها فى التعرف على الاسس التى يقوم عليها نظام الائتمان الزراعى ومن هذه الخصائص :

1- تنطوى الزراعة على درجة عالية من المخاطر نظرا لخضوعها لسيطرة العوامل الطبيعية ومن ثم قد يفاجا المزارع بمشكلات تنعكس على قدرته على الوفاء بالتزاماته .

2- انتشار الملكيات الصغيرة وقلة الضمانات خاصة فى المجتمعات الزراعية النامية وهو ما يؤدى الى عجز المزارعين عن الاقتراض من البنوك التجارية بشروطها التقليدية.

3- ان امكانيات المزارع الصغير محدودة واسعار المحاصيل متغيرة ولذلك يجب ان ياخذ النظام الائتمانى الزراعى فى الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب ، ان يعاون فى تمويل تسويق المحاصيل تحقيقا لصالح المزارعيين .

باخذ الخصائص المشار اليها فى الاعتبار ثبت لعدد كبير من الدول ان النظم التعاونية للائتمان الزراعى تعد افضل سبيل يحقق الاهداف المطلوبة لانها تاخذ فى الاعتبار ظروف المزارعيين والخصائص التى تميز الائتمان الزراعى عن غيره من انواع الائتمان الاخرى. يختلف البنيان الائتمانى من دولة الى اخرى فى التفصيلات الا انه لا يخرج عادة من قاعدة تتمثل فى الجمعيات التعاونية التى تنتشر فى انحاء الدولة والتى تتعامل مباشرة مع الاعضاء وقمته تتمثل فى بنك او اكثر يتولى تمويل الجمعيات والاشراف عليها.

دور السياسة التمويلية المصرفية فى دعم الصادرات الزراعية :

اصبح التمويل المصرفى يمثل اهمية كبرى للمنشأت الاقتصادية خاصة فى حالة قصور الموارد المالية المتاحة لها ، التى لا تستطيع مقابلة الاحتياجات التمولية المتزايدة لهذه المشأت وفى الظروف الحالية للسودان وفى ظل شح الموارد الاجنبية (تدفق رؤوس الاموال الى الداخل) ما زال التمويل المصرفى يلعب دورا كبيراً فى الاقتصاد القومى والمتمثل فى سد الفجوة الناتجة من قصور التمويل الخارجى وكما هو معروف فان التمويل المصرفى يعتبر من اهم اركان السياسة النقدية فى السودان والتى تهدف فى الاساس الى تقليل نسبة التضخم ، تقليل مستوى العطالة زيادة نمو الناتج القومى [1] . تحسين ميزان المدفوعات والوصول الى سعر صرف مستقر للعملة الوطنية . يساهم قطاع الصادر مساهمة كبيرة وواضحة فى نمو الدخل القومى كما ان نمو الصادرات يساهم بطريقة فاعلة فى تحسين الميزان التجارى وبالتالى فى زيادة مستوى الفائض فى ميزان المدفوعات مما يؤدى الى زيادة احتياطات البلاد من النقد الاجنبى والذى بطبعه يؤدى كذلك الى استقرار سعر العملة المحلية .

(1) حامد بشير باشرى – دور السياسة التمويلية المصرفية فى دعم الصادرات الزراعية - مدير بنك السودان فرع عطبرة - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية– العدد التاسع والعشرون – السودان – الخرطوم– ص 3 .

تلعب الصادرات الزراعية دوراً كبيلً وفاعلاً فى نمو الصادرات الكلية للبلاد وذلك لطبيعة وتركيبة الاقتصاد السودانى والذى تتميز صادراته مثل سائر الدول النامية بكونها مواد خام اكثر من كونها مواد مصنعة مما يجعل شروط التبادل لغير صالحها وهذا وعلى الرغم من ان انتاج البترول ومشتقاته بدأ يشكل رقماً واضحاً ومميزاً فى الميزان التجارى للبلاد . الا ان الصادرات الزراعية يمكن ان يتعاظم دورها ايضاً فى مجمل الصادرات السودانية وذلك فى ظل الطلب المتزايد عالمياً لمثل هذا النوع من الصادرات والتى تمتاز بنوعيتها وخلوها من المدخلات الكيميائية .

التمويل المصرفى ودوره فى التجارة الخارجية :

يشكل التمويل عاملاً هاما فى رفع معدل عمليات التجارة الخارجية فى السودان وبالتالى فان اهميته من كونه عملية متكاملة تبدأ من المراحل الاولى للانتاج (زراعة وصناعة ، تعدين) الى مرحلة التصدير اضافة الى تمويل الواردات كما هو معلوم فان زيادة وتيرة نمو التجارة الخارجية تعتبر احد اهم العوامل المساعدة فى نمو الاقتصاد القومى للبلد المعين . فالتجارة الخارجية لاى بلد تسرع بخطوات التطور التقنى للناتج النهائى والذى يقوم بدوره بتنويع وزيادة مستوى العرض للبضائع الاستهلاكية فى السوق الداخلية كما انها تعتبر احد العوامل المؤثرة فى ارتفاع مستوى الرفاهية والمعيشية للمجتمع . تساهم التجارة الخارجية فى تقليل تكلفة العمالة الاجتماعية فى الاقتصاد القومى وذلك نتيجة لتقسيم العمل الدولى والذى يعنى بان الدول المعنية يمكن ان تتحصل على اى سلعة عن طريق الواردات بدون ان يتم انتاجها محلياً (عدم مقدرة التقنية على انتاجها) او نسبة لان التكلفة الداخلية للانتاج يمكن ان تكون عالية مقارنة بالخارج هذا النوع من الانتاج يمكن ان يقودنا الى مسالة تخطيط التجارة الخارجية والتى تعتمد اساساً على مفهوم المنفعة النسبية او مزايا المقارنة بين الانتاج المحلى والاستيراد لكل سلعة وذلك من اجل تقليل التكلفة العامة لانتاج السلع فى الاقتصاد الوطنى .

تصدر السياسة التمويلية فى اطار السياسة النقدية سنويا فى بنك السودان وفقا لموجهات السياسة الاقتصادية الكلية السنوية والتى تضع موجهات معينة من اجل تحقيق

الاهداف الوسيطة والنهائية فى الاقتصاد السودانى هذا ومن اهم وابرز موجهات السياسة النقدية والتمويلية للعام 2001م[1] .

زيادة الانتاج والانتاجية فى القطاعات المنتجة لتحقيق الاستقرار النقدى .

1- تحرير التمويل المصرفى وتحقيق السلامة المصرفية .

2- الغاء السقوفات القطاعية للتمويل .

3- تخفيض تكلفة التمويل .

4- تبسيط اجراءات منح التمويل وتشجيع المصارف لتوفير الموارد لتمويل القطاع الخاص .

السياسة التمولية لذلك العام اهتمت اهتماماً كبيراً بشان الانتاج للقطاعات المنتجة الزراعية وذلك بالرغم من الغاء السقوفات القطاعية فى التمويل ان هذا الاهتمام يعطى دفعاً كبيراً للسياسة التمولية للمساهمة الفاعلة فى زيادة مستوى انتاجية سلع الصادر . يلاحظ ان اتجاه التمويل واضح ومعروف خاصة فى مجال القطاع الزراعى المروى وذلك لقلة المخاطر المصرفية نسبياً فى هذا النوع من الزراعة مقارنة بالقطاع الزراعى التقليدى (المطرى) والذى يكثر فيه جانب المخاطر المصرفية . ارتبط نظام التمويل للقطاع المروى فى السودان والذى بوصفه اكبر القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد السودانى مع نظم التسويق للمؤسسات الزراعية وذلك بداية من فترة الاستقلال وحتى تاريخه وبالنظر الى عدة دراسات وتقارير تتعلق بالتمويل الزراعى نجد ان هنالك علاقة قوية بين دورتى التمويل والتسويق كما نجد كذلك توافقاً فى تميز نظم التمويل ونظم التسويق فى المراحل الزمنية المشتركة ونجد ان الارتباط بينهما له اهمية كبرى فى مسالة استمرارية التمويل من قبل البنوك خاصة فى ظل نمو زيادة الطلب الداخلى والعالمى للمنتجات الزراعية السودانية.

[1] المصدر السابق – ص6.

1-7 بعض صيغ التمويل المختلفة:

كانت صيغ التمويل الاسلامية والى وقت قريب حبيست الكبت الفقهية فى العالم الاسلامى بصورة عامة ولم تجد الفرصة للتطبيق العملى الا خلال العقد الحالى وبعض الاقطار الاسلامية مثل دول الخليج الباكستان والسودان ومصر خلال هذه الفترة تعرضت الصيغ المختلفة الى كثير من الاضافات لتواكب متقيرات العصر وفى مرحلة التطبيق العملى لم يتم استيعاب كل الصيغ المطروحة باختلاف المذاهب والطوائف الدينية وانما تبنت البنوك الاسلامية بعضها مما سهل تطبيقه وبالاحتيجات الانية لايزال المجال واسعاً لاستنباط وتبنى كثير من الصيغ الاسلامية الاخرى والغرض هو التعرف على هذه الصيغ وامكانية تطبيقها فى التمويل الزراعى .

تعتمد البنوك الاسلامية فى تعاملها على مبدأ عدم اخذ فائدة ثابتة على التمويل المقدم منها او دفع فائدة على الودائع التى لديها ، بل تعتمد هذه البنوك على الربحية الناتجة عن عمليات التمويل المقدمة من خلال الصيغ الاسلامية التى تتعامل بها او المشاريع التى تدخل مساهمة فيها او مؤسسة لها وهذا هو الاختلاف الاساسى فى التعامل بين مؤسسات التمويل الاسلامية ومؤسسات التمويل التقليدية .من اهم الصيغ المستعملة هى .

1- المشاركة او الشركة .

هى إحدى وسائل توظيف الأموال، من أكثر الصيغ التمويلية مرونة وملاءمة وشمولاً، هى عقد بين اثنين او اكثر على أن يساهموا فى رأس مال مشروع ويكون الربح بينهم بالنسبة المتفق عليها أما الخسارة من دون تعدى او تقصير وتكون بنسبة حصة كل شريك فى رأس المال[1] عبارة عن عقد بين المشاركين فى كل من راس المال والعائد من استقلال راس المال ، من اقسام الشركة ما يسمى بشركة الاملاك حيث يملك اكثر من شخصين عيناً من غير عقد هى اما ان تكون اختيارية بالهبة او الوصية على سبيل المشاركة او جبرية كما فى الميراث ذلك لان الشركة تثبت للورثة دون اختيار منهم والقسم الاخر من الشركة ما يسمى بشركة العقود حيث يتفق اثنان او اكثر على الدخول

[1] نوال حسين عباس- 2003م- المؤسسات المالية- الخرطوم- مطبعة العملة- ص98.

فى عقد وعلى الاشتراك فى المال وما ينتج عنه من عائد[1] وقد قسم بعض المختصين الاسلاميين هذا النوع من الشركة على اربعة اقسام شركة الوجوه وشركة المفاوضة وشركة الابدان وشركة العنان .

أ- **شركة الوجوه:**

هذا النوع من الشركة او الشراكة يحدث عندما يجتمع اثنان او اكثر دون ان يكون لديهم راسمال محدد ويكون الاعتماد فى تعاملهم على جاههم واتصالاتهم وثقة الناس فيهم وتكون الشراكة بينهم فى الربح العائد من المعاملات التى ينفذونها اعتماد على هذا الجاه وعلى هذه الثقة وهذا النوع من الشركة بتلك الكيفية يكون شركة على الذمم من غير راسمال محدد . قد اختلفت بعض المذاهب الاسلامية فى جوازها حيث اقرها الحنفية والحنابلة بينما ابطلها المالكية والشافعية واعتمد فى ذلك على ان اساس الشركة تتعلق بالمال والعمل وهما غير موجودان هنا او ربما وجد احدهما دون الاخر .

ب **- شركة الابدان :**

اطلق ادب الاقتصاد الاسلامى كثيراً من الاسماء على هذه الشركة مثل شركة الاعمال او شركة الصنائع وهى عبارة عن اتفاق بين اثنين ان يتقبلا عملا تكون اجرته بينهما حسب الاتفاق وهذا النمط سائد بين اصحاب الحرف اليدوية المختلفة.قد اجاز هذه الصيغة معظم المذاهب الاسلامية فيما عدا الشافعية .

ج- **شركة المفاوضة :**

عندما يتفق اثنان او اكثر على الاشتراك فى عمل ما مع المساواة فى التصرف بحيث يكون كل واحد من الشركاء كفيلاً عن الاخر او الاخرين فيما يجب عليه من شراء او بيع يتعلق بهذه الشركة فانه فى هذه الحالة ينعقد ما يعرف بشركة المفاوضة وقد اختلف الشافعية فى جوازها لتعذز تحقيق المساواة فى مثل هذا النوع من الشراكات كأن يقوم البنك بترك جانب ادارة الشركة للشريك بحكم خبرته التى لاتتوفر للبنك مما يصعب البنك مناصفة ادارة العمل مع الشريك .

د **- شركة العنان :**

(1) محمد رشراش واخرون -1995 - مرجع سبق ذكره – ص 22.

عبارة عن عقد شراكة بين اثنين يشتركان فى راس المال على ان يتاجرا فيه او يستثمرانه لصالحهما ويقسم الربح بينهما ولايشترط فى هذه الحالة اية مساواة فى المال ولاالتصرف ولا الربح وبذلك يكون الفهم يجوز ان يكون احد الشريكين مسئولاً عن ادارة العمل دون الاخر ويكون راسمال احد الشريكين اكثر من الاخر ويجوز ايضاً ان يختلفا فى الربح مع تساوى المال او تساوى الربح مع اختلاف راس المال ولكن الخسارة تكون بنسبة راس المال ولا يجوز فيها اى نوع من المفاوضة بين الشريكين لاى سبب من الاسباب وهذا النوع من الشركات سائد بصورة عامة فى كثير من البنوك الاسلامية ذلك لان عنصر المشاركة لايستلزم القيام باعمال الشراكة وان كانت معظم البنوك تطلب ان يكون لها نوع من الرقابة والاشراف على حسن سير اعمال الشراكة وذلك فى غياب وجود ضمان منفصل مثل الرهن وخلافه وقد اجاز الفقهاء اخذ الضمان على اصل راس المال والارباح المتوقعة وهذا النوع من الشراكات يتميز بالمرونة حيث يمكن تطبيقه فى مختلف المجالات مثل التجارة بانواعها ، من تصدير ، استيراد تجارة محلية ، قد صارت صيغ العقود فى مثل هذه المشاركة نمطية بحيث يمكن التعامل بها بواسطة كل المصارف العاملة بالصيغ الاسلامية .

نماذج عقود المشاركات :

نورد فيما يلى بعض صيغ عقود المشاركات المستخدمة فى البنوك الاسلامية وهى نموذج عقد مشاركة لاستيراد بضاعة[1] .

شروط التمويل بالمشاركة :

1- يشترط فى كل شريك ان يكون اهلا للتوكيل والتوكل .

2- لا يشترط فى المتعاقدين ان يكونا مسلمين مع اشتراط المالكية على الرقابة لتصرفات الشريك غير المسلم .

3- لا يشترط تساوى راس المال بين الطرفين لكن يشترط فى راس مال :

- ان يكون من الاموال المتداولة .
- ان يكون معلوم القدر والجنس والصفة ومحددا تحديدا نافيا للجهالة عند التعاقد.
- ان لا يكون راس المال دينا فى ذمة احد الشركاء.

(1) النموذج ص277 .

4- يجب ان يقسم الربح بين الشركاء وفق ما شركاه والخسارة بحسب مساهمة الشركاء فى راس المال .

مزايا التمويل بالمشاركة [1]:

صيغة المشاركة من اهم عقود التمويل الاسلامى واكثرها تجسيدا لطبيعة المصرف الاسلامى وتحقيقا لاهدافه حيث تعبر بصدق عن مفهوم المصرف الشامل وهنالك اتجاه من البنك المركزى فى سياساته المصرفية للتحول التدريجى للتمويل بصيغة المشاركة وذلك للمزايا التى تتمتع بها هذه الصيغة والتى يمكن حصرها فى الاتى:

1- يعد تطبيق صيغة المشاركة تحريراً للفرد من نزعة السلبية التى يتسم بها المودع الذى يودع ماله انتظاراً للفائدة مما يدفعه لزيادة الانتاج ومن ثم يسهم فى التوظيف الاقتصادى حصول الافراد المودعين للاموال على الربح العادى الذى يتكافأ مع الدور الفعلى الذى قامت بفضله الجهود ورؤوس الاموال فى التنمية الاقتصادية وهذه ميزة كبيرة تحفز افراد المسلمين الغارمين من التعامل بالربا على زيادة ايداع اموالهم لتذهب الى القنوات الاستثمارية المختلفة محققين بذلك زيادة فى التوظيف وبالتالى زيادة فى الانتاج . كذلك يتميز التمويل بالمشاركة بارتفاع العائد الربحى عن غيره من ضروب التمويل لان الربح فى صيغة المشاركة خاضع لمتغيرات سوق السلعة بينما يكون ثابتا ومحدداً فى كل صيغ المعاوضات المالية، وعلى راسها المرابحة للامر بالشراء لان المبلغ الواجب السداد (الثمن المؤجل) يعتبر دين فى ذمة العميل ولا يجوز شرعاً الزيادة فى الدين نظير الاجل .

1- تعتبر مشاركة مؤسسة التمويل وهى تقوم بنشاطها التمويلى مدرسة لتجمع المدخرات الغنية والاساليب الفنية والانتاجية ذات الجدوى الاقتصادية كما يمكنها من خلال اعادة التجارب المختلفة فى شتى انواع الاستثمارات ان تكسب فعالية كبيرة فى دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الامر الذى يؤدى الى زيادة العائد والتقليل من التعرض للخسارة حتى فى اسوأ الظروف وهذا بدوره يؤدى ويشجع الى قيام المشروعات التى تتطلب عمالة كبيرة فى تنفيذها .

---

[1] ابو علامة محمد فضل الله – – يونيو – 1999 - مزايا التمويل بالمشاركة - ادارة السياسات والبحوث – بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية االسودان – الخرطوم - لعدد التاسع عشر – ص 79 .

3- تمتاز المشاركة بتقليل المخاطر وذلك بحسن تخصيص الموارد (راس المال) حيث يكون التركيز فيها على مدى مقدرة المشروع الاستثمارى على تحقيق ارباح معتبرة للشركاء الامر الذى يتطلب من المصارف عند تطبيق صيغة المشاركة مراعاة الاسس والموجهات والاسبقيات فى التمويل التى تؤكد ضرورة الاستثمار فى القطاعات والانشطة ذات الاولوية بعد دراسة ودقيقة .

4- بالمشاركة تتحقق وتبرز ايجابية الطرفين (المصرف وشريكه) كالمهارة والخبرة والمقدرة الادارية لكون كلاهما مساهم فى راس مال المشاركة الامر الذى يجعلها اكثر حرصاً على نجاحها وفق الاسس والضوابط المتفق عليها ونجد العلاقة بينهما ليست علاقة دائن ومدين بل هنالك حرص متبادل مستمر لتحقيق المصلحة المشتركة وفى نجاح المشاركة دعم للاقتصاد القومى .

5- يلعب التمويل بالمشاركة الدور الفعال فى النهوض بالاقتصاد المحلى والقومى عامة وهذا يرجع الى ان المؤسسات المالية عند عملها على اساس المشاركة لاتجعل من سعر الفائدة مقياسا لتحديد الكفاية الحدية لراس المال والتوجيه للاستثمارات وانما يكون مؤشرها الاساسى هو الكسب الحلال والربح العادل الى جانب الالتزام بالمعايير الاسلامية فى اختيار المشروعات .

6- المشاركة تضمن استخدام الموارد (راس المال) فى الغرض المحدد فالمصرف الاسلامى كمضارب باموال مساهمية ومودعية تحتم عليه هذه السمة ان يبذل الحيطة والعناية اللازمة ويتبع ارشد السبل لتوظيف وتشقيل الاموال والا اعتبر مقصرا اومهملا ومن ثم يضمن ما تسبب فيه من هلاك وتلف ولتفادى ذلك تحتم عليه المشاركة ان يخرج مستكشفا لمجالات الاستثمار والحاجات الضرورية للمجتمع وهى مجالات ذات اعتبار من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية وطالما التمويل بالمشاركة يهتم بمجالات الاستخدام فان ذلك قطعا يؤدى الى وجود سلع وخدمات حقيقية، اى يتحقق التوسع الاقتصادى المنشود وهذه ميزة تنموية للمصرف الاسلامى يتفوق بها على المصرف الربوى الذى يهتم اساسا برد الاموال ولا يهتم كثيراً باستخدام المال وطريقة استخدامه مما ينجم عنه اثار تضخمية .

7- المشاركة افضل صيغة تمويلية للمشروعات الزراعية خصوصا مشروعات التنمية الريفية حيث تسمح لذوى الخبرات والتجربة الزراعية او الصناعية وذوى المهارات الادارية بالانضمام والدخول فى مجال الانتاج بخبراتهم الفنية او المهنية او الادارية وبذلك تتمكن شرائح عديدة من فئات المجتمع من الدخول فى مجالات الاستثمار حيث يلتقى المال بالخبرة الفنية وفق عقد المشاركة فضلا ان عقد المشاركة قد يجعل المزارع الغنى فى ان يشارك المصرف لكونه يمتلك الالات الزراعية كالجرارات وخلافهما او يتكفل بدفع اجر تشغيلها مما ينجم عنه الاستفادة من استغلال اراضى زراعية شاسعة بتكلفة مناسبة مع وجود الامل فى تحقيق انتاج وفير وامل طرفى المشاركة الزراعية فى العائد المعتبر والمقدر يدفعهما الى الاستفادة من خبرات ومؤهلات الزراعيين والفنيين ومن ثم تتاح فرص عمل لهولاء يترتب على ذلك اعداد جيل متخصص من مديرى المزارع والمصانع يقدم ارشاداً زراعياً او صناعياً عن طريق التجربة العملية حيث يمكن التعاقد معه بوصفه مديراً للمشاركة او مشاركا او طرفا ثالثا فى المشاركة بين المصرف والشريك وبذلك يصبح صاحب مصلحة حقيقية فى المشاركة .

8- صيغة المشاركة تحقق عدالة توزيع الثروة والعائد مما يساهم فى عدم تراكم الثروة تراكما مخلا حيث يمكن عبر التمويل بالمشاركة الوصول الى قطاع عريض من صغار المنتجين والمهنيين ، الاسر المنتجة وذلك لتخطى صيغة المشاركة لكثير من الصعوبات ومن ابرزها اشتراط تقديم ضمان بنكى اوعقارى للحصول على تمويل مصرفى حيث يمكن اعتماد موجودات المشاركة والتأمين عليها ضمانا للعملية الاستثمارية ، بالتالى تتمكن المصارف بواسطة المشاركة من جذب هذا القطاع العريض والمؤثر فى زيادة الدخل القومى وذلك بتوفير المال لكل شخص له خبرة او جهد او تاهيل فنى ينقصه المال كاصحاب الحرف والصناعات الصغيرة .

2- المرابحة :

بيع المرابحة هو احد اشكال التوظيف المصرفى الاسلامى، هو بيع بسعر الشراء مع زيادة ربح معلوم[1]. هى عقد من عقود البيع الذى تباع فيه السلعة براسمالها مع زيادة ربح معلوم ولقد عرفها الفقهاء بيع بمثل الثمن الاول مع زيادة ربح معلوم وقد

[1] عصام محمد الليثى- - مارس 2007م - صيغة المشاركة استخدماتها وادواتها- فى سمنار صيغة المشاركة- مصرف المزارع التجارى- ص 5.

يكون الربح فى المرابحة نسبة من راس المال او مبلغاً مقطوعاً ويشترط فى المرابحة ان يكون كل من راس المال والربح معلوماً ويعد بيع المرابحة بيع امانة لان المشترى قد ائتمن البائع فى اخباره عن الثمن الاول ولقد استخدمت المرابحة فى ترتيب الاعمال المصرفية المعاصرة واعتبرت احد البدائل الاسلامية فى ان تحل هذه النسبة من السلطات النقدية لكل بلد حيث يكون نسبة من راس المال معلومة واصبح تحديد هذه النسبة من السلطات النقدية لكل بلد حيث يكون لكل منشط نسبة مرابحة مختلفة عن المنشط الاخر وقد اجازت المصارف الاسلامية ان يكون بيع المرابحة حاضراً بحيث يتم دفع القيمة عند استلام السلعة كما اجازت ان يكون الدفع مؤجلاً او على دفعات شهدت المصارف الاسلامية نوعاً من المرابحة عرفت بانها للأمر بالشراء وهذه العملية تأخذ مرحلتين المرحلة الاولى الخاصة بالطلب الذى يتضمن وعد العميل بشراء السلعة اذا وفرها المصرف والمرحلة الثانية مرحلة التعاقد مع العميل على بيع السلعة له بسعر محدد بعد ان يكون البنك او المصرف قد تملكها فعلاً ويجوز للبنك فى هذه الحالة ان يضع ربحاً على هذه السلعة التى يقوم ببيعها للطرف الثالث ويحدد هذا الربح فى ضؤ التكاليف ومقدار تكلفة الخدمة التى يقدمها البنك ومستوى الاسعار السائدة وفى بنك فيصل الاسلامى نجد ان هذه المعاملة ملزمة للبنك ملكاً له غير ملزمة للأمر بالشراء فهو يختار عندما يعرض عليه البنك السلعة فان شاء اشتراها وان شاء تركها اما البنك فهو ملزم وما عليه العمل فى بنك فيصل الاسلامى اولى عندى وابعد الشبهة لان اعتبار الوعد ملزماً للطرفين . العميل بالشراء والبنك بالبيع . يجعل هذه المعاملة فى حقيقتها عقد بيع مرابحة قبل ملك البنك للسلعة ولا يغير هذه الحقيقة كون البنك والعميل ينشأن عقد بيع من جديد بعد وصول السلعة ما دام كل واحد منهما ملزماً بانشائه على الصورة التى تم بها العد. تستخدم المرابحة فى مجال التمويل فى عدة نواحى مثل استيراد وشراء المدخلات مثل تمويل الاليات ، فى كثير من الاحيان يسير التمويل بالمرابحة جنباً على جنب مع التمويل وفق السلم فالمرابحة فى مجال التمويل الانتاجى تمويل عينات من اليات ومدخلات زراعية وانتاجية مختلفة وياتى السلم ليقوم بالدور الاخر من التمويل فى شراء المنتجات . تمنح السلطات المصرفية نسبة للمرابحة متدنية

للعديد من المواد والمدخلات التى ينتجها المزارع او المنتج تختلف عن نسبة المرابحة[1] فى انواع التجارة المختلفة.

وهناك شروط تتمثل فى بيع المرابحة اهمها ما يلى :

1- ان يكون ثمن السلعة وقيمة ربح البائع معلومة للطرفين البائع والمشترى.

2- ضرورة تملك المصرف للسلعة وحيازتها قبل بيعها للعميل الأمر بالشراء.

3- تقع على المصرف مسئولية هلاك السلعة قبل تسليمها .

4-يجوز للعميل رد السلعة اذا تبين ان بها عيباً خفياً .

نمازج من عقود المرابحات:

نورد فيما يلى بعض صيغ عقود المرابحات فى البنوك الاسلامية وهى:

1- نموزج عقد بيع بالمرابحة (عملية استيرادية)[2]

- نموزج عقد بيع بالمرابحة (عملية تجارة محلية) [3].

3-نموزج عقد بيع مرابحة للأمر بالشراء[4] .

3 - المضاربة :

هى من اكثر الصيغ التمويلية الإسلامية عراقة وتعتبر صيغة توفيقية بين من يمتلك المال ولا يمتلك الخبرة التجارية وبين من يمتلك الخبرة التجارية ولا يمتلك المال[5].

المضاربة لغة هى مفاعلة من الضرب فى الارض وشرعاً عقد شراكة بمال من احد الشريكين وعمل من الادخار وللمضاربة خمسة اركان هى :عاقدان و مال عمل وربح صيغة . فالمضاربة يكون فيها المال من جانب ويسمى رب المال والعمل من جانب اخر ويسمى المضارب على انه يتاجر المضارب فى المال ويكون الربح بينهما حسبما يتفقان عليه . هى من أكثر الصيغ التمويلية الإسلامية عراقة هى احد الصيغ التى يكاد ينفرد فى طرحها النظام الاسلامى ويحتاج تطبيقها الى مقدار كبير من الثقة بين المضارب ورب المال (صاحب راس المال) ويمكن وضعها بانه عقد بين طرفين يدفع

---

[1] صديق طلحة محمد – 2001 - بيع السلم التمويل والاستثمار والانماء الزراعى – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة– ص 16 .

[2] االنموذج ص275.

[3] النموذج ص 270 .

[4] النموذج ص272.

[5] سراج الدين عثمان مصطفى- يوليو2006م - الصيغ التمويلية ومخاطرها الشرعية والمصرفية- مجلة المصارف- العدد9 - ص64.

احدهما مالاً للطرف الثانى ليتاجر فيه او يستثمره على ان يكون توزيع المرابحة بين الطرفين حسب الاتفاق الذى يتوصلان اليه ولكن الخسارة تحتسب على رب المال فقط اى انه فى حالة الخسارة فان صاحب المال يخسر كل ماله او جزء منه وصاحب العمل او الجهد يخسر جهده وربما كانت الصيغة مجدية فى حالة ما اذا كان هناك من يملكون مالاً ولكن لا يملكون القدرة على استثماره مع وجود اخرين يملكون القدرة على استغلال واستثمار هذا المال ، بدمج هذين العاملين تتحقق المنفعة المطلوبة وفيما ورد فى اداب الاقتصاد الاسلامى فان المضاربة يطلق عليها لفظ الافتراض ويمكن اعتبارها نوعاً من المشاركة بحيث يشترك الطرفان احدهما بالمال والاخر بالعمل والجهد ولكن تختلف المضاربة عن المشاركة فى ان الخسارة يتحملها طرف واحد وهو رب المال وقد عرفت هذه الصيغة من التعامل فى الجاهلية ثم اقرها الاسلام وقد اورد الفقهاء مثالاً للمضاربة من مضاربة الرسول (ص) فى مال السيدة خديجة رضى الله عنها ولابد لنا من ذكر ملاحظة هامة وهى ان رب المال لايتحمل الخسارة الناتجة عن التعدى والتقصير من المضارب ويجدر ان نذكر انه على الرغم من شهرة صيغة المضاربة فى ادب الاقتصاد الاسلامى الا ان تعامل المصارف الاسلامية بها محدود جداً ومن المصارف التى تتعامل فيها فانها تكون هى صاحبة الجهد (الطرف الثانى) بينهما يكون رب المال هو الطرف الاخر واذا ما اضطرت للتعامل بصيغة المضاربة فانها لا تدخل فيها الا بحذر شديد وتحت رقابة صارمة دقيقة ووفق ضمانات شديدة وتنقسم المضاربة الى قسمين :

*** المضاربة المطلقة :**

وفى هذه الحالة فان صاحب المال (رب المال) لا يقوم بفرض اى قيود على المضارب (صاحب العمل) وهذه القيود قد تتمثل فى زمن المضاربة ونوع السلعة التى يتم التعامل فيها وتبسيط شديد فان المضاربة المطلقة تعنى ان يعطى شخص مالا لشخص اخر ثم ينتظر الربح والخسارة.

*** المضاربة المقيدة:**

وهذه تعنى ان لصاحب المال ان يحدد شروطاً بعينها لتقييد المضاربة ومنها ان يشترط زمناً معيناً لتنفيذ عملية المضاربة ، اومكاناً معيناً او ان يشترط ان يكون التعامل فى نوع بعينيه من السلع ومن الجدير بالذكر ان عقد المضاربة سيكون امانة تحت يد

المضارب ولا يستطيع صاحب المال ان ياخذ ضماناً على الربحية ولا على ضياع المال ولقد اجاز بعض الفقهاء اخذ الضمان نظير التعدى والتقصير ، اذا ان ما يراه صاحب المال تعدياً وتقصيراً[1] . قد يراه الطرف الثانى من صميم عمل المضاربة والمال قد يهلك نتيجة لممارسة عمل المضاربة وليس لتعدى او تقصير.

5- المزارعة :

يمكن وصفها بانها تعنى المعاملة على الارض وبعض ما يخرج منها وتعنى اعطاء الارض لمن يزرعها على ان يكون له نصيب مما يخرج منها النصف او الثلث او الاكثر من ذلك او الادنى حسب ما يتفق عليه الطرفان التوجيهات الاسلامية فى هذا النوع من الصيغ تفترض انه ربما يكون هناك من العمال من هو ماهر فى الزراعة ولا يملك ارضاً وربما كان هنالك مالك للارض عاجز عن الزراعة وعليه فان هذه الصيغة تشكل الاطار او القانون الذى يمكن من خلاله التعامل بين الطرفين واذا ما اراد البنك الاسلامى ان يطبق هذه الصيغة فعليه اما ان يكون مالكاً للارض واما ان يكون مزارعاً وهو امر يمكن تنفيذه عن طريق شراء الارض واعطائها للمزارعين لفلاحتها او انشاء شركات او وحدات زراعية تقوم مقام المزارع فى فلاحة الارض .

نتيجة للظروف الاقتصادية التى لازمت المزارعين قد لا يستطيعون زراعة مشاريعهم الزراعية، مما يطرهم للبحث عن ممول طرف آخر ليقوم بعملية التمويل مقابل نصيب من العائد ويتم ذلك عن طريق المزارعة والتى تعنى دفع الارض من مالكها الى من يزرعها أو يعمل عليها، يقومان باقتسام الناتج بينهما حسب ما تم الإتفاق عليه فى الأول، هى عقد شركة بأن يقدم أحد الشريكين مالاً أو أحد عناصر وهى الأرض، بينما يقدم الشريك الأخر العمل فى الأرض. لها الصور التالية:-

- أن تكون الارض والبزور والمعدات من صاحب الأرض ،العمل يقدمه العامل أو المزارع.
- أن تكون الأرض من رب المال، العمل والبزور والمعدات يقدمها العامل[1].

---

[1] بهاء الدين احمد الباقر – ديسمبر - 1998 – المخاطر التى تواجه التمويل بالمشاركة والحلول - ادارة السياسات والبحوث – بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية– السودان – الخرطوم - العدد الثالث عشر – ص 11.

[1] حمود حسن صوان- 2001م- أساسيات العمل المصرفى الاسلامى- عمان- دار وائل للنشر- ص178.

- أن تكون المدخلات من طرف والأرض من طرف ثانى والعمل من طرف ثالث.
- أن تكون الأرض والعمل من طرف والمدخلات من طرف آخر.
- الاشتراك فى الأرض والعمل والمدخلات[2].

6- البيع بالتقسيط :

هذه احدى الصيغ الواضحة والتى هى اشبه بصيغة المرابحة الى حد كبير والاختلاف بينهما ان البنك يكون مالكاً لسلعة معينة ويقوم ببيعها بالاقساط لمن يرغب وقد اجاز جمهور الفقهاء الاسلاميين البيع بالتقسيط وان يكون سعر البيع اعلى من السعر الذى تم فيه الشراء ابتداء ولكن لا يجوز زيادة السعر فى حالة فشل المشترى فى دفع الاقساط المقررة فى مواعيدها المتفق عليها، غالباً ما ينظر البنك فى امكانية جدولة الالتزامات لمثل هذا النوع من العملاء وفى كثير من الاحيان تقوم البنوك الاسلامية بانشاء شركات لذلك الغرض اذا انه يصعب على البنك فى ظل القوانيين السائدة ان يمارس مثل هذه العمليات التجارية .

7- الخدمات المباشرة :

تقصد بها قيام المصرف بتقديم خدمات مباشرة مثل خدمات التامين والترحيل وتخليص البضائع والمقاولات والاستشارات الاقتصادية والدراسات وقد انتهجت بعض البنوك الاسلامية مبدأ انشاء شركات تابعة لها بصورة مباشرة او مشاركة فيها بصورة رئيسية للقيام بمثل هذه الخدمات . فى الغالب فان هذه الشركات هى شكل قانونى على الورق وفى حقيقة الامر ما هى الاجزء من المصرف او البنك بحيث يتعذر فى كثير من الاحيان الفصل بين موظفى البنك وموظفى الشركة او الفصل بين اختصاصات البنك واختصاصات الشركة ومن الجدير بالذكر ان كل ارباح هذه الشركات تذهب للبنك المنشىء لها وهنالك ضرورة اخرى تفرض على هذه البنوك القيام بانشاء شركات تابعة وذلك لوجود فوائض ودائع متاحة للاستغلال ومجمدة وتمثل فوائض اضافية اكبر من سقف الائتمان الممنوح للبنك وتحاول البنوك تخطى حاجز السقف الائتمانى باستغلال الفوائض النقدية المتاحة لها عن طريق هذه الشركات والتى لايحد من نشاطها سقوف البنوك المركزية .

---

[2] محمود عبد الكريم احمد ارشيد- 2001م- الشامل فى فى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية- عمان – دار النفاش للنشر والتوزيع- ص152.

8- القرض الحسن :

هو القرض الذى يرد الى المقرض عند نهاية المدة المتفق عليها دون ان تدفع عنه فوائد ودون ان يكون للمقرض الحق فى المشاركة فى الارباح او الخسائر التجارية التى استثمرت فيها قيمة القرض الحسن لتصريح كرب الافراد وتمويل الاعمال الصغيرة لا يتوقع من البنك الاسلامى التوسع فى هذا النوع من القروض وذلك ان اموال البنك هى فى معظمها اموال المودعين الذين يهدفون من استثمارها الحصول على عائد ملائم على انه وان كان لا يجوز للمقرض اشتراط شئ يجر نفعاً عليه فانه يجوز للمقترض ان يرد للمقرض اكثر مما اقترض منه وذلك عن رغبة شخصية وطيب خاطر على اساس انه نوع من حسن القضاء الذى يدعو اليه الاسلام وهذا ومن بين المصادر التى يمكن ان تمول منها القروض الحسنة زكاة الاموال المستحقة على اموال مساهمى البنك الاسلامى ومن يوكله من المودعين والمتعاملين معه . كذلك يمكن استخدام نسبة من الودائع الجارية كقروض حسنة للحكومة تستخدمها فى تمويل المشروعات ذات النفع الاجتماعى والتى لا يتولد عنها اى عائد والحكمة من ذلك ان الودائع الجارية تخص الجمهور ولا يدفع عنها البنك اى عائد ومن ثم ينبغى ان يعود جزء من منفعة تلك الاموال الى الجمهور من خلال استخدام جزء منها كقرض حسن يوجه على تمويل المشروعات العامة وبالطبع لا ينطوى اقراض الحكومة على قدر يذكر من المخاطر .

9- صيغة السلم :

بيع اجل بعاجل وهو بيع يتقدم فيه الثمن ويسمى راسمال وتتاخر فيها السلعة لاجل معين وتسمى المسلم فيه وهو عقد تمويل تنموى يستخدم فى مجال التمويل الزراعى والصناعى وكل الانشطة الانتاجية .

مشروعيته :

مشروع بالكتاب والسنة والاجماع وثبت على وقف القياس والمصلحة ويشترط فيه ما يشترط فى البيع وهنالك شروط خاصة به تتمثل فى:

1- ان يكون المسلم فيه (السلعة) مؤجلاً لاجل معلوم ولمدة لها واقع فى الثمن.

2- ان يكون المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلول الاجل .

3- قبض راسمال المسلم فى مجلس العقد ولذا لا يجوز جعل الدين راسمال السلم ولا يجوز الخيار فى هذا العقد وباشتراط القبض فى العقد يتحتم تحديد سعر المسلم فيه (السلعة) ويجوز ان يكون بسعر الوحدة والاصل فى السلم ان يكون المحاصيل الزراعية كالثمار لورود الاحاديث الصحيحة بذلك الا ان الفقهاء توسعوا فى ذلك فاجازوه فى كل مال يجوز بيعه ويضبط بالصفة ويثبت فى الذمة وتطبيق لذلك يكون السلم فى :

- الميكلات كيلا : هى ما يكال بالمكيال كالحبوب باتفاق الفقهاء .
- الموزونات وزنا : وهوما يباع بالوزن كالكيلو والرطل والاوقية باتفاق الفقهاء والمزروعات زرعا: وهى ما يقاس بالذراع والمتر واليادرة كالاقمشة .
- الموصوفات وصفا : وهى كما ثبت فى الذمة بالعد والوصف وتتفاوت احاده كالحيوانات .
- المعدودات عدا : وهو ما تتقارب احاده كالبيض واللوز والجوز .

ويذكر الفقهاء اصنافا اختلفوا فى جريان السلم عليها لاختلافهم فى امكانية ضبها بالصفة والاوصاف المتفق عليها ثلاثة . الجنس والنوع والصفة جيدا او ردى واى صفة يؤثر على الثمن وبناء على ذلك فان ذكر الماركة التجارية شروط لبيع اى سلعة فى زماننا هذا .

توثيق السلم [1] :

يوثق السلم بكتابة كعقد واخذ رهن او كفيل كضمان لراس مال السلم حيث لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ويجب على المسلم اليه تسليم المسلم فيه السلعة عند حلول الاجل فان عجز لانعدام السلعة بعامة الاسواق خير المشترى بين الانتظار لموسم قابل او لفسخ واخذ راس مال السلم (الثمن) يمكن تطبيق السلم فى المجال الزراعى والصناعى والتجارى بدلا من القروض وفى السودان يطبق الجانب الزراعى بطريقة موسعة منذ عام 1993م .

معوقات تطبيق صيغة السلم :

من اهم المعوقات التى تعترض تطبيق صيغة السلم ارتفاع معدلات التضخم مما يؤدى الى تذبذب فى الاسعار فبعد تحديد السعر عند التعاقد قد يرتفع او ينخفض عند

---

[1] النموذج ص 282 .

حلول الاجل لدرجة تضر باحد طرفى العقد وقد عالج السودانيون هذه المشكلة باستحداث قاعدة ازالة الغبن والغبن بفتح فسكون بمعنى الخداع واصطلاحا هو الشراء بزيادة عن القيمة او البيع بنقصان عنها بمالا لا يتغابن اي لا يتسامح به غالبا او هو عدم التمائل بين ثمن المبيع عند التعاقد وثمنه عند التحقق منه ولا يعلمه المغبون عند التعاقد .

صيغ التمويل المصرفي و العقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006 – 2010

تبنى بنك السودان المركزي النظام المصرفي الإسلامي القائم على الإلتزام بأحكام الشريعة في المعاملات المالية منذ العام 1984م[1]. وتبرز صيغ التمويل المصرفي المطبقة في المصارف السودانية و تطورها و الوزن النسبي لكل صيغة. كذلك التعثر لكل صيغة إضافة إلى العقبات التي تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق.

تتناول صيغ التمويل المصرفي محورين. يتناول المحول الأول تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية متناولاً تطور حجم التمويل من حيث الرصيد و التدفق و هوامش التمويل بالإضافة إلى تقييم التعثر المصرفي حسب الصيغ و القطاعات. يتناول المحول الثاني تقييم تطبيق السياسة التويلية والعقبات التي تواجهها.

[1] مجدى الامين نورين- – يونيو – 1999 - صيغ التمويل المصرفى والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006-2010 ادارة البحوث والتنمية – بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية السودان – الخرطوم - لعدد التاسع عشر – ص 79 .

المحور الأول: تجربة تطبيق صيغ التمويل المصرفي في المصارف السودانية:

جدول رقم(1-2)

تطور تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة من 2006 – 2010م:مليار جنيه

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	أخرى	المجموع
2006	5,559	2,122	547	133	2,054	10,415
النسبة للإجمالي	%53	%20	%5	%1	%20	%100
2007	7,315	1,631	498	82	3,061	12,587
النسبة للإجمالي	%58	%13	%4	%1	%24	%100
2008	6,900	1,769	876	291	4,845	14,681
النسبة للإجمالي	%47	%12	%6	%2	%33	%100
2009	8,186	1,641	956	350	4,526	15,659
النسبة للإجمالي	%52	%10	%6	%2	%29	%100
2010	11,474	1,981	1,480	258	6,914	22,107
النسبة للإجمالي	%52	%9	%7	%1	%31	%100

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بالنظر للجدول (1-2):

بلغ إجمالي التمويل المصرفي 10.4 مليار جنيه (2006) و ظل في إرتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2010م 22.1 مليار جنيه[1].

يلاحظ أن أكبر تمويل ممنوح كان من نصيب صيغة المرابحة طيلة فترة الدراسة.

أقل تمويل ممنوح كان عبر صيغة السلم طيلة فترة الدراسة.

سجلت نسبة تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة أعلى نسبة لإجمالي تدفق التمويل المصرفي حيث لم تقل عن 47% و لم تزد عن 58%. بينما نسبة تدفق التمويل المصرفي لصيغة السلم سجل أدنى مستوى تراوح بين 1% إلى 2%.

شكل(أ-1) تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ الفترة 2006-2010.

[1] عبد الباسط محمد المصطفى – المصدر السابق زكره- ص20.

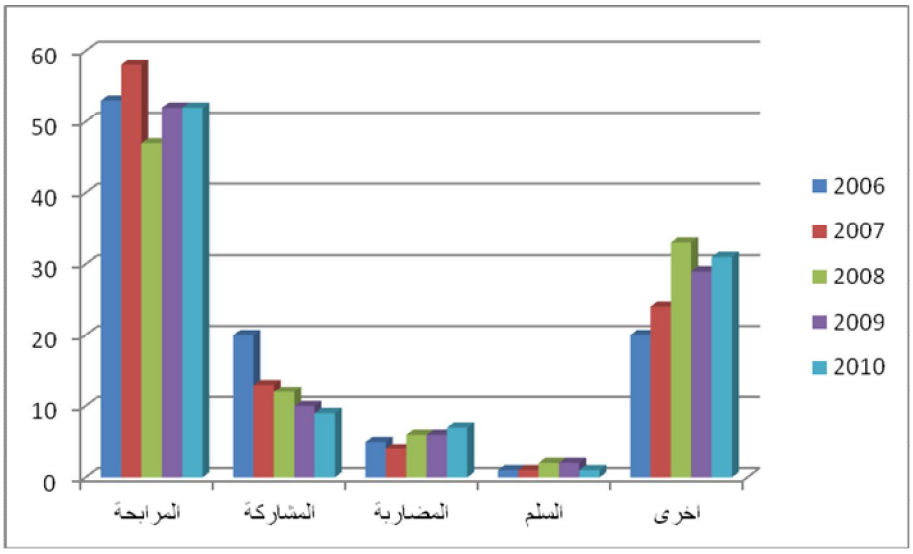

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (ب-1)تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ الفترة 2006-2010.

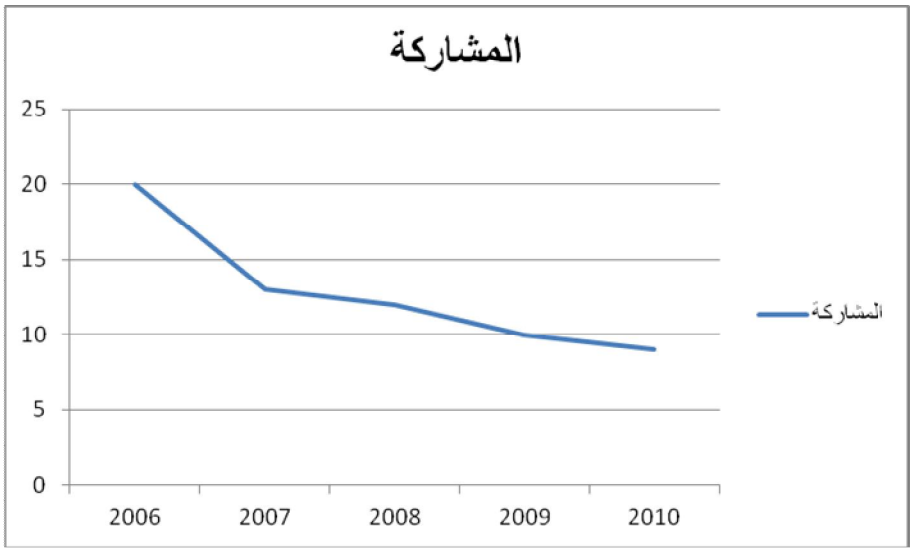

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل ت-1 تدفق التمويل المصرفى لصيغة المرابحة الفترة 2006-2010م.

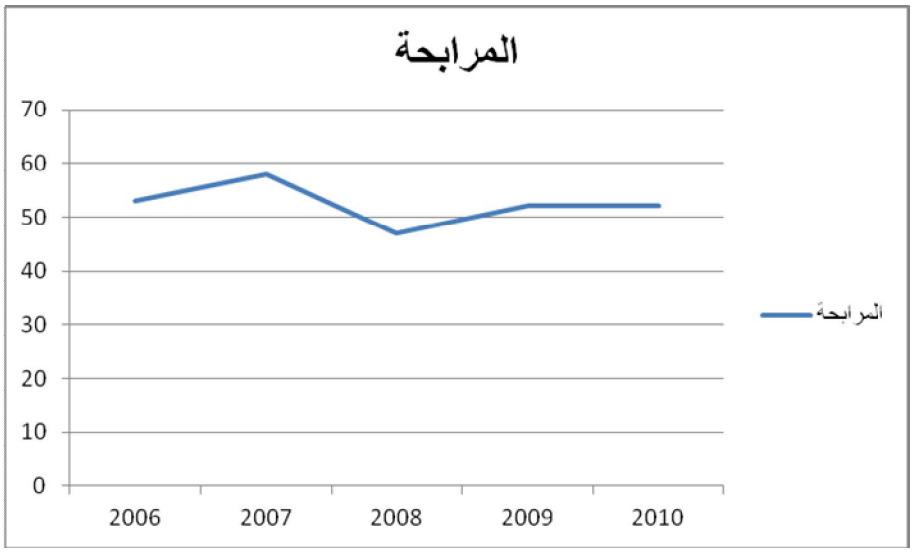

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل(ث-1) تدفق التمويل المصرفى لصيغة المضاربة الفترة 2006- 2010م.

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل ج-4 تدفق التمويل المصرفى لصيغة السلم الفترة 2006-2010م.

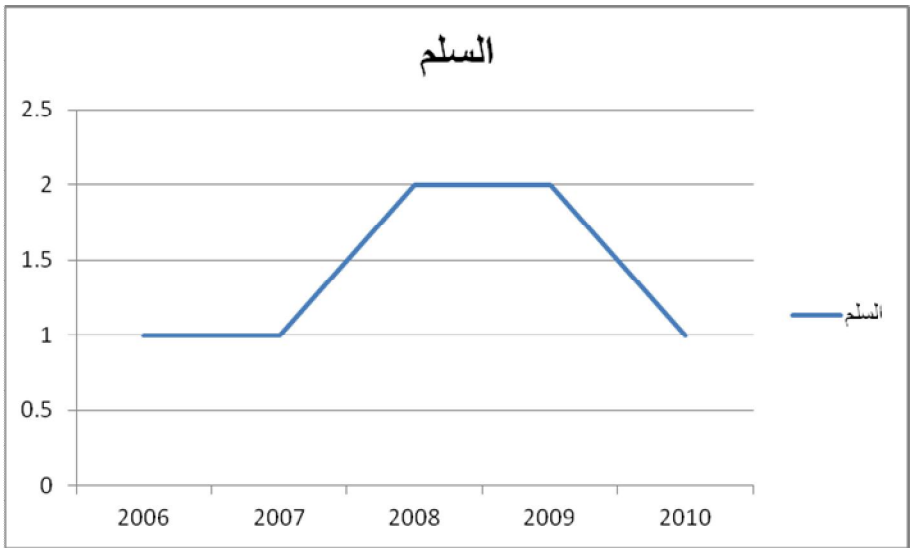

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل(ح-1) تدفق التمويل المصرفى لصيغة اخرى الفترة 2006-2010م.

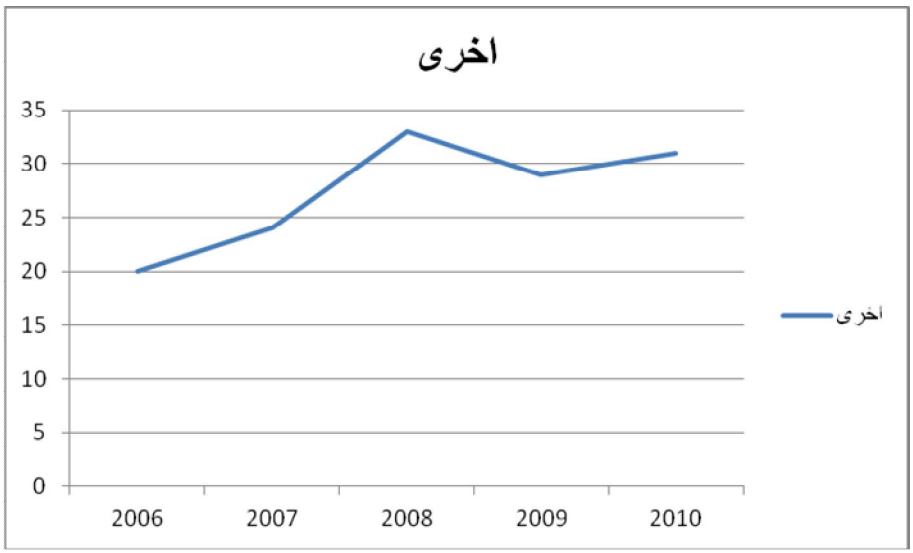

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بالنظر للشكل رقم (أ-1):

اكبر تدفق تمويل لصيغة المرابحة كان في العام 2010م بينما أقل مستوى كان في العام 2006م و يلاحظ أنه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المرابحة في العام 2008م إلا أن الإتجاه العام تصاعدي (أنظر شكل ب-1).

أكبر تدفق تمويل لصيغة المشاركة كان في العام 2006م بينما أقل مستوى كان في العام 2007م و يلاحظ أنه رغم تراجع تدفق التمويل المصرفي عبر صيغة المشاركة في العامين 2007م و 2009م إلا أن الإتجاه العام مستقر (أنظر شكل ت-1).

أكبر تدفق تمويل لصيغة المضاربة كان في العام 2010م بينما أقل مستوى كان في العام 2007م و يلاحظ أن الإتجاه العام تصاعدي (أنظر شكل ث-4).

أكبر تدفق تمويل لصيغة السلم كان في العام 2009م بينما أقل مستوى كان في العام 2007 ويلاحظ أن الإتجاه العام تصاعدي (أنظر شكل ج-1).

أكبر تدفق تمويل للصيغ الأخرى كان في العام 2010م بينما أقل مستوى كان في العام 2006م و يلاحظ أنه رغم التراجع في العام 2009م الإتجاه العام تصاعدي (أنظر شكل ح- 1).

جدول رقم (1-3)

تطور تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ خلال الفترة من 2011 – 2012. مليار جنيه

العام	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	اخرى	المجموع
2011	3,761	378,4	441,1	45,5	1,137	5,764
النسبة للاجمالى	%65	%6	%7	%0,8	%19	%100
2012	1,711	388,6	216,9	117,4	1,115	3,550
النسبة للاجمالى	%48	%10	%6	%3	%31	%100

المصدر: التقارير لبنك السودان اللمركزى.

بالنظر للجدول اعلاه :

سجلت نسبة تدفق التمويل المصرفى عبر صيغة المرابحة اعلى نسبة لاجمالى تدفق التمويل المصرفى حيث لم تقل عن 48% ولم تزد عن 65%. بينما نسبة تدفق التمويل المصرفى لصيغة السلم سجل أدنى مستوى تراوح بين 0,8% الى 3%.

جدول (1-4)

تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2006 –2010 مليار جنيه

العام	الزراعي	الصناعي	الصادر	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2006	995	938	356	2,328	2,023	4,498	11,138
2007	1,052	1,393	282	2,743	2,312	5,216	12,998
2008	1,368	1,683	278	2,909	2,430	6,294	14,962
2009	1,957	1,711	439	3,120	2,885	8,052	18,164
2010	2,638	2,183	535	2,407	3,025	10,397	21,185

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

بلغ إجمالي رصيد التمويل المصرفي 11,1 مليار (2006) وظل في إرتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2012م 21,1 مليار جنيه.

يلاحظ أن أكبر رصيد تمويل ممنوح كان من نصيب قطاع أخرى طيلة فترة الدراسة. بينما أقل تمويل كان من نصيب قطاع الصادر (انظر شكل خ-1)

شكل(خ- 1)

تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2006 –2010

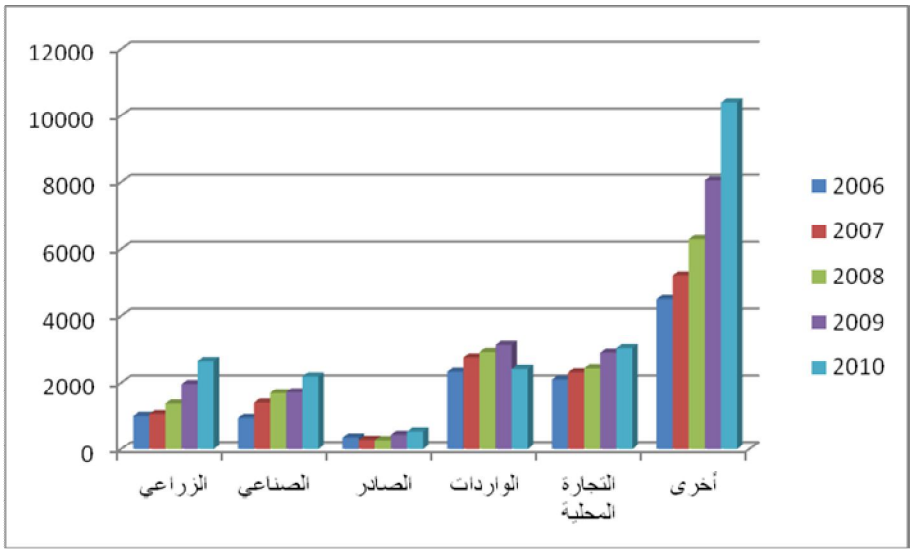

أخرى تمثل النقل و التخزين، التعدين، التشييد.المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ كبر حجم بند أخرى مقارنة ببقية القطاعات لأنه يحوي عدد من القطاعات مثل النقل و التخزين، التعدين، التشييد، أخرى[1] .

قطاع التجارة يمثل قطاع التجارة المحلية و القطاع الصادرات و قطاع الواردات.

قطاع الإنتاج يمثل قطاع الزراعة و قطاع الصناعة.

جدول (1-5)

تطور رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2011-2012

العام	الزراعي	الصناعي	الصادر	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2011	9,923	4,149	2,484	855,2	2,245	2,501	22,159
2012	14,285	4,534	2,710	786,0	4,172	3,556	30,04

المصدر: بنك السودان المركزى.

بلغ إجمالى رصيد التمويل المصرفى 22,1 مليار جنيه فى عام 2011م وظل فى إرتفاع مستمر ليبلغ بنهاية العام 2012 30,0 مليار جنيه.

(1) مجدى الامين نورين- صيغ التمويل المصرفى والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006-2010 - المصدر السبق زكره - ص23 .

يلاحظ أن اكبر رصيد تمويل ممنوح كان من نصيب قطاع اخرى طيلة فترة الدراسة. بينما أقل تمويل كان من نصيب قطاع الصادر كما موضح فى الجدول اعلاه.بينما أقل تمويل كان من نصيب قطاع الصادر كما موضح فى الجدول اعلاه.

المحور الثاني: تقييم تطبيق السياسة التمويلية:

1/ تقييم مؤشرات السياسة النقدية و التمويلية خلال الفترة 2005م – 2007م.

نجد أن أبرز المؤشرات تتمثل في الارقام القياسية ومعدلات التضخم و نجد أدائها على النحو التالي[1] :

جدول (1-6)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005-2007م

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005 ديسمبر	34,078,3	34,909,4	35,041,4
معدل التضخم	7,0	8,5	9,9
2006 ديسمبر	39,629,8	40,392,1	39,968,1
معدل التضخم	16,3	15,7	15,1
2007 ديسمبر	42,854,7	43,948,4	43,258,6
معدل التضخم	8,1	8,8	8,2

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء بنك السودان للاعوام 2005-2007.

[1] تقارير الجهاز المركزى للاحصاء – بنك السودان المركزى 2012م

نجد من الجدول اعلاه ان نسبة التضخم فى عام 2005 كانت قليلة مقارنة بعامي2006 و2007 نجدان النسبة فى عام 2005 كانت7,0 اما فى عام 2006 زادت نسبة التضخم الى 16,3 ثم رجعت للانخفاض فى عام 2007 بنسبة 8,1.

جدول (1-7)

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008-2012م

المناطق الحضرية	المناطق الريفية	كل السودان	الفترة
113,8	120,5	116,9	2008 ديسمبر
11,5	18,8	14,9	معدل التضخم
129,7	135,9	132,7	2009 ديسمبر
14,0	12,8	13,4	معدل التضخم
149,3	157,0	153,0	2010 ديسمبر
15,1	15,5	15,4	معدل التضخم
173,8	190,4	181,9	2011 ديسمبر
16,4	21,3	18,9	معدل التضخم
244,5	272,9	258,6	2012 نوفمبر
43,0	49,5	46,5	معدل التضخم

المصدر : الجهاز المركزى للاحصاء بنك السودان- 2012م.

الفصل الثانى

اثر برامج التكييف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان

2-1 سعر الصرف الزراعى.

2-2 الاستثمار الاجنبى الزراعى.

2-3 الصادرات الزراعية.

2-4 التمويل فى فترة برامج التكيف الهيكلى.

2-5 حجم التمويل خلال فترة البحث 1992-.2012

2-6 حجم التغير فى هيكل الزراعة.

2-7 دور البنك الزراعى فى التمويل.

الفصل الثانى

أثر برامج التكيف الهيكلي على التمويل الزراعى فى السودان

2-1 أثر سعر الصرف على التمويل الزراعى :

الهدف من تعويم سعر الصرف للعملة المحلية هو توحيد السعر الرسمى فى المصارف وبنك السودان مع الاسعار فى السوق الموازى ومن ثم تحقيق استقرار فى الاقتصاد وتحفيز الزراع والمنتجين بتمكنهم من الحصول على القيمة الحقيقية للصادرات ومن ثم لكل الانتاج[1]. نجد ان اقطار نامية كثيرة قد طبقت نظام تعويم سعر الصرف للعملة المحلية كمصر وباكستان وغيرهما ولكن الاختلاف الاكبر بين السودان وهذه الدول ان القطاع الزراعى فى هذه الدول يعتمد على مدخلات محلية لا تتاثر كثيرا وبشكل مباشر بما يحدث فى سعر الصرف من تغير اذا انها تنتج الجرارات الاليات الاسمدة والمبيدات المحروقات وكل المدخلات تقريبا وعلى النقيض من ذلك اعتماد القطاع الزراعى المطلق فى السودان على الواردات باستثناء القطاع التقليدى طبعا ومن هنا فان تغيير سعر الصرف كان ينبغى ان يتدرج مع ظروف القطاع الزراعى ومع الظروف المحيطة به كذلك لا بد من الاشارة الى ان توقيت التعويم كان له دور حاسم فى ما اصاب القطاع الزراعى من تداعيات سالبة اعاقت نموه بمعدلات معقولة.

اثر سياسات التركيز والاستقرار الاقتصادى على القطاع الزراعى:

استهدفت هذه الحزمة من السياسات من خلال رفع الدعم عن الخدمات وتوسيع المظلة الضريبية وتحديد السقوفات الائتمانية ، رفع هامش المرابحة والتخلص من معدلات السيولة هى السبب الاساسى لارتفاع معدلات التضخم فائض العمالة استهدفت تحجيم السيولة فى الاقتصاد باعتبارها وسيلة لتخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار فى الاقتصاد وكان الافتراض ان زيادة اشتملت موجهات السياسة النقدية خلال سنوات

(1) سليمان سيد احمد السيد- 1999- الزراعة وتحديات العولمة- مركز الدراسات الاستراتيجية- طبعة ثانية- مطبعة الادارة العامة للارشاد الزراعى- وزارة الزراعة والغابات- السودان- الخرطوم.ص119.

الاصلاح الاقتصادى توجيها بتخصيص 50% من سقف التمويل للقطاع الزراعى وبالفعل قد حدث تطور مشهود فى هذا الاتجاه اذا ارتفعت نسبة التمويل للقطاع الزراعى

جدول (2-1)

حجم ونسب التمويل والتسهيلات المقدمة من المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية خلال السنوات 1990-1996م بمليون جنيه

القطاع	90	%	91	%	92	%	93	%	94	%	95	%	96	%
الزراعة	840	4,7	3728	27,0	11252	34	18651	35	29462	29.2	35788	25,0	17,71	20
الصناعة	1760	9,9	2772	20,0	4551	14	8270	16	18402	18.3	26760	18,0	9,47	18,4
الصادر	12162	96,0	2565	18,0	5704	17	11390	22	22357	22.2	39466	27,4	10.53	20.5
الوارد	219	1,2	278	1,9	368	1.1	432	0,8	1048	1,0	12273	8,4	1,85	3,6
تجارة محلية	779	4,4	1931	14,0	3832	12	3181	6,0	5668	5,6	4186	2,9	2,87	5,6
اخرى	1906	11,0	2752	20,0	7401	22	10652	20,0	23794	23,6	27258	19,0	13,45	26.2
الجملة	17667	100	14027	100	33108	100	52576	100	100731	100	145147	100	51.3	100

المصدر : بنك السودان - ادارة الاحصاء – حجم ونسب التمويل للاعوام 1990/ 1996 .

من نحو 27% من جملة التمويل فى عام 1992/1991م الى 34% ثم 35% خلال عام 1994/1993م على التوالى ولكن النسب انخفضت بعد ذلك 25%فى عام 1995 و20% فى عام 1996 م كما فى الجدول (2-1) ويعود انخفاض النسب وعدم بلوغها السقف المحدد الى ان كثيرا من المصارف التجارية كانت تترصد الاسباب لتقليص التمويل الموجه للقطاع الزراعى بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة من جهة ولان صندوق الضمان الذى وعدت الحكومة بانشائه لضمان القروض لم ير النور من جهة اخرى

ولكن القضية ليست فقط قضية النسب وانما هى قضية حجم التمويل المطلوب وبالرغم من ان حجم التمويل الزراعى قد تضاعف اكثر من خمس مرات من 11,3 مليار فى عام 1992م الى 56 مليار جنيه عام 1996م الا ان نسبة التمويل المتاح للفدان قد تضاعفت اربع مرات فقط من 621 جنيه للفدان فى عام 1992م الى 3075 جنيه للفدان عام 1996م.

جدول (2-2)

تطوير تمويل البنك الزراعى السودانى خلال سنوات الاصلاح الاقتصادى

السنة	نسبة المساحة الممولة بالمقارنة لعام 92 (100%)	المساحة الممولة مليون فدان	تطوير التمويل بالمقارنة مع سنة الاساس	حجم التمويل مليون جنيه
1992	100	7.6	100	5.925
1993	47.4	3.6	120	7.10
1994	52.6	4.0	140	8.268
1995	43.4	3.3	173	10.248
1996	39.5	3.0	420	24.830
1997	24.2	2.6	862	51.100
1998	16.0	2.0	540	32.000

المصدر :البنك الزراعى السودانى .1998 .

تشير تجربة البنك الزراعى السودانى انه بالرغم من ان حجم التمويل الزراعى الذى قدم من قبل خلال فترة الاصلاح الاقتصادى قد تضاعفت اربع مرات من 5,9 مليار جنيه فى عام 1992م الى 24,8 مليار جنيه فى عام 1996م ، الا ان المساحة التى تستفيد من هذا التمويل قد تقلصت من 7,6 مليون فدان فى عام 1992م الى نحو2,6 مليون فدان فى عام 1997م كما يشير الجدول (2-2) مول البنك فى عام 1997م 34% فقط من المساحة التى ساهم فى تمويلها فى عام 1992م رغم مضاعفة حجم التمويل الذى قدم والذى بلغ 762% من تمويل سنة الاساس 1992 ومن هنا

يتضح ان شح التمويل المصرفى محدد اساسى فى تقليص المساحات وفى اضعاف الانتاجية.

محور الانتقال التدريجى بالتخصيص فى المؤسسات الزراعية القومية :

تستهدف السياسة المعلنة وبرنامج التخصيص المجاز فى عام 1998م تجريد المشاريع الزراعية الكبرى وهى الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة والسوكى من المحالج والادارات الهندسية للعمليات الزراعية وللرى وتحويل هذه الوحدات لشركات عامة ومن شان تخصيص تلك الوحدات رفع كفاءة التشقيل ، الحصول على اقل تقدير للمعدل العام للارباح خصما على العائد الكلى لمنتجات المشروع بدلا من تحويل هذا الجانب من القيمة المضافة او العائد للزراع لتحسين وضعهم الاقتصادى وحياتهم المعيشية . تشير احصاءات بنك السودان الى ان 83% من عرض النقود يوجد لدى القطاع الخاص خارج القنوات المصرفية مما يعكس التباين الكبير بين الذين يملكون والمقتدرين من جهة وغير المقتدرين من المواطنين من جهة اخرى, هكذا تؤكد السياسات الاقتصادية التى انطلقت فى فبراير 1992م واعتمدت بشكل اخر فى الاستراتيجية القومية الشاملة قد عملت على اضعاف القطاع الانتاجى وتكريس النظام الراسمالى مما يتطلب توفى العدالة والمساواة باتخاذ ترتيبات فعلية لاعادة توزيع الثروة للمواطنين غير المقتدرين .

جدول(2-3)

سعر الصرف للاعوام (1992 -2012)

بملاييين الجنيهات

السنة	سعر الصرف
1992	11.25
1993	1.87
1994	2.95
1995	3.58
1996	9.00
1997	12.52
1998	157.63
1999	148.36
2000	178.07
2001	196.05
2002	236.78
2003	273.22
2004	286.41
2005	394.13
2006	994.99
2007	1051.99
2008	1367.50
2009	1956.93
2010	2638.20
2011	2673.86
2012	3745.36

المصدر:تقارير بنك السودان المركزى للعام 2012.

نلاحظ من الجدول (2-3) سعر الصرف الزراعى للعام 1992 كان 11.25 مقارنة مع عام 1993 انخفض الى 1.87 واصبح فى تزايد مستمر الى ان وصل فى عام 2000م 178.07 مقارنة مع عامى 2011 بلغ 2673.86 و2012 بلغ نحو3745.36 بنسبة زيادة بلغت 1070.5 بملايين الجنيهات.

2-2 الاستثمار الاجنبى الزراعى:

اهتم الاقتصاديون بالاستثمار وأفردوا له التعريفات وقد عُوف الاستثمار فى موسوعه المصطلحات الاقتصادية بانه (الانفاق على الاصول الراسمالية خلال فترة زمنيه معينه) إلا ان الاستثمار له معنى واحد فى الاقتصاد وتحديدا فى دراسة الدخل القومى حيث يقصد به الحصول على اموال جديدة وورد ايضاً بمعنى الانفاق على الاصول المعمرة التى تعمل إما لزيادة الانتاج او خلق منافع للمستهلك، كما يحسب الانفاق الجارى على الاصول مثل التسهيلات الخاصة بالمصانع الجديدة والالات ومعدات النقل والاضافة الى المخزون استثماراً لانها تزيد من المقدرة على انتاج السلع والخدمات فى المستقبل.

ولما للاستثمار من أهمية فقد أفردت له التعريفات و التصنيفات من حيث المصادر التى يتولد منها فهنالك : الاستثمار الاجنبى – الاستثمارالوطنى، الاستثمار الاجنبى غير المباشر والاستثمار الاجنبى المباشرالذى نحن بصدد حصره وتحليله.

عرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD 2001) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه (الإستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في إقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية ، ويقوم بالإستثمار الأجنبي الأفراد ومنشآت الاعمال) . كما يُعرف الاستثمار الأجنبي بأنه تلك المشروعات التي يمتلكها و يديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع او اشتراكه في رأس المال بنصيب يبرر له حق الادارة . شكلت احصاءات الاستثمار الاجنبي المباشرفى السودان هاجساً كبيراً لكل القائمين على أمر الاستثمار بالبلاد، إذ تضاربت التصريحات الرسمية و غير الرسمية فى هذا الشأن وذلك لعدم توفر المعلومة الدقيقة والصحيحة عنها، هذا فضلاً عن تعدد القنوات و المنافذ التى تلج منها الاستثمارات الاجنبية الى البلاد[1].

أصبح الاستثمارالاجنبى المباشر فى عصرنا الحالى من أهم الموارد لتمويل التنمية فى الدول النامية وذلك لندرة وصعوبة الحصول على التمويل من المصادرالاخرى. هذا

[1] تقارير الجهاز القومى للاستثمار عام 2012م.

الواقع يحتم على الدول النامية تهيئة بيئاتها الاستثمارية لتصبح أكثرجاذبية للاستثمارات، وتوظيف هذه الاستثمارات لتحقيق برامج و خطط التنمية.

ربطاً للجهد الذى بذل فى مجال جذب الاستثمار الاجنبى المباشر منذ انتهاج سياسات التحرير الاقتصادى والحزم التشجيعية المختلفة فى مجال تشجيع الاستثماروماتم تنفيذه من مشروعات داعمة لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار خلال الأربع سنوات من الخطة الخمسية الاولى (2007م—2011م) قامت الوزارة بتنفيذ مشروع حصر وتحليل الاستثمار الاجنبى المباشرفى السودان ياعتباره أحد مشروعات الخطة الخمسية التى خصصت للعناية بالاستثمار الاجنبى المباشر.

جاءت الأهداف العامة الكلية والسياسات للخطة الخمسية (2007م—2011م) فى محورالاستثمار الاجنبى مشتملة على الآتى:

- تشجيع زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الايجابى للاقتصاد الوطنى وتبسيط الاجراءات والقوانين وترشيد الحوافز الاستثمارية.
- دعم وتشجيع الاستثمارات فى مجال المشاريع المشتركة فى إطار اتفاقيات التعاون و التكامل الاقتصادى و الاجتماعى خاصةً مع دول الجوار ودول النيباد.
- متابعة تنفيذ الاستثمارات الأجنبية وتعظيم منافعها فى مقابلة عبئها وتكلفتها الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
- دعم وبناء القدرات البشرية و المؤسسية فى مجالات الاستثمار الأجنبى خاصةً دراسات الجدوى والتقويم والترويج الاستثمارى. وزارة الاستثمار بوضعها الجهة الاتحادية المختصة بوضع الخطط والاستراتيجيات فى مجال الاستثمار بالبلاد وضعت نصب عينيها هذه الاهداف الكلية والسياسات وضمنتها فى خطتها الخمسية الاولى من الاستراتيجية الفومية ربع القرتية الواردة تفاصيلها أدناه:

هدفت الخطة الخمسية لوزارة الاستثمار الى :

تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار وذلك عن طريق:

1. العمل على إزالة التعارض بين قانون تشجيع الاستثمار و القوانين ذات الصلة من خلال المجلس الأعلى للاستثمار.
   - تبسيط الاجراءات وتبنى التعاملات الالكترونية
   - التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير البنيات الاساسية.
   - توفير الكوادر المقتدرة و المتخصصة وتهيئة بيئة العمل.
2. **الترويج لزيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وذلك عبر الآتى:**

- توفير المعلومات عن فرص ومجالات وأولويات الاستثمار بناًء على الخريطة الاستثمارية وخرط الولايات وميزها النسبية.
- المساعدة فى إعادة هيكلة وحدات الاستثمار بالولايات بإنشاء المفوضيات وتطبيق فكرة مشروع النافذة الواحدة.
- تحدبث نظم وأليات و أساليب الترويج بمشاركة أجهزة الترويج العالمية (اليونيدو، فياس، ميقا ....)
- تفعيل النشاط الاستثمارى و الترويج بالدول ذات الثقل و المستهدفة بالدول ذات الثقل و الوجود الفاعل فى أسواق المال و المنتديات العالمية.
- تنشيط و تفعيل الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الاطراف وتوثيق الصلة مع منظمات ضمان الاستثمار الاقليمية و العالمية.وخارج السودان.
- تحديث الموقع الالكترونى وترجمة المحتوى الى اللغات الحية والتركيز على المادة الشاملة ومرشد الاجراءات.
- تكثيف العمل الإعلامى داخلياً وخارجياً لابراز امكانات السودان الاستثمارية وموارده الطبيعية.
- المشاركة فى الملتقيات و الورش و السمنارات و المعارض داخل وخارج السودان.

تقيـــيم تجربـــة الســـودان فـــي مجـــال إســـتقطاب الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر وذلك من خلال الآتي:-

- التعـــرف علـــى واقـــع الاســـتثمار الاجنبـــي بالســـودان واتجاهاتـــه وتوزيعه قطاعياً وجغرافياً .
- معرفـــة عـــدد وحجـــم المشـــروعات ورؤوس الأمـــوال المســـتثمرة وحجـــم العمالة.
- تلمـــس المشـــاكل والمعوقـــات التـــي تواجـــه الاســـتثمار الاجنبـــي المباشر بالبلاد.
- معرفـــة المـــردود الإقتصـــادي والاجتمـــاعي للاســـتثمار الاجنبـــي المباشر.

3- إنشـــاء قاعـــدة بيانـــات عـــن الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر بوجـــة خاص.

- .المساعدة فى تبادل البيانات بين الوزارة و الجهات ذات الصلة.
- المساعدة فى وضع الخطط والسياسات الاستثمارية لتوجية وترقية الاستثمار الأجنبي .
- التوثيق لحقبة هامة من حقب الاستثمار بالبلاد .

حصر بيانات الاستثمار الأجنبي في السودان [1]:-

إقتصـــر برنـــامج الحصـــر علـــى الفتـــرة الزمنيـــة مـــن (2000 الـــى 2010)م اســـتناداً علـــى أن هـــذه الفتـــرة قـــد ســـبقها اتخـــاذ العديـــد مـــن السياســـات الاقتصـــادية الكليـــة التـــى كـــان لهـــا أثـــر مباشـــر فـــى تغييـــر نهـــج الاقتصـــاد الســـودانى كسياســـات التحريـــر الاقتصـــادى والخصخصـــة وتحريـــر ســـعر الصـــرف ورفـــع الـــدعم عـــن الســـلع الاســـتهلاكية وتمكـــين القطـــاع الخـــاص

[1] تقارير وزارة الاستثمار عام 2012م.

من المشاركة فى ادارة النشاط الاقتصادى. كل هذه السياسات و ما صاحبتها من تغيرات فى التشريعات المتعلقة بالاستثمار هدفت الى تهيئة بيئة الاستثمار بالبلاد، ولنتحقق من جدوى السياسات كان لابد من اعطاء فرصة كافية حتى تظهرآ ثارها على الاقتصاد لذى حددت الفترة الزمنية التى شملها مشروع الحصرمن2000م الى2010م كما أن الفترة تضمنت الأربع سنوات الأولى من الخطة الخمسية (2007—2011)م التى نفذت فبها مجموعة من المشروعات الداعمة لتهيئة البيئة الاستثمارية.

اعتمد الحصر على جمع البيانات المبدئية عن تلك المشروعات من مصادر شتى ذات صلة بالبرنامج، ثم تلته الزيارات والعمل الميداني الذي تم فيه جمع المعلومة النهائية من مصادرها الأصلية ومن ثم إعداد التقرير الختامي. تجدر الاشارة الى أن مشروع الحصر قد اقتصر على المشروعات الاستثمارية الاجنبية المباشرة المنفذة التى تم التصديق لها فى وزارة الاستثمار، غطى البرنامج المشروعات الاستثمارية الأجنبية المباشرة المنفذة بولاية الخرطوم كمرحلة أولي من المشروع وذلك للحجم الكبير والملحوظ للاستثمارات الاجنبية بها ومن ثم بقية الولايات عن طريق الزيارات الميدانية. استخدمت فى هذا المسح إستمارات صممت خصيصاً لكل قطاع على حده تتوافق مع البرنامج الالكتروني المصمم مسبقاً .

منهجية جمع البيانات:

1. رصد البيانات من المصادر التالية :-

- أسماء المشروعات المصدقة والمرصودة بالوزارة.
- تقارير الزيارات الميدانية لمعرفة عناوين المشروعات التي تمت زيارتها مسبقاً بغرض منح الميزات.
- الرجوع لملفات المشروعات بأرشيف الوزارة لمعرفة عناوين الاتصال.

- جمع المعلومات والبيانات من خارج الوزارة.

2. التعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة للاستفادة من المعلومات والبيانات المتوفرة لدى تلك الجهات وهى:

- مسجل أسماء الاعمال للحصول علي أسماء الأعمال والشركات الأجنبية .
- بنك السودان للحصول علي ورؤس الأموال الأجنبية المسجلة .
- الادارة العامة لشرطة الجمارك للحصول علي قائمة المشروعات التي قامت بالسحب الجمركي.
- وحدة أراضي الاستثمار الصناعي للحصول علي الخرط والمعلومات المتوفرة لديهم والتي تمكن من الوصول للمشروع.
- الغرفة الصناعية .
- الوزارات المتخصصة
- الولايات .

مراحل تنفيذ المشروع :-

أ- المرحلة الاولى:

1. جمع البيانات الاولية عن المشروعات رصدها وتصنيفها.
2. تصميم استمارات لجمع البيانات التفصيلية عن المشروعات فى إطار المسح الميدانى.
3. انشاء نظام معلومات للمشروع
4. تدريب فريق العمل
5. التوزيع القطاعى للاستثمارات

ب- المرحلة الثانية:

الطواف الميدانى الذى شمل:-

1. مشروعات القطاع الزراعي بشقيه بولاية الخرطوم.

2. الطواف علي المشروعات الاستثمارية بالولايات.

ج – المرحلة الثالثة:

جمع وتحليل البيانات:

- غرفة عمليات لادخال البيانات التي تم جمعها .
- إدخال البيانات ومعالجتها وتحليلها.

مقارنة مشروعات الاستثمار الاجنبي الزراعى المباشر المصدقة بولاية الخرطوم والمصدقة اتحادياً بالمنفذ منها:

تم الاعتماد على المشروعات الاجنبية المصدقة فى ولاية الخرطوم والمصدقة اتحادياً فى ايجاد نسبة التنفيذ للثقل الاستمارى التى تتمتع به هذه المشروعات فى النشاط الاستثمارى بالبلاد، من جملة 556 مشروعاً استثمارياً أجنبياً تم حصرها فى الفترة (2000—2010م) فى كل الولايات الشمالية بلغ عدد المشروعات المصدقة فى ولاية الخرطوم و المصدقة اتحادياً بالنسبة للقطاع الزراعى100مشروعاً وهى تمثل نسبة 17% منها. كما يوضح ذلك الجدول أدناه[1]:

[1] تقارير وزارة الاستثمار للعام -2010م.

الجدول (2-4)

مقارنة عدد المشروعات الزراعية المصدقة فى ولاية الخرطوم والمصدقةً اتحادياً بالمنفذ منها

خلال الفترة (2000- 2010م)

البيان	الزراعى
المصدق	100
المنفذ	17
2010م	الزراعى
المصدق	15
المنفذ	0
النسبة	%17

المصدر: تقارير وزارة الاستثمار للعام2010م.

يوضح الجدول **(2-4)** أن المشروعات الاجنبية المصدقة في العشر سنوات من(2000-2010م) حوالي 1966مشروعاً مشروعاً وان القطاع الزراعي يبلغ 100 مشروعأ. بلغت نسبة التنفيذ القطاعى للعشر سنوات 17% فى القطاع الزراعى.

أما من حيث الحجم فالجدول رقم (2-5) أدناه يوضح أن حجم رؤوس الأموال الاجنبية المستثمرة في الفترة من (2000 - 2010)م بلغت 4443 مليون دولار. ويأتي القطاع الزراعي بمبلغ 79 مليون دولار. بلغت نسبة التنفيذ من حيث حجم رأس المال المستثمر فى القطاع الزراعى نسبة 4% تشير هذه النسب الى ضعف نسبة التنفيذ وتتطلب إجراء المزيد من الدراسة لمعرفة الأسباب.

الجدول (2-5)

مقارنة حجم الاستثمارات الزراعية لمصدقة بولاية الخرطوم والمصدقة اتحادياً بحجم المنفذ منها فى الفترة (2000—2010)م

القيمة ملايين الدولارات

البيان	الزراعى
المصدق	1840
المنفذ	79
2010م	الزراعى
المصدق	737
المنفذ	0
النسبة	%4

المصدر: وزارة الاستثمار 2010م

التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشرة:

بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية حوالى 28.42 بليون دولار توزعت قطاعياً كما مبين بالجدول أدناه:

جدول (2-6)

التوزيع القطاعى للاستثمارات الاجنبية المباشرة للقطاع الزراعى

القيمة ببلايين الدولارات

القطاع	حجم الاستثمار	النسبة
الزراعة	0.405	%1.4

المصدر: وزارة الاستثمار 2010م

يوضح الجدول **(2-6)** ان الاجمالى التراكمى للفترة (2000—2010) م للقطاع الزراعى بنسبة 1% أى ما يعادل 405 مليون دولار.

أسهمت الجهود الترويجية للاستثمار بإقامة العديد من الملتقيات الداخلية و الخارجية الناجحة (ملتقيات دبى ،قطر، الكويت، السعودية

،سلطنة عمان، بلجيكا، فرنسا ،المانيا ،جنوب أفريقيا على سبيل المثال و ليس الحصر بالاضافة الى ملتقى الخرطوم للاستثمار) والتى أدت إلى جذب عدد مقدر من المستثمرين، هذا فضلاً عن قيام وزارة مختصة بالاستثمار ، ومشروع توحيد القنوات بين الوزارة وولاية الخرطوم عبرالنافذة الواحدة التى اختزلت الوقت والجهد للمستثمرين.

التركيز القطاعى للاستثمارالاجنبى المباشر:

نقصد به توزيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة داخل انشطة القطاع الواحد.

القطاع الزراعى:

يتضح من الشكل أدناه أن مشاريع الانتاج المختلط ، بالرغم من قلة عددها 11 مشروعاً بالمقارنة مع عدد مشروعات الانتاج الزراعى 17 مشروعاً، قد حظيت بما يمثل نسبة 52% من حجم الاستثمارات البالغة 404 مليون دولار وذلك لكبر حجم راس المال المشروع ، تلته مشاريع الانتاج الزراعى بنسبة 24% ثم مشاريع الدواجن بنسبة 15.8% من حجم الاستثمارات الكلية فى القطاع. وتذيل القطاع الاستثمار فى مشاريع الاسماك بنسبة استثمارات كلية بلغت 0.5% و هى ماتعادل 2.3 مليون دولار .بالنظر الى حجم راسمال المشروع فى مجالات مشروعات الانتاج المختلط والدواجن والانتاج الحيوانى نجد أن متوسط راسمال المشروع يتراوح مابين 19 مليون، 10مليون و9 مليون دولار على التوالى، أما فى الانتاج الزراعى فقد بلغ متوسط راسمال المشروع حوالى 5.8 مليون دولار[1].

[1] تقارير وزارة الاستثمار للعام -2010م.

شكل رقم(2-أ)

تركيز المشاريع الاستثمارية فى القطاع الزراعى وقطاع الثروة الحيوانية

القيمة بملايين الدولارات

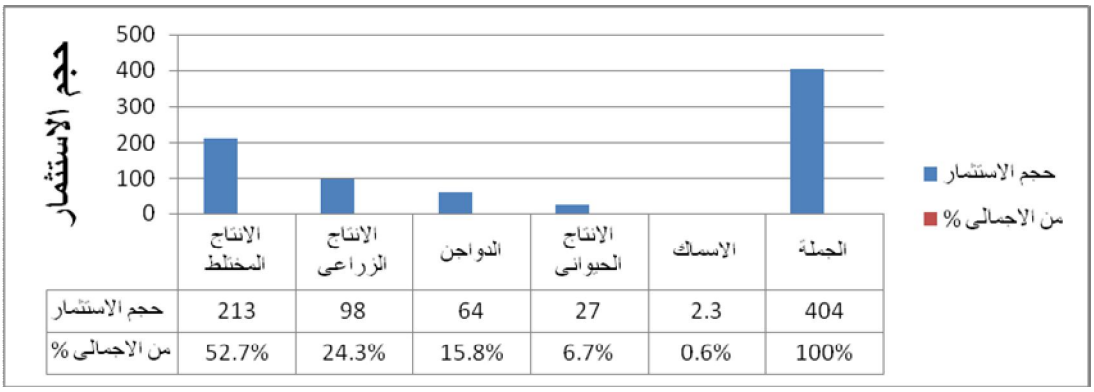

	الانتاج المختلط	الانتاج الزراعى	الدواجن	الانتاج الحيوانى	الاسماك	الجملة
حجم الاستثمار	213	98	64	27	2.3	404
من الاجمالى %	52.7%	24.3%	15.8%	6.7%	0.6%	100%

المصدر: وزارة الاستثمار 2010م

الأثر فى نقل وتوطين التقانة :

يمثل الاستثمار الاجنبي مصدراً مهماً من مصادر الحصول على التكنولوجية الحديثة فى عملية الانتاج و كسب المهارات التنظيمية و الوقوف على الاساليب الادارية الحديثة و تسهيل سبل الوصول الى اسواق التصدير العالمية وفى ما يلى نورد نماذجاً من الأثار التقنية للاستثمار الاجنبى على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

القطاع الزراعي :

1. البيوت المحمية : ميزة هذه التكنولوجيا هى جعل الزراعة لمحاصيل الخضر الموسمية تنمو وتنتج في (وقت الندرة) ساهمت هذه المحميات في تحقيق انتاجية جيدة جدا.
2. الزراعة بالرى المحورى : حققت هذه التقنية نتائج أولية تشير الى مضاعفة الانتاجية مرة ونصف عن النظم التقليدية.

جدول(2-7)

حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى للاعوام 2000- 2012

بملايين الجنيهات

السنة	حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى
2000	2.5714
2001	7.761
2002	86.9022
2003	972.8586
2004	10.3304
2005	38.9728
2006	434.3
2007	768.0579
2008	368.068
2009	1518.8127
2010	290.4426
2011	287.1452
2012	724.88

المصدر: تقارير وزارة الاستثمار للعام 2012م.

نلاحظ من الجدول **(2-7)** ان حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى بلغ ادنى نسبة له فى عام 2000 بنحو 2.5714 وبلغ اعلى نسبة له فى الاعوام 2003 - - 2009 2007بنحو 972.8586 و 768.0579 و1518.8127 هذه الفترة الزمنية التى شملها مشروع الحصر من2000م الى2010م كما أن الفترة تضمنت الأربع سنوات الأولى من الخطة الخمسية (2007—2011) التى نفذت فيها مجموعة من المشروعات الداعمة لتهيئة البيئة الاستثمارية[1].

[1] تقارير وزارة الاستثمار للعام 2012م.

2 - 3 الصادرات الزراعية :

السودان قطر زراعى وذلك بفضل ما حباه الله به من مواد طبيعية، فضلا عن ذلك يسبق السودان العديد من الاقطار النامية فى الانتاج الزراعى حيث يعود تاريخ البحوث الزراعية الى مطلع القرن العشرين . كل ذلك ادى الى تنوع المحاصيل الغذائية كالذرة والقمح، والدخن، والارز، والذرة الصفراء، والمحاصيل الزيتية والمحاصيل الصناعية فضلا عن مختلف المحاصيل البستانية. وبفضل هذه المواد الزراعية الضخمة يقوم القطاع الزراعى بتأمين الغذاء وتوفير المواد الخام للصناعات التحويلية على سبيل المثال لا الحصر يوفر اكثر من 80% من انتاج العالم من الصمغ العربى ويعتمد اكثر من 80% من السكان على القطاع الزراعى من ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية[1].

مما سبق فان كا الدلائل تشير الى ان هنالك أثار سالبة للازمة المالية العالمية على الدول العربية وبالاخص السودان فمن المتوقع على المدى القريب أن يستمر تراجع اسعار النفط الخام والتى بلا شك أثرت بدورها على موازنة العام 2009م، مما سيكون لها الاثر السالب على تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية المقترحة فى برنامج النهضة الزراعية. كما من المتوقع إنخفاض الصادرات الزراعية مثل القطن والسمسم نتيجة لانهيار جزاء من تلك الشركات العامة فى هذا المجال، وكما من المتوقع إنخفاض الصادرات البستانية نتيجة لزيادة معدل التضخم ونسبة البطالة وانخفاض دخول العاملين فى البلدان العربية والاوربية ، اما فى مجال السلع الاساسية فقد شهدت اسعار السلع الاساسية إنخفاضا ملحوظا وسوف نورد بالتفصيل كل الصادرات الزراعية التى ينبغى ان تشملها الاستراتيجية تشمل السلع التقليدية الرئيسية المتمثلة فى:

- القطن .
- الصمغ العربى .
- السكر.
- السمسم .
- الفول السوادنى .

[1] محمد عبد السلام – 2008- مشرف قسم نباتات الزينة وتنسيق الحدائق- مقال عن اثر الازمة المالية العالمية على القطاع الزراعى السودانى- السودان.

- الصادرات الحيوانية .
- الكركدى .
- زهرة الشمس .
- الذرة .
- السنمكة.
- حب البطيخ.
- المنتجات الغابية والبستانية .

الترتيب التصاعدى لهذه السلع من حيث الاهمية يتوقف بصورة كبيرة على العوائد المتوقعة من السلعة المعينة فى الوقت الحالى والمستقبل . ولئن كان القطن هو سيد الموقف فى الماضى فقد شهدت السنين الأخيرة تأرجحاً وتبدلاً فى المواقع حيث تبوء صادر السمسم المرتبة الاولى للعام 2002 .

الصمغ العربى

سياسات التسعير التى إتبعتها الوزارة سلعة الصمغ العربى أضرت به ضرراً بليغاً فى السابق[1]. ذلك ان سياسة رفع الأسعار لدرجة مبالغة فيها كما حدث فى التسعينات حيث رفع سعر طن الصمغ الى 12 الف دولار بينما كانت معدلات الاسعار العادية ما بين 2000 إلى 3000 دولار جعل الكثير من الشركات العاملة فى تصنيع الصمغ التحول إلى بدائل أخرى ومن ثم فقدت سلعة الصمغ العربى سوقاً كبيرة بسبب تلك السياسة التسعيرية غير الراشدة . فبالإضافة الى المعاناة التى يتحملها مستهلك السلع النقص فى الكميات التى يحتاجها لصناعة تجبهه وزارة التجارة باسعار تجعل من الصعب عليه المنافسة في سوق منتجاته لهذا يضطر مثل هذا المستهلك التحول الى بدائل أخرى أقل تكلفة واكثر توفراً .

الإستراتجية التى ينبغى تعينها بواسطة وزارة التجارة لابد ان تأخذ فى الإعتبار عنصرين هامين ، لتوفير الكميات المطلوبة من السلعة بقدر مناسب والثبات النسبى لاسعار البيع لهذه السلعة الهامة ولا نعنى بثبات السعر إلا تستفيد البلاد من حالات زيادة الأسعار ارتفاع الطلب ولكن ينبغى أن يكون تحرك الاسعار فى مجال معقول لحماية المستهلك

[1] تقارير وزارة التجارة – 1993م.

من التقلبات الحادة التى تضطره للتحول إلى بدائل أخرى وبالتالي خروجة كلية من سوق الطلب على السلعة . لتوفر كميات مطلوبة من إنتهاج سياسة تعين على زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لهذة السلعة الهامة حتى ينتج عن ذلك ثبالت الطلب ونموه ومن ثم تكسب البلاد موارد نافعة خصوصاً وان سلعة الصمغ العربى لايكلف إنتاجها الكثير .

الصمغ العربى :

تعتبر سلعة الصمغ العربى أحد السلع السيادية بالنسبة للسودان التى تدخل فى محفظة حصيلة الصادرات السودانية ، لذا يلعب الصمغ العربى باعتباره أحد أهم المحاصيل الغابية فى السودان دوراً بارزاً فى دعم الميزان التجارى بجانب سلعة القطن.

ويصنف الصمغ العربى إلى صمغ الهشاب بأشكاله المختلفة وصمغ شجرة الطلح ولعل مساهمة السودان تقدر بحوالي 75- 80% من إجمالى الإنتاج العالمى يساهم بنسبة لا تقل عن 12% من جملة عائدات الصادرات السودانية غير النفطية خاصة فى الأعوام 91-95 ويعتبر المورد النقدى لقطاع كبير من المنتجين فى الريف السودانى ويساهم فى دعم إيرادات الدولة المركزية والولائية والتى تتمثل فى الضرائب بأنواعها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التصدير واستلام العائد من حصيلة الصادر .

تمثل شركة الصمغ العربى المصدر الرئيسى والتى تهتم بالرقابة النوعية والكمية حسب المواصفات العالمية، تمشياً مع سياسات التحرير الاقتصادي تم إشراك القطاع الخاص فى رأس مال الشركة لتكون شركة مساهمة لإنتاج وتصدير الصمغ العربي وتؤول إليها مسئولية التسويق الخارجي لسلعة الصمغ العربي الخام في السوق العالمي وتتلخص مشاكل إنتاج الصمغ العربي في تراجع استهلاك الصمغ العربي في السوق العالمي وبروز منافسة محمومة من تشاد ونيجيريا وأفريقيا الوسطى وانتشار التهريب ومشكلة الضرائب .

يتأثر صادر الصمغ العربى حسبما تشير إليه تقارير وزارة التجارة بحجم الطلب العالمى وموقف المخزون الاستراتيجى لمقابلة الاحتياجات المحلية للصناعة ومشاكل التهريب.

نجد أن صادرات الصمغ العربى بدأت بمتوسط 50 ألف طن خلال فترة الستينات وحافظت على الزيادة إلى أن وصلت إلى 61.5 ألف طن فى عام 1970م تراجعت بصورة ملفتة إلى 20.8 ألف طن فى العام 1974م وبدأت الزيادة مرة أخرى إلى 25.5

ألف طن مترى فى العام 1980م وشهد العام 1990م أعلى الصادرات حيث بلغ 59 ألف طن وتراجع مرة أخرى إلى 22 ألف طن و 25 ألف طن خلال العامين 1991م و 1992م على التوالى ، بينما بلغت 18,5 ألف طن و 15.6 ألف طن و 22 ألف طن فى الأعوام 1995م و 1996 و 1997م على التوالى .

وخلال الفترة 1999م – 2002م بلغت جملة صادرات الصمغ العربى حوالى 26 ألف طن و 24 ألف طن و 23 ألف طن على التوالى مما يدل على أن صادرات الصمغ العربي تراجعت بصورة واضحة عن متوسط الإنتاج السنوى رغم ما يزخر به السودان من موارد كافية للصمغ العربى .

كما أنخفضت حصيلة صادرات الصمغ العربى من 107.556 مليون دولار فى عام 2005م الى50.174 مليون دولار فى عام 2006م بما يقل بنسبة 53% ويعزى الانخفاض الى تراجع الكمية المصدرة وإنخفاض الإنتاج[1] . يحتل الصمغ العربى المرتبة الثالثة بعد السمسم والقطن من حيث القيمة حيث انخفضت حصيلة عائد الصادر من 60.909 مليون دولار فى عام 2008م إلى 33.071 مليون دولار خلال العام2009م بما يقل بنسبة 46% وذلك بالرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من 32.217 الف طن فى عام 2008م إلى 237.009 الف طن فى عام 2009م بنسبة زيادة بلغت حوالى 636%، يعزى ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للصمغ العربى السودانى من 1.890 الف دولار للطن فى عام 2008م على حوالى 140 دولار للطن فى العام 2009م وكان من الممكن ان تكون الزيادة فى القيمة والكمية اكبر من ذلك إلا أن مشاكل انخفاض الأسعار بالإضافة إلى مشاكل التسويق وعلى راسها مشاكل التخزين نتيجة لقلة التمويل وكذلك تذبذب وعدم استقرار السياسات المتعلقة بوضعية شركة الصمغ العربى خلق نوعا من التذبذب للمستوردين وترددهم من توقيع عقودات تصدير من الشركة ، بالتالى أدى ذلك لعدم التواجد عالمياً وفى الوقت المناسب خاصة أثناء ذروة ارتفاع الأسعار فى الاسواق العالمية[1]. كما انخفضت حصيلة عائد الصادر من 33.071 مليون دولار فى عام 2009م الى 23.999 مليون دولار خلال العام

[1] تقديرات احصائيات ادراة الاحصاء –2005م – 2006م - وزارة الزراعة والغابات - الخرطوم .

[1] تقديرات احصائيات ادارة الاحصاء – للعام 2008م – 2009م - وزارة الزراعة والغابات – الخرطوم.

2010م بما يقل بنسبة 28% ، يعزى ذلك الى انخفاض الكميات المصدرة من 237,009الف طن خلال العام 2009م بما يقل بنسبة92% كذلك انخفاض الاسعار العالمية من 1400 دولار للطن فى عام 2009م الى 1300 دولار لطن خلال العام 2010م بما يقل بنسبة 7% [2].

هذه الجداول تبين اهم صادرات الصمغ العربى خلال الاعوام 2005م- 2012م.

جدول(2-8)

صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة يناير – ديسمبر للاعوام 2005- 2006 .

السلعة	الوحدة	الكمية2005	القيمة2005	الكمية 2006	القيمة 2006	نسبة الزيادة او النقص فى الكمية%	نسبة الزيادة او النقص فى القيمة%
صمغ عربى	طن	29.213	107.556	20.618	50.174	(-)53%	(-) 29%

المصدر:ادرة الاحصاء – بنك السودان- 2005 – 2006م .

جدول(2-9)

صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة يناير- ديسمبر للاعوام2008م -2009م

السلعة	الوحدة	الكمية 2008	القيمة 2008	الكمية 2009	القيمة 2009	نسبة الزيادة او النقص فى الكمية%	نسبة الزيادة او النقص فى القيمة%
صمغ عربى	طن	32.217	60909	237.099	33.071	(+) 636%	(-)46%

المصدر : ادارة الاحصاء بنك السودان2008 -2009 .

جدول(2-10)

صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة يناير – ديسمبر للاعوام 2009 – 2010م

السلعة	الوحدة	الكمية 2009	القيمة 2009	الكمية 2010	القيمة 2010	نسبة الزيادة او النقص فى الكمية%	نسبة الزيادة او النقص فى القيمة%
صمغ عربى	طن	237.009	33.071	18.202	23.782	(-) 92%	(-)28%

المصدر : ادارة الاحصاء – بنك السودان – 2009 – 2010م.

[2] تقديرات ادارة الاحصاء- للعام 2009م – 2010- وزارة الزراعة والغابات – الخرطوم.

جدول(2-11) صادرات اهم منتجات الصمغ العربى خلال الفترة 2011- 2012

السلعة	الوحدة	الكمية 2011	القيمة2011	القيمة2012
صمغ عربى	طن	45.633	81.780	67.102

المصدر : ادارة الاحصاء – بنك السودان للعام2012م.

القطن :-

الميزة النسبية التى يتمتع به إنتاج القطن فى السودان من نظام للرى قليل التكلفة مساحات واسعة للارض مع تغذية طبيعة لخصوبة الارض مع عمليات الرى وفوق كل ذلك أسواق راسخة قديمة تسعف القائمين على الامر من تحقيق الاستقرار والتقدم لهذه السلعة وزيادة عائداتها على الدوام ويعود السبب الاساسي فى فشل سلعة القطن للعجز الإدارى الذى صاحب المشروع منذ ان آلت إدارته إلى القطاع العام . الإستراتجية المطلوبة للنهوض بإنتاج القطن تحتاج إلى تغيرات جذرية فى الفعل الإدارى والهيكلة الإدارية وفك الإحتكار ومباشرة عمليات الإختصاص Privatization من جهه ووضع برنامج إدارى وبحثى لزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة النوعية وكفاءة الفرز وتصحيح عمليات التسويق .لعل من اهم الخطوات التى ينبغى إتخاذها عاجلاً هو إزالة التشوهات فى بنود التكلفة خصوصاً التكلفة الممثلة فى الترهل الادارى وأجهزة التسويق المكلفة وتخصيص تلك الموارد لتحسين البنية التحتية للمشروع وزيادة الصرف على بحوث القطن وتحسين النوعية ولعل أسبق الابقيات هو التخلص من جهاز التسويق المكلف المتمثل فى شركة الأقطان والتحول الى الأسواق الألكترونية وتسريع عمليات التخصيص للمرافق المختلفة بهدف رفع الكفاءة وتقليل التكلفة وزيادة العوائد .

تلعب سلعة القطن دوراً كبيراً فى دعم محفظة الصادرات السودانية، اهم ما يميز هذه السلعة تعدد واختلاف استخداماته على المستوى المحلى والدولى ، لذلك يعتبر المصدر الرئيسى لصناعة الغزل والنسيج و إنتاج الزيوت والمنظفات الطبية والصناعية ويدخل فى صناعة الأعلاف وغيرها.

تشير تقديرات وزارة التجارة الخارجية أن متوسط إنتاج القطن فى العام يبلغ حوالى 400 ألف باله، تزرع فى السودان أنواع مختلفة تشمل قصير التيلة وطويل التيلة لعل

الأراضى الشاسعة الصالحة للزراعة خير دليل على إمكانية التوسع فى إنتاج القطن لمقابلة الطلب العالمى.

ينتج القطن المصرى فى ولاية الجزيرة وولاية النيل الأزرق وأعالى النيل ، بينما نجد إنتاج القطن (أكالا) فى مشروع الزيداب والجنيد والسوكى وحلفا والجزيرة والقاش وطوكر ويتركز إنتاج القطن المطرى فى القضارف وجبال النوبة ومشروع خور أبو حبل والمناطق الاستوائية. وفى مجال الإنتاج العالمى ينافس السودان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وباكستان .

الفول السودانى :

يعتبر الفول السودانى من أهم السلع النقدية بالسودان وتساهم بصورة مقدرة بدعم قطاع الزيوت وبعض المنتجات الغذائية ، لعل الشعب السودانى يعتمد عليه كغذاء رئيسى ويدخل فى صناعة الأعلاف ، يشتهر السودان بإنتاج أهم أنواع الفول السودانى فى القطاعين المطرى والمروى .

الإنتاج والإنتاجية :

ينتج السودان فى المتوسط 6,7% من إنتاج العالم حسبما أوضحته بعض تقارير وزارة التجارة الخارجية ، حيث يحجز السودان المركز الرابع ترتيباً فى العالم لإنتاج الفول السودانى بعد الهند والصين وأمريكا، ويمثل المركز الأول فى الإنتاج بالنسبة للعالم العربى والأفريقى[1].

أن لإنتاج الفول السودانى معدلات متميزة جداً، بينما بلغت الإنتاجية فى المتوسط حوالى300 كيلو / فدان خلال الفترة 1990م – 2002م. قد زادت إنتاجية الفول السودانى خلال الفترة 92 – 2001م وبزيادة مضطردة إلى أن بلغ أعلى إنتاجية لها فى العام 1998/97م حوالى 1.1 مليون طن مترى بينما شهد العام 1991/90م أدنى مستوى له حيث بلغ 123 ألف طن فقط لعل أسباب زيادة الإنتاج جاءت نتيجة لزيادة فى المساحات المزروعة التى بلغت 953 ألف فدان فى عام 91/1990 إلى 4.4 مليون فدان فى العام 2001م . تركز الإنتاج فى القطاع المروى والمطرى فى الولايات الجنوبية وولايات كردفان وولاية الجزيرة .

(1) تقارير وزارة التجارة الخارجية – 2002.

شهدت الفترة 97-1998 زيادة كبيرة فى صادرات الفول السودانى حيث ارتفعت عائداته بالعملات الأجنبية من 7,1 مليون دولار فى العام 1997م إلى 14,2 مليون دولار فى عام 1998م وتعزى الزيادة إلى تحسن النوعية المنتجة والمصدرة أما العام 1999م شهد تدنى واضح فى كل من الكميات المصدرة والعائد مقارنة بالعام 1998م، يرجع ذلك التدنى إلى تراجع كمية الإنتاج ونوعيته وتقلص المساحات المزروعة ، بينما انتعش الصادر مرة أخرى فى العام 2000م إلى أن وصل 17مليون دولار.

أهم مشاكل صادرات الفول السودانى :

تكمن أهم مشاكل صادر الفول السودانى فى عدم توفر الكميات المحسنة بالقطاعين المروى والمطرى ، تذبذب أسعار الفول السودانى فى السوق العالمى ولم تواكبه تصحيحات هيكلية فى الصادر، اعتماد الانتاج على المعدات التقليدية فى الإنتاج والإعداد للصادر وعدم وجود قنوات الترويج اللازم بالخارج.

جدول (2-12)

قيمة صادرات الفول السودانى للاعوام 1992-2102بملايين الدولارات

السنة	الكمية	القيمة
1992	1.946	1.200
1993	14.432	6.189
1994	6.213	3.400
1995	4.642	2.700
1996	2.176	1.301
1997	14.782	7.064
1998	25.440	14.197
1999	407	200
2000	10.028	5.421
2001	17.250	8.775
2002	13.157	5.096
2003	376	225
2004	3.182	2.381
2005	3.214	2.014
2006	343	247
2007	1.167	793
2008	1.684	503
2009	227	203
2010	1.385	990
2011	-	3.400
2012	-	-

المصدر: من تقارير بنك السودان المركزى للعام 2012.

خضر والفاكهة :

مازالت صادرات الخضر والفاكهه على بداياتها وهى كغيرها من السلع تتسم عمليات تسويقها بكثير من العشوائية وعدم الاستقرار غير ان المشاكل التى تجابهها الان لا

تحتاج الى الكثير لازالتها . المشكلة الحقيقية تكمن فى الاستمرارية والمحافظة على الجودة النوعية . السوق العربى يمكن بقليل من الجهد الاستحواز على نصيب كبير منه ببعض اجراءات ضبط الجودة وعمليات التعبئة ولمنادلة السليمة اما السوق الاوربى فيحتاج الى مجهودات اضافية لتحسين التعامل معه فهذا السوق بالاضافة الى الجودة يحتاج الى العديد من العمليات اللوجستية لكسبه ونحن خصوصاً ونحن نستطيع تقديم خضروات فى فصل الشتاء التى تقل فيه الخضروات عندهم ويغلو ثمنها .

السمسم ..الفول ..السلع الزراعية الاخرى:

سلعة السمسم :

يشتهر السودان بميزة إنتاج سلعة السمسم بأنواعه الأبيض والأحمر والمخلوط والجبلى الأسود، لذلك تلعب صادراته دوراً مقدراً في إنعاش القطاع الخارجى بجانب دوره في تحقيق الأمن الغذائى للمواطن السوداني ويساهم أيضاً في تغذية الإنسان والحيوان ويرتبط بإنتاج الزيوت. يعتبر السودان من اكبر الدول المنتجة للسمسم في العالم، ويمتاز السمسم الأبيض بالجودة العالية ويتوافق مع الطلب العالمى. يزرع فى ولايات الجزيرة والقضارف والنيل الأزرق وبعض الولايات الجنوبية لما تمتاز به من طبيعة تسمح بإنتاجه تجارياً.

اشتهرت القطاعات: المطرى الآلى والمطرى التقليدى بإنتاج السمسم، نجد أن هنالك تذبذباً واضحاً فى إنتاج السمسم، منذ العام 1983م – 2002م شهدت إنتاجية السمسم تراجعاً مضطرداً إلى أن وصل الإنتاج إلي 53 كيلو جرام / فدان كأدنى إنتاجية له فى العام 89 /1990م ، شهد العام 1991/96م أعلى إنتاج خلال الفترة 1990م – 2002م حيث بلغ الإنتاج حوالى 416 ألف طن مترى من السمسم تشير تقارير وزارة التجارة الخارجية أن السودان يحتل المركز الثالث بعد الهند والصين من حيث المساحات المزروعة من سلعة السمسم النقدية ويحتل المركز الرابع من حيث إنتاج السمسم[1].

نجد أن صادرات السمسم تمثل فى المتوسط 100 ألف طن مترى فقط ويعزى ذلك لارتباط إنتاج السمسم بإنتاج الزيوت ، حيث يعتمد جزء كبير من السودانيين على

[1] تقارير وزارة التجارة الخارجية للعام 2002م.

استعمال زيوت السمسم علاوة على انه يدخل في بعض المنتجات الغذائية الأخرى لعل العام 2000م شهد أعلى صادر من السمسم حيث سجل 213 ألف طن مترى وتراجع مرة أخرى إلى 183 ألف طن مترى فى العام 2001م . تصدر السمسم اهم صادرات القطاع الزراعى حيث ارتفعت الى حصيلة عائد السمسم من 143.352 مليون دولار خلال العام 2009م الى 167.264 مليون دولار خلال العام 2010م.بنسبة بلغت 17% مقارنة بنسبة زيادة 1% خلال الاعام2009م. يعذى ذلك الى ارتفاع الكميات المصدرة من 137.659 الف طن خلال العام 2009م الى 224.137 الف طن خلال العام 2010م، كما ارتفع متوسط الاسعار خلال العام 2010، حيث تراوح ما بين 1300- 1400 دولار للطن وبمتوسط سعر بلغ 1350 دولار للطن ، كما ارتفع انتاج السمسم من 248 الف للطن لموسم 2009- 2010م الى 363 الف طن خلال الموسم الزراعى 2010- 2011م بنسبة بلغت 46% ذلك بالرغم من الانخفاض الطفيف فى المساحة المزروعة من 4573 الف فدان خلال الموسم الزراعى2009-2010م الى 4226 الف فدان خلال الموسيم الزراعى 2010- 2011م[1]، بما يقل بنسبة 8%. كما ارتفع متوسط اسعار السمسم من 135 جنيه للقنطار خلال العام 2009م الى 144 جنيه للقنطار خلال العام 2010م بنسبة بلغت 7% ويعذى ذلك الى ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة الترحيل من مناطق الانتاج.اما فى عامى 2011 و2012 فقد زاد زيادة طفيفة من 223.270 الى 223.540 الف دولار.

سلعة الذرة :

يعتبر محصول الذرة من أهم المحاصيل المنتجة بالسودان، تعتبر سلعة الذرة مصدر الغذاء الأساسى لمعظم السكان، بهذا يلعب دورا هاما فى الاقتصاد السودانى خاصة فى المناطق الريفية ويتركز إنتاجه فى الولايات الغربية وولاية الجزيرة ومعظم الولايات بجنوب البلاد.

يستخدم الذرة بجانب غذاءه الرئيسى كعلف للحيوان والدواجن ويستعمل فى البناء فى مناطق الريف ويدخل فى صناعة النشأ والجلوكوز بالمناطق الحضرية. تمتاز الأراضى السودانية بالخصوبة العالية لإنتاج الحبوب لإغراض الإستهلاك المحلى والصادر

[1] تقارير وزارة الزراعة للعام – 2010 – 2011م.

ويعتمد إنتاج الذرة على الأمطار والرى فى القطاع الآلى والقطاع المروى والقطاع التقليدى. ألف طن مترى فى عام 2001م مسجلاً قيمة 8.8 مليون دولار مقارنة ب 5.4 مليون دولار أمريكى فى عام 2000م. كما سجل قيمة203 الف دولار امريكى عام 2010 مقارنة ب503 الف دولار امريكى فى عام 2008[1] .

نجد أن متوسط إنتاج الذرة فى العام حوالى 2.4 مليون طن مترى وشهدت السنوات 85/84 أدنى مستويات الإنتاج والتى تسببت بفعل انخفاض المساحة الإنتاجية من 8.7 ألف فدان فى 84/83 إلى 7.9 ألف فدان فى العام 85/84 ولازمت تلك الفترة موجه من الحشرات والتى ساهمت فى تدنى المحاصيل والذى بدوره تسبب فى مشكلة المجاعة خلال العام 85/84 .

وبالمقابل شهدت الفترة 86/85 أعلى إنتاجية فى الذرة حتى تاريخه حيث بلغت 5.3 مليون طن متري بدلاً عن واحد مليون فقط من الأطنان المترية خلال العام 85/84 وتعزى تلك الزيادة الي إتحاذ الإجراءات لتجاوز مصاعب المجاعة بزيادة الرقعة الزراعية من 3.3 ألف فدان فى 85/84 إلى 5.5 ألف فدان خلال الفترة 86/85 .

رغم المحافظة على نسبة الزيادة فى الرقعة الزراعية لمحصول الذرة إلا أن هنالك تذبذباً واضحاً فى الإنتاج الزراعى من الذرة ، منذ منتصف الثمانينات إلى 2002م لم يستجيب الإنتاج بصورة ملموسة إلى سياسات زيادة الإنتاج الزراعى من الذرة، حيث نجد أن الإنتاج شهد أدنى مستوى له خلال الفترة 1985- 2002 حوالى 1,2مليون طن مترى من الذرة فى خلال العام 91/90.

نتيجة لتطبيق سياسات التحرير الاقتصادى تمت زيادة الرقعة الزراعية بصورة ملموسة من 5 ألف فدان فى عام 1991 إلى 6 ألف فدان خلال الفترة 1992 مما زاد الإنتاج من 3.5 مليون طن مترى فى 1991م إلى 4 مليون طن فى 1992، من ثم تراجع الإنتاج مرة أخرى إلى المتوسط السنوى حتى نهاية العام 2002 رغم المواظبة فى زيادة الرقعة الزراعية لإنتاج الذرة .

---

[1] تقارير وزارة الاحصاء- ديسمبر 2010م - وزارة الزراعة والغابات – الخرطوم.

تشير بعض تقارير وزارة التجارة الخارجية أن مساحة الذرة فى العالم تقدر[1] بحوالى 106 مليون فدان وتتصدر زراعتها دولة الهند تليها السودان ثم أمريكا ونيجيريا والصين، رغم أن السودان يمثل المرتبة الثانية من المساحة المزروعة ذرة إلا أن إنتاجية الفدان تبلغ حوالى 250 للفدان وتشير متوسط إنتاجية تلك الدول حسب الجدول التالى .

جدول (2-13)

متوسط انتاجية الذرة لبعض الدول كجم/فدان

الدولة	الانتاجية
الهند	**1310**
الصين	**1305**
الأرجنتين	**1211**
نيجيريا	**575**
السودان	**250**

المصدر : وزارة التجارة الخارجية .2002 .

صادرات الذرة :

رغم تمتع السودان بأراضى شاسعة تصلح لزراعة الذرة، الإ أن أدنى إنتاجية للفدان شهدتها الأراضى الزراعية كانت لمحصول الذرة ، بلا شك هذا يوضح عدم الاهتمام بمحصول الذرة ولم تكن هنالك سياسات واضحة لتشجيع إنتاج الذرة وفى هذا الإطار لم يعرف الاقتصاد السودانى أسواق الذرة العالمية حيث نجد أن صادرات الذرة منذ 1960 وحتى 1979 كانت فقيرة جداً ، سجلت حصيلة عائدات محصول الذرة أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة، بالكاد شهدت الفترة 1979 وحتى 1992 تطورا ملحوظا لصادرات الذرة ، بدأ السودان بتصدير ما لا يقل عن 30 ألف طن مترى فى عام 1979، خلال الفترة 92- 2002م ساهم محصول الذرة وبدرجات متفاوتة فى تجارة السودان الخارجية يعتمد تصدير الذرة على فوائض الإنتاج فقط بحكم أنه لا توجد سياسة إنتاجية لتلبية الطلب العالمى من الذرة .

(1) تقارير وزارة التجارة الخارجية .2002

نجد أن متوسط صادر الذرة حوالى 150 ألف طن مترى من العام، يتعرض صادر الذرة إلى القرار الإستراتيجى نحو حظره لتلبية الأستهلاك المحلى، لقد شهدت الفترة حتى 2002م أعلى صادرات ذرة كانت فى العام 1999 حيث بلغت الكمية المصدرة حوالى 280 ألف طن مترى بقيمة 2.8 مليون دولار أمريكى ، لعل زيادة الإنتاج من 2.8 إلى 4.2 مليون طن مترى ، من ثم تراجعت الكمية المصدرة من 105 ألف طن مترى إلى 2.1 ألف طن مترى.ارتفعت حصيلة عائد الذرة ارتفاعا ملحوظا من 6 الف دولار خلال العام 2009 الى 216 الف دولار خلال العام 2010م بنسبة بلقت 3.500% وذلك بالرغم من انخفاض الكميات المصدرة من 3.240الف طن من العام 2009م الى 432 الف طن خلال العام 2010، بما يقل بنسبة 87% وذلك بلرغم من ارتفاع المساحة المزروعة من 13364 الف فدان فى موسم 2009- 2010م الى 17278 الف فدان فى موسم 2010- 2011م بنسبة بلغت 29%[1]. كذلك زيادة فى الانتاج من 2630 الف طن فى موسم 2009- 201 الى 4.605 الف طن فى موسم 2010-2011م بنسبة زيادة بلغت 75%. يعذى ذلك الى الظروف المناخية وتعرض المحصول لبعض الافات كالجراد الصحراوى والطيور وقلة البروتين فى المحصول مما ادى الى عدم تنافسية الاسعار بصفة عامة . فى عام 2011 كانت كميته 72.575 الف دولا وبلغت قيمته 18.480 الف دولار، اما عام 2012 فقد قلت قيمته الى13.970 الف دولار.

المستوى العام للأسعار العالمية :-

بلغ متوسط أسعار سلعة الذرة خلال الفترة 60-1969 حوالى22 جنية للطن المترى فى السوق العالمية ، بينما متوسط الأسعار العالمية خلال الفترة 70-1979حوالى 45 جنيها للطن المترى ، تضاعفت الأسعار خلال الفترة 80-1989 للطن المتري إلي 150 جنيه فى المتوسط للطن المترى وحافظت الأسعار العالمية خلال الفترة حتى 2002م على ذات المستوى .

(1) تقارير ادارة الاحصار وزارعة الزراعة والغابات – ديسمبر 2010م - الخرطوم.

سلعة السكر :

تعتبر سلعة السكر من أهم مدخلات إنتاج المواد الغذائية في السودان وذلك نسبة لندرة وجود السلع الأخرى البديلة كالفواكه وغيرها، يعتمد عليها معظم السودانيين فى الاستهلاك المحلى فى المشروبات والمأكولات الغذائية المختلفة.

يشير الجدول التالى إلى تطور الإنتاج الصناعى لسلعة السكر خلال الفترة 1994 - 2002 والذى يوضح أن متوسط إنتاج السكر خلال هذه الفترة بلغ 650ألف طن.

جدول (2-14)

تطور الانتاج الصناعى لسلعة السكر خلال الفترة 1994- 2002 م

السنة	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
سلعة السكر	428	459	501	557	610	622	622	693	725

المصدر : وزارة الصناعة – 1994 2002 .

ويوضح أيضاً مواصلة تزايد الإنتاج إلى أن وصل إلى 725 ألف طن فى عام 2002 مقارنة ب 428 ألف طن فى عام 1994م.

شهد تصدير السكر فى عام 1990 فقط واستمر حتى 2002، بمتوسط 600 ألف طن فى العام وبسعر 375 دولار فى المتوسط للطن. رغم زيادة الإنتاج بطريقة متوازنة إلا أن الزيادة فى إنتاج السكر لا ترتبط بالزيادة فى حجم صادرات السكر نجد أن فى العام 1994 تم تصدير حوالى 124 ألف طن من السكر فى حين كان الإنتاج 428 ألف طن (حسبما تشير معلومات وزارة الصناعة فى الجدول أعلاه) مقارنة بزيادة فى الإنتاج إلى 459 ألف طن فى العام 1995 والذى تم فيه تصدير حوالى 18.7 ألف طن فقط وكان ذلك بسبب تدنى الأسعار من 305 دولار للطن فى عام 1993 إلى 298 دولار للطن فى عام 1994 يلاحظ أن عندما كانت أسعار السكر حوالى 500 دولار للطن فى عام 1990 تم تصدير فقط 6.8 ألف طن بينما عندما زادت أسعار السكر إلى 567 للطن فى عام 1991 تم تقليل كمية الصادرات من السكر إلى 6 ألف طن فى عام 1992.يتصدر السكر قائمة اهم الصادرات الصناعية حيث ارتفع حصيلة عائد السكر من 15.124 مليون دولار خلال العام 2008م الى 18.492 مليون دولار خلال العام 2009م بنسبة زيادة بلقت 22% ، ذلك بالرغم من انخفاض الكميات

المصدرة من 30.587 الف طن خلال العام 2008م الى 30.400 الف طن خلال العام 2009م يعزى ذلك لارتفاع متوسط سعر الصادر من 494 دولار للطن خلال العام 2008م الى 608 دولار للطن خلال العام 2009م بنسبة زيادة 23% [1] .اما فى عام 2001 فقد انخفضت كميته الى 7.586 الف طن وانخفضت بذلك قيمته الى 2.870 الف دولار، نجد فى عامى 2010 و2012 لم تصدر اى كمية.

سلعة الكركدى :

عرف قطاع التجارة الخارجية سلعة الكركدى فى عام 1967و استجاب الصادر لزيادة أسعاره في السوق العالمية ، رغم أن الكمية لا تفوق متوسط 2.5 ألف طن مترى فى العام إلا أن الأسعار العالمية لها سجلت أعلى ارتفاع لها فى العام 1976 عندما بلغت 824 جنيه للطن المتري . أما في خلال الفترة 1980- 1989 فشهدت الفترة رواجاً كبيراً لتصريف سلعة الكركدى حيث تجاوزت الصادرات من المتوسط 2.5 ألف طن إلى 5 ألف طن في العامين 1987 و1988، بالتالى تراوحت أسعارها بين 760 فى العام 1980 إلى 7.111 جنيه و7333 فى الأعوام 1985و1986 ورغم زيارة الصادر بصورة ملموسة فى العاميين 1987-1988 ألا أن أسعارها تراجعت إلى 7333 فى العام 1986 إلى 4620 و6420 و6971 جنيه للطن الواحد خلال الفترة 1987 إلى 1989 .

يعكس تطور صادرات سلعة الكركدى من 1967 إلى 2002، يشير أيضاً إلى أن زيادة أسعار الكركدى خلال القترة 90- 1992 حيث سجلت 2.091 و2.750 و2.754 دولار للطن المترى من الكركدى على التوالى وبعدها تراجعت أسعار الكركدى إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة 1993- 2002 رغم زيادة كمية الصادرات فى السوق العالمية حيث بلغت 197 دولار للطن المترى فى 2002 انخفضت حصيلة عائد الكركدى من 9.214 مليون دولار خلال العام 2009م الى 6.965 مليون دولالر خلال العام 2010م ، بما يقل بنسبة24% ، ذلك بالرغم من ارتفاع الكميات المصدرة من 8.024 الف طن خلال العام 2009م ال 11.838 الف طن خلال العام 2011م بنسئة بلغت 48% نتيجة الى زيادة الانتاج من 25 الف طن فى موسم2009- 2010م ال42 الف

[1] تقارير وزارة الاحصاء وزارة الزراعة والغابات – ديسمبر2010م- الخرطوم.

طن فى موسم 2010- 2011م بنسبة زيادة بلغت 68% ، يعذى ذلك الى انخغاض متوسط الاسعار العالمية من 1148 دولار للطن خلال العام 2009م الى 588 دولار للطن خلال العام 2010 بما يقل بنسبة 49%. فى عام 2011 بلغ 17.300 وفى عام 2012 بلغ قيمته 14.090 الف دولار.

سلعة المولاص :

تعتبر سلعة المولاص أحد مستخلصات ومخلفات صناعة السكر في السودان والتي يعتمد عليها في بالمنتجات الغذائية داخل وخارج السودان، تختلف النوعية حسب درجة إنتاج السكر والتقنية، تشير تقارير وزارة الصناعة أن الإنتاج حسب ما يوضحه الجدول التالي يبلغ في المتوسط 220 ألف طن

جدول (2-15)

إنتاج المولاص الف طن

انتاج/ السنة	1996	1997	1998	2000	2001- 2002
المولاص	175	195	215	233	240

المصدر :وزارة الصناعة 1996 – 2002 .

سجل العام 2001 حوالى 240 ألف طن كأعلى إنتاج فى خلال الفترة 1996-2002 بينما اقل إنتاج كان فى العام 1999 عندما بلغ 125 ألف طن.

تطور صادرات المولاص فى السودان خلال الفترة 1970-2002 ، فكانت كميات المولاص المصدرة حولى 2،5 ألف طن فى المتوسط خلال الفترة 1970-1979 وكان أعلى سعر للطن بلغ 24 جنيه فى العام 1972.

أصبحت صادرات المولاص فى زيادة متواضعة خلال الفترة 1980-1989 حيث بلغ متوسط الصادر 3 ألف طن وكان أعلى سعر فى السوق العالمى حوالى 1667 جنيه للطن الواحد وشهد العام 1987 أعلى صادر للمولاص وكان بسعر 273 جنيه للطن وتراجع الصادر، ليصبح 4.7 ألف طن فى 1988 إلى 2.2 ألف طن 1989م .أما فى خلال الفترة 1990 .2002 زادت كمية الصادرات من المولاص زيادة مقدرة بدأت ب 2.5 ألف طن فى عام 1990الى 21.5 ألف طن فى العام 2002 , تراوحت أسعار الطن الواحد ما بين 36 دولار إلى 700 دولار خلال ذات الفترة. تراوحت كميته فى عام

2008م حوالى 270.572 وقيمته 21.158 خلال ديسمبر عام 2008م [1] فى عامى 2009و2010 لم تصدر اى كمية اما فى عام 2001 فكانت قيمته 9.750 الف دولار فى عام 2012 نقصت قيمته الى 3.498 الف دولار[2].

سلعة السنمكة :

تعتبر سلعة السنمكة من السلع نادرة الإنتاج وتدخل فى تركيبة الأدوية المختلفة ولها طلب رائج فى السوق العالمية لما لها من ميزات نوعية ولم تهتم بها الجهات المختصة مثلها مثل السلع السيادية رغم أن أسعارها خلال الفترة 1969 - 1976 لا تختلف اختلافا كبيرا عن أسعار صادر الصمغ العربى للطن المترى.

شهدت هذه الفترة متوسط صادر السنمكة بالطن المترى حوالى 2000 طن فى المتوسط وكان متوسط أسعار الطن المترى حوالى 260 جنيه , كان أعلى صادر من السنمكة فى عام 1976 حوالى 2.8 ألف فدان مقارنة 0.5 ألف فدان فى 1969. أما فى خلال الفترة 1980- 1987 فكان متوسط الصادر 2.9 ألف فدان وسجل العام 1987 حوالى 16.6 ألف فدان، كانت أسعاره تراوحت ما بين 333 جنيه إلى 2214 جنيه للطن المترى الواحد وسجل العام 1981 أدنى كمية مصدره له من السنمكة وبلغ 0.6 ألف طن. تواضعت صادرات السنكمة فى الفترة من 1990 ـ1997 وبلغت فى المتوسط 2.2 ألف طن فى العام، ولم تشهد محفظة الصادرات تصدر سلعة السنكمة منذ العام 1997 وحتى 2002 مما يدل على أن صادرات السنمكة لا تتم وفق استراتيجية وسياسات واضحة تصدر عن الجهات ذات الاختصاص فتعتمد فقط على مستوى الأمطار ورغبة المصدرين فى التصدير ودرجة تفاوت الإنتاج ونوعية الإنتاج عند التصدير بجانب تكاليف الإنتاج الأخرى من الضرائب والزكاة ورسوم الموانئ والعبور والتأمين وغيرها علاوة على التعبئة. كانت قيمة السنمكة فى ديسمبر 2009م 2.024الف دولار انخفضت الى 1.356دولار خلال ديسمبر للعام2010م[3]. زاد الى

(1) تقارير وزارة التجارة الخارجية - السودان – الخرطوم- لعام 2008م- 2009م.

(2) تقارير بنك السودان المركزى للعام 2012م.

(3) تقارير وزارة التجارة الخارجية - السودان – الخرطوم- لعام 2008م- 2009م.

3.475 فى عام 2011 اما فى عام 2012 فقد نقصت قيمته الى 2.070 الف دولار[1].

سلعة الأمباز :

تتكون سلعة الأمباز من خلاصة إنتاج الزيوت من الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس وحب القطن ، يعتمد تصديرها على درجة التصفية بجانب موقف إنتاج وتصدير الفول السودانى والسمسم وزهرة الشمس.

لم تعرف التجارة الخارجية فى السوق العالمى تسويق سلعة الامباز إلا فى العام 1965 فكانت كمية الصادرات حوالى 99 ألف طن زادت فى العام 1966 لتصل إلى 111 ألف طن ، بينما تراجع الصادر مرة أخرى فى خلال العامين 1967 الى 1968 إلى 20.5 ألف طن لكل عام ، أصبح بعدها فى زيادة كبيرة إلى أن وصل 250 ألف طن فى العام 1970 ليتراجع الإنتاج مرة أخرى إلى 176.6 ألف طن فى العام 1971 إلى 169.1 ألف طن فى العام 1972 أما أسعارها العالمية فكانت مستقرة فى مدى 22 جنيه-29 جنيه للطن الواحد من الامباز خلال الفترة 1965.1972 أما الفترة 1980 - 1987 فشهدت تزايدا واضحا فى صادر الامباز فكان متوسط الصادر حوالي 100 ألف طن فى العام ، اختلفت أسعارها ما بين 106 إلى 495 للطن الواحد سجل العام 1980 أعلى كمية صادر بلغ 145.9 ألف طن بينما كان الصادر 10 ألف طن فقط فى العام 1985.

وفى مدى الفترة 1990-.2002 لم تشهد الصادرات السودانية تصدير سلعة الامباز منذ العام -2002 , فكان أعلى تصدير لسلعة الأمباز بلغ 90 ألف طن فى العام 1997 مقارنة ب 3.8 ألف طن كأدنى صادر من سلعة الامباز فى العام 1991 وتراوحت أسعار بالدولار الأمريكى ما بين 106 إلى 171 دولار للطن الواحد من الامباز.كانت كمية الامباز 11.396 فى ديسمبر عام2008م وقيمته 991 فى ديسمبر 2008م كانت كمية الامباذ فى 2010 15.000 وقيمته 2.332 فى عام 2011 كانت كمية

(1) تقارير بنك السودان المركزى- للعام 2012م.

الصادر 20.335 وقيمته 4.010 الف دولار اماعام 2012 فبلغت قيمته 289.221 الف دولار[1].

جدول(2- 16)

حجم الصادرات الزراعية للفترة 1992- 2012 بملايين الجنيهات

السنة	حجم الصادرات الزراعية
1992	14.84
1993	31.3906
1994	55.2312
1995	123.92
1996	390.11572
1997	429.42284
1998	208.31229
1999	1085.971
2000	621.97023
2001	1390.8152
2002	467.96931
2003	1166.0089
2004	991.99474
2005	2048.2959
2006	1210.8566
2007	3465.3281
2008	3177.8621
2009	566.54009
2010	1526.9167
2011	3615.99
2012	14061.969

المصدر: تقارير بنك السودان المركزى للعام 2012م.

[1] تقارير بنك السودان المركزى للعام 2012م.

نلاحظ من الجدول **(2- 16)** ان حجم الصادرات الزراعية كان فى تزايد مستمر من عام 1992 الى عام 1999 من نحو 3745.36 الى 1085.971 وانخفض فى عام 2000 الى 621.97023، بدء فى تزايد فى عام 2005 بنحو 2048.2959 وفى عام 2008 بلغ 3177.8621 وبدء فى النقصان فى الاعوام 2009-2010-2011 الى ان زاد مرة اخرى فى عام 2012 بنحو 14061.969. نلاحظ ان حجم الصادرات الزراعية فى تذبذب واضح وحجمها غير مستقر.

4-2 التمويل فى فترة برامج التكيف الهيكلى:

تهدف برامج التكيف الهيكلى الى تشجيع الصادر من المحاصيل النقدية الزراعية بالعمل على تعديل سعر الصرف وتعمير البنيات الاساسية للمؤسسات الزراعية الكبرى كمشروع الجزيرة ومؤسسة حلفا الجديدة الزراعية والنيل الابيض والنيل الازرق الزراعية بجانب التحول من نظام الحساب المشترك الى الحساب الفردى فيما يختص بعلاقات الانتاج بين المؤسسات الزراعية ومزارعى القطن فى تلك المؤسسات واعتماد مبدأ استرداد تكاليف الانتاج والتدرج فى رفع الدعم عن رسوم الارض والماء . فى عام 1985م نشأ خلاف بين الحكومة والاطراف المانحة حول تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلية وخاصة حول سعر الصرف وسعر الفائدة ودفع خدمات الديون وقد اعاق ذلك الخلاف الاتفاقيات اللاحقة لبرامج التركيز الاقتصادى الثلاثية المتتالية وفى يوليو 1990م اعلنت الدولة برامج الانقاذ الاقتصادى الثلاثى 1989-1990/1991-1992م والذى نصت برامج التكيف الهيكلى فيه على ايقاف التدهور الاقتصادى بانتهاج سياسة التحرير الاقتصادى ، التركيز على الاستثمار الزراعى وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الاساسية كالذرة ، الدخن ، بدائل الواردات كالقمح والعدس ، كذلك تضمنت برامج الاصلاح الاقتصادى الثلاثى العمل على ازالة الاختلالات السعرية وتشجيع القطاع الخاص ، تهيئة المناخ الصالح ومراجعة النظم واللوائح والقوانين المشجعة لزيادة الانتاج وازالة احتكار المؤسسات العامة التسويقية وتنشيط الائتمان الزراعى وتبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بتراخيص الصادر والاستثمار الزراعى.

اكتملت مراحل اعلان وتطبيق برامج التعديلات الهيكلية فى السودان فى نحو 22 شهر فقط تم معظمها فى ستة اشهر خلال الفترة من اكتوبر 1991م وحتى ابريل 1992م واشتملت تلك المرحلة على التعويم الكامل لسعر الصرف وازالة الدعم عن المواد البترولية والخبز وايقاف العمل بنظام الرخص وقد تم كل ذلك دون الحصول على اى دعم خارجى للتخفيف من مضاعفات الاجراءات التى اتخذت .

جدول (2-17)

مراحل تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية

1- التصديق بقانون تشجيع الاستثمار	مايو 1990
2- التصديق بالبرنامج الثلاثى للانفاذ الاقتصادى	يوليو 1990
3- التصديق بقانون التصدق فى المؤسسات العامة	اغسطس 1990
4- التصديق بخطة الاستراتيجية القومية (1992- 2002)	يوليو 1991
5- ازالة الدعم عن الخبز – السكر والمحروقات	فبراير 1992
6- تخفيض ضرائب الصادر الى 5%	فبراير 1992
7- تحويل تمويل المؤسسات العامة من بنك السودان الى البنوك التجارية	فبراير 1992
8- زيادة السقوف الائتمانية للزراعة الى 50%	فبراير 1992
9- توحيد و تعويم سعر الصرف	فبراير 1992
10- رفع قيود الاسعار	فبراير 1992
11- الغاء العمل بنظام السعر الادنى ورخص الاستيراد	فبراير 1992
12- فك احتكار شركة الحبوب الزيتية	فبراير 1992
13- التصديق بالبرنامج الثلاثى للتصرف فى المؤسسات العامة	اكتوبر 1992
14- تحديد التعامل فى النقد الاجنبى فى نافذة البنك المركزى ونافذة البنوك التجارية	اكتوبر 1992
15- السماح لقوى السوق بتحديد سعر الصرف	يوليو 1994

المصدر : جمهورية السودان – وزارة المالية والتخطيط الاقتصادى – تقرير غير منشور ص 67 .[1]

تطور التمويل الزراعى فى السودان تدريجيا منذ الاستقلال ويمكن حصر مصادر التمويل الرئيسية فى مصدرين.

1/ تمويل مباشر .

2/ تمويل غير مباشر .

المصادر التقليدية فى نظام السلم والتمويل الذاتى فى المناطق الزراعية البدائية ونظام سلفيات يقدمها تاجر القرية مقابل رهن المحصول ورد الدين بعد الحصاد عينا كما كان بنك السودان يقوم بتمويل الزراعة ايضا بالاضافة الى البنوك التجارية الاخرى الى ان تم انشاء محفظة البنوك للتمويل الزراعى عام 1990.

التمويل فى فترة 1978م-1987م فى هذة الفترة كان التمويل يتم عن طريق بنك السودان بعد ان ظهرة مشكلة المديونية بعد تطبيق نظام الحساب الفردى حيث بلقت 5,2 مليار جنية لم يلتزم المزارعون بالسداد.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسة الزراعية في عقد الثمانينات – جمهورية السودان – الخرطوم – ص 67

اما الفترة 1984 -1989م كان التمويل يتم من بنك السودان وهى فترة برامج التكيف الهيكلى واما الفترة 1994م- 1993م كان التمويل يتم طريق البنك الزراعى وفى هذه الفترة عمل البنك على تحقيق النهضة الزراعية الشاملة من خلال الاتى :

1/ تقديم التمويل اللازم لقطاعات الزراعة المختلفة التقليدى والمروى والالى ويشمل ذلك تمويل عمليات الزراعة من اعداد الارض الزراعية ويهتم البنك الزراعى بصفة خاصة بتمويل المحاصيل الارتكازية وهى محاصيل الغذاء الرئيسية والتى يعطيها البنك الاولوية فى التمويل المقدم لهذه المحاصيل فى عام 1992م 42% من اجمالى التمويل المقدم من البنك الزراعى كما يقوم البنك بتمويل الحبوب الزيتية والتى مولت 10% من اجمالى التمويل المقدم من موسم 1992م (1). ومن ضمن اهدف البنك الزراعى الاساسية التركيز على تمويل صغار المزارعين حيث ينص قانون البنك الزراعى ان تعم الفائدة على اوسع نطاق من جمهرة صغار الزراع بالقطر ففى هذا المجال قد انتهج البنك ثلاث انماط لتمويلهم حيث يقدم لهم التمويل افرادا او عن طريق تمويل مجموعات صغار المزارعين او عن طريق الجمعيات التى تعتمد على الروابط الاجتماعية وذلك كالاتى:

1/ تمويل الافراد :-

هو نمط عالى التكلفة ولا تتناسب تكاليف الاقتراض والاقراض فيه بالنسبة للمزارع والمؤسسة مع حجم القرض او حجم الانتاج الزراعى المتوقع من وحدة انتاجية صغيرة من ظروف الزراعة التقليدية وامكاناتها المحدودة كما ان النمط يعتمد على ضمانات لا يمكن ان توفر للمزارع الصغير كضمان الشيكات .

2/ تمويل الجمعيات التعاونية لصغار المزارعين:-

هو نمط يسعى فيه البنك لاستقلال الجمعية التعاونية ككيان تنظيمى وقانونى لتطويق كثير من صعوبات التمويل الفردى ومشكلة توفير ضمانات لحجم تمويل كبير نسبيا وهى تجربة اثنت كثير من النجاحات خاصة فى مجال الوصول بخدمات البنك الزراعى لاكبر عدد من صغار المزارعين الا ان اهم مشاكل هذا النمط تتمثل فى عدم تنسيق مجهودات الفروع.

3/ تمويل مجموعات صغار المزارعين :-

(1) البنك الزراعى - ادارة التقييم – تقييم عمل اساس للمدى الاول للاستراتيجية القومية الشاملة 1992 – سلسلة كتاب البنك الزراعى رقم 12 – ص 12

هو اخر ما استحدث من انماط فى سبيل الوصول بخدمات ائتمانية لصغار المزارعين واهم ما يميز هذة المجموعات غير الرسمية انها تعتمد على الروابط الاجتماعية لمجموعات صغار المزارعين وتجانس العنصرية فيها والمصلحة المشتركة لاعضاء المجموعة وما يمكن ان توفرة تلك فان تكلفة الاقراض فيه تقل عن الانماط السابقة وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فقد سعى البنك لزيادة حجم التمويل المقدم للقطاعات الزراعية الثلاث : عاما بعد عام بما فى ذلك قطاع الزراعة التقليدية وهو القطاع الذى يوجد فيه صغار المزارعين ويلاحظ ذلك من خلال الجدول (2-18):-

جدول (2-18)

حجم التمويل الزراعى للفترة 92 – 93 بالبنك الزراعى حسب القطاعات

بملايين الجنيهات

القطاع / السنة	92	93
المروى	3250	611,56
الآلى	3037,6	2694
التقليدى	537	1468,8

المصدر : وفق تقارير مجلس الادارة للسنوات 92-93

يلاحظ من الجدول (2-18) ان البنك الزراعى يهتم بتقديم التمويل للقطاعين المروى والآلى أكثر من القطاع التقليدى فنجد حجم التمويل فى القطاع المروى قد زاد من 3250 فى عام 1992 الى 611,56 فى عام 1993 م , كذلك القطاع الالى قد نقص من3037.6 الى 2694 فى 1993م اما القطاع التقليدى فحجم تمويله 537 عام 1992 و1468,8 فى عام 1993م فهو قليل جدا نسبة للقطاعين المروى والالى على الرغم من أهداف البنك الزراعى الأساسى هو تمويل صغار المزارعين وذلك حسب مسودة البنك الزراعى .

2-5 حجم التمويل خلال سنوات البحث (1992-2012):

ظل بنك السودان منذ عام 1959م وعام 1990م يقدم التمويل المباشر للقطاع من خلال تقديمه القروض للمؤسسات الزراعية التابعة للدولة، فبموجب لائحة بنك السودان المعدلة رقم 57 (أ) تقوم المؤسسات الزراعية الحكومية بتقديم طلبات لتمويل الصرف على العمليات الزراعية من نظافة وحراثة للارض وشراء لمدخلات الانتاج وغيرها ويقوم بنك السودان بمراجعة وتدقيق طلبات التمويل بغرض تقدير حجم التمويل المطلوب متضمنا المصروفات الادارية والعائد المتوقع منه[1].

تقوم المؤسسات الزراعية بدورها بتوزيع التمويل على المزارعين وفق نظام مالى ومحاسبى خاص بكل منها، ثم بعد نهاية الموسم الزراعى تقوم بايداع ايراد مبيعات المحاصيل الممولة فى حساب لدى بنك السودان بقرض تسوية المديونية التى تتضمن فى العادة الفائدة المقطوعة التى كان يضعها البنك على هذه السلفيات الزراعية للمؤسسات .

قد عانت هذه المؤسسات فى الماضى بسبب تأخر تسلم التمويل المخصص لها كما تأثرت سلبا لعدم كفايته. هذه من ضمن الاسباب التى ادت الى العجز المستمر عن السداد لبنك السودان وتراكم الديون على المزارعين.

فى الموسم الزراعى 1990-1991 ادخل التمويل بنظام المحافظ حيث أشركت البنوك التجارية فى التمويل الزراعى بصورة أساسية، واوقف بنك السودان تقديم السلفيات للمؤسسات الزراعية بطريق الفائدة وطلب من البنوك تقديم التمويل الزراعى بنظام السلم.

وخلال العقود الثلاثة الاولى من عملها 1960-1990 أحجمت البنوك التجارية عن تقديم التمويل الزراعى الكافى لعدة اسباب منها ان بنك السودان كان يباشر هذدا الدور خاصة مع المؤسسات الزراعية التابعة للدولة، منها كذلك إعراض البنوك عن القطاع الزراعى لما يتطلبه من تمويل متوسط وطويل الأجل وما يكتنف التمويل الزراعى من مخاطر على السيولة والربحية.

نجد ان بنك السودان نجح لحد ما فى توجيه الائتمان المصرفى نحو القطاع الزراعى منذ عام 1989م وما بعده اذ زادت نسبة تمويل زراعة المحاصيل من1% من التمويل

---

[1] تقارير بنك السودان المركزى – للعام1990.

المصرفى عام 1989 الى8% عام 1991 الى 13% عام 1992 وباضافة ما قدمه البنك الزراعى من تمويل ، نجد ان التمويل الزراعى شكل 59% من إجمالى التمويل المصرفى عام 1992.

جدول(2-19)

حجم التمويل الزراعى خلال الاعوام 1992-2012 م بملايين الجنيهات

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم التمويل	5.925	7.1	8.267	10.248	25.694	40.812	30.673	31.718	30.71	59

المصدر: تقارير البنك الزراعى للعام2012.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم التمويل	81	166	162	231	353	439	774	762	794	683	1106

المصدر: تقارير البنك الزراعى للعام2012[1].

من الجدول **(2-19)** نلاحظ ان الفترة 1992- 1997م زيادة فى حجم التمويل الزراعى وذلك لاهتمام البنك الزراعى بتقديم التمويل للقطاعيين المروى والالى اكثر من القطاع التقليدى بالرغم من ان هدف البنك الزراعى الأساسى هو تمويل صغار المزارعيين وذلك حسب مسودة البنك الزراعى . كما نلاحظ انخفاض حجم التمويل للعام 1998م مقارنة بالعام 1997 ويرجع ذلك لانخفاض التمويل للقطاعين المروى والالى لعام1998م. وكذلك نلاحظ من الجدول انخفاض حجم التمويل للعام 2000 من30.71 مقارنة بالعام 1999 حجم التمويل 31.718 ويرجع ذلك الانخفاض لقلة التمويل فى القطاع المروى.

ارتفع حجم التمويل الزراعى المقدم من البنك الزراعى 5.925 مليون جنيه عام 1992م م الى 51.976 مليون جنيه عام 2001م بزيادة 46.051 مليون جنيه سنة الاساس1992م .

ان اجمالى التمويل الزراعى من البنك الزراعى خلال الفترة 1992م – 2001م بلغ حوالى 243.123 مليون جنيه، منها 57.234 مليون جنيه خلال الفترة الاولى

[1] تقارير بنك السودان المركزى للاعوام 1992- 2012م.

1992- 1996م بينما كان خلال الفترة الثانية 1997-2001م مبلغ 185.889 مليون جنيه من اجمالى التمويل الزراعى خلال الفترة 1992- 2001 اى بزيادة 128.655 مليون جنيه من اجمالى التمويل الزراعى من اجمالى التمويل الزراعى للزراعة خلال الفترة الاولى 1992م- 1996م.

كما نلاحظ من الجدول ان حجم التمويل فى عام 2004 قد قل مقارنة مع العام 2003 من 166 الى 162 وهذا يرجع لقلة التمويل فى السلم وكذلك نلاحظ ان حجم التمويل فى عام 2009 . ايضا قل الى 762 مقارنة بالعام2008م 774 نسبة لقلة حجم التمويل فى المرابحة .كذلك نجد ان حجم التمويل قل ب 683 مقارنة بالعام2010 ويرجع ذلك لقلة حجم التمويل فى كل من المرابحة والسلم والمقاولة. كذلك نلاحظ ان حجم التمويل انخفض الى6836عام 2011م ذلك لعدم الزيادة فى المعدات الزراعية اما فى عام 2012م زاد الى 1106 بملايين الجنيهات ترجع هذه الزيادة للزيادة فى حجم الالات والمعدات الزراعية وكذلك لمبادرة البنك الزراعى السودانى للتمويل الاصغر ابسمى(The Agricultural Bank Of Sudan MicroFinance Initiative- ABSUMI) بالتعاون مع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفاد) ودعم من وحدة التمويل الاصغر- بنك السودان المركزى. ترفع ابسمى الكفاءة الانتاجية من خلال الاستعمال المكثف للتقانات الجديدة التى تساهم فى زيادة التمويل الزراعى.

ان التوسع فى حجم التمويل الزراعى أمر اقتضته السياسة الزراعية فى السودان(1) . تبعا للتحديات التى تواجه السودان والمتعلقة بالوضع الاقتصادى واهم هذه التحديات التى تواجه البلاد.

1- ضرورة زيادة حصيلة النقد الاجنبى لمواجهة الاحتياجات التنموية وذلك عن طريق تصدر المنتجات الزراعية الى الخارج . حاليا يقوم السودان بتصدير القطن والصمغ العربى والسمسم والفول السودانى والكركدى [1].بالطبع التوسع فى هذه الصادرات الزراعية سوف يزيد من حصيلة النقد الاجنبى والذى بدوره يساعد فى التنمية.

(1) المنظمة العالمية العربية للتنمية الزراعية - 1991 - السودان - الخرطوم - الكتاب السنوى للاحصائيات الزراعية – المجلد رقم 11 –.ص 368 - 376 .

[1] بنك السودان – العرض الاقتصادى والمالى – 1993- اكتوبر – مجلد 40.

2- ضرورة زيادة دخل الفرد وخاصة فى المناطق الريفية كوسيلة مباشرة لقيام صناعات محلية زراعية ونسبة لتدنى مستوى دخل الفرد فلا يستطيع القيام باى مدخرات حيث ان الدخل المتوفر له يستهلك فى احتياجاته المعيشية.

3- ضرورة زيادة تكوين راس المال العامل واللازم لخطط التنمية، وذلك عن طريق زيادة الدخل المتولد من الزراعة نتيجة لزيادة حجم التمويل لهذا القطاع.

بناء على ذلك فقد حددت السياسة الزراعية فى السودان اهداف لتحقيق خطة التنمية ويمكن اجمال هذه الاهداف فى الاتى :

1- التوسع فى انتاج السلع الزراعية التى تقدم للبلاد باستيرادها فى الوقت الحالى كالسكر والقمح والبن والشاى والأرز.

2- التوسع فى إنتاج سلع الصادرات مع العمل على تنويع هذه السلع دون التركيز على عدد محدد ويشمل زيادة إنتاج الأقطان ومحاصيل الحبوب الزيتية ، مع الاهتمام بسلع أخرى مثل اللحوم والخضر والفاكهة.

3- الاهتمام بالقطاع التقليدى وربطه بالقطاع الحديث وتجميع المزارعين فى المجتمعات يتوفر لها كافة الخدمات الزراعية مثل البذور المحسنه ورعاية النباتات والارشاد الزراعى مع الاهتمام بالجوانب التسويقية للمحاصيل.

هذه الاهداف فى اطار خطة التنمية يتم تحقيقها عن طريق زيادة الموارد المتاحة سواء بين السودان والاقطار الاخرى او بين السودان والمؤسسات الدولية ونسبة شح الموارد الاقتصادية المالية الخارجية اصبح التوسع فى التمويل المحلى بصورة واسعة لتحقيق هذه الاهداف ، على هذا الاساس مما ترتب عليه زيادة فى المديونية الزراعية بهذه الصورة ، كان يجب ان يراعى فى عملية منح التمويل عناصر الانتاج الاخرى غير راس المال فيمنح التمويل بالقدر المناسب وذلك عملا بالسياسات النظرية الاقتصادية فى جانب التوزيع الامثل للموارد ذلك انه من خصائص دالة الانتاج انها تخضع لقانون تناقص الغلة بالنسبة لعوامل الانتاج وهكذا .

تشير التجارب أن هنالك الكثير من المؤسسات تنظر الى حجم محافظ قروضها وكأنها المعمل الرئيسى الذى يحدد مدى نجاح هذه النظرة غالبا ما تؤدى الى حماس

المسئولين فى الكثير من المؤسسات لاهدار اكبر حجم ممكن من القروض للقطاع الزراعى معللين ذلك باساسيات النظرية الاقتصادية المتعلقة بالتوزيع الامثل للموارد[1].

[1] البنك الزراعى - عام 1994- دارة التخطيط – خطة ادارة البنك الزراعى — ص 11 .

6-2 حجم التغير فى هيكل الزراعة:

نتيجة للتطورات الاقتصادية الخارجية التى افرزت ازمات اقتصادية فى الدول النامية مما اثر سلبا فى قطاع الزراعة فى هذه الدول وتمثلت فى انخفاض الطلب على السلع الزراعية فى هذه الدول وتمثلت فى انخفاض الطلب على سلع الزراعية عموما وانخفاض الانتاج الزراعى نتيجة لازمة النقد الاجنبى الذى انعكس فى استيراد مدخلات الانتاج تدهور البنيات والخدمات فى السلع الزراعية القابلة للتبادل التجارى(1) . مما ترتب عليها تدهور شروط التبادل .

ونجد ان برنامج التغيرات اشتمل على:-

1- تسعير المنتجات الزراعية بهدف زيادة اسعار المنتج فى اتجاه اسعار المنتج فى اتجاه الاسعار العالمية بالغاء او تخفيض الضرائب المفروضة على السلع الصادر.

2- تسعير مدخلات الانتاج بهدف زيادة مدخلات الانتاج وتعديل سعر الصرف.

3- الاصلاح المؤسسى عن طريق خلق البنية التحتية للنشاط الاقتصادى تتوافق مع القطاع الخاص وتدعم دور القطاع الخاص عن طريق تقليص وظائف القطاع العام ونقلها الى القطاع الخاص .

كان من المتوقع ان تحدث التغيرات وقعا ايجابيا على القطاع الزراعى يتمثل فى زيادة كفاءة العملية على المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل التجارى ونمو الانتاج الزراعى وزيادة كفاءة العملية الانتاجية والزراعية.

برغم من هذه البرامج او التغيرات الهيكلية نجد ان برنامج التركيز الاقتصادى لم يحقق أهدافه حيث انها ادت الى اضعاف القوة الشرائية ولم يحدث نمو منتظم وظهرت نتائج سلبية كثيرة لذا كانت لديها نقاط ضعف واضحة تمثلت فى :-

ان هذه البرامج لا تتواقف مع واقع الدول النامية وان فترة البرامج غير كافية لمواجهة التحول الهيكلى وانخفاض الانتاجية.

كما ان تخفض الطلب المحلى اثر سلبيا على برامج الاستثمار وان البيئة العالمية لمنتجى السلع الاولية غير مواتية لعمليات التعديل الهيكلى وكذلك عدم توفر

---

(1) بدر الدين الحسين – 1992 - بحث غير منشور رسالة دكتوراة – التعديلات الهيكلية فى افريقيا – جامعة مانشستر – ص 5 .

المساعدات الخارجية لسد النقص فى النقد الاجنبى . رغم من ان برامج التحولات كانت طموحة للغاية الا انها لم تؤد الى تدفقات نقدية فى راس المال بصورة كبيرة من مصادر اخرى الا فى بعض الحالات ولم تكن هناك صلة بين البرامج والتحديد المستمر للتجارة والمدفوعات كما لم تكن البرامج لها الاثر على تخفيض التضخم وان كانت هناك دلالة على ان هذه الاثار اصبحت اقوى كما ان البرامج الموازنة والتسهيلات كانت تتعرض الى انهيارات [1].

كما نجد ان الخلل الهيكلى مرتبط بتشويهات فى قطاع الاقتصاد المختلفة مثل قطاع الزراعة والصناعة مما يترتب عليه بروز اثار ضارة لقطاعات الاقتصاد ككل او قطاع الزراعة على وجه الخصوص اذ انه نتيجة لهذا الخلل فان معدل حركة السعر المحلى للمنتجات الزراعية لن يكون فى صالح هذه السلع لان معدلات اسعار هذه السلع سوف تتحرك فى غير مصلحة القطاع الزراعى الامر الذى يؤدى الى تقليص الانتاج الزراعى حيث يترتب على ذلك تدنى فى اسعار هذه المحاصيل او تغير فى اسعارها نتيجة لقصر البنيات الاساسية فاذا كان الانتاج كبير لاحد المحاصيل فان قصور قطاع النقل والتخزين يؤديان الى تدنى اسعار هذا المحصول فى مناطق الانتاج مما يؤدى الى انخفاض اسعاره وذلك على سبيل المثال .

كذلك الفشل فى تثبيت سعر الصرف نتيجة للعجز المستمر فى ميزان المدفوعات والتضخم و قيمة سعر الصرف وهذا يجعل الدولة تحاول تاجيل تخفيض سعر الصرف بقدر الامكان وذلك فى محاولة منها لتفادى المزيد من التضخم وحتى تحمى قطاع الصناعة الذى يعتمد على الواردات ، هذا الامر سوف يؤثر على الصادرات الزراعية حيث ان سعر الصرف الثابت والتضخم المحلى يفقدان الصادرات قدرتها التنافسية فى الاسواق العالمية ، حيث ان السياسة تحدد سعر الصرف و لها اثر واضح على الصادرات ففى السنوات الذى يتم فيها تحديد سعر صرف رسمى ومساوى للسعر الحر يؤدى ذلك الى انعاش الصادرات كما هو معلوم ولكن عندما يبدا السعر الحر فى الارتفاع تاخذ قيمة العملة المحلية فى الانخفاض مقابل الدولار طبقا للسعر الحر ، لم يصاحب ذلك فى تعديل فى السعر الرسمى فان ذلك يؤثر على الصادرات مما يؤدى

---

[1] بدر الدين الحسين – 1992 - مرجع سابق ذكره – ص 30.

الى اثر سالب على الانتاج الزراعى المحلى وبالتالى قدرة المزارع على السداد سوف تكون مؤثرا فى عملية السداد .

هناك أسباب عديدة تتعلق بالمزارع قد تكون اجتماعية مثل المرض الحوادث وقد تكون اسباب مالية مثل عدم كفاية دخل المزارع الصغير قبل وبعد عملية التحصيل الامر الذى لا يمكن من سداد ديونه ومعظم المزارعين المدينين ليس لديهم عمل مكمل للزراعة فمعلوم ان العمل بالزراعة خاصة فى القطاع الالى عمل فعلى لصاحب المشروع ينحصر فى التجهزات الزراعية ومتابعة الحصاد وفى فترة اربعة شهور تقريبا واكثر العملاء الذين يؤمنون بالسداد لديهم اعمال مكملة للزراعة مثل تربية الحيوان والتجارة والترحيلات[1] .

كذلك من أسباب تدنى نسب السداد التى ترجع للمزارع هو ان المزارع يشغل جزء من القرض فى دخله الشخصى حيث يقوم باستهلاكه فهو يميل عادة الى الاستهلاك. هناك حوالى 33 مشروعا ممولا بواسطة البنك الزراعى فى منطقة الزراعة الالية بولاية القضارف تتبع صغار المزارعين حول القرى ويمتلك المشروع الواحد عددا من المزارعين يتراوح مابين 25 الى 40 مزارعا وجميع هذه المشاريع البالغ عددها ثلاثة وثلاثونين مشروعا تظهر تعثرا فى السداد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول ادناه (20-2)

جدول (2-20)

مقارنة نسب السداد مع انتاج الذرة فى الفترة 1992/91

الموسم	91/90	92/91
نسبة السداد	%58,9	%59,4
انتاج الذرة فى القطاعات الثلاثة	1180	3540

المصدر: ادارة التقييم والمتابعة البنك الزراعى سنوات الانتاج 1000 طن مترى .للعام-1992 .

[1] الطاهر البشير - 1992م - ورقة التحصيل بفرع الزراعة الالية ندوة تسديد القروض – البنك الزراعي – السودان – الخرطوم - ص 29.

يلاحظ من الجدول (2-20) ان هناك ارتباطا وثيقا بيين نسب السداد وانتاج الذرة فى القطاعات الثلاث الالى المروى والتقليدى حيث ان انخفاض الانتاجية يتبعه انخفاض فى قيمة السداد كما هو ملاحظ فى الموسم 91/90 ماعدا موسم 92/91 حيث انه على الرغم من انخفاض الانتاج الا ان نسبة السداد ارتفعت فى هذا الموسم 21/91 موسم غير عادى حيث شهدت بداية الطفرات الكبيرة فى حجم التمويل حيث كان التمويل فى الموسم السابق له 451 مليون فقفز الى 3575,4 مليون جنيه فى موسم 91/90. كذلك يلاحظ ان ارتفاع معدلات الانتاج لمحصول الذرة ايضا صحبتها ارتفاع فى نسبة السداد خلال الفترة 91/90 – 92/91 ، مما يوضح بجلاء ان الانتاج متغير وله تأثير هام على نسب السداد.

جدول (2-21)

المساحة المحصودة للسنوات 92 – 93 والانتاج ومتوسط الاسعار (بالجنيه)

السنة	100طن مترى لانتاج الوحدة	100فدان المساحة المحصودة	متوسط الاسعار ج للجوال
92	4042	12262	629,50
93	2340	12950	920,62

المصدر: وزارة الزراعة للسنوات 1992-1993

نجد من اسباب تقلص المساحات المحصودة الافات والامراض التى تجتاح المناطق الزراعية فى بعض المواسم مثل مرض الماسع [*] الذى اثر فى الانتاج الزراعى لموسم 1993م بالانخفاض نتيجة لتقلص المساحة المزروعة بسبب هذا المرض.

يلاحظ ذلك من الجدول (2-21) حيث ان المساحة المحصودة انخفضت من12262 فى عام 1992الى 12950 الف فدان فى عام 1993م مما ادى الى انخفاض مماثل فى الانتاج من 4042 الف طن مترى عام 1992 الى 2340 الف طن مترى من عام 1993م حيث ادى ذلك الى تقلص انتاجية الفدان الى 180 كيلو جرام للفدان.

[*] الماسع : مرض يصيب النباتات .

كذلك من اسباب تقلص المساحات المحصودة انخفاض المساحات المزروعة لبعض المواسم وذلك كما يلاحظ فى الجدول(2-22) :

جدول(2-22)

المساحة المزروعة والمحصودة انتاج الذرة للفترة ومواسم93/92 ، 94/93

الموسم	المساحة المزروعة1000 فدان	المساحة المحصودة100 فدان	الانتاج 1000 طن مترى
93/92	1500	14762	4042
94/93	18123	12950	2340

المصدر : عبد الجليل عبد الجبار واخرون : خطة وزارة الزراعة والغابات تقرير الاداء السنوي للفترة 1996/1/1 – 1997/12/31م - وزارة الزراعة

من خلال الجدول (2-22) يلاحظ ان الزيادة او النقص فى المساحات المزروعة يؤثر على المساحة المحصودة على سبيل المثال فقد انخفضت المساحة المزروعه من 15000 فدان فى العام 1992م الى18123 الف فدان فى عام 1993م مما اثر على المساحة المحصودة فتقلصت الى حوالى 12950 الف فدان وكذلك من اسباب انخفاض المساحات المحصودة عدم ملائمة الاحوال الجوية بصورة مستمرة وخاصة ارتفاع درجات الحرارة مما يعرض بعض المناطق للعطش [1].

رغم المحافظة على نسبة الزيادة فى الرقعة الزراعية لمحصول الذرة إلا أن هناك تذبذباً واضحاً فى الإنتاج الزراعى من الذرة، منذ منتصف الثمانينات الى 2002م لم يستجيب الإنتاج بصورة ملحوظة الى سياسات زيادة الإنتاج الزراعى من الذرة، حيث نجد أن الإنتاج شهد ادنى مستوى له خلال الفترة 1985-2002م حوالى 1.2 مليون طن مترى من الذرة فى خلال العام 1990-1990.

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطنى - العرض الاقتصادى– السودان – الخرطوم . للاعوام 93/88/87 – 1994.

نتيجة لتطبيق سياسات االتحرير الاقتصادى تمت زيادة الرقعة الزراعية من 5 الف فدان فى عام 1991 الى 6 الف فدان خلال الفترة 1992م مما زاد الانتاج من3.5 مليون طن مترى فى1991 الى 4 مليون طن مترى فى 1992، من ثم تراجع الإنتاج مرة أخرى نهاية العام 2002 رغم المواظبة فى زيادة الرقعة الزراعية لإنتاج الذرة. كما تراجعت الكمية فى عام 1993-1994 من 613.3 الى 116.9 ومن 406.9 فى عام1995 الى 17.3عام 1996. وزادت الكمية فى عام 1998- 1999 من 35.081 الى 279.6 وتراجعت عام 2000 الى 105.3 والى2.151 فى عام 2001 وزدات مرة اخرى فى عام2002 الى 36.019 ثم تراجعت كميته فى عام 2003 الى 11.631 وزاد فى عام 2004 الى 16.722 ثم تراجعت كميته فى عام 2005 الى 2.336 وزاد فى عام 2006 الى 4.6 ، كما زاد فى عامى 2007و 2008 من 149.142 الى 530.9 ، وانخفضت الكمية فى عام 2009 -2010 من3.240 الى432 وزاد فى عام 2011 الى 72[2].

شملت التحولات الهيكلية الزراعية المداخل والمعالجات الاتية .

*****التحرير الكامل لسياسات الانتاج والتصنيع والتوزيع.

* تعويم سعر الجنيه لكل السلع والخدمات.

* تخفيض ضرائب الصادر وتوحيدها الى 9% فيما عدا القطن والصمغ العربى .

* تخفيض ضرائب الوارد على مدخلات الزراعية من 40% الى20%.

* الغاء نظام رخص الاستيراد .

* تحويل ملكية المؤسسات العامة الخاسرة الى القطاع الخاص.

* تحويل تمويل النشاط الزراعى من البنك المركزى (بنك السودان) الى محفظة المصاريف من مجموع البنوك التجارية.

* زيادة راس مال البنك فى نشر افرع فى الاقاليم والولايات .

* انشاء البنوك المتخصصة مثل بنك المزارع وبنك تنمية الثروة الحيوانية.

* انهاء احتكار مؤسسات القطاع العام التسويقية مثل مؤسسة تسويق القطن وشركة الحبوب الزيتية وشركة الصمغ العربى .

---

[2] تقارير بنك السودان المركزى – للعام 2012م.

* وفتح الباب امام شركات وافراد القطاع الخاص للولوج من مجال التسويق والتصدير للحاصلات الزراعية السودانية.

* مراجعة قانون الاستثمار لعام 1990.

* اجراءات مصدر برامج لتصدير الهيكلى .

* اتخذت الدولة عدة اجراءات لتنفيذ برامج التعديل الهيكلى وضمانات.

* اعداد البرنامج الثلاثى للانقاذ الاقتصادى .

* تكوين اللجان المتخصصة وتحديد الوحدات والادوار.

* تكوين لجنة وزارية للتصرف فى المؤسسات العامة تساعدها فى ذلك لجنة فنية.

* تجميد صلاحيات وزارة التجارة من تحديد الاسعار[1].

* ايقاف التمويل بالعجز من بنك السودان وتحويل مؤسسات القطاع العام الى محفظة البنوك.

* تحديد سقوف لتمويل القطاع الزراعى والقطاعات الاخرى بواسطة بنك السودان.

* تكوين لجنة من اتحاد المصارف لتحديد سعر الصرف.

* اصدار قوانيين ولوائح جباية الرسوم والضرائب والزكاة.

* اصدار القرارات بواسطة مجلس الوزارة تنفيذ برنامج تعديلات الهيكلية.

* تكوين وحدة لمتابعة تنفيذ البرامج الثلاثى للانقاذ الاقتصادى بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادى وعقد الاجتماعات الدولية لممثلى الوزارات المختلف لمعالجة القصور وتعديل الاجراءات طبقا للمستجدات .

الاثار المتوقعة لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى على القطاع الزراعى يمكن تلخيص تلك الاثار فى الاتى :

* تحفيز المنتجين وتحميلهم المسئولة الكاملة لتحقيق زيادة ملموسة فى الانتاج الزراعى.

* ازالة الضرائب الغير منظورة على المنتجات الزراعية باستخدام سعر الصرف الواقعى بدلاً من سعر الصرف الرسمى .

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السياسات الزراعية فى عقد الثمانينات – جمهورية السودان – الخرطوم – ديسمبر 1994م – ص 65 .

*تحفيز المنتجين بزيادة الانتاج الزراعى بايقاف العمل بالرسوم المحلية ومراجعة الضرائب الزراعية .

* تطوير وتنشيط الائتمان الزراعى بايقاف العمل مع رفع السقوف التمويلية للقطاع شرائح اكبر من المزارعين ولتضم الفائدة على مزارعى القطاع التقليدى المطرى الذين لم يستفيدو من قبل من خدمات الائتمان الزراعى مما سيكون له الأثر الواضح من زيادة الناتج الزراعى والصادرات الزراعية.

* تشجيع القطاع الخاص لتوفير مدخلات الإنتاج فى المواعيد المناسبة .

* رفع كفاءة الإنتاج وتحسين استغلال الموارد الزراعية والبعد عن استغلال الأراضى الهامشية فى مناطق الزراعة المطرية الآلية نتيجة إزالة الدعم عن مدخلات الإنتاج المستوردة كالمواد البترولية والمعدات الزراعية والجرارات .

* زيادة صادرات الإنتاج الحيوانى من المواشى واللحوم ومحاصيل الخضر والفاكهة.

* برامج التعديلات الهيكلية الزراعية على السياسات الزراعية فى مجال الإنتاج الزراعى.

تميزت الفترة 90-1991- 92 -1993 بالجدية فى تحقيق الأمن الغذائى بزيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية بالقطاع الزراعى مثل الذرة وذلك تحوطا لتقلبات الإنتاج فى القطاع المطرى ولإعطاء الأولوية لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعية إلى جانب توفير التمويل المطلوب فى مواقيته وقد انعكس القطاع الزراعى فى الزيادة العالية فى معدل النمو السنوى حيث ارتفع من 7,7% من 88 /1989م إلى 27% من 1993/92 مما كان له الأثر المباشر فى زيادة معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى من 5,6% إلى 131 خلال الفترة المعنية.

مجال الائتمان الزراعى انحصر الائتمان الزراعى فى السابق فى البنوك المتخصصة (البنك الزراعى) إنما البنوك التجارية فقد كانت عملياتها الائتمانية فى القطاع الزراعى محدودة وفى بداية التسعينيات تحول تمويل المؤسسات الزراعية من بنك السودان إلى مجموعة البنوك التجارية تحت مظلة محفظة البنوك فهى محفظة مؤقتة حددت لها سقوف ائتمانية لتمويل كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية وقد بلغ السقف الائتمانى للقطاع الزراعى 50% من جملة السقوف ويتم تنسيق بين المحفظة

والمؤسسات العامة الزراعية لتمويل محاصيل القطن والقمح فى القطاع المروى بتحديد احتياجات المحاصيل من السلفيات الزراعية والاتفاق على سعر التسليم والكميات المطلوب تسليمها بصيغة السلع الإسلامية وتقييم تجربة المحفظة لفترة 1992/91 تتضح الجوانب الايجابية التالية[1]:

* حرص المزارع على رفع الإنتاجية .
* الحرص على تحقيق الانضباط المالى فى المؤسسات العامة.
* مساهمة البنوك فى التمويل الزراعى فى مراحل الإنتاج مع ما يكتنفها من مخاطر.
* تعميم التجربة على المحاصيل الاخرى مثل السكر، الذرة فى القطاع المطرى .

*** إما الجوانب السلبية فتشمل.**

* عدم التنسيق بين المؤسسة الزراعية والتسويقية والمحفظة .
* تدخل وزارة المالية والصناعة فى كيفية تسليم واستلام الأقطان والبذرة للمحالج والمعاصر.
* التفاوت الكبير بين أسعار السلع وأسعار السوق وقت الحصاد مما خلق الضرر للمزارعين ودعى الى تطبيق مبدأ الإحسان وإزالة الغبن لتخفيف الضرر عن المزارعين.
* شملت خدمات البنك الزراعى كافة المزارعين أنحاء البلاد وغطت شريحة كبيرة من المزارعين من القطاع التقليدى المطرى من غرب السودان فى موسم 1993/92 وكانت نتيجتها زيادة مساحات الذرة بنسبة 50% من الزراعة التقليدية لذلك الموسم بها وفيها يطلب البنك الزراعى بتقديم خدماته الالتزام بالدورات الزراعية الموصى بها والتفكير فى الزراعة والالتزام بالخدمات التقليدية ما أمكن ذلك والحفاظ على البيئة بزراعة 85% من المساحة المزروعة فى مناطق الزراعة الآلية المطرية و5% فى مناطق الزراعة المروية.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – المرجع السابق- - ص 68

2 – 7 دور البنك الزراعى فى التمويل

تمثل عملية الانتاج الزراعى بالسودان العمود الفقرى لاقتصاد الدولة والمجتمع والافراد لما يتميز به من مزايا عظيمة خاصة الاراضى الشاسعة والمياه العذبة والتربة الخصبة .

انشئ البنك الزراعى عام 1959 لتقديم التمويل النقدى والعينى للقطاع الزراعى ظل البنك لفترة طويلة يقدم تسهيلاته الائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل لكن الغالب منها قصيرة الأجل لمقابلة تكاليف الإنتاج والتسويق الزراعى. اذا كانت نسبة التمويل القصير الأجل تمثل 90% من إجمالى التمويل الذى قدمه البنك عام 1978 و 86% عام 1980 و73%عام 1983.كما لم تزد نسبة التمويل المتوسط وطويل الأجل عن 33%عام 1992. يقدم البنك كذلك التمويل العينى فى صورة المحاريث، أليات الحقول المخصبات، وجوالات التعبئة. كما يمتلك البنك صوامع غلال ومخازن أخرى للتخزين.

كان البنك الزراعى يقدم التمويل على اساس الفائدة المقطوعة السنوية ولكنه تخلى عن ذلك جزئيا عام 1983 وطبق نظام قائم على احتساب التكلفة الادارية للتمويل. تتفاوت هذه التكلفة حسب المدة، كان ياخذ 15% لمدة عام و22% لمدة عامين، 30% لمدة ثلاثة أعوام،و 36% لأربعة أعوام و 43% للتمويل الذى تكون مدته خمسة أعوام.

إضافة إلى البنوك التجارية والبنك الزراعى هناك مصدر آخر للتمويل الزراعى المنظم ياتى من مؤسسات تمويلية مثل مؤسسة التنمية السودانية التابعة للدولة وشركة تمويل التنمية الريفية التى تتبع المصارف الحكومية وبعض المؤسسات المالية الاجنبية.

كذلك للبنك إحداث نهوض اقتصادى واجتماعى يستهدف فى المقام الأول إنسان السودان عبر العمل بفعالية لحشد الموارد والإمكانات المادية والمالية والبشرية لتنمية زراعية نباتية شاملة عن طريق وجود واسع وسط المنتجين من الزراع يقدم البنك من خلاله خدمات تمويلية ومصرفية[1]. وتسوقية وإرشادية متكاملة ومتميزة تبنى قدرات المنتجين زراعا وترضى رغبات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء باستخدام أفضل التقنيات والأدوات المصرفية الحديثة وبكادر ومؤهل مقتدر لإحداث

[1] تقارير البنك الزراعى للعام 2012م.

تحول فى القطاع الزراعى ليصبح قطاعا اقتصاديا قادرا على التنافس إقليميا وعالميا ومشاركا بفعالية فى سلة غذاء العالم.

جدول(2-23)

جدول يوضح نشأة البنك الزراعى للعام 2012م

النشأة	مزاولة	الملكية	رأس المال	عدد الفروع	الطاقة
1957	**1959**	**حكومة السودان (وزارة المالية والاقتصاد الوطنى + بنك السودان المركزى)**	**اثنان مليار جنيه سودانى**	**98 فرعا+17 مكتبا**	**500000 طن مترى**

المصدر:تقارير البنك الزراعى- 2012م.

طبيعة عمل البنك الزراعى :

1- توفير مدخلات الانتاج الزراعى ومستلزماته .

2- توفير الالات الزراعية .

3- توفير التمويل اللازم للقطاعات الزراعية الالية والمروية والمطرية .

4- زيادة الصادرات الزراعية مع تحقيق عائد مجزى للمنتج .

5- دعم نشاطات المنتج الصغير والاسر المنتجة .

6-احداث التنمية الريفية المتوازنة .

7- دعم وتشجيع صناعات المنتجات الزراعية .

8- تنمية وتطوير اوعية التخزين للمحاصيل .

9- تطوير ودعم مجالات البحث العلمى لتنمية الانتاج الزراعى .

10- تشجيع استخدام الحزم التقنية وانتاج التقاوى المحسنة .

11- ربط السياسات التسعرية بتكلفة الانتاج تحفيزا للمنتج .

12- توفير خدمات الرى للمشروعات الزراعية على شاطئ النيل من طلمبات وحفر للابار .

13- رفع كفاءة الجهاز المصرفى باستقطاب المدخرات الريفية وتطويرها وفتح الحسابات الجارية وودائع الاستثمار والمرابحات والمشاركات والمضاربات .

14- استقطاب القروض والمنح والتسهيلات لمشروعات البنك من مؤسسات التمويل الاجنبى .

15- اشراك افراد المجتمع فى العملية الانتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية .

16- تامين المخزون الاستراتيجى للدولة من الغلال لمقابلة مواسم الندرة الناتجة من العوامل الطبيعية .

17- الوصول ببعض المحاصيل النقدية والغذائية لمرحلة الاكتفاء الذاتى وتصدير الفائض .

18- توفير خدمات التمويل والتسويق والارشاد والتدريب ونقل التقانة للمنتجين.

19- دعم الوضع الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بالتركيز على أعمال التمويل الأصغر والتمويل بالغ الصغر الموجهة نحو المنتجين فى قطاع المراءة وقطاع الحرفيين والقطاعات المنتجة الأخرى.

20- نشر الوعى بشأن المسئولية الفردية فى منح التمويل وتشجيع ودعم السياسات والابتكارات المواتية للزراعة والتنمية الريفية، ذلك عبر منح التمويل بصورة فردية من خلال الفروع والمكاتب التابعة للبنك.

21- التخطيط الاستشرافى لتطور الزراعة السودانية بوضع الخطط والدراسات والبرامج للسياسات التمويلية التى تتوافق مع سياسات الدولة وموجهات البرامج التنفيذى للنهضة الزراعية، الذى يؤكد الدور التنموى للبنك الزراعى السودانى ويعتمد البنك كألية رئيسية لتنفيذ النهضة الزراعي[1] .

22- التوسع فى الخدمات المصرفية المتكاملة الحديثة وتطويرها مثال نقاط البيع والبطاقات الذكية، الصراف الآلى، التسويق الاليكترونى.

23- رفع قدرات البنك فى مجالات الربط الشبكى واستخدام نظام المسح الفضائى للاستشعار عن بعد فى الإشراف والمتابعة الحقلية للمزروعات وكذلك لأغراض مركز المعلومات الزراعية بالبنك، مع المواءمة بين التوسع والتطوير وترشيد المصروفات.

24- التركيز على جذب الودائع التى تتصف بالاستقرار مثل الودائع متوسطة وطويلة الأجل والصناديق الاستثمارية بالأضافة إلى استحداث وتنشيط علاقات التعاون

(1) تقاريرالبنك الزراعى السودانى- ادارة الموارد البشرية- 2012م.

المصرفى المشترك مع البنوك الخارجية فى المحيط الإقليمى والدولى وبما يودئ إلى تدعيم قدرات البنك المالية وزيادة وتوسيع التسهيلات الخارجية من القروض الرسمية والتسهيلات المصرفية، مع التقيد بالسياسة النقدية وتامالية لبنك السودان المركزى.

الانشطة المصرفية والتمويلية والتنموية الجارية:

يتيح البنك التمويل فى مجالات إنتاجية متعددة تتضمن تمويل عمليات الإنتاج الزراعى النباتى(المحاصيل الحقلية والبستانية).يشجع البنك الاستثمار فى مجال التصنيع الزراعى النباتى بتقديم التمويل الأسمالى والتشغيلى عبر الاستثمارات المشتركة مع أعطاء اهتمام خاص للصناعات الزراعية الريفية.

يمول البنك مستلزمات ومدخلات الإنتاج الموسمية (الآليات الزراعية وملحقاتها- الأسمدة- التقاوى المحسنة- قوارب الصيد- السلالات المحسنة من الحيوانات إضافة الخدمات البيطرية). يقدم البنك خدمات الاوعية التخزينية المختلفة (تخزين جميع أنواع المحاصيل) ويتيح تمويل إنشاء الأوعية التخزينية المبردة لحفظ المنتوجات البستانية والحيوانية، يبدعم الأمن الغذائى الداخلى من خلال دعم المخزون الاستراتيجى. يتيح البنك خدمات التسويق الداخلى والخارجى للعملاء وتصدير المحاصيل الزراعية. تقديم الخدمات المصرفية المختلفة والإلكترونية فى مجال (الودائع الاستثمارية التحاويل الفورية، خطابات الضمان، الاعتمادت المستندية والاستثمار) عبر الشبكات المحلية والعالمية مما يحقق الربط محليا وعالميا.كما يعمل البنك على استقطاب القروض والمنح والتسهيلات من سوق المال المحلى والاقليمى والعالمى، مما مكن البنك من تنفيذ العديد من مشاريع التنمية الزراعية والريفية الشاملة.

ينفذ البنك برامج تدريب المرشدين الزراعيين لتدريب المنتجين الذين يتخذون القرى سكنا ومقرا للعمل بعد انتهاء فترة تدريبهم تمهيدا لأحداث التحولالايجابى فى أوساط المنتجين من الزراع والرعاة.

تنفيذ مبادرة البنك الزراعى للتمويل الأصغر- ابسمى (Agricul tural Bankof Sudan Microfinance Initiative)، بالتعاون مع منظمة الإيفاد، يستهدف البرنامج 55000 أسرة فى ولايتى شمال وجنوب كردفان توطئة لنشره فى باقى ولايات السودان،

وفقا للخطة الإستراتيجية المعدلة يناير 2012 فان البرنامج يستدف الوصول إلى مليون أسرة فقيرة وإدماجها اقتصاديا فى 10 ولايات.

بدأ العمل بمنهجية جديدة فى إعداد الخطة والموازنة السنوية للتمويل الزراعى لعام 2013م تستصحب خيارات المنتجين وشركاء الإنتاج فى المركز والولايات بما فى ذلك منظمات المجتمع المدنى والقيادات السياسية والتنفيذية، توسيعا لدائرة المشاركة وتفعيلا لمبدأ بغية ان يسهم المجتمع ممثلا فى شرائحه الحية فى إعداد برامج البنك وتبنيها والدفاع عنها(1) .

البنيات التحتية :

تمكن البنك من إرساء بنيات تحتية تتمثل فى المقر الرئيسى وشبكة الفروع المنتشرة فى جميع أنحاء القطر والبالغ عددها 98 فرعا +17 مكتب داخل السودان بالأضافة لفرع تشاد.

جدول (2-24)

التوزيع الجغرافى لفروع ومكاتب البنك فى داخل السودان لعام 2012

القطاع	المقر	عدد الفروع	عددالمكاتب
ولاية الخرطوم	الخرطوم	9	-
ولاية الجزيرة	مدنى	12	16
ولاية نهرالنيل الأبيض	كوستى	5	-
ولاية النيل الأزرق	سنار	6	-
ولاية دارفور	نيالا	14	-
ولاية شمال كردفان	الأبيض	9	-
ولاية جنوب كردفان	كادوقلى	8	-
الولاية الشمالية	دنقلا	11	-
ولاية نهر النيل	عطبرة	9	-
الولاية الشرقية	القضارف	11	1
الاجمالى		98	17

المصدر: البنك الزراعى السودانى- تقرير عام 2012م.

(1) تقارير البنك الزراعى – 2012م.

بنيات وتسهيلات أخرى:

الأوعية التخزينية:

يمتلك البنك الزراعى صومعتين للغلال ببورتسودان والقضارف بالاضافة إلى المخاذن الحديثة والتقلايدية المنتشرة فى قطاعات السودان المختلفة، بطاقة تخزينية إجمالية قدرها اربعمائة وخمسين ألف طن مترى(450000).

شركة الثورة الخضراء للتجارة والخدمات المحدودة:

يمتلك البنك الزراعى السودانى شركة الثورة الخضراء للتجارة والخدمات المحدودة التى تعمل فى مجال التجارة المحلية والتصدير والاستيراد المرتبط بنشاط البنك عموما، يبلغ رأسمال الشركة 14,279,075 جنيه سودانى.

المطبعة:

تقوم بدور بارز فى مجال الطباعة والنشر وطباعة الشيكات والمستندات المالية والمصرفية علىاسس تجارية للجميع.

مركز الاستشعار عن بعد:

اول مركز بالسودان يهتم بالمعلومات الزراعية ويحتوى على انظمة متطورة ومتقدمة للربط الشبكى بين فروع البنك حيث أن المسح الفضائى تقدم الخدمة الدائمة لمسيرة الاقتصاد الوطنى وتوفير المعلومات الدقيقة لتشمل بيانات وأنواع المحاصيل وحالتها النباتية للمساعدة فى إدراك ومعالجة كل طارئ وقتيا(1) .

النشاط الائتمانى الزراعى وخدماته :

سيتم توجيه وتركيز هذه الخدمات لصالح الجماهير العريضة خاصة لصغار المنتجيين من الزراع لتشمل قطاعات الزراعة الالية المروية التقليدية وسيتم منح القروض بالكفاية والفعالية لمقابلة التكلفة الفعلية بجانب تحقيق الضمانات وفقا للانتاج ووصولا لاكبر عدد من صغار المنتجيين .

النشاط المصرفى :

تحويل كل فروع البنك الى فروع مزدوجة زراعية ومصرفية بجانب التوسع فى بنوك القرى لتقديم خدمات ائتمانية متكاملة فضلا عن تجميع المدخرات الريفية لزيادة

(1) تقارير البنك الزراعى السودانى– عام 2012م -ادارة الاحصاء .

الموارد الموجهة نحو تنمية الريف بتحويله الى بنك تنموى فعلا بدلا عن نشاطه التقليدى المحدود الذى ظل يمارسه منذ انشائه وتشمل الخدمات المصرفية- فتح الحسابات الجارية – الادخار والاستثمار والتحويلات والعملات وخطابات الضمانة والاعتمادات المستندية .

النشاط التجارى :

أ- درج البنك على استيراد وتوفير المعدات الزراعية – الخيش – الاسمدة – التقاوى المحسنة – المبيدات . كما يتم تسعيرها باسعار مناسبة ومنحها كسلفيات عينية تحفيزا للانتاج .

ب- شراء وحفظ الاحتياطى الاستراتيجى من الذرة والتوسع فى السعة التخزينية حيث يمتلك البنك صومعين للغلال فى كل من بورتسودان – القضارف سعتها 150 الف طن وسعة المطامير 360 الف طن .

*** البيئة الادارية والهيكلية :**

يعتبر مجلس ادارة البنك الزراعى الجهة التشريعية التى تصدر القوانين واللوائح المنظمة للعمل الادارى والمالى ، هو الذى يصدر السياسة التمويلية ويجيز الخطط والبرامج السنوية ويضم مجلس الادارة كوكبة من المتخصصين فى مجالات العمل الاقتصادى والزراعى والمصرفى ، ممثلين للمزارعين بجانب الادارة التنفيذية للبنك تتابع الادارة التنفيذية كل مراحل العمل الادارى والتمويلى بشقيه المصرفى والزراعى ويشرف على راس الهرم المدير العام ونائبه وثلاث نواب متخصصين فى مجالات التمويل والتجارة والادارة اضافة على كبار مساعدى المدير العام بمختلف التخصصات ، تشرف هيئة الرقابة الشرعية بالبنك على اصدار الفتاوى المنظمة لعملية التعامل وفق الصيغ الاسلامية بالاقتصاد الاسلامى وتعمل الهيئة التى تضم عدد من العلماء الاجلاء على تعميق تاصيل تطبيق الصيغ الاسلامية فى كل معاملات البنك التجارية والتمويلية .

منشأت استثمارية :

تعد صومعتا غلال القضارف وبورتسودان من المعالم الاقتصادية التى تعمل على تأمين الغذاء من الحبوب واجراء عمليات التخزين العلمى والغربلة والتبخير والاحتفاظ بالمحاصيل من الأفات والعوامل الطبيعية وتتميز صومعة غلال بورتسودان

باعداد الغلال للصادر وتحتل موقعاً استراتيجياً فى مرابط السفن التجارية بميناء بورتسودان على البحر الاحمر ، تعمل الصومعة بنظام السحب والتفريغ الالى عبر الروافع من البواخر مباشرة والعكس وتعتبر شهادات الغربلة التى تمنحها الصومعة من الشهادات العالمية فى مجال جودة المحاصيل واثبات النظافة حسب المواصفات العالمية ، تقوم مطبعة البنك بدور بارز فى مجال الطباعة والنشر خاصة فيما يتعلق بطباعة المستندات المالية والمصرفية وتعمل المطبعة بأسس تجارية وتلبى كل احتياجات الشركات والمؤسسات شركة الثورة الخضراء للتجارة والخدمات احدى شركات البنك التجارية وتعمل الشركة فى مجال التجارة والاستيراد والتصدير .

*** علاقة البنك الخارجية :**

وجد البنك اهتماماً ملحوظاً من المؤسسات الدولية والدول عن طريق القروض والمنح – العون بتمويل مشروعات تنمية واعاشة واعادة تعمير ومن تلك المنظمات هيئة التنمية الدولية – I D B التابعة للبنك الدولى – صندوق التنمية الافريقى التابع لبنك التنمية الافريقى A DB- الصندوق الدولى للتنمية الزراعية -I FAD الوكالة الاميريكية للتنمية الدولية -USAID منظمة الزراعة والاغذية العالمية -FAO المجموعة الاقتصادية الاوربية -EEC بنك الاستثمار المالى -KFW منظمة الاوبك -OBEC. كما للبنك علاقات وطيدة مع حكومات الدول الصديقة والشقيقة.

*** تطبيق الامركزية :**

ضمانا لمرونة وحرية العمل تقرر منح المزيد من التفويضات (ادارية- مالية – اشرافية) للادارات الجديدة بالولايات خاصة بعد التوسع الهائل للبنك سواء فى راسماله او انتشار فروعه وتعدد نشاطاته لتتمكن الادارة من اداء دورها بالفاعلية والسرعة المطلوبة.

*** سياسات النشاط التسويقية الجديدة :**

حتى ينهض البنك بدوره المرسوم وضعت الخطط للتوسع فى النشاط التجارى وتحفيزاً للمنتجين تقرر دخول البنك كمشترى لمحاصيل الصادر السمسم – الكركدى الفول باسعار مناسبة حماية للمزارعين من الاستغلال وتحويلهم الى شركاء بمنحهم عائد نظير تصدير محاصيلهم لفروع البنك بالولايات .

*** الفروع الخارجية :**

خاض البنك مؤخراً تجربة رائدة لدعم اواصر الصداقة بين الشعبين السودانى والتشادى وذلك عبر افتتاح فرع للبنك بالعاصمة انجمينا وظل الفرع يقدم خبرته الطويلة فى مجالات الائتمان الزراعى والعمل المصرفى بالشقيقة تشاد كما للبنك شبكة واسعة من المراسلين بمختلف انحاء العالم يعمل من خلالها على توسعة الوعاء المصرفى وجانب المدخرات وتوفير العملات الاجنبية وتقديم خدمات المغتربين من تحويلات وودائع استثمارية (1) .

إستراتيجية البنك الزراعى السودانى فى مجال الإقراض الصغيرة :

فى ظل مناخ العولمة وسياسات التحرير الاقتصادى والمتغيرات الاقتصادية المحلية والاقليمية ومع إطلالة تباشير السلام بالسودان تصبح هنالك فرصاً واسعة للاستقرار وانفاذ البرامج التى تحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان اذ يتوقع فى ظل هذا المناخ الايجابى تدفق الاستثمار والتسهيلات من اسواق ومجتمعات المانحين وتصبح معايير الكفاءة هى المعيار للاستفادة من تلك التسهيلات.

نجد ان البنك الزراعى السودانى وتأسيسا على تجربته الطويلة الناجحة فى ادارة مكونات التمويل فى جانب التمويل التنموى وإدارة مكونات الإقراض فى مشاريع التمويل الأجنبى فى ظل موضوع إشادة من مؤسسات التمويل الخارجية التى تعاونت معه كما ان تجاربه فى مجال مشاريع الإقراض الصغيرة افرزت نماذج يحتذى بها اقليمياً وعالمياً مثل مشاريع الخدمات الزراعية ومشروع الإقراض التعاونى مع الايفاد مما عزز من ثقة تلك المؤسسات بالبنك الزراعى باستكمال متطلبات تلك الجاهزية فى أطار إستراتيجية ورؤية تنحصر فى :

1/ استصدار سياسات لاقراض الصغير تلاءم الشرائح الصغيرة المستهدفة .

2/ أنشاء الكيان الإدارى على مستوى المركز بنوافذ على مستوى الفروع المنفذة لادارة الموارد المواجهة ضمن برامج الإقراض الصغيرة .

3/ بناء القدرات تأهيلا للكادر المرتبط بخدمات التمويل الصغير .

---

(1) تقارير البنك الزراعى- للعام 2005م - ادارة الاحصاء.

4/ توفير احتياجات تقنية المعلومات اللازمة لربط المركز بالفروع المنفذة لبرنامج الإقراض الصغير ومحاربة الفقر[1].

سار البنك الزراعى بخطوات متقدمة فى هذه المحاور مما عمق من قناعة الإيفاد بتحويل مخصص التمويل غير الرسمى ليضاف للمخصص سلفاً للبنك للتمويل الرسمى وقد زارت البعثة الإشرافية للإيفاد رئاسة البنك فى شهر يوليو واثنت على اداء البنك فى المرحلة الأولى لتنفيذ مشاريع الإيفاد بشمال وجنوب كرد فان كما أنها أمنت على خطوات البنك الزراعى فى مجال التمويل الصغير كما فى تقرير بعثتها الإشرافية التى زارت السودان فى الفترة 16-26 /2005/7م والتى اشادت فيه بسعى البنك لاستصدار سياسة التمويل الصغير المنفصلة عن سياسات التمويل الموجهة للتمويل التجارى كما اشادت بتوجيه البنك الزراعى لايجاد نوافذ للتمويل الصغير بفروعه ذات الصلة بمشروعات الايفاد فى اطار انشاء ادارة على مستوى المركز تعنى بالتمويل الصغير كما انها نوهت بتسريع الخطى بتكملة احتياجات الكادر العامل وتاهيله لرفع كفاءة الاداء وزيادة الانتاج.

يشكل هذا التحول فى علاقات البنك مع الايفاد نواة لتعزيز قدرات البنك ودعم وسائله لخدمة الشرائح الصغيرة وجماهير المنتجين والفقراء التى تمثل محور اهدافه التى انشئ من اجلها، ظلت محدودية الموارد تشكل تحدياً اساسيا امام البنك الزراعى لتمديد خدماته لتلك الشرائح والتى يتوقع البنك ان تقوم بتنفيذ برامج مؤثرة تمكن من تنمية قدرات تلك الشرائح والنهوض بمستويات حياتهم وقد بات ذلك ممكنا جراء القناعات التى ابدته بعثة تقويم احتياجات السودان لمرحلة ما بعد السلام التى يتوقع ان تقدم تسهيلات تربو عن سبعة مليار دولار مخصص منها للقطاع الزراعى نصيب وافر حدد منة مايقارب 300 مليون دولار للتمويل الزراعى لبرامج الاقراض الزراعى الصغير لمحاربة الفقر ويتوقع ان يتم توجيهها عبر البنك الزراعى فى الاقاليم الشمالية.

اتخذ البنك الزراعى السودانى استراتيجية للائتمان الزراعى والخدمات المصاحبة ثابر على انفاذها بدرجة عالية من القبول منذ العام 1989م ، استئنافاً لرسالتة التنموية

---

[1] فتحى ابو القاسم – –اكتوبر 2005 - استراتيجية البنك الزراعى السودانى فى مجال الاقراض الصغير - مساعد المدير العام للتخطيط- مجلة الحصاد ربع سنوية تصدرها ادارة العلاقات العامة – البنك الزراعى- السودان – الخرطوم - العدد الخامس والاربعون–ص 6 / 7 .

واغراض انشائة فى العام 1958م فى مناخات العولمة وسياسات التحرير الاقتصادى والاصلاح المؤسسى التى اعتمدتها الدولة منذ عام 1992م وكان لا بد من مراجعة شاملة لتلك الاستراتيجية وتعديلها بما يزيل الازدواجية والتناقض. يواكب المتغيرات الاقتصادية والاقليمية والدولية. املت المتغيرات الاقتصادية على مؤسسات التمويل التنموية انتهاج اساليب جديدة فى الادارة تكرس لمفاهيم الاستقلالية الادارية الحيوية المالية والكفاءات الانتاجية بهدف دعم القدرة التنافسية والاستدامة فى ظروف عالمية وتكامل المؤسسات والاسواق المالية . على تلك الخلفية تتم اعادة صياغة استراتيجية البنك الزراعى السودانى بغرض دعم الرسالة التنموية للبنك فى ظل مناخ اقتصادى جديد على اسس مصرفية سليمة .

هيكلة نظام التمويل الزراعى :

فى اطار التوجيهات الاقتصادية والسياسات التمويلية والنقدية التى يتم فيها تدريجياً ادماج التمويل الزراعى المتخصص فى التمويل المصرفى العام سيتعاظم دور البنك الزراعى السودانى فى التمويل الزراعى تحديداً وذلك بحكم حجم اهمية الزراعة فى الاقتصاد وبحكم خبرة البنك الزراعى التخصصية وانتشاره الريفى وبحكم حرية المصارف التجارية فى اختيار مجالات تمويل اخرى تقل مخاطرها نسبياً عن التمويل الزراعى .

لتفعيل وتجويد مستويات الاداء الائتمانى الزراعى فى المحاور المختلفة ، مع تشعب وزيادة حجم العمل المتوقع فى كل محور تتم اعادة هيكلة نظام التمويل الزراعى فى البنك الزراعى على اساس هذه القطاعات :

1/ قطاع تمويل الزراعة التجارية :

يختص بادارة وتطوير تمويل الانتاج الزراعى للقطاع الخاص الموجه للسوق استشرافاً لمرحلة الزراعة التجارية ويشمل :

1- ادارة تمويل الزراعة المطرية الالية للقطاع الخاص .

2- ادارة تمويل الزراعة المروية للقطاع الخاص .

3- ادارة تمويل القطاعات غير الزراعية للقطاع الخاص .

يتم التمويل فى هذا القطاع على اساس شروط وضوابط التمويل المصرفى كما تحددها السياسات التمويلية والنقدية للبنك المركزى دون استثناءات الا بالقدر الذى تقتضيه الضرورة تحد من سياسات ادماج التمويل الزراعى فى التمويل المصرفى العام على المدى الطويل بما يسهم فى حسن توجيه الموارد واستثارة المنافسة ورفع الكفاءة الانتاجية فى القطاع الزراعى .

2/ قطاع التمويل الصغير والخدمات المالية الريفية:

فى اطار سياسات التحرير الاقتصادى واعادة الهيكلة والاصلاح المؤسسى المصرفى سوف تتنافس المصارف التجارية البنك الزراعى فى تمويل الاستثمارات الزراعية والتجارية والصناعية المرتبطه بالزراعة ذات الحجم الكبير ، لما تتوفر فيها من مقومات ومتطلبات التمويل التجارى .

سيتعاظم دور ومحورية البنك الزراعى فى تقديم الخدمات المالية والريفية والتمويل الزراعى عموماً والصغير على وجه الخصوص . تقديم التمويل الزراعى لجماهير المنتجين والحرفيين افراداً وعبر تكويناتهم التنظيمية الرسمية وغير الرسمية (اتحادات وتعاونيات ، اندية القرى .....الخ) مؤسسات وشركات ويغطى نشاط التمويل مجالات واسعة تشمل :

1- المحاصيل الحقلية .

2- انتاج البساتين .

3-انتاج الاسماك .

4- الدواجن .

5- التسمين.

6- تمويل الالبان .

*** انشاء اوعية التخزين الزراعى المبردة لحفظ وتسويق المنتجات البستانية والحيوانية:**

1/ توفير مستلزمات ومدخلات الانتاج الموسمية من :

2/ الجرارات وملحقاتها.

3/ تقاوى محسنة .

4/ الحاصدات الزراعية .

5/ وحدات الرى .

6/ الخيش .

7/ مبيدات .

8/ سلالات محسنة .

9/ قوارب صيد .

*** انشاء اوعية التخزين الزراعى :**

1- صوامع الغلال مخازن حديثة واوعية التخزين التقليدية (مطامير) .

2- تقديم خدمات التخزين والتسويق الداخلى والخارجى لعملائه .

3- القيام باعمال التصدير للمحاصيل الزراعية .

***تقديم الخدمات المصرفية من :**

1- ودائع .

2- تحاويل .

3- خطابات ضمان .

شركة الثورة الخضراء الزراعية :

تعلن شركة الثورة الخضراء المملوكة للبنك الزراعى فى مجال التجارة المحلية والتصدير والاستيراد المرتبط بالنشاط الزراعى عموما.مصنع تجميع الالات والمعدات الزراعية يمتلك البنك الزراعى بمشاركة القطاع الخاص مصنع لتجميع واعادة تاهيل الالات الزراعية بالقطاع الاوسط .

بلغت اجمالى موارد الفروع وصوامع البنك الزراعى السودانى لعام 2004م ب45.4 مليار دينار قبل ازالة اثر العلاقات البينية بين الفروع مقارنة 32.6 مليار دينار فى العام السابق و41 مليار دينار بعد ازالة العلاقات البينية بين الفروع مقارنة 29 مليار فى العام السابق أى ان معدل النمو فى الموارد بلغ 42 % .

قد استأثر قطاع الاوسط بنحو 38% من موارد الفروع والصوامع وذلك لان العامل الاساسى فى زيادة الموارد هو الدعم المركزى للفروع والذى كان للقطاع الاوسط خاصة فرع مدنى نصيب كبير منه حيث بلغ حساب المركز الرئيسى بالقطاع الاوسط

نحو 13 مليار دينار ما يعادل 51% من حساب المركز الرئيسى بالفروع والصوامع مقابل 8,7 مليار دينار فى العام السابق وبفرع مدنى نحو 8,6 مليار دينار مقابل 5,4 مليار دينار فى العام السابق ما يعادل 32% من حساب المركز الرئيسى بالفروع والصوامع وذلك لقيامة بتمويل مشروع الجزيرة.

جهود البنك الزراعى السودانى فى مجال التدريب الزراعى:

كما يقوم البنك الزراعى السودانى بتخطيط وتصميم وتنفيذ برنامج طموح لتدريب المرشدين الزراعيين كجزء لا يتجزاء من دوره التنموى بهدف إحداث تغييرات طويلة الأمد فى الزراعة السودانية وفقا للبرنامج التنفيذى للنهضة الزراعية، المرحلة الثانية2012-2014.يتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون مع إصحاب المصلحة والشأن وهم(1) .

- البرنامج التنفيذى للنهضة الزراعية.
- وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزى.
- كليات الزراعة فى الجامعات.
- إدارة نقل التقانة والإرشاد الزراعى، وزارة الزراعة والرى.
- إدارة نقل التقانة والأرشاد الحيوانى، وزارة الثروة الحيوانية.
- وزارات الزراعة والثروة الحيوانية بالولايات.
- اتحاد عام مزارعى السودان.
- اتحاد عام رعاة السودان.
- منظمات المجتمع المدنى.
- المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة.

الأهداف الرئيسية:

يستهدف هذا البرنامج التدريبى نشر المعرفة ودعم القدرات فى اواساط المنتجين من الزراع والرعاة فى السودان على مراحل، بدا تنفيذ المرحلة الاولى منه فى ولايتى الشمالية ونهر النيل. البرنامج فى جوهره هونشاط مؤسسى ويتميز بالاستمرارية والاستدامة وينفذه مرشد زراعى تم تدريبه فى إطار البرنامج، مقيم إقامة دائمة بالقرية لتدريب وارشاد المنتجين بالنظام حول التقانات الجديدة الافعة فى الانتاج الزراعى.

(1) تقارير البنك الزراعى السودانى- للعام 2012م -ادارة الاحصاء.

ان المرشد الزراعى هو محور ومركز النشاط للعمل الانتاجى الزراعى جميعه بحلول نهاية فترة التدريب المبرمج فى إطار هذا البرنامج، فانه سوف يكون قادرا على:

* إجراء دورات لمحو الأمية الأبجدية فى اوساط المزارعين والرعاة.
* تدريب المزارعين فى مجال تقانات الإنتاج الحديثة.
* حفظ سجل بالمحاصيل المزروعة ومساحاتها فى قريته.
* حفظ سجل بانتاجية المحاصيل.
* ربط المنتجين بمصادر التمويل.
* تسهيل وصول المنتجين الى أسواق المحاصيل.
* تقوية علاقة المنتجين بمحطات البحوث.

النتائج المتوقعة:

من المؤكد ان يكون لقيام المرشد الزراعى المقيم بالقرية باداء واجباته فى إطار مفهوم ان القرية هى مركز المعرفة والخدمات والتمويل، آثارثار ايجابية طويلة المدى على المجتمع المحلى بما فى ذلك التدريب المستمر للمنتجين على التقانات الحديثة، توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية مثل المدخلات الزراعية والمالية داخل القرى. ان توسيع المعارف والدراية الفنية للمنتجين سوف تعزز قدراتهم ونتيجة لذلك، سيتم تحول القطاع الزراعى التقليدى المتعثر حاليا على الى قطاع اقتصادى قادرة على المنافسة على الصعيدين الإقليمى والعالمى بتحقق النواتج التالية(1):

*تحول القرية إلى مركز محورى يقدم كافة الخدمات التى يحتاجها المجتمع.
*ربط القرية مع مختلف مصادر التمويل واختيار المصادر المناسبة.
*ربط القرية مع النتائج البحثية الحديثة فى محطات البحوث الزراعية بالبلاد.
* تنظيم قنوات تسويق منتجات المزارعين والرعاة وتسهيل وصولهم للأسواق مما يضمن استمرارية الإنتاج.
* تيسير الحصول على المدخلات الزراعية والخدمات على مستوى القرية.
* الاعتماد على الإرشاد الزراعى كأداة أسياسية ودائمة للتحول فى القطاع الزراعى.

(1) تقارير البنك الزراعى السودانى - العام2012م– ادارة الاحصاء.

* إحداث تحول نوعى فى مقدرات المنتجين (زراع ورعاة) من خلال التدريب المستمر وتوفير مدخلات الإنتاج والتمويل فى القرية لرفع الإنتاجية كما ونوعا وتحقيق الأمن الغذائى وزيادة الدخل وتعظيم إسهام الزراعة فى الناتج القومى.

* تحريك الطاقة الكامنة للمجتمعات المحلية من خلال إتاحة المعلومات المناسبة للتعرف على المشاكل تلك المجتمعات وترتيب أولوياتها من اجل الاستغلال الأمثل والمستدام للموارد المحلية المتاحة.

* الترويج لمفهوم العمل الجماعى.

* الترويج للتقانات الزراعية الحديثة وتطوير المعارف المحلية من اجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

تحفيز المدخرين لزيادة الادخار:

يستهدف البنك الزراعى السودانى رفع نسبة مساهمة الودائع فى هيكل موارد البنك بحيث يقوم البنك بجذب الودائع التى تتصف بالاستقرار مثل الودائع متوسطة وطويلة الاجل والصناديق الاستثمارية، من خلال سياسات جاذبة وفاعلة وبما يؤدى الى تدعيم قدرات البنك المالية مع التقيد التام بلسياسات النقدية والمالية لبنك السودان تالمركزى. اتخذت هذه الجهود زخما كبيرا بقيام مجلس الإدارة بإجازة سياسة لجذب الودائع واسترجاع المديونيات وذلك كما يلى[1]

* تحفيز عملاء البنك من الزراع وارعاتن الذين لديهم وديعة فى البنك بتمديد فترة الاسترجاع وتقليل هامش الربح ليستمروا فى حفظ ودائعهم بالبنك وجذب الاخرين.

* تقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء الممتازين على اساس أن العميل الذى يودع مبلغا معينا من المال يمول بشروط ميسرة على النحو التالى:

أ- تمديد فترة السداد لفترة أطول من المعتاد.

ب- رفع سقف التمويل للعميل المودع.

ج- تخفيض هامش المعاملة للعميل المودع فى حالة صيغة المرابحة.

د- تحفيز العميل عند نهاية فترة السداد تحفيزا رمزيا (كأس للعميل المثالى).

(1) تقارير البنك الزراعى السودانى- للعام 2012م - ادارة الموارد البشرية.

مبادرة البنك الزراعى السودانى للتمويل الأصغر(ابسمى) [1]

دعم البنك الزراعى السودانى عبر فروعه المنتشرة فى كل ولايات السودان الوضع الاقتصادى لعامة السودانيين منذ ستينات القرن الماضى، ساهم فى رفع المستوى المعيشى بين شرائح صغار المنتجين من زراع ورعاة وصناع وغيرهم بالتركيز على أعمال التمويل الاصغر والتمويل بالغ الصغر الموجهة نحو قطاع المرأة وقطاع الحرفيين والقطاعات المنتجة الأخرى، عبر تكويناتهم التنظيمية الرسمية وغير الرسمية الاتحادات،التعاونيات، الأندية الاجتماعية وغيرها.

استمرار لهذه الجهود ابتدر البنك، مبادرة البنك الزراعى السودانى للتمويل الاصغر (ابسمى -MicroFinance Initiative) (The Agricultural Bank Of Sudan) ABSUMI بالتعاون مع الصندوق الدولى للتنمية الزراعية (الايفاد) ودعم من وحدة التمويل الاصغر - بنك السودان المركزى.

ابسمى هى مبادرة البنك الزراعى السودانى لاحداث تغيير جذرى فى قطاع التمويل الريفى وذلك بالوصول الى الأسر الصغيرة فى قاعدة الهرم الاقتصادى عبر قروض صغيرة فى أطار برنامج تمويل أصغر مستدام.

يستهدف البرنامج فى مرحلته الالولى مرحلة الحضانة 55000أسرة فى ثلاث محليات بولايتى شمال وجنوب كردفان توطئة لنشره خلال الرحلة الثانية/ مرحلة الانتشار الافقى فلى باقى ولايات السودان، فقا للخطة المعدلة، يناير 2012م فان البرنامج يستهدف الوصول إلى مليون أسرة فقيرة وادماجها اقتصاديا فى 10 ولايات.

الاهمية الاقتصادية لمبادرة أبسمى:

*إتاحة التمويل المصرفى للسودانيين من صغار المنتجين والفقراء فى قاعدة الهرم الاقتصادى.

*دعم الأسر ذات الاحتياجات التمويلية القليلة التى تشكل غالبية سوق التمويل الريفى الفقير، عليه فان المبادرة تحارب الفقر حيث تزداد غائلته حدة.

(1) تقارير البنك السودانى - للعام2012م - ادارة الاحصاء.

*ترفع ابسمى الكفاءة الانتاجية من خلال الاستعمال المكثف للتقانات الجديدة فى مجال الاتصال ونظم المعلومات ثم الإشراف والمتابعة من خلال إّعداد التقارير مع ربط الامتيازات والحوافز بالأداء.

المستهدفون:

يستهدف البرنامج الأسر الريفية وتمثل المرأة الريفية نسبة 70% من المستهدفين، يتم تنفيذ عن طريق الاشراف والرقابة المستدامة والتواجد الحقلى المستمر ونظام المتابعة الفردى واليومى للقروض، كما تعتمد مبادرة ابسمى أفضل الممارسات العالمية فى مجال التمويل الاصغر وتركز على استدامة الجدوى الاقتصادية تعتمد تحريك المدخرات كرأس رمح فى عمليات التنمية الريفية.

طبيعة التمويل:

يتم التمويل الصغير عبر فروع البنك الزراعى السودانى المنتشرة فى كل ولايات السودان، فى مجالات[1] .

* الإنتاج الزراعى.
* الإنتاج الحيوانى.
* الأعمال الصغيرة.

(1) تقارير البنك الزراعى- للعام 2012م- ادارة الاحصاء.

الفصل الثالث

نموذج اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان حالة البنك الزراعى السودانى

3-1 توصيف نموذج الدراسة.

3-2 الاتجاه العام لمتغيرات النموزج.

3-3 تقدير وتقييم النموذج.

*** الخاتمة.**

***مناقشة النتائج والتوصيات.**

*** قائمة المراجع.**

*** الملاحق**

الفصل الثالث

نموذج اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان حالة البنك الزراعى السودانى

يتم تناول هذا الفصل فى ثلاثة مباحث المبحث الأول توصيف النموذج، المبحث الثانى تقدير النموزج، المبحث الثالث تقدير وتقييم النموذج.

3-1 توصيف النموذج

3-1-1 اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث :-

يتم عن طريق اختبار جذر الوحدة تحديد ما اذا كانت المتغيرات موضع البحث ساكنة فى مستواها ام عند حساب الفروق الاولى ، ومن اهم هذه الاختبارات :-

1-اختبار ديكى فوللر البسيط - ديكى فوللر المركب :-

ويعتبر اختبار ديكى فوللر من اكثر الاختبارات استخداما فى التطبيقات العملية ومضمون هذا الاختبار اذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى الى وجود مشكلة جذر الوحدة الذى يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1) ، ويلاحظ ان اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض ان حد الخطأ ذو ازعاج ابيض اى انه لم يضع فى اعتباره امكانية ارتباط قيمه (وجود ارتباط ذاتى) وهذه نقطة الضعف الاساسية فى الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب (أو المعدل) .

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفى مشكلة الارتباط الذاتى الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط ، عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة اضافة متغيرات بفترات ابطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من امكانية وجود ارتباط ذاتى لعنصر الخطأ .

2- اختبار فيليبس بيرون

(Phillips and Perron ,1988) يقوم هذا الاختبار على ادخال تصحيح للارتباط الذاتى بأستخدام طريقة غير معلمية ، وما يميزهذا الاختبار انه يأخذ فى الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية ، فهو ذو قوة اختبارية اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة ، حيث انه يختلف عن DF و ADF فى انه لايحتوى على قيم متباطئة للفروق ، والذى يأخذ فى الاعتبار الفروق الاولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعلمى (Non Parametric Correlated) ويسمح

0بوجود متوسط يساى صفر واتجاه خطى للزمن اى انه لا يستند الى توزيع بارمترات لحد الخطأ .وفيما يلى نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسى المستخدم باستخدام اختبار ديكى –فوللر المدمج وفيليبس بيرون عند مستوى معنوية 5% .

وفيما يلى اختبار استقرار بيانات البحث :

جدول رقم (3-1) نتائج اختبارات جذور الوحدة

المتغير	القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5%	قيمة الاختبار	مستوى الاستقرار
حجم التمويل الزراعى	**-3.02**	**-4.02**	الفرق الاول
الاستثمار الاجنبى الزراعى	**-3.21**	**-3.84**	الفرق الاول
سعر الصرف	**-3.02**	**4.52**	المستوى
الصادرات الزراعية	**-3.04**	**-3.85**	الفرق الثانى

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التقارير

يتضح من الجدول رقم (3-1) واعتمادا على اختبار ديكى- فولر تم قبول فرضية التكامل من الدرجة صفر للمتغير(سعر الصرف الزراعى) بمستوى معنوية 5% حيث بلغت قيمة الاختبار (4.52) وهى قيمة أكبر من القيم الحرجة (3.02-) مما يعنى أن متغير سعر الصرف الزراعى مستقر فى المستوى. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الاولى للمتغيرات(حجم التمويل الزراعى والاستثمار الاجنبى الزراعى) بمستوى معنوية 5% حيث يتضح أن قيم الاختبار للمتغيرات أكبر من القيم الحرجة مما يعنى أن هذة المتغيرات غير مستقره فى مستواها ولكنها مستقره فى الفرق الاول. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية للمتغير (الصادرات الزراعية) بمستوى معنوية 5% حيث يتضح أن قيمه الاختبارللمتغير أكبر من القيم الحرجة مما يعنى أن متغير الصادرات الزراعية غير مستقر فى مستواه ولكنه مستقر فى الفرق الثانى.

3-1-2 التحليل الاحصائى لمتغيرات البحث :-

استخدم البحث التحليل الاحصائى الوصفى فى اولى مراحل التحليل الاحصائى فى تحليل بيانات البحث وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات البحث خلال الفترة موضع القياس وذلك بأستخدام كل من المتوسط الحسابى والانحراف المعيارى والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات. وفيما يلى نتائج التحليل الوصفى لبيانات متغيرات البحث.

جدول رقم(3-2)

التحليل الاحصائى الوصفى لمتغيرات البحث خلال الفترة (1992-2012)

مؤشرات التحليل	التمويل الزراعى	الاستثمار الاجنبى الزراعى	الصادرات الزراعية	سعر الصرف
الوسط الحسابى	276.2	423.9	1745.3	778.1
الحد الاعلى	1106	1518.81	14061.97	3745.36
الحد الادنى	5.925	2.571	14.84	1.87
الالتواء	1.08	1.09	3.40	1.47

المصدر : برنامج E.Views

يتضح من الجدول **(3-2)**ما يلى :

(1). بلغ متوسط التمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012) (276.2) بحد اعلى مقداره (1106) وحد ادنى مقداره (5.925) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة بيانات حجم التمويل الزراعى لاتخضع للتوزيع الطبيعى (التواء موجب) . حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.08).

(2). بلغ متوسط الاستثمار الاجنبى الزراعى (423.9) جنية بحد اعلى مقداره (1518.81) جنية وحد ادنى مقداره (2.571) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة الاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة الدراسة لاتخضع للتوزيع الطبيعى(التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.09) .

(3). بلغ متوسط الصادرات الزراعية (1745.3) بحد اعلى مقداره (14061.97) جنية وحد ادنى مقداره(14.84) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة الصادرات الزراعية لاتخضع للتوزيع الطبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء(3.40) .

(4). بلغ متوسط سعر الصرف الزراعى (778.1) بحد اعلى مقداره (3745.36) جنية وحد ادنى مقداره(1.87) ، ويدل اختبار الالتواء على ان بيانات سلسلة سعر الصرف الزراعى لاتخضع للتوزيع الطبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء(1.47) .

2-3 تقدير النموذج

الاتجاه العام لمتغيرات النموذج

استخدم البحث نموذج معادلة الاتجاه العام فى تحليل السلسلة الزمنية لبيانات متغيرات البحث وذلك لقياس الاتجاه العام لهذة المتغيرات خلال الفترة (1992-2012) وتم التعبير عن هذا النموذج بأستخدام معادلة الانحدار الخطى البسيط وفق المعادلة التالية:

$Y= a+bt$

Y: المتغير التابع

T: متغير الزمن (المتغير المستقل)

A: معامل ثابت وهو عبارة عن قيمة (a) عندما تكون قيمة (t) تساوى الصفر.

B: معامل الانحدار بين الزمن(b) والمتغير التابع(y).

وقد تم تطبيق هذا النموذج بأستخدام برنامج التحليل القياسى بهدف معرفة حركة الاتجاه العام بمرور الزمن لكل المتغيرات خلال فترة البحث وقد تم التوصل الى النتائج التالية:

(1) معادلة الاتجاه العام لمتغير حجم التمويل الزراعى

جدول رقم (3-3) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	ممعامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
حجم التمويل الزراعى/الزمن	0.98	0.187	23.7	0.004

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقارير

يتضح من الجدول رقم (3-3)

1. تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3-5) الى وجود تأثير جوهرى للمتغير المستقل (الزمن) على متغير حجم التمويل الزراعى حيث بلغ معامل التحديد (98%) وهذا يدل على أن نسبة مايفسرة المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (التمويل الزراعى) (98%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع التمويل الزراعى) والمتغير المستقل(الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية

(5%) حيث جاءات قيمة مستوى المعنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعلية فأن هذة النتيجة تشير الى علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن وحجم التمويل الزراعى خلال فترة البحث.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (0.187) وهذة الاشارة الموجبة تدل على أن حجم التمويل الزراعى تزداد مع مرور الزمن خلال فترة البحث. أى أن الاتجاه العام لحجم التمويل الزراعى فى تزايد مستمر .

(2) معادلة الاتجاه العام لمتغير الاستثمار الاجنبى الزراعى

Fdi=a+bt

Fdi: متغير تابع

bt: متغير مستغل

جدول (3-4) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	ممعامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
الاستثمار الاجنبى الزراعى/ الزمن	0.86	0.28	8.39	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقارير

يتضح من الجدول (3-4)

1. تشير النتائج الواردة بالجدول (3-4) الى وجود تأثير جوهرى للمتغير المستقل (الزمن) على متغير الاستثمار الاجنبى الزراعى حيث بلغ معامل التحديد (0.86) وهذا يدل على أن نسبة مايفسرة المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الاستثمار الاجنبى الزراعى) (86%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (الاستثمار الاجنبى الزراعى) والمتغير المستقل(الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءات قيمة اختبار (T) (8.39) مستوى المعنوية (0.000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعلية فأن هذة النتيجة تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن والاستثمار الاجنبى الزراعى خلال فترة البحث.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (B) (0.28) وهذة الاشارة االموجبة تدل على أن هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وعنصر الزمن .أى أن الاتجاه العام للاستثمار الاجنبى الزراعى فى تزايد مستمر خلال فترة البحث .

(3) معادلة الاتجاه العام لمتغير سعر الصرف

Exg=a+bt

bt: متغير مستغل

Xpg متغير تابع

جدول(3-5) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	ممعامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/سعر الصرف الزراعى	0.62	0.36	3.86	0.003

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقارير.

يتضح من الجدول (3-5)

1. تشير النتائج الواردة بالجدول (3-5) الى وجود تأثير جوهرى للمتغير المستقل (الزمن) على متغير سعر الصرف حيث بلغ معامل التحديد (0.62) وهذا يدل على أن نسبة مايفسرة المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (سعر الصرف الزراعى) (62%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع والمتغير المستقل(الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءات قيمة اختبار (t) (3.86) بمستوى معنوية (0.003) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعلية فأن هذة النتيجة تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن وسعر الصرف خلال فترة البحث.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (B) (0.36) وهذة الاشارة الموجبة تدل على أن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف وعنصر الزمن .أى أن الاتجاه العام لسعر الصرف فى تزايد مستمر خلال فترة البحث.

(4) معادلة الاتجاه العام لمتغير الصادرات الزراعية

Xpg= a+bt

Xpg: متغيرتابع

bt: متغير مستغل

جدول (3- 6) نتائج تحليل الاتجاه العام

المتغير	معامل التحديد	ممعامل الانحدار B	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن/الصادرات الزراعية	0.62	0.36	3.86	0.003

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقارير.

يتضح من الجدول(3-6)

1. تشير النتائج الواردة بالجدول (3-6) الى وجود تأثير جوهرى للمتغير المستقل (الزمن) على متغير الصادرات الزراعية حيث بلغ معامل التحديد (0.62) وهذا يدل على أن نسبة مايفسرة المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الصادرات الزراعية) (62%).

2. كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوى بين المتغير التابع (الصادرات الزراعية والمتغير المستقل(الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث جاءات قيمة اختبار (t) (3.86) بمستوى معنوية (0.003) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%.

وعلية فأن هذة النتيجة تشير الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الزمن والصادرات الزراعية خلال فترة البحث.

3. بلغ قيمة معامل الزمن (B) (0.36) وهذة الاشارة الموجبة تدل على أن هنالك علاقة طردية بين الصادرات الزراعية وعنصر الزمن .أى أن الاتجاه العام للصادرات الزراعية فى تزايد مستمر خلال فترة البحث .

3-3 تقدير وتقييم نموذج الدراسة:

نتائج تقدير النماذج القياسة لقياس أثر كل من الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية وسعر الصرف على حجم التمويل الزراعى:

وعلية يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

fa = f (fda ,xa,exa)

fa : التمويل الزراعى

fda: الاستثمار الاجنبى الزراعى

xa: الصادرات الزراعية

exa: سعر الصرف

تقدير نموذج المعادلة

$Fa=a+b_1exa+b_2fda+b_3xa+u$

fa : متغير تابع (حجم التمويل الزراعى)

$b_1$exa: متغير مستقل (سعر الاصرف)

$b_2$fda : متغير مستقل (الاستثمار الاجنبى)

$b_3$xa : متغير مستقل (الصادرات الزراعية)

u : متغير عشوائى.

لتقدير النماذج القياسية لقياس أثر كل من الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية وسعر الصرف الزراعى على حجم التمويل الزراعى تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى وبأستخدام برنامج التحليل القياسى تم الوصول الى نتائج التقدير وذلك على النحو التالى:

نتائج تقدير النموذج القياسى

الفرضية الاولى: توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى

وعلية يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

fa = f (Fda)

fa : حجم التمويل الزراعى

fda: الاستثمار الاجنبى الزراعى

تقدير النموذج معادلة(5)

Fdi=a=bfda+u

Fdi متغير تابع

fda متغير مستقل

u متغير عشوائى

جدول (3-7) نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.4346	0.5263	6.52498	0.0000
Fda	0.441367	0.098881	4.463620	0.0010

المصدر:إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R2= 0.64 F=19.9. prob. F= 0.0009 d.w= 1.52 ARCH=0.363

المعادلة المقدرة Fdi=3.434+0.441fda

لاعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقيمه وفحصه وفقا" لكل من المعيار الاقتصادى والمعيار الاحصائى والمعيار القياسى واذا تم مطابقه النتائج لهذة المعايير يتم قبول النموذج .

وفيما يلى تقييم لنتائج التقدير

اولا" التقييم وفقا" لمعيار النظرية الاقتصادية:

ووفقا" لهذا المعيار يتم مطابقة القيم والاشارات التى تم الحصول عليها من نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادى. و باجراء الفحص الاقتصادى للمعالم المقدرة من الدالة موضع البحث يتضح من الجدول رقم (3-7) ما يلى :-

- اشارة الثابت (c)(3.434) اشارة موجبة وهى تمثل قيمة المتغير التابع (التمويل الزراعى) عندم تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة فى النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة التمويل الزراعى والذى لايرتبط بالتغيرات فى المتغيرات المستقلة.

- اشارة معامل الاستثمار الاجنبى الزراعى (fda)(0.441) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى الاستثمار الاجنبى الزراعى والتغير فى حجم التمويل الزراعى .

ثانيا" التقييم وفقا" للمعيار الاحصائى

لاختبار النموذج احصائيا" يتم استخدام الاختبارات التالية:

اختبار المعنوية

ووفقا" لهذا الاختبار يتم استخدام اختبار (T) لاختبار معنوية المعالم المقدرة لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, وفى هذا الاختبار يتم مقارنه القيمه الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5% فأذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالى تكون المعلمة غير معنوية احصائيا" اما اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أى أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل والمتغير التابع .

وبتقييم نتائج التقدير وفقا" لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :-

(أ)- ثبوت معنوية الثابت (c) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) للمعلومة المقدرة تساوى(0.000) وهى قيمة أقل من5 % .

(ب)- ثبوت معنوية معامل الاستثمار الاجنبى الزراعى حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) لمعامل الاستثمار الاجنبى الزراعى (0.001) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى خلال فترة البحث .

(ج)- كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.0009) وهى قيمة أقل من من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

2. اختبار جودة التوفيق:

ويعرف هذا الاختبار باختبار القوة التفسيرية للنموذج أو بمقدرة النموذج على التفسير ووفقا" لذلك يتم استخدام معامل التحديد , وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق النموذج. ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (64%) % من التغيرات فى التمويل الزراعى تم تفسيرها من خلال التغيرات فى الاستثمار الاجنبى الزراعى موضع البحث بينما (36)% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذة دلالة على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً وبتقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسى يتضح ما يلى :-

- وباجراء اختبار (DurbinWaston) (D.W) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى تم التأكد من ان النموذج لا يعانى من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة الاختبار (d.w=1.52) وهى تقترب من القيمة القياسية (2).

- كما تم التأكد أن النموذج لايعانى من مشكلة اختلاف التباين وذلك من خلال استخدام اختبار ARCH حيث قدرت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.363) ونجد ان هذة القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الثانية: توجد علاقة موجبة بين الصادرات الزراعية وحجم التمويل الزراعى

وعلية يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

fa = f (xa)

fa : حجم التمويل الزراعى

xa: الصادرات الزراعية

تقدير النموذج معادلة(6)

Fda=a+bxa+u

Fda متغير تابع

xa متغير مستقل

u متغير عشوائى

جدول (3-8) نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين الصادرات الزراعية والتمويل الزراعى خلال الفترة (1992-2012)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	675585	1.21E+0	0.00055	0.9996
Xa	0.029772	0.009708	3.066891	0.0070

المصدر:إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R2= 0.92 F=102.7. prob. F= 0.000 d.w= 1.95 ARCH=0.654

لاعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقيمه وفحصه وفقا" لكل من المعيار الاقتصادى والمعيار الاحصائى والمعيار القياسى واذا تم مطابقه النتائج لهذة المعايير يتم قبول النموذج .

وفيما يلى تقييم لنتائج التقدير

اولا" التقييم وفقا" لمعيار النظرية الاقتصادية:

ووفقا" لهذا المعيار يتم مطابقة القيم والاشارات التى تم الحصول عليها من نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادى. و باجراء الفحص الاقتصادى للمعالم المقدرة من الدالة موضع البحث يتضح من الجدول (3-8) ما يلى :-

- اشارة الثابت(c) (675585) اشارة موجبة وهى تمثل قيمة المتغير التابع (حجم التمويل الزراعى) عندم تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة فى النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة التمويل الزراعى والذى لايرتبط بالتغيرات فى المتغيرات المستقلة.

- اشارة معامل الصادرات الزراعية (xa) (0.029772) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين الصادرات الزراعية وحجم التمويل الزراعى .

ثانيا" التقييم وفقا" للمعيار الاحصائى

لاختبار النموذج احصائيا" يتم استخدام الاختبارات التالية:

اختبار المعنوية

وبتقييم نتائج التقدير وفقا" لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :-

(أ)- عدم ثبوت معنوية الثابت (c) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) للمعلومة المقدرة تساوى(0.999) وهى قيمة أكبر من 5% .

(ب). ثبوت معنوية معامل الصادرات الزراعية حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) لمعامل الصادرات الزراعية (0.007) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات الزراعية وحجم التمويل الزراعى خلال فترة البحث .

(ج). كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.000) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

2. اختبار جودة التوفيق:

ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (92%) من التغيرات فى التمويل الزراعى تم تفسيرها من خلال التغيرات فى الصادرات الزراعية موضع البحث بينما (8)% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذة دلالة على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً وبتقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسى يتضح ما يلى :-

- وباجراء اختبار (D.W) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى تم التأكد من ان النموذج لا يعانى من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة الاختبار (d.w=1.95) وهى تقترب من القيمة القياسية (2).

- كما تم التأكد أن النموذج لايعانى من مشكلة اختلاف التباين وذلك من خلال استخدام اختبار ARCH حيث قدرت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.654) ونجد ان هذة القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة موجبة بين سعر الصرف وحجم التمويل الزراعى

وعلية يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

fa = f (xa)

fa : حجم التمويل الزراعى

exa: سعر الصرف الزراعى

تقدير النموذج معادلة(7)

Fda=b+bexa+u

Fda متغير تابع

exa متغير مستقل

u متغير عشوائى

جدول (3- 9) نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين سعر الصرف والتمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	57.031	56.5783	1.00801	0.3276
Exa	0.2871	0.033242	8.639412	0.0000

المصدر:إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R2= 0.94 F=140.9. prob. F= 0.000 d.w= 1.64 ARCH=0.964

لاعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقيمه وفحصه وفقا" لكل من المعيار الاقتصادى والمعيار الاحصائى والمعيار القياسى واذا تم مطابقه النتائج لهذة المعايير يتم قبول النموذج .

وفيما يلى تقييم لنتائج التقدير

اولا" التقييم وفقا" لمعيار النظرية الاقتصادية:

ووفقا" لهذا المعيار يتم مطابقة القيم والاشارات التى تم الحصول عليها من نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادى. و باجراء الفحص الاقتصادى للمعالم المقدرة من الدالة موضع البحث يتضح من الجدول (3-9) ما يلى :-

- اشارة الثابت(c) (57.031) اشارة موجبة وهى تمثل قيمة المتغير التابع (حجم التمويل الزراعى) عندم تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة فى النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة التمويل الزراعى والذى لايرتبط بالتغيرات فى المتغيرات المستقلة.

- اشارة معامل سعر الصرف الزراعى (exa) (0.2871) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الزراعى وحجم التمويل الزراعى .

ثانيا" التقييم وفقا" للمعيار الاحصائى

لاختبار النموذج احصائيا" يتم استخدام الاختبارات التالية:

اختبار المعنوية

وبتقييم نتائج التقدير وفقا" لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :-

(أ)- عدم ثبوت معنوية الثابت (c) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) للثابت تساوى(0.327) وهى قيمة اكبر من 5% .

(ب)- ثبوت معنوية معامل سعر الصرف الزراعى حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) لمعامل الصادرات الزراعية (0.0000) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف الزراعى وحجم التمويل الزراعى خلال فترة البحث .

(ج)- كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.000) وهى قيمة أقل من من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

2. اختبار جودة التوفيق:

ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (94%) من التغيرات فى التمويل الزراعى تم تفسيرها من خلال التغيرات فى سعر الصرف الزراعى موضع البحث بينما (6)% من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذة دلالة على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً وبتقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسى يتضح ما يلى :-

- وباجراء اختبار (D.W) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى تم التأكد من ان النموذج لا يعانى من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة الاختبار (d.w=1.64) وهى تقترب من القيمة القياسية (2)

- كما تم التأكد أن النموذج لايعانى من مشكلة اختلاف التباين وذلك من خلال استخدام اختبار ARCH حيث قدرت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.964) ونجد ان هذة القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الفرضية الاساسية: توجد علاقة موجبة بين كل من الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية وسعر الصرف وحجم التمويل الزراعى

وعلية يمكننا التعبير عن العلاقة بالدالة الرياضية التالية:

fa = f (fda ,xa,exa)

fa : التمويل الزراعى

fda: الاستثمار الاجنبى الزراعى

xa: الصادرات الزراعية

exa: سعر الصرف الزراعى

تقدير النموذج للمعادلة(8)

$Fa=a+b_1exa+b_2fda+b_3xa+u$

Fa=a+0.777076+0.141638+0.107148+u

جدول (3- 10) نتائج تقدير النموذج القياسى لدالة العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبى و الصادرات الزراعية وحجم التمويل الزراعى خلال الفترة (1992- 2012)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.2155	0.65502	-0.3290	0.7489
Exa	0.777076	0.128387	6.052602	0.0001
Fda	0.141638	0.068983	2.053247	0.0671
Xa	0.107148	0.139669	0.767154	0.4626

المصدر:إعداد الباحث من خلال برنامج E.views

R2= 0.90 F=60.5. prob. F= 0.0007 d.w= 1.45 ARCH=0.738

لاعتماد نتائج تقدير النموذج يتم تقيمه وفحصه وفقا" لكل من المعيار الاقتصادى والمعيار الاحصائى والمعيار القياسى واذا تم مطابقه النتائج لهذة المعايير يتم قبول النموذج .

وفيما يلى تقييم لنتائج التقدير

اولا" التقييم وفقا" لمعيار النظرية الاقتصادية:

ووفقا" لهذا المعيار يتم مطابقة القيم والاشارات التى تم الحصول عليها من نتائج التقدير مع النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادى. و باجراء الفحص الاقتصادى للمعالم المقدرة من الدالة موضع البحث يتضح من الجدول (3- 10) ما يلى :-

- اشارة الثابت(c) اشارة موجبة وهى تمثل قيمة المتغير التابع (حجم التمويل الزراعى) عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة فى النموذج تساوى الصفر أى تمثل قيمة التمويل الزراعى والذى لايرتبط بالتغيرات فى المتغيرات المستقلة (الاستثمار الاجنبى الزراعى, الصادرات الزراعية وسعر الصرف الزراعى).

- اشارة معامل الاستثمار الاجنبى الزراعى (fda) (0.141638) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى حجم التمويل الزراعى والتغير فى الاستثمار الاجنبى الزراعى .

- اشارة معامل الصادرات الزراعية (xa) (0.107148) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى حجم التمويل الزراعى والتغير فى الصادرات الزراعية .

- اشارة معامل سعر الصرف الزراعى (exa) (0.777076) اشارة موجبة وهذة النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين التغيرات فى حجم التمويل الزراعى و والتغير فى سعر الصرف الزراعى.

ثانيا" التقييم وفقا" للمعيار الاحصائى

لاختبار النموذج احصائيا" يتم استخدام الاختبارات التالية:

اختبار المعنوية

ووفقا" لهذا الاختبار يتم استخدام اختبار (T) لاختبار معنوية المعالم المقدرة لتحدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع, وفى هذا الاختبار يتم مقارنه القيمه الاحتمالية (Prob) للمعلمة المقدرة مع مستوى المعنوية 5% فأذا كانت القيمة الاحتمالية اكبر من 0.05 يتم قبول فرض العدم وبالتالى تكون المعلمة غير معنوية احصائيا" اما اذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أى أن النتيجة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع .

وبتقييم نتائج التقدير وفقا" لاختبارات المعنوية يتضح ما يلى :-

(أ). عدم ثبوت معنوية الثابت (c) عند مستوى دلالة معنوية 5% حيث يلاحظ من الجدول ان القيمة الاحتمالة (P.Value) للمعلومة المقدرة تساوى(0.748) وهى قيمة أكبر من 5% .

(ب). ثبوت معنوية معامل الاستثمار الاجنبى الزراعى حيث بلغت قيمة (t) (2.053247) بمستوى معنوية (0.0671) وهى قيمة اقل من مستوى الدلالة 10% اى انها معتمدة احصائيا. ويلاحظ من الجدول القيمة الاحتمالية لمعامل سعر الصرف الزراعى (0.0001) وهذة القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% وهى تدل على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سعر الصرف وحجم التمويل الزراعى خلال فترة البحث. كما تم ثبوت معنوية معامل الصادرات الزراعية حيث بلغت قيمة (t) لمعامل الصادرات الزراعية (0.767154) بمستوى معنوية (0.4626) وهى قيمة اقل من 10% مما يدل على انها معتمدة احصائيا.

(ج). كما ثبتت معنوية الدالة ككل من خلال قيمة F حيث نجد ان القيمة الاحتمالية (Prob= 0.000) وهى قيمة أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .

2. اختبار جودة التوفيق:

ومن جدول نتائج التقدير يوضح معامل التحديد (R2) ان حوالى (90%) من تم تفسيرها من خلال التغيرات فى كل من (الاستثمار الاجنبى الزراعى والصادرات الزراعية وسعر الصرف الزراعى) موضع البحث بينما (10%) من هذه التغيرات يمكن ارجاعها الى المتغيرات غير المضمنة فى النموذج وهذة دلالة على جودة توفيق النموذج.

ثالثاً وبتقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار القياسى يتضح ما يلى :-

- وباجراء اختبار (D.W) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتى للبواقى تم التأكد من ان النموذج لا يعانى من هذه المشكلة حيث بلغت قيمة الاختبار (d.w=1.45) وهى تقترب من القيمة القياسية (2).

- كما تم التأكد أن النموذج لايعانى من مشكلة اختلاف التباين وذلك من خلال استخدام اختبار ARCH حيث قدرت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.738) ونجد ان هذة القيمة اكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

الخاتمة

يهدف البحث الى معرفة اثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان، ومعرفة الدور الذى يلعبه البنك الزراعى فى التمويل للقطاع الزراعى فى السودان من خلال تنفيذ مهامه باعتباره الممول الرئيسى للمشاريع الزراعية.

تتمثل مشكلة البحث فى دور برامج التكيف الهيكلى على التمويل المتمثلة فى تشجيع الصادر من المنتجات الزراعية وتسعير مدخلات الانتاج بهدف زيادة مدخلات الانتاج وتعديل سعر الصرف وزيادة كفاءة المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل ونمو الانتاج الزراعى. وبالرغم من كل كذلك نجد ان هذه البرامج لم تحقق أهدافها وظهرت نتائج سلبية كثيرة تمثلت فى ان تخفيض الناتج المحلى أثرت على برامج الاستثمار وان البيئة العالمية لمنتجى السلع الاولية غير مؤاتية لعمليات التكييف الهيكلى. ونجد انه رغم عن الزيادة الاسمية فى حجم التمويل الزراعى لكن لا توجد زيادة حقيقية فى حجم التمويل الزراعى.

إستخدم البحث المنهجين الوصفى لتوضيح الإطار النظرى والمنهج الاحصائى للتعرف على أثر برامج التكيف الهيكلى على التمويل الزراعى فى السودان، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات السلاسل الزمنية فى الفترة 1992-2012 .

اهم النتائج التى توصل اليها البحث ضعف الاستثمار وشح التمويل وضعف البنيات الاساسية والنظم الادارية ادى الى ضعف الانتاج الزراعى. كذلك يواجه قطاع الصادر ضعف فى نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والإدارية. وعدم وجود مؤسسات لضمان الصادرات القومية واعتماد السودان على دول معينة فى تسويق وسعر الصرف الموجه للقطاع الزراعى لم يؤدى لزيادة حقيقية فى حجم التمويل الزراعى. وان توقيت التعويم كان له دور حاسم فى ما اصاب القطاع الزراعى من تداعيات سالبة اعاقت نموه بمعدلات معقولة .

بناء على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بالتركيز على القطاع الزراعى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيه وذلك نظرا للمساحات الزراعية الشاسعة غير المستغلة، لأن معظم السكان من المزارعين والاهتمام بالمراكز التجارية والترويج للصادرات فى الدول الاخرى باتباع كافة الأساليب من تصنيع وعرض وتوزيع وعدم الاعتماد على مورد واحد فى التصدير، وعلى بنك السودان المركزى التوصل فى سياساته الفعالة بزيادة سعر الصرف الموجه للتمويل الزراعى. وتعويم سعر الجنية لكل السلع والخدمات.

اختبار الفرضيات:

نتائج متعلقة بفرضيات الدراسة:

توضح مدى تطابق الفرضيات بالنتائج.

1- نتائج تقدير معادلة الاستثمار الاجنبى الزراعى:

أ- بناء على تقديرات النموزج، أوضحت نتائج تقديرات المعادلة(5) بأن المتغير المستغل الاستثمار الاجنبى الزراعى(Fda) ظهر بإشارة موجبة، وبالتالى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستغل مما يؤيد فرضية الدراسة التى تقول بإن هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى.

ب- أبرزت نتائج الاختبارات الاحصائية بأن المعلمة المقدرة لمتغير الاستثمار الاجنبى الزراعى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) أى معتمدة إحصائيا وبالتالى لها تأثير على حجم التمويل الزراعى وهذا يؤيد فرضية الدراسة التى تقول بأن هنالك علاقة موجبة بين الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى خلال فتر ة الدراسة.

2- نتائج تقدير معادلة الصادرات الزراعية:

أ- أوضحت نتائج تقدير المعادلة(6) بأن المتغير المستغل الصادرات الزراعية (Xa) ظهر بإشارة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين حجم التمويل الزراعى والصادرات الزراعية.

ب- أبرزت نتائج إلاختبارات إلاحصائية بأن المعلمة المقدرة لمتغير الصادرات الزراعية ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) أى معتمدة إحصائيا مما يؤكد أن لها تأثير على حجم التمويل الزراعى.

3- نتائج تقدير معادلة سعر الصرف:

أ- أوضحت نتائج تقدير المعادلة(7) بأن المتغير المستغل سعر الصرف (Exa) ظهر بإشارة موجبة، بالتالى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستغل مما يؤيد فرضية الدراسة التى تقول بأن هنالك علاقة طردية بين سعر الصرف وحجم التمويل الزراعى.

ب- أبرزت نتائج إلاختبارات إلاحصائية بأن المعلمة المقدرة لمتغير سعر الصرف ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0.05) أى معتمدة إحصائيا مما يؤكد أن لها تأثير على حجم التمويل الزراعى.

من خلال مناقشة الفرضيات أعلاه نجد تطابق فرضيات الدراسة ونتائج الدراسة مما يثبت صحة هذه الفرضيات.

نتائج متعلقة بالدراسة ككل:

توصلت الدراسة الى الاتى:

أ- فى جانب البنك الزراعى:

- عدم وجود رقابة من قبل البنك الزراعى للمزارعين.

- قلة راس مال البنك الزراعى الموجه للقطاع الزراعى.

ب- فى جانب التمويل الزراعى:

- عدم توفر الالات الزراعية وكذلك مدخلات الانتاج الزراعى ادى الى اضعاف حجم التمويل الزراعى.

- عدم استخدام الضمانات الجيدة عند منح التمويل الزراعى من قبل البنك الزراعى.

ج- فى جانب الاستثمار الاجنبى الزراعى:

- عدم وجود خريطة خاصة للاستثمار أثر سلبا عليها ادت الى تدهور القطاع الزراعى.

- ضعف الاستثمار وشح التمويل وضعف البنيات الاساسية والنظم الادارية ادى الى ضعف الانتاج الزراعى.

د- فى جانب الصادرات الزراعية:

- يواجه قطاع الصادر ضعف فى نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والإدارية.

-عدم وجود مؤسسات لضمان الصادرات القومية واعتماد السودان على دول معينة فى تسويق الصادرات .

- من خلال دراسة الصادرات السودانية نجد أن قائمة التصدير تتكون من سلع تقليدية تتمثل فى المحاصيل الزراعية وان هنالك انخفاض وتناقص فى مساهمة هذه السلع فى السنوات الأخيرة.

هـ- فى جانب سعر الصرف:

- سعر الصرف الموجه للقطاع الزراعى لم يؤدى لزيادة حقيقية فى حجم التمويل الزراعى.

- ان توقيت التعويم كان له دور حاسم فى ما اصاب القطاع الزراعى من تداعيات سالبة اعاقت نموه بمعدلات معقولة.

التوصيات:

(1) فى جانب البنك الزراعى:

- زيادة راس مال البنك الزراعى الموجه للزراعة حتى يكون له دور كبير فى التمويل الزراعى.

- يجب على البنك الزراعى استخدام نظام جيد لمراقبة القروض الزراعية مثلا عنداعطاء القروض للمزارعين يجب ارشادهم ومراقبتهم ودعمهم حتى يزيد الانتاج.

(2) فى جانب التمويل الزراعى:

- استخدام الضمانات الجيدة وذات الكفاءة عند منح التمويل الزراعى من قبل البنك الزراعى بزيادة حجم الالات الزراعية وتوفير مدخلات الانتاج الزراعى من تقاوى وبذور محسنة وتفادى الافات الزراعية ورفع كفاءة الانتاج وتحسن استغلال الموارد الزراعية.

-عند دراسة العمليات التمويلية يجب ان توضع جداول التسديد المناسبة لكل عملية تمويلية. ويجب وضع التمويل المناسب حتى يتم تفادى قلة الانتاج ويزيد حجم التمويل.

(3) فى جانب الاستثمار الاجنبى الزراعى:

- التركيز على القطاع الزراعى وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيه وذلك نظرا للمساحات الزراعية الشاسعة غير المستغلة، لأن معظم السكان من المزارعين، نظرا للفجوة فى المنتجات الزراعية حيث إن السودان يستورد العديد من أصناف الفاكهة والخضروات والحبوب.

- الاستفادة من تحويلات المغتربين وتشجيعهم لاستثمار اموالهم بالقطاع الزراعى وذلك بتقديم بعض التسهيلات لهم من قبل الحكومة.

- الاهتمام بوزارة الاستثمار حيث إنها النافذة التى يطلع من خلال المستثمر الأجنبى على وضع الاستثمار فى السودان ودعمها بالكوادر المؤهلة، التسهيلات والقوانين المناسبة، متابعة الأداء فيها. عدم القيام باجراء تغييرات على قوانين الاستثمار تقلل من مميزات المستثمرين، ذلك لتأثيره على المشاريع تحت الإنشاء التى يقوم على أساس هذه التسهيلات، نشر خريطة استثمارية واضحة المعالم تبين المشاريع الاستراتيجية بناء على حاجات ومصالح البلد، التركيز على الاستثمارات فى المجالات الزراعية المختلفة الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها بحيث تكون جاذبة للاستثمار، ذلك بتعبيد الطرق، مشاريع الطاقة الكهربائية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب، يمكن الاستفادة من الشركات الأجنبية فى هذا المجال وذلك باستخدام نظام ال (BOT) .

(4) فى جانب الصادرات الزراعية:

- الاهتمام بالمراكز التجارية والترويج للصادرات فى الدول الاخرى باتباع كافة الأساليب من تصنيع وعرض وتوزيع وعدم الاعتماد على مورد واحد فى التصدير وضرورة تنويع محفظة الصادر لا سيما وان للسودان مزايا فى تصدير عدة سلع اخرى.

- على الدولة بذل مجهود للارتقاء بالصادرات الزراعية إذ أن التباين من عام لاخر يؤدى الى الفقدان التدريجى للأسواق .

- دعم قطاع الصادر والتعريف بسلع التصدير ومزاياها . تطوير مهارات المنتجين والمصدرين وتطوير اساليب عرض سلع التصدير واساليب التسويق.

(5) فى جانب سعر الصرف:

- على بنك السودان المركزى التوصل فى سياساته الفعالة بزيادة سعر الصرف الموجه للتمويل الزراعى.

- تعويم سعر الجنية لكل السلع والخدمات.

توصيات بدراسات مستقبلية:

1- اثر برامج التكييف الهيكلى على الاستثمار.

2- اثر برامج التكييف الهيكلى على الصادرات.

قائمة المراجع

اولا الكتب باللغة العربية

1- اديت كير وزيل – 1985- عصر النيبوية من ليفى شتراوس الى فوكو ترجمة جابر عصفور - دار افاق العربية – بغداد .

2- بترسون- والاس- 1963- الدخل والعمالة والنمو الاقتصادى- ترجمة صلاح صباغ- الجزء الثانى- المكتبة العصرية- بيروت.

3- ثربل باير – 1977- فتح ا لقروض الخارجية – صندوق النقد الدولى والعالم الثالث – ترجمة بيار عقل – دار الطليعة- بيروت.

4- جاى بفيفر مان – مارس 1985- المغالاة فى سعر الصرف والتنمية – التمويل والتنمية .

5- جاك بولاك – 1999- البنك الدولى وصندق النقد الدولى- علاقة متغيرة – مصر القاهرة – الدار العربية للاستثمارات الثقافية ش م م - الطبعة الاولى.

6- جودة عبد الخالق -1980- مصر وصندوق النقد الدولى – أليات التبعية فى التطبيق – قضايا فكرية – القاهرة – الكتاب الثانى .

7- جياكومو لوتشيانى – 1995- الريع النفطى والازمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية فى ديمقراطية من دون ديمقراطيين- سياسات الانفتاح فى العالم العربى والاسلامى – اعداد غسان سلامة – مركز دراسات الوحدة العربية بيروت .

8- حمود حسن صوان- 2001م - أساسيات العمل المصرفى الاسلامى- عمان- دار وائل للنشر.

9- خضير حسين خضير – 2002 - ازمة الديون الخارجية مركز الامارات للدراسات.

10- خالد واصف الوزنى – 2001- مبادئ الاقتصاد الكلى بين النظرية والتطبيق – دار وائل للنشر – عمان .

11- دار ام جاى وكينيثيا هيويت دى الكاتتارا – 1993- ازمة الثمانينيات فى افريقيا وامريكا الاتنية والكاريبى – نظرة عامة فى صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب –

تحرير دارام جاى – ترجمة مبارك على عثمان مراكز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر – القاهرة.

12- رفعت المحجوب –1991- الاقتصاد السياسى – الجزء الاول – دار النهضة العربية – القاهرة.

13- رمزى زكى – 1991- محنة الديون وسياسات التحرير فى بلدان العالم الثالث القاهرة.

14- رمزى زكى – 1993- الليبرالية المستبدة دراسة فى الاثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف فى الدول النامسية – القاهرة – دار سينا .

15- سليمان سيد احمد السيد- 1999- الزراعة وتحديات العولمة- مركز الدراسات الاستراتيجية- طبعة ثانية- مطبعة الادارة العامة للارشاد الزراعى- وزارة الزراعة والغابات- السودان- الخرطوم.

16- صفوت عبد السلام عوض الله – 1993- السياسات التكيفية لصندوق النقد والبنك الدوليين – دار النهضة - القاهرة .

17- طارق الحاج- 2002- مبأدئ بالتمويل- دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان.

18- فوزى الحناوى – 2000- دول الجنوب وازمة الاقتصاد الدولى- مصر القاهرة – دار الثقافة الجديدة – الطبعة الاولى.

19- عرفان تقى الحسنى – 2000- التمويل الدولى - دار مجد لاوى القاهرة .

20- عبد الحسين العطية – 2001- الاقتصاديات الثابتة – ازمات وحلول – دار الشرق .

21- عبد القادر محمد عبد القادر عطية – 2003- اتجاهات حديثة فى التنمية القاهرة.

22- عبد الوهاب عثمان موسى شيخ –2001- منهجية الاصلاح الاقتصادى فى السودان – شركة مطابع السودان للعملة المحدودة – الجزء الاول- الخرطوم .

23- محسن خان – مارس 1986- مالكو لم نايت – برامج التكييف التى يدعمها الصندوق هل تعوق النمو – التمويل والتنمية.

24 - محمد رشراش واخرون- 1995- التمويل الزراعى- المكتب الاقليمى للشرق الادنى ومنظمة الاغذية الزراعية.

25- محمود عبد الفضيل – 1994- برامج الاصلاح الهيكلى فى مصر والمغرب.

26- محمد عبد القاضى العمرماسى- 1995 - التقير الاجتماعى الاقتصادى ومضاعفاته السياسية - فى ديمقراطية من دون ديمراطيين سياسات الانفتاح فى العالم العربى والاسلامى – المغرب العربى.

27- محمود عبد الكريم احمد ارشيد- 2001- الشامل فى معاملات وعمليات المصارف الاسلامية- عمان – دار النقاش للنشر والتوزيع .

28- مارری فرانس ليرتو– 1993- الصندوق الدولى وبلدان العالم الثالث ترجمة هشام متولى – دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر – دمشق.

29- نوال حسين عباس- 2003م - المؤسسات المالية- الخرطوم- مطبعة العملة.

30- هبة احمد نصار – 1994- بعض الاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر فى الاصلاح الاقتصادى واثاره التوزعية تحرير – جودة عبد الخالق وهناء خير الدين – دار المستقبل العربى القاهرة .

31- هيثم صاحب عجام- 2001- نظرية التمويل والتمويل الدولى- دار زهران للنشر والتوزيع- عمان.

<u>ثانيا الرسائل</u>

1- احمد على احمد محمد – – الفترة 1979 – 2002 - أثر سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على التنمية الاقتصادية فى السودان- رسالة دكتوراة- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا 2002 .

2- بدر الدين الحسين- 1992- بحث غير منشور- رسالة دكتوراة- التعديلات الهيكلية فى افريقيا- جامعة مانشستر.

3- خليل محمد عطية – يونيو 1999- الاثار الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى الحالة المصرية – المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة اسيوط – العدد السادس والعشرون – السنة الثامنة عشر.

4- خالد واصف الوزنى – 1994 -سياسات التكيف الاقتصادى – دراسة قياسية لحالة الاردن – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

5- رمزى زكى – 1996م – التضخم الهيكلى فى الدول النامية – رسالة دكتوراة - دار المستقبل العربى – القاهرة .

6- سالم عبدالله محمد باسويد – خلال الفترة 1995 – 2004- أثر برامج التكييف الهيكلى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجمهورية اليمنية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا – .2007

7- شيرين حسن الشرنوبى – 1997– تحليل الاثار الماكرواقتصادية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر باستخدام نموذج قياسى – رسالة دكتوراة – جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

8- عبد الحق بو عتروس – 2003 م - مدخل للاقتصاد النقدى والمصرفى - كلية الاقتصاد – مطبعة جامعة القسطنطنية - الجزائر.

9- عبد الفتاح العموص – خريف1997-النمازج التأليفية لصندق النقد الدولى والبنك العالمى الاسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة للتجربة التونسية – بحوث اقتصادية عربية – العدد التاسع.

10- هدى السيد – خريف 1997 – أثار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلى على مستوى المعيشة فى مصر بحوث اقتصادية عربية – العدد التاسع.

11- محمد مكرد ثابت الصلوى 2008م – أثر التحرر الاقتصادى على تطور الصناعة التحولية فى اليمن – رسالة دكتوراة – جامعة اسيوط مصر .

ثالثا المجلات

1- ابو علامة محمد فضل الله – يوني 1999- مزايا التمويل بالمشاركة ادارة السياسات والبحوث – بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية االسودان – الخرطوم - العدد التاسع عشر.

2- احمدين شفير – 1996 – سياسات التسوية الهيكلية – محاولة لحصر محتواها الاقتصادى والاجتماعى وأسسها النظرية (الانتقادات والتحديات) – الطريق بيروت – السنة 55 – العدد 4.

3- الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلى واتحاد أصحاب العمل العرب-1994 اوراق اقتصادية- بيؤوت- العدد15.

4- اندروكروكيت- 1982- بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق التمويل والتنمية- المجلد 19- العدد2.

5- بهاء الدين احمد الباقير- 1998- المخاطر التى تواجه التمويل بالمشاركة والحلول- ادارة السياسات والبحوث- بنك السودان- مجلة المصرفى- مجلة فصلية مصرفية واقتصادية- السودان- الخرطوم- العدد الثالث عشر.

6- جودة عبد الخالق- اكتوبر السنة12- تجربة مصر فى التثبيت الاقتصادى الدروس المستفادة وبدائل المستقبل العربى- - العدد129.

7- حامد بشير باشرى – سبتمبر 2003- دور السياسة التمويلية المصرفية فى دعم الصادرات الزراعية - مدير بنك السودان فرع عطبرة - مجلة المصرفى مجلة فصلية مصرفية واقتصادية– العدد التاسع والعشرون – السودان- الخرطوم .

8- حسن محجوب الزبير – يونيو – 1999- صيغ التمويل المصرفى والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006-2010 ادارة البحوث والتنمية – بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية االسودان الخرطوم - العدد التاسع عشر.

9-خذعل مهدى جاسم- أبريل 1981- دور السياسة النقدية فى التنمية- أفاق اقتصادية- ابوظبى- العدد6- السنة الثانية.

10- رمزى زكى – 1989 – نحو فهم افضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولى فى ضؤ ازمة الاقتصاد الراسمالى الدولى (الجزء الثانى) دراسات عربية - بيروت – السنة 25 – العدد9- 10. و رودنى ويلسون 1987– القروض الاجنبية والاستقلال والوطن فى دول العالم الثالث – الباحث العربى لندن – العدد11.

11- سراج الدين عثمان مصطفى- يوليو2006م.الصيغ التمويلية ومخاطرها الشرعية والمصرفية- مجلة المصارف- العدد9.

12- سوزان شادلر – 1996 – الى اى مدى نجحت برامج التصحيح التى يساندها صندوق النقد الدولى – التمويل والتنمية – واشنطن – مجلة 33 – العدد2.
13- صالح نصولى – 1989 - التكييف الهيكلى فى افريقيا جنوب الصحراء القضايا السياسية والتحديات فى التسعينات – التمويل والتنمية واشنطن – مجلة 26 – العدد 3.
14-عبد الباسط محمد المصطفى – يونيو – 1999 - صيغ التمويل المصرفى والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006-2010- ادارة البحوث والتنمية- بنك السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية االسودان الخرطوم - العدد التاسع عشر.
15- فتحى ابو القاسم – اكتوبر 2005- استراتيجية البنك الزراعى السودانى فى مجال الاقراض الصغير - مساعد المدير العام للتخطيط- مجلة الحصاد ربع سنوية تصدرها ادارة العلاقات العامة – البنك الزراعى- السودان – الخرطوم - العدد الخامس والاربعون.
16- فهد الفانك السنة 12-1990- أزمة المديونية الخارجية- نحو سياسات عربية بديل- المستقبل العربى- بيروت- العدد133.
17- فؤاد مرسى- الراسمالية تجدد نفسها- المجلس الوطنى للثقافة والاداب والعلوم مجلة عالم المعرفة – الكويت.
18- كريم انور التشاشيبى- مارس 1983- تخفيض سعر العملة فى البلدان النامية الاختيارات الصعبة- التمويل والتنمية- المجلد20.
19- مارسلو سيلوفيكى- يونيو-1987- التكيف فى الثمانينات- إستعراض للقضايا التمويل والتنمية- المجلد 24- رقم 2.
20- ميكائيل بيلوروبرت لاشيهى- 1993- البلدان منخفضة الدخل والتكيف الهيكلى التموبل والتنمية- واشنطن- مجلة24- العدد4- ص7. رياض دهال وعماد الامام قضايا الساسات التصحيحية المفهوم والتطبيق وتققيم الاثار- جميل طاهر واخرون بعض قضايا الاصلاح الاقتصادى فى الاقطار العربية- المعهد العربى للتخطيط الكويت.
21- مجدى الامين نورين- – يونيو – 1999- صيغ التمويل المصرفى والعقبات التى تواجه السياسة التمويلية عند التطبيق 2006-2010- ادارة البحوث والتنمية بنك

السودان - مجلة المصرفى – مجلة فصلية مصرفية واقتصادية االسودان الخرطوم لعدد التاسع عشر.

22- مجدى الامين نورين- يونيو 2010م. مجلة المصرفى – مجلة مصرفية اقتصادية ربع سنوية – تصدر عن بنك السودان المركزى - السودان – الخرطوم العدد السادس والخمسون.

23- مجلة التمويل والتنمية- سبتمبر 1996- نشرة صندوق النقد الدولى- تسهيل التمويل والسياسات المالية14.

24- مجلة التمويل والتنمية- 1986- تسهيل التكيف الهيكلى فى صندوق النقد الدولى- واشنطن- مجلة23- العدد2.

25- محمد نور السيد- - أكتوبر1986م -«المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث» السياسة الدولية- العدد 68.

26 – مصطفى مهدى حسين- 1997- مدخل صندوق النقد الولى والبنك الدولى فى التكيف الهيكلى الاقتصادى للبلدان النامية (عرض وتحليل وتقويم)- افاق اقتصادية مجلة 18- العدد69- ابوظبى.

27- نيكولاس كالدور- يونيو 1983- تخفيض العملة والتكييف فى البلدان النامية التمويل والتنمية- المجلد20- رقم1.

رابعا الندوات - السمنارات –الصحف

1- الطاهر البشير- 1992- ورقة تحصيل بفرع الزراعة الالية- ندوة تسديد القرض البنك الزراعى- السودان – بالخرطوم.

2- با تريشيا ألونسو جام ومحمد العريان– 18 / 8 / يناير–1994 الاصلاح الاقتصادى والنمو والعمالة والقطاعات الاجتماعية فى الاقتصاديات العربية- ورقة مقدمة اى ندوة الاثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادى فى الدول العربية الامارات العربية المتحدة – ابوظبى – ص 4 .

3- رفعت لقوشه – ندوة حول قراءة فى استراتيجية حركة الخوصصة فى مصر جامعة الأسكندرية – مصر.

4- عبد الفتاح غربال واخرون-1988-السياسات التصحيحية فى الاقتصاد التونسى ندوة السياسات التصحيحية فى الوطن العربى- دار الرازى – بيروت ص117.
5- عبد الشكور- 1987- تحديات واستراتيجيات التصحيح فى البلدان العربية ندوة التحيح والتنمية فى البلدان العربية- صندوق النقد الدولى- ابوظبى- ص43.
6- عصام محمد الليثى- - مارس 2007م صيغة المشاركة استخدماتها وادواته- فى سمنار صيغة المشاركة- مصرف المزارع التجارى- ص 5.
7- فارس جرادى وعدى قصيور — 17 -18 - كانون الثانى 1996 شبكات الحماية الاجتماعية تجارب بعض الدول العربية – مقدمة الى ندوة الاثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادى فى الدول العربية – الامارات العربيةالمتحدة – ابوظبى – ص 2 .
8- مجدى محمد خليفة خبير أول بمعهد التخطيط القومى – ندوة عن الخوصصة وتطور سوق الأوراق النقدية فى مصر.
8- محمد عبد السلام – 2008- مشرف قسم نباتات الزينة وتنسيق الحدائق- مقال عن اثر الازمة المالية العالمية على القطاع الزراعى السودانى- السودان.
9- منشورات بنك السودان المركزى - 1990رقم 49 – 90 .

خامسا التقارير

1- تقارير بنك السودان للعام – 2012م.
2- تقرير البنك الزراعى للعام 2012م.
3- تقارير وزارة الاستثمالر للعام 2012.
4-تقارير وزارة الزراعة للعام – 2010 – 2011.
5- تقديرات ادارة الاحصاء- 2009م – 2010- وزارة الزراعة والغابات – الخرطوم.
6- تقارير ادارة الاحصار وزارعة الزراعة والغابات ديسمبر 2010 م – الخرطوم
7- تقديرات احصائيات ادارة الاحصاء – للعام 2008م – 2009م وزارة الزراعة والغابات الخرطوم.
8- تقرير البنك الزراعى – للعام- 2005- ادارة الاحصاء.
9- تقارير وزارة التجارة الخارجية للعام 2002م.

10- تقارير وزارة الصناعة – 2002 .

11- التمويل والتنمية – مارس 2001 - دورية صادرة من صندوق النقد الدولى –ص 35 .

12- تقرير عن دور الاسواق المالية فى الخصخصة فى منظمة الاسكو 2000 الامم المتحدة - ص 25.

13- البنك الزراعى- 1997- ادارة تقييم عمل اساس المدى الاول للاستراتيجية القومية الشاملة- سلسلة كتاب البنك الزراعى- رقم 12.

14- تقرير عن الخصخصة والتحولات الاقتصادية فى مصر1996 ص11.

15- البنك الزراعى – 1994- خطة ادار ة البنك الزراعى.

16- العرض الاقتصادى- 87- 88 – 93-94- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى- السودان – الخرطوم.

17- تقارير وزارة التجارة – 1993م.

18- بنك السودان – 1993- العرض الاقتصادى والمالى- مجلد 40.

19- تقارير مجلس الوزراء – 1992م.

20- نشر التقرير في وقت لاحق تحت عنوان مضلّل هو عمليات إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي وأداؤه الاقتصادي في أفريقيا جنوبي الصحراء في الثمانينات: مقارن مع بلدان أخرى منخفضة الدخل، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 1992.

World Bank adjustment Lending and economic performance in sub-Saharan Africa in the 1980s: A comparison with other low income countries, Washington, D.C., World Bank, 1992.

21- الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الاحد والعشرون – ص55.

22- الموسوعة التجارية – الجزء الثامن – ادارة الاعمال – ص 41 ..

23- المظمة العالمية العربية للتنمية الزراعية- 1991- الكتاب السنوى للاحصائيات الزراعية- السودان – الخرطوم.

24- تقارير بنك السودان المركزى- للعام .1990

25- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- 1980- السياسة الزراعية- السودان – الخرطوم.

الكتب باللغة الانجليزية:

1- Cavanagh, Cheru, Ntube, 1985 Duncan and Collins (ed.), From Debt to Development Alternatives to the International Debt Crisis, Washington D.C., Institute for Policy Studies,.p3.

2- Callaghy , Thomas , 1994 Africa Back to the futire , journal of Democracy , vol 5 no 4 – Baltimore – P 133 – 145 .

3 - cotonou Agreement www.europa.eu.int/ comm /development/ cotonou

4 - claude Wathier , 1990-9 - "French policy in Africa" , Africa contemporary Record , Vol.23, 2.

5 - Egon – neuberger –1995 – TheRole of central Banking under various Econmoic systems –p 370.

6 - Estelle Drew, june 2000, "Eu - African summit : Temperature rise" , African business, No .225 , p. 20.

7 - Estelle Drew, , May 2000, " Acp - Eu joint Assembly (4 ,3).",African business, no. 254p.38.

8 - Elen Hauser, Dec 1999 , " Ugandan relations with western donors in the 1990'S :what impact on democratization", Journal of modern African studies, vol. 37, p. 623.

9 - Fant Cheru, , 1992- "Structural adjustment, primary resource trade and sustainable development in sub-Saharan Africa", World Development, vol. 20, No. 4, pp. 497-512.

10 - Fantu Cheru- opcit – p513.

11 - Frank Holmquist , Michael ford April- june 1998, ", Kenyan politics : Toward a second transition", Africa today, vol . 54, No 2, p.246.

12 - Graham Hancock, , 1989- The Lords of Poverty: The Power, Prestige and Corruption of the International Aid Business, New York, Atlantic Monthly Press.p 6.

13 - H – B – chenery – struetural change and development bolicy-1979 – World Bank Research buplication – Washing ton – p 108.

14 - Indebtedness, January 1998- Development Group for Marek and nan dawkins scully, regression analysis of structural Adjustment and Alterative Policies Washington, D.C.,.p13.

15 -International Monetary Fund, 1998- Distilling the Lessons of ESAF Reviews (draft report), .

16 - Joseph Hanlon, "Is there An African Democracy?", http : // www . brad . ac . uk/ research / ijas / estudos. htm, pp. 1- 3 of 9.

17 - Korwa G.Adar, "the wilsonian conception of Democracy", http:// web.africa.ufi.edu.asq /v2 /v2i2a3. htm, pp.3-6.

18- k. Doroodian — july -1993 - Macroeconmicc – Perfonmance and Adjustment underpolicies commonlysupported by the International Monetary fund – Economic Devlop ment and cultural change– vol - - no – 4 – pp -849- 863.

19 - L . Katseu –1983- Devaluation : Acritical Appraisau of the imfs policy prescription – American Ec0n0mic Review –vol 73.

20- Lombardi — march 18 – 23 – 1997- markowen and sandipsahta – international finanacial instutions and the politicsfs tructural adjust ment : the African experience – proceding of the

annual neeting of the inter nationalstudies association – Toronto – Canada – p6 .

21- Michael Barratt Brown and Pauline Tiffen, , April 1992 Short Changed: Africa and World Trade London, Pluto Press, 1992; Roy Laishley, "Commodity prices deal blow to Africa", Africa Recovery, vol. 6, No. 1, p.8.

22- M ,L . jhingan –1982- The Economics of Develop ment and planning – vikas – publishing House – Delhi- – pp (30 – 35).

- m . Syrquin . 1989 - patterns of structural change , 42 Handbook odevelopment Economics , Harvard university newyoek — p – 206 .

23 - Martin Neil Baily and Philip Fredman — 1991 Macroeconomics – Finacial Markets and international sector – Boston – RW- N – PP – 136- 137 .

24- Mai plumberg, , 1983- The struggle for Africa, (London: pitman press), pp. 5 - 49.

25 - Nicolas van Dewalle, 1999, " Globalization and African Democracy", In: Richard Joseph, state, conflict and democracy in African, London: lynnne Rienner publishers, p.10.

26- Olav stokke, , 1995 "Aid and political conditonality: core issues and state of art" , in: Olav stokke,(ed.) , Aid and frank cass), p 28. political conditonality, (London

27 - peter schraeder, 1996,"Removing the shackles : Us foreign policy toward Africa after the cold war", In : Edmon keller & Donald Rothchild (eds.) , Africa in the international order , (London: Lynne Rienner publishers, pp.200-201 .

28- Policy-based Lending, London, Macmillan, 1991.p1 .

29 - Robin Broad and John Cavangh, , June 1990 "Development: The Market is not Enough", Foreign Moshin Khan, The Macro-economic Effects of Fund-supported Adjustment Programs, IMF Staff Papers 37 (2);Paul Mosley. Jane Harrigan and John Toye, Aide and Power: The World Bank and Policy-based Lending, London, Macmillan, 1991.p11.

30 - Richard , 1993- Alan ,Economicimperatives and political syslem middle east journal , vol – 47 – no 2 – Washington – p217-227 .

31- S . Lizondo - & J Mnotel — 88 /5 / Contractionary Devaluationin DevelopingCountries – IMF Working papres WP Washing ton . d c .

32 - Samuel Decalo, January 1992 "the process, Prospects and constraints of Democratization in Africa ", African Affairs, vol. 91, No 362,p.23 .

33- Stanley Fisher, , June, 1998- Ernesto Hernandez - Cata and Loshin Khan, Africa: Is this the Turning Point? IMF Paper on Policy Analysis and Assessment 98/6, Washington, D.C., IMF.

34 - stewart ,frances , – 1992- the mang faces of adjust ment in develop ment finance and policy reform m edit m paul mosley , st . martins press m inc , new york – p 178.

35- Shahana S.ahmed, ,march 2000-
"globalization: towards a liberalized or a re-colonized world?", African political and economic monthly,vol.13,no.1,p.44

36 - Taebbara ,Bayan , 1996 – Considering the Social Dimensions ofstractural Adjustment program mesin the Escwa covrtries , Economic Horizons(Afaqiqtisodiyyat) ,vol . 17 , no – 4 – Abuohabi –p12.

37 - Tobacco, May 1993- the golden leaf", Southern African Economist, , pp. 49-51..

38 -Uzodike . Ufookeke , 1996- Democracy And Economic reforms : Developing underdevelopepolitical economies , journal of asian and African studies - vol – 31NO 1 – 2 – LEIDEN – P 33.

39 - Vali Jamal, , 1993 "Surplus extraction and the African agrarian crisis in a historica perspective", in A. Singh, and H. Tabatabi (eds.), Economic Crisis and Third World Agriculture, Cambridge University Press.p8.

40 - Women's International League for Peace and Freedom, "Justice Denied", - Geneva- -1994 - p5

41 - Werner Hammel , 1997-The political Dimension of Aid : developing countries must shoulder responsibility" , http :// www . one world.org / euforrc / dandc / -e ham . htm , pp. 2-3.

الرسائل:

1- susanschadler, adum penneil , mariacorkoric , lo ,s , dicks mauro mecagni : IMF coditionality Revier : Experience under

stand - By and Extened Adjustments : panti : Keylssue and finding , INF occasional paper no (123) , washington , 1995.

Internt:

1 - www.world bank.org 2004/4/28 موقع البنك الدولى على الانترنت

2 - structural Adjustment program – 2003 – http ; / www.whirledbank .org develop ment / sap . htmi / www / goole / p1.

3 - World Development Report لمزيد من البيانات حول الدول الإفريقية 2001 ,http:// www. Worldbank.Org/poverty /wr-dpoverty/report..

4 – معلومات عن موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولى- تاريخ نشرها 2000/2/1

الملاحق

نموذج (1)

- **نموذج عقد المرابحة**

الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفى والمؤسسات المالية بصدد وضع نماذج لعقود صيغ المعاملات فى البنوك ، وقد بدأت بعقود المرابحة وستوالى بقية العقود الأخرى وذلك بغرض توحيد صيغ المعاملات فى البنوك التجارية.[1]

1/ نموذج عقد المرابحة

ابرم هذا العقد فى:

اليوم ..... من شهر..... سنة 14هـ

اليوم ..... من شهر..... سنة 19م

بين كل من:-

أولا: السيد/ السادة..... فرع .....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالبنك (طرف أول).

ثانيا : السيد / السادة .....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثانى.

بما أن البنك

يمتلك.....

.....

وحيث أن الطرف الثانى طلب شراء البضاعة المذكورة عن طريق بيع المرابحة فقد ابرم بينهما العقد على النحو الآتى:-

1/ باع البنك للطرف الثانى.....

بمبلغ.....

يمثل هذا المبلغ ثمن الشراء.....

وقدره مبلغ.....

زائدا المصروفات وقدرها

مبلغ.....

زائدا الربح وقدره مبلغ.....

2/ قبل الطرف الثانى شراء البضاعة المذكورة .....

(1) احمد على عبدالله- - الأمين العام للهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفى والمؤسسات المالية- مجلة المعرفة- مجلة فصلية مصرفية واقتصادية بنك السودان - السودان – الخرطوم - العدد الثامن عشر - ص 49 – يونيو 1999م.

.....

بالثمن المذكور.

3/ يقر الطرف الثانى بأنه قد عاين .....

ووجدها خالية من العيوب.

4/ يلتزم الطرف الثانى بدفع ثمن البيع المنصوص عليه فى البند (1) من هذا العقد على النحو التالى:-

ب- الباقى على:-

1- قسط واحد مقداره .....

فى يوم..... شهر..... سنة.....

2- أقساط كالآتى:-

التاريخ	المبلغ المستحق	القسط

تدفع الأقساط المذكورة أعلاه بموجب شيكات يحررها الطرف الثانى باسم البنك ويسلمه الطرف الثانى تقديم ضمان مصرفى / عقارى / شخصى مقبول للبنك بعد توقيع هذا العقد مباشرة.

5/ على يضمن قيام الطرف الثانى بسداد كل الأقساط المستحقة عليه للبنك فى مواعيدها المحددة بموجب هذا العقد.

6/ إذا فشل العميل فى سداد أى قسط من الأقساط تعتبر بقية الأقساط واجبة السداد ويحق للطرف الأول التصرف فى الضمان.

7/ تؤمن البضاعة تأمينا شاملا ضد كل الأخطار بواسطة الطرف الثانى لدى شركة تامين مقبولة للبنك ولصالحه.

8/ إذا فشل أو امتنع الطرف الثانى عن تسلم البضاعة أو أى جزء منها بعد التوقيع على هذا العقد فى مدة أقصاها ..... يمهله البنك مدة

..... وإذا لم يتسلم الطرف الثانى البضاعة فى أثناء المدة يحق للبنك بيع البضاعة بسعر السوق وبالكيفية التى يراها مناسبة لاستيفاء حقوقه بموجب هذا العقد كما يجوز له مطالبة الطرف الثانى بالتعويض عن أى ضرر يلحق به من جراء ذلك.

9/ إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يجوز برضا الطرفين أن يحال ذلك النزاع الي لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكما واحدا منهم ويتفق الطرفان على المحكم الثالث الذى يكون رئيسا للجنة التحكيم وفى حالة فشل الطرفين فى الاتفاق على المحكم الثالث أو عدم قيام احدهما باختيار محكمه في ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره بواسطة الطرف الآخر يحال الأمر الى المحكمة المختصة لتقوم بتعيين ذلك المحكم أو المحكمين المطلوب اختيارهم.

تعمل لجنة التحكيم حسب أحكام الشريعة الإسلامية وتصدر قراراتها بالأغلبية العادية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

وقع عليه وقع عليه

الطرف الثانى ع/ البنك

(الطرف الأول)

الشهود

1/.....

2/.....

نموذج (2)

نموذج عقد بيع مرابحة للآمر بالشراء

ابرم هذا العقد فى:

اليوم ..... من شهر..... سنة 14هـ

اليوم ..... من شهر..... سنة 19م

بين كل من :-

أولا: السادة بنك..... فرع .....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالبنك (طرف أول).

ثانيا: السيد / السادة.....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثاني.

بما أن الطرف الثانى قد تقدم للبنك طالبا منه شراء.....

وبيعه/ بيعها له عن طريق بيع المرابحة للآمر بالشراء ووعد البنك بشراء.....وبيعه / بيعها للطرف الثانى.

وبما أن البنك قد قام بشراء.....

بموجب عقد البيع / الفاتورة / المستند المرفق وعرضه / عرضها علي الطرف الثانى الذى قبل شراءه / شراءها فقد ابرما بينهما عقد بيع بالمرابحة على النحو الآتى :-

1/ عرض البنك بيع ..... على الطرف الثانى بمبلغ ..... يمثل هذا المبلغ ثمن شراء البنك وقدره مبلغ.....

زائدا المصروفات وقدرها مبلغ.....

زائدا ربح البنك وقدره مبلغ .....

2/ قبل الطرف الثانى شراء البضاعة المذكورة ..... بالمبلغ المذكور.

3/ يقر الطرف الثانى بأنه قد عاين ..... ووجدها خالية من كل العيوب.

4/ يلتزم الطرف الثانى بدفع ثمن البيع المنصوص عليه فى البند (1) من هذا العقد على النحو التالى:-

أ- يدفع (%) من ثمن البيع عند التوقيع على هذا العقد.

ب- و الباقى على:-

1- قسط واحد مقداره.....

فى يوم ..... شهر.....سنة.....

التاريخ	المبلغ المستحق	القسط

تدفع الأقساط المذكورة أعلاه بموجب شيكات يحررها الطرف الثانى باسم البنك ويسلمها للبنك بعد توقيع هذا العقد مباشرة.

5/ على الطرف الثانى تقديم ضمان مصرفى/عقارى/ شخصى ، مقبول للبنك بضمان قيام الطرف الثانى بسداد كل الأقساط المستحقة عليه للبنك فى مواعيدها المحددة بموجب هذا العقد.

6/ إذا فشل العميل فى سداد أى قسط من الأقساط تعتبر كل الأقساط واجبة السداد ويحق للطرف الأول التصرف فى الضمان.

7/ تؤمن البضاعة تأمينا شاملا ضد كل الأخطار بواسطة الطرف الثانى لدى تامين مقبولة للبنك ولصالحه.

8/ إذا فشل أو امتنع الطرف الثانى عن تسلم البضاعة أو أى جزء منها بعد التوقيع على هذا العقد فى مدة أقصاها ..... يمهله البنك مدة.....وإذا لم يتسلم الطرف الثانى البضاعة فى أثناء المدة يحق للبنك بيع البضاعة بسعر السوق وبالكيفية التى يراها مناسبة لاستيفاء حقوقه بموجب هذا العقد كما يجوز له مطالبة الطرف الثانى بالتعويض عن أى ضرر يلحق به جراء ذلك.

9/ إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يجوز برضا الطرفين أن يحال ذلك النزاع الى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكما واحدا منهم ويتفق الطرفان على المحكم الثالث الذى يكون رئيسا للجنة التحكيم وفى حالة فشل الطرفين فى الاتفاق على المحكم الثالث أو عدم قيام احدهما باختيار محكمه فى ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره بواسطة الطرف الآخر يحال الأمر الى المحكمة المختصة لتقوم بتعيين ذلك المحكم أو المحكمين المطلوب اختيارهم.

تعمل لجنة التحكيم حسب أحكام الشريعة الإسلامية وتصدر قراراتها بالأغلبية العادية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

وقع عليه وقع عليه

الطرف الثانى ع/ البنك

(الطرف الأول)

الشهود

1/.....

2/.....

نموذج (3)

3- نموذج عقد بيع مرابحة للآمر بالشراء (استيراد)

ابرم هذا العقد فى:

اليوم ..... من شهر..... سنة 14هـ

اليوم ..... من شهر..... سنة 19م

بين كل من :-

أولا: السادة بنك..... فرع .....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالبنك (طرف أول).

ثانيا: السيد / السادة.....

ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثانى.

بما أن الطرف الثانى قد تقدم للبنك طالبا منه شراء.....

.....

وبيعه/بيعها له عن طريق المرابحة للآمر بالشراء ووعد البنك بشراء

..... وبيعه/بيعها للطرف الثانى

وبما أن البنك قد قام باستيراد .....

وقبضه/قبضها/قبضا حسبما تثبته مستندات الشحن المرفقة وعرضه/عرضها على الطرف الثانى الذى قبل شراءه/شراءها فقد ابرما بينهما عقد بيع بالمرابحة على النحو التالى:-

1/ عرض البنك بيع ..... على الطرف الثانى بمبلغ ..... يمثل هذا المبلغ ثمن شراء البنك وقدره مبلغ.....

زائدا المصروفات وقدرها مبلغ.....

زائدا ربح البنك وقدره مبلغ .....

2/ قبل الطرف الثانى شراء..... بالمبلغ المذكور.

3/ يقر الطرف الثانى بأنه قد فحص المستندات ووجدها مطابقة للمواصفات التى طلبها.....

4/ يلتزم الطرف الثانى بدفع ثمن البيع المنصوص عليه فى البند (1) من هذا العقد على النحو التالى:-

أ- يدفع (%) من ثمن البيع عند التوقيع علي هذا العقد.

ب- و الباقى على:-

1- قسط واحد مقداره.....

فى يوم ..... شهر.....سنة.....

التاريخ	المبلغ المستحق	القسط

تدفع الأقساط المذكورة أعلاه بموجب شيكات يحررها الطرف الثانى باسم البنك ويسلمها للبنك بعد توقيع هذا العقد مباشرة.

5/ على الطرف الثانى تقديم ضمان مصرفى/عقارى/ شخصى ، مقبول للبنك بضمان قيام الطرف الثانى بسداد كل الأقساط المستحقة عليه للبنك فى مواعيدها المحددة بموجب هذا العقد.

6/ إذا فشل العميل فى سداد أى قسط من الأقساط تعتبر كل الأقساط واجبة السداد ويحق للطرف الأول التصرف فى الضمان.

7/ تؤمن البضاعة تأمينا شاملا ضد كل الأخطار بواسطة الطرف الثانى لدى تامين مقبولة للبنك ولصالحه.

8/ إذا فشل أو امتنع الطرف الثانى عن تسلم البضاعة أو أى جزء منها بعد التوقيع على هذا العقد فى مدة أقصاها ..... يمهله البنك مدة.....وإذا لم يتسلم الطرف الثانى البضاعة فى أثناء المدة يحق للبنك بيع البضاعة بسعر السوق وبالكيفية التى يراها مناسبة لاستيفاء حقوقه بموجب هذا العقد كما يجوز له مطالبة الطرف الثانى بالتعويض عن أى ضرر يلحق به جراء ذلك.

9/ إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يجوز برضا الطرفين أن يحال ذلك النزاع الى لجنة تحكيم تتكون من ثلاثة محكمين يختار كل طرف محكما واحدا منهم ويتفق الطرفان على المحكم الثالث الذى يكون رئيسا للجنة التحكيم وفى حالة فشل الطرفين في الاتفاق على المحكم الثالث أو عدم قيام احدهما باختيار محكمه فى ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره بواسطة الطرف الآخر يحال الأمر الى المحكمة المختصة لتقوم بتعيين ذلك المحكم أو المحكمين المطلوب اختيارهم.

تعمل لجنة التحكيم حسب أحكام الشريعة الإسلامية وتصدر قراراتها بالأغلبية العادية وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة للطرفين.

وقع عليه وقع عليه

الطرف الثانى ع/ البنك

(الطرف الأول)

الشهود

1/.....

2/.....

نموذج (4)

نموذج عقد مشاركة لاستيراد وبيع بضاعة

تم هذا العقد فى هذا اليوم ..... من شهر.....

سنة..... بين كل من:

1. السادة / بنك .....

ويسمي فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثانى.

بما أن الطرف الثانى قد تحصل على صديق السلطات المختصة

لاستيراد..... وذلك بموجب رخصة الاستيراد رقم.....

الصادرة بتاريخ ..... حيث انه قد تقدم الطرف الأول طالبا مشاركته فى استيراد تلك البضاعة ووافق الطرف الأول فقد تم الاتفاق والتراضى بين الطرفين على الأسس والشروط التالية: -

1. اتفق الطرفان على الدخول فى أى مشاركة بغرض استيراد .....

تستورد بموجب رخصة الاستيراد رقم ..... الصادرة باسم الطرف الثانى من .....

2. يساهم الطرف الأول فى المشاركة بدفع .....% من قيمة البضاعة بالعملة الأجنبية وكذلك دفع المصاريف البنكية المتعلقة بخطاب الاعتماد ومصاريف التامين.

3.يساهم الطرف الثانى فى المشاركة بدفع .....% من قيمة البضاعة بالعملة الأجنبية على أن يقوم بدفع .....% من مساهمته فى المشاركة بعد توقيع هذا العقد مباشرة وقبل قيام البنك بفتح خطاب الاعتماد ودفع باقى المساهمة عند وصول المستندات الخاصة بالبضاعة موضوع هذا العقد.

4. يفتح حساب مشاركة خاص بهذه العملية يورد فيه كل طرف مساهمته فى المشاركة كما نص عليها فى البندين (2) (3) من هذا العقد ويتم السحب من هذا الحساب لمقابلة تنفيذ استيراد البضاعة وكذلك تورد الإيرادات الناتجة عن المشاركة أولا بأول.

5. بعد توقيع الطرفين لهذا العقد وقيام الطرف الثانى بدفع الجزء المطلوب من مساهمته في المشاركة يقوم الطرف الأول بفتح خطاب الاعتماد بقيمة البضاعة لصالح الجهة المصدرة لها فى الخارج.

6. بعد وصول البضاعة لميناء.....تعرض للبيع قبل التخليص بسعر لا يقل عن .....% من إجمالى تكلفتها فى تاريخ العرض.

7. يوزع صافى الأرباح الناتجة عن الشركة بنسبة :..... وتوزع أى خسارة قد تنتج عنها بنسبة المساهمة المالية الفعلية لكل طرف فى المشاركة.

8. إذا رغب أى من الطرفين في شراء البضاعة لنفسه بالشروط المنصوص عليها فى هذا العقد بمنح أفضلية الشراء.

9. إذا تعذر بيع البضاعة سيف ميناء ..... لاى سبب يتم تخليصها وبيعها فى ..... بسعر لا يقل عن .....% من إجمالى تكلفتها وفى هذه الحالة يستحق الطرف الذى قام بمباشرة مهمة التخليص نسبة .....% من الأرباح نظير قيامه بتخليص وتسويق البضاعة وتوزع بقية الأرباح بين الطرفين بنسبة المساهمة الفعلية لكل منهما فى المشاركة وكذلك توزع أى خسارة قد تنتج عنها.

10. إذا نتجت خسارة عن المشاركة فى حالة بيع البضاعة سيف ميناء.....
لا قدر الله يتحملها الطرفان كل بنسبة مساهمته المالية الفعلية للمشاركة.

11. يفوض الطرف الثانى الطرف الأول كتابة ليقوم بمباشرة إجراءات واستيراد وتخليص وبيع البضاعة موضوع هذا العقد.

12. لا يجوز تخزين البضاعة لأى وقت إذا استطاع أى من الطرفين الحصول على سعر بيع لا يقل عن السعر الأدنى المنصوص عليه فى البندين (6) (9) من هذا العقد.

13. يتم تامين البضاعة ضد جميع المخاطر لدى .....
وتضاف مصاريف التامين للتكلفة الإجمالية للمشاركة.

14. لغرض حساب التكلفة الإجمالية للمشاركة يحسب الدولار أو العملات الأجنبية الأخرى التى تضمنها فتح خطاب الاعتماد بسعر.....

15. لا يكون الطرف الأول مسئولا عن أى رسوم أو ضرائب متعلقة برخصة الاستيراد المستعملة فى استيراد البضاعة موضوع المشاركة ويقابل الطرف الثانى تلك الرسوم والضرائب من مصادره الخاصة بصفته صاحب الرخصة.

.....

.....

الطرف الثانى الطرف الأول

الشهود:

1/ .....

2/ .....

نموذج (5)

نموذج عقد مشاركة لشراء وبيع بضاعة محلية

تم هذا العقد فى هذا اليوم ..... من شهر ..... سنة .....

بين كل من:

1. السادة / بنك ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الأول.
2. والسادة / السيد ..... وعنوانه كما يلى.....

ص.ب ..... تلفون ..... تلكس ..... ويسمى فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثانى.

بما أن الطرف الثانى قد تقدم للطرف الأول طالبا مشاركته في شراء وبيع ..... ووافق الطرف الأول فقد تم الاتفاق والتراضى بين الطرفين علي الأسس والشروط التالية:

1. يتم شراء ..... بتكلفة إجمالية فى حدود مبلغ.....
2. يساهم الطرف الأول فى المشاركة بدفع.....
3. يساهم الطرف الثانى فى المشاركة بدفع.....
4. يفتح حساب مشاركة خاص بهذه العملية لدى .....

يورد فيه كل طرف مساهمته في المشاركة وذلك بعد توقيع هذا العقد مباشرة كما تورد فى هذا الحساب إيرادات البيع أول بأول.

5. يتم تسليم البضاعة من البائع بواسطة الطرف الثانى الذى تقع عليه مسئولية التأكد من مطابقة البضاعة للأوصاف المتفق عليها ومسئولية التأكد من سلامتها وخلوها من كافة العيوب.

6. تخزن البضاعة المشتراه تحت الإشراف المشترك من الطرفين على أن يتم التخزين في مخازن معترف بها ولا يفرج عن أى كمية تباع منها إلا بموجب إيصال يوقع من الطرفين وبعد توريد ثمن البيع فى حساب المشاركة.

7. تؤمن البضاعة لدى ..... ضد جميع المخاطر وتضاف مصاريف التأمين للتكلفة الإجمالية للمشاركة.

8. يلتزم الطرف الثانى بعرض وتسويق البضاعة علي النحو المتعارف عليه فى مثل هذه الحالات مراعيا شروط هذا العقد بصفة خاصة.

9. يتم البيع نقدا أو بشيكات معتمدة وليس لأحد الطرفين البيع بطريقة أخرى إلا بموافقة الطرف الآخر.

10. بالرغم مما نص عليه في البند (8) من هذا العقد يجوز للطرف الأول مباشرة عملية العرض والتسويق بالشروط والأسعار المتفق عليها بموجب هذا العقد.

11. لا يتم بيع البضاعة بسعر يقل عن .....% من إجمالى التكلفة إلا بموافقة الطرفين.

12. تصفى هذه المشاركة عند بيع كل البضاعة أو بمرور..... على تاريخ تسليمها بالمخازن أيهما كان أولا ، وفى حالة انتهاء هذه المدة وعدم بيع كل البضاعة يتم بيع ما تبقى منها بالسعر المتاح فى السوق ولو قل عن سعر البيع المنصوص عليه فى البند (11) من هذا العقد.

13. يوزع صافى الأرباح الناتجة عن المشاركة بين الطرفين علي النحو التالى:

.....% من صافى الأرباح للطرف الثانى مقابل قيامه بالعرض والتسويق

.....% من صافى الأرباح توزع بين الطرفين بنسبة المساهمة المالية الفعلية لكل منهما فى المشاركة.

14. إذا نتجت عن المشاركة خسارة يتحملها الطرفان كل بنسبة مساهمته المالية الفعلية فى المشاركة.

15. إذا عجز الطرف الثانى أو تقاعس أو أهمل تسويق البضاعة فى فترة سريان هذا العقد وقام الطرف الأول بمباشرة مهمة التسويق والعرض يستحق الطرف الأول نسبة العرض والتسويق المنصوص عليها فى البند (12) من هذا العقد.

16. على الطرف الثانى حفظ حسابات منتظمة خاصة بهذه المشاركة تكون مدعومة بالمستندات والفواتير القانونية التى توضح أسعار البيع والترحيل والتخزين والنقل والعتالة وغيرها من المعروضات ويجوز للطرف الأول مراجعة هذه الحسابات فى أى وقت يشاء وغيرها من المعروضات ويجوز للطرف الأول مراجعة هذه الحسابات فى أى وقت يشاء

بواسطة موظفيه أو بواسطة مراجع أو مراجعين قانونيين يختارهم لذلك الغرض ويتحمل حساب المشاركة مصاريف وأتعاب هذه المراجعة.

17. على الطرف الثانى تزويد الطرف الأول ببيانات .....

بصورة منتظمة توضح سير المشاركة وموقف المبيعات والمخزون وأى معلومات أخرى ضرورية ، ويجوز للطرف الأول طلب مثل هذه البيانات أو أى تفاصيل أخرى يراها ضرورية فى أى وقت.

....

الطرف الأول الطرف الثانى

الشهود

1/..... 2/.....

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)

صدق الله العظيم

نموذج (6)

تم عقد بيع السلم بين كل من :

أولا: البنك الزراعى السودانى ويشار إليه فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الأول رب السلم

(المسلم – أو المشترى).

ثانيا: السيد/..... ويشار إليه فيما بعد لأغراض هذا العقد بالطرف الثانى (المسلم إليه -البائع).....

.....

بموجب هذا العقد وافق الطرف الأول على ذلك وعليه تراضى الطرفان على التعاقد وفقا للشروط الآتية:

(1) باع الطرف الثانى للطرف الأول عدد.....

.....

.....

.....

(هنا يذكر جنس المبيع ويوصف وصفا مميزا له عن غيره)

بمبلغ .....

بواقع.....

أردب / جوال /

الخ/.....

(2) التزم الطرف الأول أن يدفع للطرف الثانى الثمن كاملا عند التوقيع على هذا العقد.

(3) التزم الطرف الثانى بتسليم المبيع (المسلم فيه) للطرف الأول دفعة واحدة.....

.....

على دفعات : 1/ .....

2/ .....

وذلك فى اليوم ..... من شهر..... سنة..... 14هـ

الموافق يوم..... من شهر.....سنة.....19م

(4) التزم الطرف الثانى أن يسلم الطرف الأول المبلغ المسلم فيه على النحو التالى:

.....

.....

(5) على الطرف الثانى تقديم ضمان عينى أو ضمان شخصى يتعهد فيه الضامن بتقديم شيكات المبلغ المتفق عليه بين الطرف الأول والطرف الثانى وفي حالة عدم الوفاء يحق للبنك التصرف في الشيكات لشراء المسلم فيه أو أى جزء منه مطلوب من الطرف الثانى فى وقت التسليم بسعر يوم السداد.

(6) يجوز للبنك أن يطلب من الطرف الثانى تقديم شيكات بمبلغ يتفق عليه الطرفان ويحق للطرف الأول التصرف فى الشيكات لشراء المسلم فيه المطلوب من الطرف الثانى بسعر يوم السداد.

(7) إذا اخل الطرف الثانى بأى بند من بنود هذا العقد يحق للطرف الأول مطالبته بالتنفيذ العينى.

(8) اتفق الطرفان علي إزالة أى غبن فاحش يلحق بأى منهما بسبب زيادة سعر المسلم فيه أو نقصه وقت التسليم عن السعر المتفق عليه.

(9) إذا نشأ نزاع حول هذا العقد يحال ذلك النزاع الى لجنة تحكيم مكونة من ثلاثة أشخاص يختار كل طرف شخصا واحدا يوافق الحكمان على الشخص الثالث ليكون رئيسا للجنة التحكيم وفى حالة فشلهما في الاتفاق على الشخص الثالث أو عدم قيام احدهما بالاختيار فى ظرف سبعة أيام من تاريخ إخطاره يحال الأمر الى السيد / رئيس القضاء أو رئيس الجهاز القضائى بالولاية لدى الخرطوم ليقوم باختيار ذلك الشخص أو الأشخاص المطلوب اختيارهم على أن يراع أن تعمل لجنة التحكيم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتكون قراراتها نهائية وملزمة للطرفين.

الطرف الثانى	الطرف الأول
.....	البنك الزراعى السودانى
.....	.....

الشهود:

(1).....

(2).....

ملحق (6)

سعر الصرف وحجم الصادرات الزراعية و حجم الاستثمار الاجنبى الزراعى وحجم التمويل الزراعى بملايين الجنيهات للفترة(1992- 2012)

السنة	Exa سعر الصرف	Xaالصادرات الزراعية	Fdaالاستثمار الاجنبى الزراعى	Faحجم التمويل الزراعى
1992	1.125	14.84	-	5.925
1993	1.87	31.3906	-	7.1
1994	2.95	55.2312	-	8.267
1995	3.58	123.92	-	10.248
1996	9	390.116	-	25.694
1997	12.52	429.423	-	40.812
1998	157.63	208.312	-	30.673
1999	148.36	1085.97	-	31.718
2000	178.07	621.97	2.5714	30.71
2001	196.05	1390.82	7.761	59
2002	236.78	467.969	86.9022	81
2003	273.22	1166.01	972.859	166
2004	286.41	991.995	10.3304	162
2005	394.13	2048.3	38.9728	231
2006	994.99	1210.86	434.3	353
2007	1051.99	3465.33	768.58	439
2008	1367.50	3177.86	368.068	774
2009	1956.93	566.54	1518.81	762
2010	2638.20	1526.92	290.443	794
2011	2673.86	3615.99	287.145	683
2012	3745.36	14062	724.88	1106

المصدر : تقارير بنك السودان المركزى- الجهاز القومى للاستثمار والبنك الزراعى السودانى للاعوام1992- 2012م .

(-) لاتوجد بياتات من 1992- 1999م.